الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم التاريخ

الجزيرة والخليج العربيان في التقارير والبرقيات الفرنسية المحفوظة بأرشيف (لا كورناف La Courneuve) بباريس في القرنين 19 و20م

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم

تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطالب:

بن عبد المومن محمد

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

مقنونيف شعيب

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
مصطفى حجازي	أستاذ	جامعة تلمسان	رئيسا
مقنونيف شعيب	أستاذ	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
عبد المجيد بوجلة	أستاذ	جامعة تلمسان	عضوا
دحو فغرور	أستاذ	جامعة وهران 01	عضوا
محمد الزين	أستاذ	جامعة سيدي بلعباس	عضوا
كريم ولد النبية	أستاذ	جامعة سيدي بلعباس	عضوا

السنة الجامعية 2021-2022 م

شـكـر وتـقـديـر

وبعد حمد الله تعالى وشكره على إنهائي لهذه الأطروحة أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور الفاضل: " **مقنونيف شعيب** " على ما قدمه لي من إرشاد مستمر نافع، وعطاء متميز، وعلى ما بذله من جهد متواصل، ونصح من بداية مرحلة البحث حتى إتمام هذه الرسالة، ومهما انتقيت من عبارات الشكر فتظل عاجزة عن إيفاء حقه، فجزاه الله عني خير الجزاء وجعل ذلك في موازين حسناته.

وكل الشكر والتقدير للاستاذة الدكتورة **فاطمة بلهواري** بجامعة السلطان قابوس سلطنة عُمان–، التي أفادتني، وزودتني بالعديد من المؤلفات الخاصة بموضوع بحثي.

ولا أنسى في هذا المقام، كل العاملين بمركز **الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي – لاكورناف**– بباريس، لما قدموه لي من تسهيلات.

وأشكر **أعضاء لجنة المناقشة** الأساتذة الكرام على قراءة، وتصويب الأطروحة.

الإهـداء

بعد حمد الله وشكره . . .

والصلاة على سيد الخلق، سيدنا محمّد عليه أزكى الصلاة والتسليم

. . .

أهدي هذا العمل لكل أفراد الأسرة الكريمة . . .

قائمة المختصرات

ANTR : Atelier national de reproduction des thèses.
ANOM : Archives Nationales d'Outr-mer.
BNF : Bibliothéque National Française.
CADN : Centre des Archives de Nantes.
CAN : Sociéte Algérienne de Navigation.
CEFAS : Centre Français D'Archeologie et de Science Sociales.
CGTM : Compagnie Générale Transatlantique Maritime.
CIAM : Commission Interministériel aux affaires Musulmanes.
CNRS : Centre National de Recherche Scientifique.
CPC : Correspondance Politique et Commerciale.
GGA : Gouverneur Général de l'Algérie.
MAE : Ministére des Affaires étrangeres (archives la Courneuve).
NS : Numéro Spécial .
RBAAC : Revue de Botanique Appliqué D'Agriculture Tropicale.
SAN : Sociéte Algérienne de Navigation.
SNAP : Société Nord-Africaine de Pélerinages.

مقدمة

مقدمة:

إهتمت القوى الأوروبية الكبرى في العصر الحديث(القرن 19-20م) منها البرتغال، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا القيصرية، وألمانيا بمنطقة الجزيرة والخليج العربيين لما تمتاز به المنطقة من مواقع ملاحية إستراتيجية تجارية، وحتى عسكرية، وثروات اقتصادية متنوعة، فهي تطل على عدة مسطحات مائية منها المحيط الهندي، وبحر العرب، وبحر عمان، والخليج الفارسي المعروف أيضا باسم الخليج العربي، هذا الأخير الذي سنعتمده كمصطلح في هذه الأطروحة، هذه المسطحات المائية أكسبتها مكانة جغرافية قريبة من شبه جزيرة الهند، وبلاد فارس، والشام والعراق، وشرق إفريقيا، فجعلتها منها مطمعا للمغامرين، والرحالة، والغزاة الأوروبيين.

ارتبط تاريخ الجزيرة والخليج العربيان في العصر الحديث بتكالب قوى استعمارية أوربية عليها، كالبرتغال خاصة، وبعدها بريطانيا، وفرنسا، وحصول دول أوربية أخرى على امتيازات عسكرية وتجارية مثل ألمانيا، وروسيا، وبلجيكا. لكنّ التصعيد الأوروبي زاد بين هذه القوى مع بداية القرن 19م بهيمنة بريطانيا سيدة البحار، وانفرادها بالمنطقة، ومن تمّ دخولها في صراع مع دول أوروبية أخرى كفرنسا لإزاحتها من طريقها، لغرض تأمين طرق تجارتها البحرية نحو أكبر مستعمراتها الهند، ولاستغلال ثروات الجزيرة والخليج العربيان، ولمراقبة هذه الرقعة الجغرافية الإستراتيجية من الوطن العربي، الأمر الذي أدخلها في عدة أزمات مع السكان المحليين من جهة، ومع دول أوروبية من جهة أخرى، وبالأخص فرنسا. وبالرغم من ذلك، كان لهذه الأخيرة دورا كبيرا في الأحداث السياسية والتواجد التجاري عن طريق قنصلياتها، بكل من مدن جدة، ومسقط، والحُديدة، وعدن باليمن، أو بواسطة وكلائها التجاريين، أو حتى عن طريق المبادرات الفردية الغير حكومية لفرنسيين مثل السيد "أنتونان

غوغيير- Antonin Goguyer" الذي سنفرد له عنصرا ضمن هذه الأطروحة، فكانوا كلهم في خدمة مصالح فرنسا، يراسلون، ويُبرقون الأخبار والتفاصيل لوزارة خارجيتهم، وأحيانا للغرفة التجارية بباريس، والتي نعتبرها كلها شبكة تجسس اعتمدت عليها فرنسا لمعرفة كل كبيرة وصغيرة تدور في محيط هذه الرقعة الجغرافية، إضافة لاتصال قناصلها، ووزارة شؤون خارجيتها بقنصلياتها المنتشرة بأوروبا عندما تعلق الأمر بمصالحها المرتبطة بالجزيرة والخليج العربيان، والأمثلة عديدة سنتناولها في حينها، على سبيل الذكر لا الحصر، ما ورد ضمن وثائق الأرشيفي الدبلوماسي الفرنسي للتقارير المرسلة من القنصليات الفرنسية من إيطاليا، والكنفدرالية السويسرية، وألمانيا، وبولندة، وروسيا عن زيارة الأمير السعودي فيصل بن عبد العزيز لأوروبا سنة 1932م، هذه الزيارة التي سنتطرق لها هي الأخرى بالتفصيل من خلال الوثائق الأرشيفية الدبلوماسية المتعلقة بها.

ظهر الصراع بين القوتين(بريطانيا وفرنسا) بمنطقة الخليج والجزيرة العربيتين ابتداء من نهاية القرن18م على مناطق نفوذ، وبالأخص على منطقة عُمان، نتيجة موقعها الاستراتيجي على الطريق البحري نحو مستعمرة بريطانيا بالهند، واعتبارها مدخلا للخليج العربي عبر مضيق (هرمز-Hormuz)، زيادة لمجالات حيوية أخرى، وثروات طبيعية كالثروات المعدنية مثل الفحم، واعتبارها أيضا سوقا خصبا لتجارة الأسلحة في ضوء الصراعات القبلية من جهة، لتغذية الصراعات، والنزعات الداخلية، ومن جهة أخرى لإضعاف المنطقة، ومن تمّ الاستحواذ عليها، فنتجت عن ذلك أزمات سياسية، وتنافس تجاري، فوردت هذه الأحداث مدونة في العديد من الدراسات، منها التي لم تعتمد على الوثائق الأرشيفية، حيث نجد تنوعا في مصادرها ومواضيعها، ودراسات أخرى اعتمدت على الأرشيف البريطاني، وحتى الروسي والألماني، وأخرى اعتمدت على بعض الوثائق الأرشيفية المدونة باللغة العربية منها التي

تضمنها الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، وبالتالي يلاحظ أننا لسنا بالمنفردين بالدراسة التي اعتمدت على الأرشيف، إلا أننا خصصنا هذه الأطروحة التي اعتمدنا فيها بالدرجة الأساسية على الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي المحفوظ بمركز "لاكورناف" ضواحي باريس الفرنسية، وعرض أحداث وتفاصيل عن هذه المنطقة قد تضمنها هذا الأرشيف بأنواعه المتعددة مثل التقارير، والبرقيات التي كانت ترسل من القنصليات الفرنسية المعتمدة بمدن من شبه الجزيرة العربية ما بين القرنين 19م 20م، والتي لم يشر إليها بالتفصيل ضمن الدراسات السابقة التي أشارت لتاريخها إبان هذه المرحلة، خاصة وأن هذا المركز الارشيفي لم يفتح أبوابه لأول مرة جامعا للوثائق الدبلوماسية فقط إلا مع سنة 2009م، في وقت كانت هذه الوثائق موزعة عبر العديد من المراكز انتقلت من اللوفر القديم بباريس، إلى فرساي(بالقرب من قصر فرساي)، إلى(كي دورسي-Quai-d'Orsay) مقر وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية بباريس، ومع بداية القرن 20م ولضيق المكان، نقل جزء من هذا الأرشيف إلى مركز الأرشيف الوطني، والمكتبة الوطنية بباريس، لتأثر الكثير من هذه الوثائق جراء آثار الحرب العالمية الثانية(1939-1945)، قبل أن تنجز له بناية خاصة بضاحية "لاكورناف" الباريسية، أين جمعت به وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، فأصبح هذا المركز يضاهي مركز الأرشيف الدبلوماسي بمدينة (نانت-Nantes). لذلك نجد أن الدراسات التي تعتمد على أرشيف "لاكورناف" تبقى جد محدودة، لحداثة تواجد هذا المركز، الذي تعمل إدارته على رقمنة محتوياته. واختيارنا للعمل على وثائق هذا المركز لأنه يضم عددا لا يحصى من الوثائق المتعلقة بالجزيرة والخليج العربيين، ومن أجل ترغيب الباحثين مستقبلا للبحث في وثائق هذا المركز الأرشيفي، في وقت نجد أن غالبية الدراسات التاريخية التي اعتمدت على الوثائق الأرشيفية الفرنسية، كانت مصادرها مراكز أرشيف متعددة، ومتنوعة، نذكر من بينها أرشيف وزارة

الخارجية الفرنسية(كي دور سي)، وأرشيف(قصر فانسان-Château de Vincennes) بالمصالح التاريخية في الجيش البري الفرنسي، والأرشيف الوطني لأقاليم ما وراء البحار(إكس-آن- بروفانس- Aix en Provence)، وأرشيف (وزارة الشؤون الخارجية وملحقة نانت- Archives Du Ministére Des Affaires Étrangéres et Annexe de Nantes)

تكمن أهمية الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي المحفوظ بهذا المركز في أنه يضع بين أيدي الباحثين كمّا هائلا من الوثائق الأرشيفية التي تتضمن أحداثا، ومعطيات متنوعة تفيد كثيرا الدراسات التاريخية الحديثة، منها المتعلقة بالجزيرة والخليج العربيان، فهو يحتفظ بوثائق في شكل مراسلات، وبرقيات، وتقارير التي ركّزنا عليها في دراستنا.

ولعل هذه الأطروحة التي نأمل أنها ستكمّل وتثري الدراسات التاريخية التي اعتمدت على الأرشيف البريطاني، أو الأرشيفات الأخرى أثناء هذه الفترة ،كالأرشيفات الروسية، والألمانية، والعثمانية، والايطالية، إلى جانب هذا نسعى من وراء هذا العمل الأكاديمي إلى سد جزء من هذا الفراغ، وتكملة لبعض الأعمال المنفصلة التي تطرقت لبعض الجزئيات من تاريخ المنطقة أثناء القرنين 19 و20م من خلال الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، فاخترت هذا الموضوع الذي يعتمد بالدرجة الأساسية على الوثائق الأرشيفية الدبلوماسية الفرنسية، ويجمع العديد من مناطق الجزيرة والخليج العربيان، والأحداث التي تعرضت لها إبان زمن الدراسة، لذلك أفردت عنوانا لهذا العمل بـــ : " **الجزيرة والخليج العربيان في التقارير والبرقيات الفرنسية المحفوظة بأرشيف (لاكورناف- LA Courneuve) بباريس في القرنين 19 و20م**".

ونتيجة للكم الهائل من الوثائق الأرشيفية الدبلوماسية المحفوظة بهذا المركز التي اطلعت عليها، وصورت العديد منها، ارتأيت الأخذ بعينات من هذه الوثائق ذات المضامين السياسية، والاقتصادية، والدينية التي شكلت أهم أحداث هذه الفترة، التي أشارت إليها دراسات تاريخية

لم تكن مصادرها أرشيفية، كما ركزت على وثائق القنصليات الفرنسية التي كان لها العدد الكبير من المراسلات بأنواعها، مثل قنصلية مسقط، وجدة، نتيجة تسارع الأحداث حول محيطهما، فمثلا نجد أن الوثائق الأرشيفية الفرنسية في شكل المراسلات الصادرة من قنصلية مدينة جدّة تبين لنا شكلا اهتمام فرنسا بمسألة تسيير رحلات وإقامة حجاج مستعمراتها بأرض الحجاز أثناء مواسم الحج، من نقل، وإقامة، ومراقبة صحية، وذكر لأوقاف المغاربة بمكة المكرمة والمدينة المنورة، لكن مضمونا يلاحظ أن غرضها كان واضحا من أجل تثبيت وجودها، ومنافسة بريطانيا، واستغلال ثروات المنطقة، فلم تهمها ظروف أداء مواسم حجاج مستعمراتها أصلا مثلما سنتطرق له ضمن الفصل الخامس من هذه الأطروحة. زيادة لوثائق أرشيفية أخرى، تطرقت للأوضاع السياسية الداخلية، والأزمات، والمواجهات مع بريطانيا خاصة، إلى جانب تفاصيل عن النشاط التجاري للجزيرة والخليج العربيان ما بين القرنين 19و20م، التي أشارت إليها مجموعة من الدراسات التاريخية الحديثة التي لم تستقي أحداثها من الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي مثلما ذكرناه سابقا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث فيما يلي:

- إبراز أهمية الأرشيف في دراسات العلوم الإنسانية، والكشف عن القضايا، والمسائل السرية خاصة، التي كانت متداولة بين الأجهزة الدبلوماسية، والمتروبول(الدولة الفرنسية الممثلة في وزارة الشؤون الخارجية، وغرف التجارة).
- الوقوف عند الأحداث التاريخية ذات التفاصيل المهمة التي تفيد البحث التاريخي، تضمنتها المراسلات، وبرقيات القناصل، والوكلاء الفرنسيين لوزارة خارجيتهم بباريس.

- الكشف عن العديد من النشاطات الخفية للقنصليات الفرنسية الإخبارية، والتجسّس على حساب شعوب المنطقة، وكذا نشاطات القوى الأجنبية من خلال بعض الوثائق الأرشيفية الدبلوماسية التي غالبا ما تعكس الذاتية على حساب الموضوعية.
- نظرة الأوروبيون لمنطقة الجزيرة والخليج العربيين على أنهما مناطق المجال الحيوي لهم أثناء القرنين 19و20م.
- حاولنا عرض هذه الوثائق، والوقوف، ومعرفة حدودها، من حيث المضمون، والإطار الدولي السائد أنذاك.
- كشفت لنا أهمية المرحلة الزمنية المختارة، ومصادر دراستها عن غناها بالأحداث التاريخية، والحضارية، واستخلاص أن مثل هذا الموضوع لم يعالج في السابق من خلال الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي المحفوظ بمركز (لاكورناف) بباريس، إذ اعتبره جديدا من حيث مصادر الدراسة، والمعطيات المستخلصة منها، بعد نقدها للوقوف على صحتها. كما لم أغفل عن الاستعانة بأبحاث، ودراسات تاريخية حديثة تخص الإطار المكاني والزماني لموضوع الأطروحة التي رصدتها ضمن القائمة الببليوغرافية المرفقة بالبحث.

الإشكالية:

وللوصول لنتائج بحث تفيد الحقل التاريخي، وموضوع دراستنا المحددة مكانيا وزمنيا، حددت إشكالية رئيسية، تتفرع منها عدة تساؤلات على النحو التالي:

أين تكمن أهمية الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي المحفوظ بمركز (لاكورناف) في التدوين التاريخي للجزيرة والخليج العربيين خلال القرن 19 و20م؟ وهل يمثل هذا الأرشيف مصدرا في الكشف عن الحقائق التاريخية المغيبة في أرشيف الدول الغربية المعاصرة؟ لتتفرع عن هذا السؤال المحوري مجموعة من الأسئلة:

- ما أهمية المراسلات والبرقيات، التي كانت تبعث من القنصليات الفرنسية المعتمدة في الجزيرة والخليج العربيين في التدوين التاريخي؟
- ما هي مجالات ومضامين هذه الوثائق الأرشيفية؟
- ما أثر هذه المراسلات والبرقيات الأرشيفية الدبلوماسية الفرنسية على الوضع السياسي والاقتصادي بالمنطقة؟
- كيف استغلت فرنسا مواسم حج مسلمي مستعمراتها المغاربة (المغرب الأقصى- الجزائر- تونس)، وحتى من غرب إفريقيا للتواجد بالحجاز؟

الإطار الزمني والمكاني للبحث:

يشكل الإطار الزمني للدراسة القرن19 و20م بالنسبة للجزيرة والخليج العربيان مرحلة تاريخية مليئة بالأحداث الداخلية، والخارجية، وظهور صراع بين القوتين الإنجليزية والفرنسية بالمنطقة خاصة، إلى جانب دخول قوي أوروبية أخرى مثل روسيا، وألمانيا، من أجل الحصول على مناطق نفوذ، واستغلال موقعها، وثرواتها، مثلما كشفت عنه هذه الوثائق الدبلوماسية الفرنسية، التي تضمن بعضها لأزمات سياسية كانت سببا في توتر بين فرنسا وبريطانيا، منها تلك التي اصطلح عليها بأزمة " الرايات الفرنسية"، وعرض المسألة على التحكيم الدولي، زيادة لأزمة الفحم بينهما حول منجم (بندر الجصّة- Bender-Jessah) القريب من مسقط، وتضمنت هذه الوثائق الأرشيفية أيضا لتجارة الأسلحة التي تحكم فيها التجار الفرنسيون مثل "أنتونان غوغيير"، بين مسقط، والكويت، والمنامة(البحرين)، كما غطت لنا هذه الوثائق الأرشيفية الدبلوماسية لأنشطة ذات طابع سياسي لحكام عرب، منها زيارة الأمير السعودي "فيصل بن عبد العزيز" لعدد من الدول الأوروبية، والعربية الإسلامية سنة 1932م. واحتوت

على إحصائيات خاصة بالنشاط التجاري، وحركة التصدير والاستيراد، وولوج السفن المتعددة الجنسيات لميناء مسقط ابتداء من القرن العشرين.

شهدت هذه المرحلة التاريخية لموضوع بحثنا دور فرنسا في الإشراف على حجاج مستعمراتها من بلاد المغارب (المغرب الأقصى- الجزائر – تونس)، وغرب إفريقيا خلال مواسم الحج، وكيف استطاعت أن تستغل ذلك كمطية للتواجد بالحجاز مثلما توضحه الإحصائيات، والمراسلات العديدة من بينها على سبيل الذكر لا الحصر المراسلات بين القنصل الفرنسي ووالي الحجاز حول عمل مطوفي الحجاج الجزائريين لموسم حج 1308هـ/ 1890م التي وردت ضمن وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي(لاكورناف) بباريس. وتمتد الرقعة الجغرافية لموضوع الدراسة حسب ما تم الوقوف عليه من وثائق أرشيفية دبلوماسية فرنسية لتشمل سواحل الجزيرة والخليج العربيان التي عرفت تمثيلا دبلوماسيا فرنسيا ببعض مناطقها، أو نشاطا لوكلائها.

أهداف ومنهج وأقسام الدراسة:

إن المستهدف من وراء هذا البحث، هو استنتاج الحقائق التاريخية، ومحاولة الكشف عن تفاصيل تضمنتها الوثائق الأرشيفية الدبلوماسية الفرنسية المحفوظة بمركز "لاكورناف" بباريس بتفاصيلها، ثم إعادة بلورتها ضمن إطار تاريخي موضوعي لغرض الوصول للحقيقة التاريخية. وتحقيقا لذلك، استخدمت المنهج التاريخي في تمحيص الأحداث التي غلب عليها الطابع التفصيلي الدقيق الذي تضمنه هذه الوثائق المستهدفة في الدراسة، لغرض تحقيق نتائج بحثية، ودراسة تقدم إضافة للبحث العلمي.

وانطلاقا من المادة العلمية المتوفرة- وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي-، وبناء على الإشكالية المطروحة وفروعها، تطلبت مني طبيعة الموضوع الالتزام بتقسيم يتماشى مع الهدف المراد الوصول إليه، والكشف عنه وفق الخطة التالية التي تضمنت ستة فصول وخاتمة.

تضمن الفصل الأول: أهمية الأرشيف الدبلوماسي في الكتابات التاريخية، عالجت فيه تاريخ الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، وبالأخص الأرشيف الدبلوماسي بمركز "لاكورناف" وأهميته في الكتابة التاريخية. وحاولت في الفصل الثاني دراسة تاريخ التواجد الأوروبي بالجزيرة والخليج العربيان ابتداء من القرن19م. كما تضمن الفصل الثالث نماذج للمراسلات والبرقيات ذات المضمون السياسي بين مختلف القنصليات الفرنسية بمنطقة الجزيرة والخليج العربيين خلال القرنين 19و20، واخترت نموذج زيارة الأمير السعودي فيصل بن عبد العزيز لأوروبا 1932م، ومسألة دور الإنجليز والأوضاع السياسية بعُمان نهاية القرن 19م. وعنونت الفصل الرابع بوثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي عن التجارة بالجزيرة والخليج العربيين خلال القرن 19 و20م، ووقفت على وثائق مشروع "أنتونان غوغيير" بعُمان، ومختلف المعاملات التجارية مع أوروبا، ووقفت على ملف سنة 1903م، والنشاط الملاحي بعُمان لسنتي 1906-1907م. وخصصت الفصل الخامس لمسألة الحج والحجاج من خلال الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي أثناء وبعد الحربين العالميتين، وللمراسلات التي تعلق مضمونها بنقل الحجاج، وإيوائهم، والمراقبة الصحية، وختمت فصول البحث بفصل سادس عنونته بمراسلات عن نشاطات الأوروبيين (الدبلوماسية والعسكرية والتجارية) بالجزيرة والخليج العربيين خلال القرن19و20م، عالجت فيه النشاط الأوربي بالجزيرة والخليج العربيين، مثل ألمانيا، والاتحاد السوفياتي، وأنهيت هذا العمل بخاتمة جمعت ضمنها أهم النتائج والتوصيات التي وقفت عندها. وألحقت البحث بملاحق لإثراء فصول الأطروحة.

مصادر البحث:

-الأرشيف الفرنسي:

إن طبيعة موضوع بحثي تعتمد بالدرجة الأولى على الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي المحفوظ بمركز (لاكورناف) بباريس، فهو يحتوي على آلاف الوثائق الورقية الأصلية المدونة باللغة الفرنسية، وأخرى تمّ تحويلها إلى مكروفلم، إلى جانب بعض المراسلات باللغة العربية التي تضمنها هذا محتوى هذا الأرشيف.

ويمكن تصنيف محتواه إلى أرشيف ذا طابع سياسي، وتجاري وديني، ورد في شكل تقارير، وبرقيات مرفقة أحيانا بمخططات وخرائط، ومراسلات باللغة العربية، وغالبا ما كانت بين القنصليات الفرنسية بالجزيرة والخليج العربيان، أو بين الوكلاء التجاريين الفرنسيين ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، والغرفة التجارية بباريس، وأحيانا بين بعض التجار والمغامرين الفرنسيين وقنصلياتهم بالجزيرة والخليج العربيان، ونشير على سبيل الذكر لا الحصر لفهارس الأرشيف الخاصة بقنصلية فرنسا بجدة المحفوظة بمركز الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي (لاكورناف)، منها :

- المجلّدات من 33 حتّى 36 (1922-1929م) التي تضم تقارير عن الحجّ السنوي إلى مكّة (عدّة جداول إحصائيّة، محاسبة ظروف الحجّاج الصحيّة، مسألة نقل الحجّاج، نُسَخ عن جوازات سفر الحجّاج)؛ مسارات الحجّاج من جدّة إلى مكّة المكرمة والمدينة المنورة؛ ووثائق عن الأوقاف المغربيّة في المدينتين، والمراسلات القنصلية والتجارية(1893-1901م) التي تضم المجلد(1860-1868)،وميكروفيلم: P16294، خاصة بجداول تُحصي لنا واردات جدّة وصادراتها، والحُجّاج الوافدين إلى الحجاز بواسطة السفن سنة (1860م). إضافة لسجلات

أرشيفية أخرى تطرقت للموضوع، ومسائل تخص منطقة الحجاز، وردت إلينا ضمن الملفات الخاصة بالمراسلات المعنونة أسفله، ونردها بلغتها الأصلية نذكر منها:

- Correspondance consulaire et commerciale (1793-1901).
- Correspondance politique des consuls (1826-1896).
- Correspondance politique et commerciale, Nouvelle série (1897-1918).
- Correspondance politique et commerciale, Série E, Levant (1918-1940).
- Papiers personnels d'agents.

الأرشيف باللغة العربية:

يتمثل في القليل من المراسلات باللغة العربية وجدت ضمن ملفات الأرشيف، وجهت للقنصليات الفرنسية، كتلك التي طلب فيها السلطان العُماني "فيصل بن تركي بن سعيد" (1864 1913م)من القنصل الفرنسي بطرد السيد " أنتونان غوغيير" من مسقط لسبب تدخله في الشؤون الداخلية لعُمان، ولتحكمه في تجارة الأسلحة التي كانت سببا في تغذية الصراعات القبلية، والتي سنشير للوثيقة المتعلقة بهذه الحادثة ضمن ملحقات الاطروحة.

–دراسات عربية منشورة:

بالرغم أن موضوعنا يعتمد بالدرجة الأساسية على الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي المحفوظ بمركز " لاكورناف" الخاص بالفترة الممتدة ما بين القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين لمنطقة الجزيرة والخليج العربيان، إلا أن ذلك لم يمنعنا من الاطلاع على الدراسات التي سبقت فترة دراستنا، والتي اعتمدت على الأرشيفات الأوروبية كالبريطانية، والروسية، والايطالية، إلى جانب الدراسات المختلفة باللغة العربية والأجنبية التي عالجت تاريخ هذه المنطقة في العصر الحديث.

ونذكر منها بينها التي تضمنت ضمن محتواها لأقسام من دراستنا، مثل:

- الكتاب الموسوم" الوثائق العربية العُمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية" 1993م، الذي جمع وثائقه وحقّقها " سلطان بن محمد القاسمي "، التي حصل عليها من عدة مراكز أرشيفية فرنسية، قام بتحقيقها وترتيبها حسب التواريخ والأحداث.
- كتاب " جون جوردن لوريمر– Jean Gordon LORIMER" الموسوم :"دليل الخليج"، لما يتضمنه من مادة تاريخية، وجغرافية، أثرت موضوع البحث، ولا يمكن لباحث في تاريخ الجزيرة والخليج العربيان الاستغناء عنه، خاصة وأنّ صاحبه كان موظفا بريطانيا في الحكومة البريطانية بالهند التي كانت تابعة للتاج البريطاني، ويعتبر من أهم المؤرخين والجغرافيين الذين وصفوا هذه البلاد في بداية القرن العشرين، والدليل الذي أعدّه عبارة عن تقارير كان يُعدُّها لحكومته، والغرض من عمله توفير مادة مرجعية للبريطانيين في كيفية التعامل مع القبائل العربية، إضافة لتناوله لحياتهم الاجتماعية والاقتصادية، فهو عمل موسوعي لا يمكن الاستغناء عن كل أجزاءه. يضم الجزء الأول منه سبع مجلدات عن القسم التاريخي وتاريخ المنطقة، والجزء الثاني يحتوي على سبع مجلدات أخرى خاصة بجغرافية المنطقة.

أما عن الدراسات التي تناولت تاريخ المنطقة قبل الإطار الزمني لموضوع دراستنا، والتنافس الذي كان سائدا بها، وقفنا على نماذج من هذه الدراسات، منها التي اعتمدت على الأرشيف، نذكر منها:

مجموعة بحوث وردت ضمن عدد خاص من مجلة الدارة (المملكة العربية السعودية)، تحت عنوان: الخليج العربي والجزيرة العربية في ضوء المصادر الفرنسية في القرنين السابع عشر

والثامن عشر، احتوت على مجموعة من البحوث استفدنا منها عند تطرقنا لتاريخ التواجد الفرنسي بالجزيرة والخليج العربيان قبل القرن التاسع عشر الميلادي.

وإلى جانب ما استقيناه من مادة تاريخية تضمنتها وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي المحفوظ بمركز " لاكورناف" الخاصة بالقرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، فإننا وقفنا أثناء انجازنا لهذه الأطروحة على دراسات حديثة مسّت قضايا وأحداث منفردة كتلك التي أنجزناها، باعتمادنا على الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي المحفوظ بمركز "لاكورناف" بباريس، ودراسات أخرى عالجت قضايا سياسية، أو اقتصادية، ودينية للجزيرة والخليج العربيان، نذكر منها:

- "رحلة الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود إلى بعض الدول الأوروبية والعربية الإسلامية عام 1350هـ/ 1932م من خلال الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي" التي تزامنت ما بين الحربين العالميتين، حيث تضمنت وثائق الرحلة على معلومات تاريخية مهمة تدخل في النشاط الدبلوماسي للمملكة العربية السعودية أثناء تلك المرحلة.
- ودراسة لملف أرشيفي عبارة عن: "قراءة في مضمون وثيقة من الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي (لاكورناف)بباريس للسيد "أنتونان غوغيير " 12 سبتمبر 1899م"، يتضمن معلومات عن هذا التاجر الفرنسي الذي أراد تجسيده بسهل (الباطنة) بعُمان، قد أفادنا عند سرده للمقومات الجغرافية، والاقتصادية لمنطقة الاستثمار بعُمان.
- هذا، وتكمن الدراسة التالية: "الدبلوماسية الفرنسية وعمان في أواخر القرن التاسع عشر: دور "بُول أُوتَافي" نائب القنصل الفرنسي بمسقط 1894-1901م، دراسة وثائقية"، في أنها ذات أهمية كبيرة بالنسبة لموضوع بحثنا، لأنها تتماشى ومضامين محتوى الوثائق الارشيفية التي اعتمدنا عليها، عند تطرقها للدبلوماسية الفرنسية قبل قدوم نائب القنصل الفرنسي

"بُول أُوتافي" لمسقط، ثم تعيينه بهذا المنصب، ومعاصرته لعدة أزمات عرفتها مسقط أيام حكم السلطان "فيصل بن تركي" ، مثل أزمة الرايات الفرنسية، ومستودع الفحم(بندر الجصّة)، وتجارة الأسلحة التي سنتناولها بالتفصيل ضمن فصول البحث.

- ومن الدراسات الحديثة المهمة المستسقاة مادتها من الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي "لاكورناف نذكر من بينها: "موسم حج سنة 1307هـ/ 1890م من خلال تقرير دبلوماسي فرنسي"، وبحث آخر عنوانه: "مراسلات لوسيان لابوس وإسماعيل حقي باشا حول مطوفي الحجاج الجزائريين عام 1308هـ/1890م.
- ووقفت من خلال كتاب" الكويت في عهد الشيخ مبارك الصباح (مختارات من الأرشيف الفرنسي1896-1915م"، على بعض الوثائق الأرشيفية الفرنسية المختلفة، والمتعلقة بتاريخ الكويت منذ سبعينات القرن الثامن عشر وحتى عام 1896م سنة تولي الشيخ "مبارك الصباح" الحكم، وقد وردت هذه المعلومات في المراسلات الخاصة الصادرة من القنصليات الفرنسية في (بغداد- Baghdad)، و(البصرة-Bassorah)، و(مسقط-Mascate)، و(بوشهر- Bushehr) بإيران الحالية، وكذلك في المراسلات الصادرة عن ضباط السفن الحربية الفرنسية التي كانت تتردد على المنطقة. ويتضمن الكتاب معلومات عن التاجر الفرنسي "أنتونان غوغيير" الذي استقر في الأخير بالبحرين، التي وصل إليها كوكيل لشركة مجوهرات فرنسية متخذا ذلك غطاء لعمله في تجارة السلاح، وعميل لفرنسا، ووصوله الكويت عام 1904م متنكرا في هيئة رجل عربي، خاصة وأنه كان يتقن اللغة العربية، فأطلق على نفسه اسم "عبد الله المغربي" فاستضافه "الشيخ مبارك الصباح" بقصره، ثم انتقل الى مسقط.

كما استفدت من الدراسات التي اهتمت بالجزيرة والخليج العربيان المتزامنة مع فترة دراستنا من خلال مختلف الأرشيفات منها:

كتاب "الخليج العربي في وثائق الأرشيف الروسي" الذي أحسبه من المصادر الهامة والرئيسية المتعلقة بالجزيرة والخليج العربيان، خاصة وأن هذه الدراسة اعتمدت على الأرشيف الروسي الذي يضم الكثير من الوثائق المتعلقة بالنشاط البحري الروسي، ويبيّن محتواها سعي روسيا لكسب مناطق نفوذ بالمنطقة ذات المياه الدافئة.

أفادتنا الدراسة الموسومة: "عُمان في القرن التاسع عشر من خلال الوثائق الموجودة في الارشيفات الرسمية لسان بطرسبرج" التي تحتفظ بها كل من دائرة الشحن البحرية التجارية لوزارة التجارة والصناعة للإمبراطورية الروسية، ودائرة الأديان الخارجية في وزارة الداخلية، ووثائق وزارة المال، ومكتب مجلس الوزراء، ووزارة التجارة والصناعة. إلى جانب دراسات أخرى اعتمد فيها على الأرشيف الروسي، منها الدراسة الموسومة:" المراسلات الدبلوماسية والمراسلات الشخصية المتعلّقة بمسقط من خلال الوثائق التاريخية بأرشيف السياسة الخارجية لإمبراطورية روسيا في موسكو لعام 1902-1905"، ومن جملة تضمن محتوى هذه الوثائق لهذه الدراسة، سعي روسيا لتقوية نفوذها بالمنطقة، واهمية إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية بينها وسلطنة مسقط في نهاية القرن 19م وبداية القرن20م. وفي الشأن نفسه، تطرقت الدراسة التالية:" بعض الوثائق من تاريخ العلاقات بين روسيا وبلدان الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين"، لتنمية العلاقات التجارية بين روسيا والجزيرة العربية، بما فيها التقارير التي ذكرت فيها الخطوط الملاحية، ووثائق تخص التجارة والنقليات.

عالج البحث الموسوم "خط هامبورغ-أمريكا الملاحي في الخليج(1906-1914م) دراسة في الوثائق البريطانية"، محاولة ألمانيا مزاحمة بريطانيا في الخليج العربي من خلال الخط البحري التجاري الذي تناولته الوثائق الارشيفية البريطانية آنذاك.

يبقى موضوع التنافس البريطاني الفرنسي بالجزيرة والخليج العربيان إبان القرن التاسع عشر والعشرين الميلاديين، من الدراسات الحديثة التي استقينا منها مادة تاريخية مكنتنا من مقارنتها مع الوثائق الارشيفية الفرنسية، نذكر منها:

-كتاب" التنافس البريطاني الفرنسي في عمان 1888- 1913م (دراسة سياسية)"، الذي تضمن محتواه علاقات السلطان "فيصل بن تركي" مع بريطانيا وفرنسا، والأزمات السياسية الناجمة عن التنافس بينهما لاحتكار علاقات عُمان الخارجية، ومحاولة استغلال موقعها المميّز بالخليج العربي لرعاية مصالح مستعمراتهما في الشرق، وتكمن أهمية الكتاب أيضا أنه يكشف لنا عن أوضاع عُمان الداخلية، وانعكاسات علاقتها مع بريطانيا وفرنسا، وأطماعهما، والأزمات التي اندلعت بينهما بأرض عُمان التي نتج عنها التدخل البريطاني الفرنسي في شؤونها في ظل رغبة السلطان الحفاظ وصيانة استقلال بلاده.

ومن الاطروحات الاكاديمية، استوقفتنا عدة دراسات يصب محتواها في موضوع بحثنا، نشير منها للدراسة التالية:" التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين 1308-1339هـ/1891-1920م"، تبدأ هذه الاطروحة بتاريخ 1308هـ/ 1891م سنة التي عقدت فيها بريطانيا مع السلطان "فيصل بن تركي" معاهدة، نتج عنها فقدانه التحكم في بلاده، وخروج القبائل من قبضته، وتنتهي زمنيا بعام 1339هـ/ 1920م وهي السنة التي تزامنت مع توقيع معاهدة "السيب-Sib" بين السلطان والامامة، فهذه المرحلة الحرجة من

تاريخ عُمان وبتفاصيلها وردت إلينا كذلك ضمن مراسلات القنصلية الفرنسية بمسقط لوزارة خارجيتها بباريس والمحفوظة اليوم بمركز الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي " لاكورناف".

إضافة لمراجع أخرى أثرينا بها مضامين الأحداث التاريخية التي وردت ضمن الوثائق الأرشيفية نوجز البعض منها التي عالجت موضوع التنافس البريطاني الفرنسي بالجزيرة والخليج العربيان، إضافة لدراسات أخرى اعتبرناها ذات أهمية في إثراء مضامين وثائق الأرشيف الدبلوماسي المحفوظة بمركز " لاكورناف" بباريس، نذكر من بينها :

-ومؤلف:" التنافس الإنجليزي الفرنسي في شبه الجزيرة العربية في القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر الميلادي" من الدراسات التي لا يمكن الاستغناء عنها، خاصة التي تطرقت لهذا التنافس بين القوتين البريطانية والفرنسية بالحجاز، واليمن، ونجد، وحائل، والخليج العربي من الكويت شمالا إلى عُمان جنوبا، وأساب ذلك التنافس، ونتائجه على المنطقة، وتطرقها للعلاقات البريطانية الفرنسية بالدولة السعودية الأولى التي قامت على يد الامام "محمد بن سعود".

ولإثراء الوثائق الأرشيفية المعتمد عليها في هذه الدراسة، استعنت بالبحث الموسوم: "الدول الأوروبية في الخليج العربي من القرن السادس عشر إل القرن التاسع عشر"، ووقفت عند الفصل الخامس الذي عالج تحويل الخليج العربي لبحيرة بريطانية، ومواجهة هذه الأخيرة لباقي الدول الأوروبية التي حاولت بسط نفوذها بالمنطقة، ومنافسة بريطانيا سياسيا، وتجاريا. وضمّ أيضا أهم الحوادث في جزيرة العرب من 1333-1353هـ/1915-1934م.

ولا يمكن الاستغناء عن بحث:" جزيرة العرب في القرن العشرين" لما تضمنه من معلومات جغرافية، وتاريخية، وتقسيمات إدارية، تطرق لها "حافظ وهبة" الذي شغل منصب وزير مفوض ومندوب فوق العادة للملكة العربية السعودية بلندن.

هذا، وتضمن الفصل السادس من كتاب "عُمان بين الاستقلال والاحتلال-دراسة في التاريخ العُماني الحديث وعلاقاته الإقليمية والدولية" لعدّة أحداث وردت ضمن الوثائق الارشيفية التي اعتمدنا عليه في بحثنا، من التنافس البريطاني الفرنسي، ومسألة الأعلام الفرنسية، وتحكيم "لاهاي" الذي سنعود إليه بالتفصيل وفق محتويات وثائق الأرشيف ضمن ثنايا الدراسة.

- **الدراسات الأجنبية:**

لا يمكن الاستغناء عنها، لأنها أثرت موضوع بحثنا لما تضمنته من معلومات تاريخية، وبالأخص الدراسات العربية الأكثر موضوعية في العديد من التفاصيل الخاصة بالأعلام، والقبائل، وثروات البلاد، إضافة لاحتوائها على قوائم ببليوغرافية ثرية ومتنوعة، ومن أهمها، كتب ومقالات بعض الفاعلين الذين كان لهم دورا في أحداث فترة دراستنا، أو البعض من مارسوا مهام دبلوماسية ببلدان الخليج العربي حديثا، وكان لنا الشرف أن نلتقي مع أحد منهم وهو الدكتور " لوي بلين- Louis Blin" ، الذي تفرغ للكتابة التاريخية عن بلدان الخليج العربي، وبالأخص تاريخ اكتشاف الفرنسيين لنجد والحجاز، نشاط القنصلية الفرنسية بجدة(المملكة العربية السعودية) التي اشتغل بها قنصلا عاما من 2012-2015م، كما تطرق لمسألة الحج والحجاج، والنشاط التجاري الفرنسي ضمن دراسة قيّمة طبعت سنة 2019م، والموسومة بـــ:

"La Découverte de l'Arabie par les Français , Anthologie de textes sur Djeddah, 1697-1939".

الذي ركز فيها على تاريخ مدينة جدة، كما أورد ضمن كتابه اهم الكتابات الفرنسية عن هذه المدينة، فاستفدنا من مادتها لعلمية عندما تعلق الامر بالحجاز ونجد، ومواسم الحج، وعند الاستعانة بصور مدينة جدّة التي تعود لنهاية القرن التاسع عشر الميلادي.

ولا يمكن الاستغناء عن الدراسة التي أشرف عليها " فليب بيتريا- Philippe Pétriat" المطبوعة سنة 2015م تحث عنوان:

"Une Histoire partagée: Sources française sur l'histoire de l'Arabie- Hedjaz et Najd- 1839-1943"

هذه الدراسة المهمة، شارك في تحقيقها عدد من الباحثين تناولوا أرشيف دائرة جدّة (1850-1943م)، والحج إلى مكة المكرمة في العصر الحديث من خلال المصادر الفرنسية القنصلية والكولونيالية (أرشيف إيكس-آن-بروفانس"، كما تضمن الكتاب عنصرا مشتركا بين كل من "أليكس تيفو-Teffo Alix"، و"حياة تهادي-Hayat Touhadi "، و"فليب بيتريا " حول مركز " لاكورناف" للأرشيف الدبلوماسي، ضمن الكتاب الذي أشرف عليه " فليب بيتريا" والموسوم: " التاريخ المشترك، المصادر الفرنسية حول تاريخ الجزيرة العربية - الحجاز ونجد من 1839 إلى 1943م- Une Histoire Partagée, sources françaises sur l'histoire de l'Arabie Hedjaz et Najd " ، وتطرقوا ضمن عملهم لمراسلات قنصلية وتجارية (1793-1901م)، ومراسلات القناصل السياسية(1826-1896م)، ومراسلات سياسية وتجارية- سلسلة جديدة- 1897-1918م.

إلى جانب هذا، استعنت بمراجع ذات صلة مباشرة بالموضوع، نذكر من بينها:

-Guillemette Crouzet,(2015), Genèses du Moyen-Orient. Le Golfe Persique à l'âge des impérialismes (vers 1800-vers 1914) éd, Ceyzérieu, France.

- Anne-Sophie CRAS, Les archives du poste consulaire de Djeddah (1850-1943)

- Luc CHANTRE, Le pèlerinage à La Mecque à l'époque contemporaine à travers les sources françaises consulaires et coloniales.

هذه الدراسات المهمة التي استفدنا منها في إثراء موضوع دراستنا، والغالب منها اعتمدت في جزئيات ضمن فصولها على الوثائق الارشيفية الفرنسية المتنوعة، كما يجب الإشارة كذلك لدراسات أخرى وقفنا عليها أثناء إنجاز بحثنا، وردت ضمن متن هذا البحث.

هذا، وتعددت الدراسات التي تعرف بصفة عامة بمركز الأرشيف الدبلوماسي "لاكورناف" التابع لوزارة الخارجية الفرنسة، ولوظائف القناصل، ومهام القنصليات الفرنسية بالخارج، وبالأخص بالجزيرة والخليج العربيان نذكر من بينها:

-"Les Affaires étrangères et le corps diplomatique français"

-« Deux siècles de relations franco-omanaises (1735-1920) Aperçu historique »

-« Les Consuls, agents de la présence française dans le monde »

- « La Courneuve : à la découverte du trésor des archives diplomatiques »

-« Les archives diplomatiques à la Courneuve »

كما لا يمكن الاستغناء عن التقارير القناصل الفرنسيين المدونة ضمن ما يُعرف باسم: "نشرة القنصلية الفرنسية، مجموعة التقارير التجارية المرسلة إلى وزير الشؤون الخارجية من قبل الوكلاء الدبلوماسيين والقناصل لفرنسا بالخارج- « Bulletin Consulaire francais, Receuil des Rapports commerciaux addresses au minister des affaires étrangeres par les agents diplomatiques et consulaire de France a l'étranger ."

– **الخاتمة:** توصلت فيها لمجموعة من الحقائق، والتفاصيل التاريخية عن تاريخ الجزيرة والخليج العربيان أثناء القرنين 19م و20م التي كشفت عنها بعض وثائق الأرشيف

الدبلوماسي المحفوظة بمركز "لاكورناف" بباريس . وألحقت فصول البحث بملاحق تضم صورا من الوثائق الارشيفية الأصلية التي صوّرتها من مركز الأرشيف "لاكورناف" في مناسبات عديدة، زيادة بفهارس للأعلام والأماكن، وقائمة ببليوغرافية لدراسات متنوعة أفادت موضوع أطروحتنا.

الفصل الأول

الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي وأهميته في الكتابات التاريخية

1-تاريخ الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي

أ–القنصل والقنصليات الفرنسية– الأهمية والأدوار–.

ب–الأوراق الرسمية.

ج–الأوراق الخاصة.

د–النصوص الإدارية والمؤلفات الخاصة بالوظيفة القنصلية.

ه–المراسلات السياسية للقناصل.

2-التعريف بأرشيف " لاكورناف" بباريس.

3-أهمية الأرشيف في الكتابات التاريخية.

4-مميزات الدبلوماسية الفرنسية في الجزيرة والخليج العربيان قبل القرن20م:

أ – العلاقات الفرنسية العُمانية قبل القرن 19م.

ب– العلاقات الفرنسية مع الحجاز قبل القرن19:

1- تاريخ الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي:

إن الباحثين الذين كانوا في السابق يعتمدون في دراساتهم على مراسلات قنصليات فرنسا بالخارج لم يكن لديهم رصيد أرشيفي متجانس محفوظ في مركز ومؤسسة واحدة، ولاعتبارات تاريخية، وإدارية، وأرشيفية، فالواقع كشف لنا الوضع المعقد إلى حد ما بالنسبة للباحثين في وقت سابق، إلى غاية استحداث مركز الأرشيف الدبلوماسي بمدينة (نانت-Nantes)، وبعده مركز (لاكورناف) بباريس.

إذا كان مركز الأرشيف الدبلوماسي بمدينة(نانت) يحتفظ بالأرشيف القديم لمراسلات القنصليات الفرنسية في الخارج منذ القرن السادس عشر، فمركز " لاكورناف" فهو يحتفظ إلا بالمراسلات المدونة من المكاتب، والقنصليات الفرنسية بالخارج ابتداء من1793م.

أ- القنصل والقنصليات الفرنسية- الأهمية والأدوار-:

شهدت العصور الوسطى، ثم العصر الحديث ولادة شبكات المكاتب القنصلية لعدد متزايد من الدول، و في القرن التاسع عشر تقريبًا، نجد أن جميع الدول ذات السيادة في العالم كانت ترسل، وتستقبل القناصل، وفي نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، كان لدى فرنسا 129 مركزًا قنصليًا في الخارج، مقابل77 للنمسا، و60 لروسيا، و40 لبروسيا، أما الولايات المتحدة الأمريكية فكان لديها حوالي 60 قنصلية عام1800[1]، ناهيك عن الوكلاء، والمندوبين الذين كانوا يقومون على مصالح بلدانهم التجارية في غياب التمثيل القنصلي.

1- J. Ulbert, L. Prijac, Consuls et services consulaires au XIXe siècle. Consulshipin the 19th Century. Die Welt der Konsulate im 19. Jahrhundert, Hambourg, 2010, p9

كان القناصل في كثير من الأحيان الشهود المباشرين للأحداث السياسية، والاضطرابات الاجتماعية والديموغرافية بالمناطق التي اعتمدوا بها، وكان عليهم أن يتابعوا عن كثب مصير السكان المحليين في تقاريرهم، وبرقياتهم الموجهة لوزارة خارجياتهم، ولغرفهم التجارية، ويتابعون بانتظام التطورات الديموغرافية في مناطق تواجدهم، وكان الدور الأصلي للقناصل هو حماية مصالح بلدانهم، والدفاع عنها في البلدان التي تواجدوا بها، وكذلك تطوير تجارتهم بلدانهم من خلال خلق فرص لتواجد وكلاء، ووكالات تجارية لتوزيع منتجات بلدانهم، ولاستغلال المواد الأولية بالبلدان التي يقيمونا بها، وكذا حماية مصالح بلدانهم السياسية والتجارية. وتميز القرن 19م بالتوسع العام للشبكة القنصلية الفرنسية، ففي عام 1904م تواجد قناصل فرنسا في جميع القارات، مثلما يوضحه الجدول المرفق.

توزيع المراكز القنصلية الفرنسية بقارات العالم – 1904– 1905م[1]

القارات	القنصليات العامة والقنصليات	الوكالات القنصلية ونيابة القنصليات
أوروبا	65	360
آسيا	22	70
أمريكا الجنوبية والوسطى	16	184
أمريكا الشمالية	6	45
إفريقيا	4	76
أقيانوسيا	3	9
المجموع	116	744

1 -Fabrice Jesné, les Consuls, agents de la présence française dans le monde, éd, Presses universitaires de Rennes, 2017, p 12.

تظهر لنا من خلال قراءة المراسلات (البرقيات والتقارير) المحفوظة بمركز الأرشيف الدبلوماسي "لاكورناف" بباريس أن القناصل كانوا مسؤولين عن جمع المعلومات بالدرجة الأولى لوزارة خارجية بلدانهم، وكانوا أيضا مسؤولين عن إبلاغ الغرفة التجارية بظروف العمل، واتجاه السوق المحلي، وبالتالي كان دورهم مهما في الآلة الدبلوماسية لبلدانهم. وكانوا يقدمون تحليلات للوضع الاقتصادي، ويعلقون على القرارات السياسية، وكان عليهم التكيف مع التغيرات السياسية، والبيئية، والاجتماعية، والاقتصادية بالمناطق التي عينوا بها. فدور القناصل تطور من المراقبين البسطاء إلى ممثلين حقيقيين لبلدانهم، ومكّنتهم علاقاتهم المباشرة مع السّكان من الإبلاغ عن ردود أفعالهم، الامر الذي مكّنهم من التنبؤ بكل التطورات، واستشراف القادم، لمجابهة أي طارئ، للحفاظ على مصالح بلادهم المختلفة في الوقت المناسب[1].

تمثلت مهمة القناصل أيضا في تعزيز هيبة بلدانهم، وبسبب عولمة الاقتصاد خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ظلّت الدبلوماسية الاقتصادية ذات أولوية على الدبلوماسية السياسية، فكانوا المراقبون، وفي نفس الوقت فاعلون على الأرض، وقادرون على متابعة ولادة أحداث مختلفة، وحدود، ودول جديدة عن كثب؛ هذه المسؤوليات الجديدة لا تمنعهم من البقاء كمخبرين اقتصاديين لبلدهم.

إنّ البحث في تاريخ المؤسسة القنصلية يؤدي بسرعة إلى مسألة المصادر، لكن ما هو المصدر القنصلي؟ ما هي الوثائق المتبقية تحت تصرف المؤرخ؟ أين هي محفوظة؟ وإذا ما أخدنا نموذج الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي بمركز(لاكورناف) الذي وردت مراسلاته من قنصلياتها نحو وزارة خارجيتها، أو غرفتها التجارية بباريس ومرسيليا، نجده اليوم يتوزع على

1 - Fabrice Jesné, Opcit, pp 14 -15.

مجموعة من المراكز لأهميتها، نذكرها على النحو التالي: الأرشيف الوطني (باريس)، ومحفوظات الغرفة التجارية بمرسيليا، ومركز المركز الوطني لأقاليم ما وراء البحار " إكس – آن – بروفانس"[1] بمرسيليا، ومركز أرشيف دائرة التاريخ بوزارة الدفاع الفرنسي في (فنسان– Vincennes)، والمسمى بأرشيف "قصر فانسان"[2] بباريس، إضافة لمركز "نانت–Nantes" للأرشيف الدبلوماسي، ومركز "لاكورناف"، هو الآخر يختص في حفظ الوثائق الدبلوماسية –موضوع بحثنا– ، فالمركز الاخيرين، يوجّهان الباحثين الذين يرغبون في إجراء دراسة عن المؤسسة القنصلية الفرنسية، وموظفيها، ووظائف القائمين عليها، ومضامين المراسلات لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، ولوزارة التجارة. ومراسلات القناصل فيما بينهم، ونجد ضمنهما وثائق أرشيفية مدونة باللغة العربية، سنشير إليها في حينها.

إن المصادر الأرشيفية المحفوظة في هذه المراكز وفيرة، ومع ذلك، فهي لا تشكل بأي حال من الأحوال كل الأرشيف الذي تم إنتاجه بواسطة القناصل، والمتعاونين معهم، ولا يتحقق ذلك إلا بتكاثف جهود الباحثين لإجراء جرد كامل للوثائق المتاحة بين أيدي الباحثين، والمتعلقة بالموضوع التي سيتم تناوله، لكنّ تطبيق ذلك سيكون صعبًا، ومستحيل التحقيق، لانّ العديد من الوثائق الأرشيفية قد فقدت نتيجة طرق الحفظ، أو لظروف طبيعية، وكذلك لأسباب الحروب، منها الحرب العالمية الأولى، والثانية، ومع ذلك، فإن المصادر الأرشيفية المتعلقة بالقنصليات مبعثرة بين مراكز الأرشيف الفرنسي التي ذكرناها سابقا، وحتى بمراكز أرشيف أجنبية، فهي تضم مراسلات بين القناصل وغيرهم من الإدارات الفرنسية

1– يجمع هذا الأرشيف محفوظات الوزارات التي أوكِلَت إليها إدارة المستعمرات الفرنسية، والأرشيف الخاص بالجزائر هو الأكثر أهمّية لمعرفة تاريخ الحجّ، ووثائق عن الممتلكات الموقوفة من طرف الجزائريين لصالح الحرمين الشريفين.

2– تحتفظ هذه الدائرة منذ 1919م بالأرشيف الصادر عن وزارة الدفاع ومؤسّسات مختلف قوات الجيش: أرشيف القوّات البرّية والبحريّة، والجوّية، والدَرَك ومكتب التسليح.

كمشرفين عليها، أو مع الذين كانت لديهم مع سلطات البلد المضيف، أو وثائق ومراسلات تبادلوها مع زملائهم القناصل الأجانب، والأفراد، أو الأصدقاء، والأمثلة عديدة سنتناولها في حينها.

لكنّ السؤال المطروح: هل كل خطاب كان يصدره أو يستلمه القنصل، أو أحد من معاونيه (حتى المراسلات التي يتم تبادلها مع الأصدقاء والعائلة) تعتبر مصدرا للدراسات التاريخية؟، وعند الفحص الدقيق لنماذج من هذه الوثائق، يستخلص أنّ تكوين مجموعة كاملة من المصادر المتعلقة بـــالقنصل، أو القنصلية يبدو من الصعب تحقيقه، وفي إطار العمل المنهجي من الأفضل التركيز على المراسلات القنصلية الأكثر نشاطا، وتأثيرا في أحداث، وتاريخ المنطقة بأنواعها المختلفة، الدبلوماسية، والسياسية، والعسكرية، والاقتصادية، وهذا ما سعينا إليه في إعداد أطروحتنا.

كما لا يمكن دراسة وتحليل الأوراق التي أنتجها القناصل بمفردها، فدراستها يجب ان تكون مقرونة بمراجعة للنصوص القانونية التي كانت تحكم عملهم، فعلى مر القرون، تم إصدار عدد لا يحصى من المراسيم والأحكام لتنظيم وتحديد ممارسة الوظيفة القنصلية، وهذا ينطبق على البلدان التي ترسل القناصل، وكذلك تلك التي تستقبلهم، فتضاعفت هذه النصوص بسرعة كبيرة لدرجة أن القناصل وجدوا صعوبة في التأقلم معها.

ظهرت للوجود المذكرات التي تهدف إلى إرشاد القناصل والعملاء، وتعتبر محاولة مبكرة، إن لم تكن الأولى من نوعها، نبدأها بنموذج يتكون من مجموعة النصوص العثمانية التي أطرت عمل القناصل الفرنسيين في الدولة العثمانية للفترة الممتدة بين 1596-1602م، ويرجع الفضل في تجميع هذه النصوص للسيد "فرانسوا سافاري دي بريف- François Savary de

Brèves"، وطالبه " أندريه دو راير دي ماليزير-André du Ryer de Malezair"، المحفوظة في قسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية الفرنسية(BNF)[1].

إن إرادة التأكيد على مساعدة القناصل في ممارسة وظائفهم بدت واضحة منذ زمن طويل، عندما نشر كذلك "جان بابتيست جيرمان- Jean-Baptiste Germain " الدليل القنصلي الأول، وحتى بداية الحرب العالمية الأولى، تمّ نشر خمسة عشر عملاً آخر من نفس النوع، وعلى إثره امكن التمييز، وتقسيم المصادر المتعلقة بتاريخ القنصليات إلى : الأوراق الرسمية، والأوراق الخاصة، وأخيراً النصوص الإدارية وغيرها من الأعمال التي تتعامل مع الوظيفة القنصلية.[2]

ب- الأوراق الرسمية:

نجد من بينها مجموعة الوثائق الخاصة بالمؤسسات القنصلية التي تجمع كل الوثائق المتعلقة بالعمل الإداري للقنصل، والخاصة بفرنسا[3]، ويحتفظ بها في مركز المحفوظات الدبلوماسية بالمركز الارشيف الدبلوماسي بمدينة (نانت)، حيث نجد تاريخها، ومحتواها تمّ التفصيل فيه من طرف "جيروم كرا- Jérôme Cras"، و" بيرنجار فوركو- Bérengère Fourquaux"، وتم افتتاح هذا المركز للجمهور عام 1987م، وهو يحتفظ لحدّ اليوم بسجلات التي كانت

1-Arnaud Bartolonei et autres, De L'Utilité commerciale des consuls, l'institution consulaire et les marchands dans le monde méditerranéen (XVII-XX^{e} siècle), Ecole française de Rome, 2017, p22.

2 - Arnaud Bartolonei et autres, Opcit, p22.

3-Michel Biard, « Pierre-Yves Beaurepaire et de Silvia Marzagalli, Atlas de la révolution française, Circulation des hommes et des idées 1770 -1804, Annales Historiques de la Révolution française, 2011/2, n^{o} 364, PP 259 -260

تبعث بها المراكز القنصلية نفسها[1]، بالإضافة لمراسلات القناصل مع الإدارات المشرفة، ويضاف له مركز جديد "لاكورناف" بباريس الخاص بالأرشيف الدبلوماسي الفرنسي.

وفي إطار إعادة تنظيم مراكز الارشيف، قامت السلطات الفرنسية شهر فبراير 1793م، بفصل انتماء، وعلاقة القنصليات عن البحرية الفرنسية، وحُوّلته لوزارة العلاقات الخارجية، هذا الترتيب الجديد أدى إلى تغيير في أرشفة الوثائق، فتمّ الاحتفاظ بأوراق القنصليات من قبل الشؤون الخارجية الفرنسية، وهي محفوظة اليوم بمركز "لاكورناف" بباريس[2]. وقبله في عام 1849م، أصدرت مذكرة عمل للقناصل بضرورة التعامل مع " كي دورسي" مباشرة، وعدم التعامل في المراسلات مع مكاتب الوزارات المختلفة، إلا في الحالات الاستثنائية، عندما يتعلق الأمر بالمجال الصحي، والأمور الخاصة مع قسم المستعمرات[3].

كما يجب التذكير بالجديد الذي طرأ على العمل القنصلي الفرنسي ابتداء من عام 1850م[4]، حيث غيرت فيه وزارة الخارجية الفرنسية رأيها بشأن بعض القوانين التي كانت تمنحها حصريا لوزارة الشؤون الخارجية باستقبال، والاطلاع على مراسلات القناصل، ونتيجة الضغط الذي فرضته وزارة الزراعة والتجارة، تمّ إنهاء تلك الحصرية التي كان يتمتع بها

1 - Jérôme Cras et Bérangère Fourquaux, Les fonds conserves au centre des archives diplomatiques de Nantes,(CADN), publications de l'école française de Rome, 2017,p48

2-Pascal Even, correspondance consulaire et commerciale, éd, imprimerie nationale, 1988.

3 -Jorg Ulbert, les sources de l'enquête, in, De L'Utilité commerciale des consuls, éd, Casa De Velázquez, Ecole Française de Rome, 2018, pp22 -31(Circulaire du 16 mai 1849)

4- Alex De Clercq – C. De Vallat , Guide Pratique des Consulats, éd, A. Pedone, Paris, 1898. (1869, vol. 2, p.248.), Circulaire du 12 janvier 1850.

" كي دورسي" في احتفاظه باستخدام المعلومات الخاصة بالشأن التجاري، والصناعي في البلدان الأجنبية التي كانت تنقل المعلومات عنها شبكة القنصليات والقناصل الفرنسيين.

إذا كانت المراسلات الوزارية موزعة بين الأرشيف الوطني، والأرشيف الدبلوماسي المحفوظ بمركز (لاكورناف) بالنسبة للوثائق لفترة ما بعد1793م، فإن المراسلات الرسمية الأخرى هي محفوظة بمركز الأرشيف الدبلوماسي بمدينة" نانت"، هي مدرجة ضمن: «سلسلة الأرشيف المُسترد من الأصول إلى اليوم- Archives rapatriées des postes jours des origines à nos)" ويجب الإشارة انه لم يكن القنصل هو الوحيد الذي يتعامل مع المراسلات الرسمية، بل كان يشاركه في ذلك المتعاونين معه.

ج- الأوراق الخاصة:

يشوب الغموض الكثير من المراسلات الخاصة للقناصل والمتعاونين معهم، خاصة تلك الغير مسجلة ضمن سجلات القنصليات للإرساليات، أو الرسائل التي استلمت دون تصنيفها، والأخرى التي كانوا يتبادلونها مع العائلة، والأصدقاء، ومعارف العمل، لأنها ممكن أن تحتوي على معلومات تتعلق بـــممارسة الوظائف القنصلية، وتمّ العثور على رسائل منشورة في الجرائد الفرنسية، وابتداء من عام 1798م، حاولت الحكومة الفرنسية توقيف هذه الممارسات دون حظرها رسميًا[1]. ومع ذلك، فإن الوثائق الرسمية هي التي استحوذت حتى الآن على اهتمام الباحثين، وبالأخص المؤرخين مقارنة مع الوثائق الخاصة.

1 - Clercq – Vallat, op.cit, 1869, vol. 2, p. 326-327. la circulaire du 16 décembre 1852

د-النصوص الإدارية: والمؤلفات الخاصة بالوظيفة القنصلية:

منذ إصدار مرسوم وزارة البحرية لعام 1681م، واصلت الحكومة الفرنسية تحسين الإطار القانوني للوظيفة القنصلية من خلال إصدار عددا متزايد من التوصيات، والأنظمة، والمراسيم، والتعليمات، والإعلانات، والأوامر، على مر القرون، وبالإضافة إلى ذلك، هنالك آراء من مجلس الدولة، ومذكرات، وتقارير تهدف إلى توضيح التفاصيل المثيرة للجدل، فكل هذه النصوص جمعت في سلسلة "شؤون الموظفين – المراسيم والقوانين" – المجلدات المتصلة بفترات 1545-1899"[1]المحفوظة بمركز الارشيف الدبلوماسي لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية(لاكورناف)، ومع القرن الثامن عشر الميلادي، ظهرت مؤلفات توجيهية لدعم الوكلاء والقناصل في عملهم، وجمعت هذه الكتيبات بين الأساسيات الخاصة بالنصوص القانونية، والاقتراحات لتسهيل المهام اليومية لعمل لقناصل، ويجب التوضيح أنّ فرنسا لم تكن الوحيدة التي نشرت هذه المنشورات، لكنها كانت الأكثر اهتماما، ونشرا لها.

– يضم محفوظات الإدارة المركزية المسؤولة عن القنصليات (وزارة الشؤون الخارجية) من سنة 1793م حتى يومنا هذا.

– المراسلات القنصلية والتجارية (1793-1901).

– المراسلات السياسية والتجارية. سلسلة جديدة (1902-1914 / 1918م للقنصليات) وهي مصنفة حسب المواضيع، منها التي اطلعا عليها، واستفدنا من مضامينها، تذكر من بينها:

1-Ministère des affaires étrangères, Direction des Archives, Service Personnel, volumes 43-115 («Consulats : organisation, décrets et arrêtés de nomination,1584-1879 »).

-سلسلة المراسلات القنصلية والتجارية:

بموجب هذا المرسوم، كانت أرشيفات القنصليات موضوع التقسيم الأول بينهما وزارتا البحرية والعلاقات الخارجية في شهر يناير 1796م، على أن تحتفظ الإدارة البحرية فقط بالوثائق المتعلقة بالبحرية والملاحة والثروة السمكية، لكنها في الواقع احتفظت بالعديد من الوثائق القنصلية، سواء تعلق الامر بمراسلات القناص، أو وكلاء البحرية، أو التقارير العامة[1].

بعد استلام وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية لأرشيف القنصليات من وزارة البحرية في عام 1796م، تم تقسيمه إلى سلسلتين، المراسلات القنصلية مجمعة حسب الترتيب الزمني والمركز(المركز القنصلي) منذ نشأتها، فأصبحت تسمى:« بالمراسلات القنصلية والتجارية. La correspondance consulaire et commerciale »، بينما تم دمج التقارير العامة إلى حد ما في «سلسلة موجزات ووثائق من ناحية أخرى- Série Mémoires et documents D'autres part »

وفي القرن العشرين، خلال فترة ما بين الحربين، تعرض الأرشيف الدبلوماسي لمشكلة مساحة الحفظ بمبنى" كي دورسي" بباريس، ونتيجة إلحاح الباحثين، تمّ تسليم أجزاء المراسلات مع القناصل للفترة القديمة لمركز الارشيف الوطني الفرنسي، والتي بلغ عددها 1338 جزءا تعود للبحرية، وهذا التحويل تمّ ما بين 1929 و1932-1933م[2]. ويتم الاحتفاظ بالمراسلات القنصلية بمركز الأرشيف الدبلوماسي " لاكورناف" بباريس، الذي تبدأ وثائقه بشكل عام مع بداية 1793 م، وفقا للمرسوم المؤرخ يوم 14 فبراير 1793م.

1 - Anne Mézin, Les Consuls de France au siècle des lumières(1715 -1792), éd, Peter Lang, 1998. Arnaud Bartolonei, op.cit, pp 52-53

- 2أيام 19 مارس وأول ماي 1929م بالنسبة للمذكرات والوثائق، وأيام 16 ديسمبر 1932م، و6 ،13 جانفي 1933م بالنسبة لمجلدات المراسلات القنصلية.

يلاحظ عدم إعادة ترقيم المجلدات التي تعود للنظام القديم، وبالتالي نجد ان الأرشيف الدبلوماسي المحفوظ بمركز " لاكورناف" لا تبدأ سلسلته الفرعية برقم واحد يعني ذلك ان الترقيم يبدأ بعد هذا التاريخ بعد حساب عدد صفحات السلسلة، وهذا الخلل غير موجود بالنسبة للسلسلة الفرعية التي تحتوي على مراسلات من القنصليات التي تمّ إنشاؤها بعد عام 1793م[1].

هذه المراسلات القنصلية التي تحتفظ بها وزارة الشؤون الخارجية منها الوثائق لفترة ما بعد 1793م، صنفت في سلسلة تضم مراسلات القنصليات والسفارات، بعنوان: "المراسلات القنصلية والتجارية –Correspondance consulaire et commerciale "، وهي مجمعة ضمن عدة مئات من المجلدات، وانتهى عند تاريخ 1901م، الفصل بين المراسلات الدبلوماسية، والسياسية، والمراسلات القنصلية، والتجارية، ليظهر تقسيم جديد بعنوان:

"مراسلات سياسية سلسلة جديدة– Correspondance politique nouvelle série "

الأمر الذي ينهي الفصل بين المراسلات الدبلوماسية والسياسية، أما جرد "المراسلات القنصلية والتجارية–Correspondance consulaire et commerciale" فتم طبعها سنة 1961م، وبالنسبة لسلسلة " المراسلات السياسية – سلسلة جديدة– Correspondance politique nouvelle série" نشرت سنة 1971م[2].

ولذلك فإن مجلدات المراسلات القنصلية، والتجارية تحتوي على النسخ الأصلية للرسائل المرسلة من القنصليات، وهذا ما وقفنا عليه بمركز الارشيف الدبلوماسي "لاكورناف"

1 – Arnaud Bertolonei, op.cit, p54

2 – Ibid, p55

بباريس، وهي السلسلة التي اعتمدنا عليها في بحثنا، ضف إلى ذلك، فإن هذه السلسلة تضم المراسلات باللغة العربية مرفقة بترجماتها، وسنتطرق لنماذج منها.

ح- المراسلات السياسية للقناصل:

استمرت المراسلات القنصلية حتى عام 1901م،حتى ادمجت مع سلسلة المراسلات السياسية، -السلسلة جديدة -، وابتداء منعام 1825م، وفي إطار إعادة تنظيم وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، تمّ فصل مراسلات القناصل ذات الطابع السياسي عن المراسلات التجارية، وإبقائها منفصلة، مشكلة بذلك سلسلة جديدة تتألف من:

-المراسلات السياسية للقناصل، حتى عام 1896م:

تمّ نشر سلسلة المراسلات السياسية للقناصل في عام 1961م كملحق لقائمة جرد المراسلات السياسية للفترة الممتدة من 1871-1896م[1]،واستمرت الشبكة القنصلية الفرنسية في النمو، كان لديها خمس مراكز سنة 1600[2]، و 20 مركزا سنة 1643م، و71 مركزا عام 1715م، و100 مركزا عام 1823م، و854 مركزا مع عام 1914م[3]،هذا التوسع كان مصحوبا بتعريف أكثر دقة من أي وقت مضى لصلاحيات القناصل ، وسرعان ما أصبحت مهماتهم معقدة للغاية من الوكلاء الجدد ، الذين غالبًا ما يتم تعيينهم محليًا وبدون تدريب محدد، الأمر الذي أدى لظهور كتيبات للقناصل، ومستشاريهم توجههم لأداء مهامهم.

1 - Correspondance politique des consuls » dans *État numérique* 1961b, p.85-103.

2 - Géraud Poumarède, « Naissance d'une institution royale : les consuls de la nation française en Levant et en Barbarie aux XVI et XVIIe siècles »,Annuaire Bulletin de la société de l'histoire de France, année 2001, p 66.

3- Jorg Ulbert, les sources de l'enquête, p 10.

تزودت المراكز القنصليات الفرنسية بالدليل القنصلي، الذي هو عبارة عن خارطة طريق للقناصل، ويسعى من وراءه إلى مساعدة الأفراد على إنجاز مهامهم، بالإضافة إلى تفاصيل صلاحيات الوكلاء، فإنه يسرد القوانين، والمراسيم، والأحكام، والتعليمات التي تنظم العمل القنصلي، وفي كثير من الأحيان، كان يعطي أيضا العوائد المالية التي يتم تحصيلها في المكاتب القنصلية، وُشر أول دليل من هذه الكتيبات في عام 1744م، وفي المجموع، يوجد منها 16 عملاً في فرنسا، من هذا النوع الذي ظهر حتى بداية الحرب العالمية الأولى، ويضاف إلى ذلك 21 إعادة إصدار، أو تحديثات لهذه المؤلفات[1].

2 –التعريف بأرشيف " لاكورناف" بباريس:

تحتفظ مراكز الأرشيف الدبلوماسي (وزارة الشؤون الخارجية) بالرسائل التي يرسلها السفراء والقناصل منذ القرن السادس عشر، وبنصوص المعاهدات التي وقعتها فرنسا من القرن الخامس عشر حتى يومنا هذا، وتمثل محفوظات وزارة الشؤون الخارجية بمركز (لاكورناف) كترا ثريا من الوثائق الدبلوماسية الأصلية، ومنها التي تحوّل تدريجيا إلى ميكروفلم، إذ نجد ضمن هذا المركز الوثائق المدونة فقط ابتداء من تاريخ 1793م.

يمكن التجميع بهذا المركز قرابة 130 كلم من الرفوف للأربعين سنة القادمة، هذا المركز الجديد الذي تم بناؤه بضواحي باريس(لاكورناف) وفق مخطط المهندس المعماري الفرنسي "هنري غودان– Henri Gaudin"[2]، يتربع على مساحة32 هكتارا، بدأ العمل في إنجازه

1 - Jorg Ulbert, les Manuels consulaires français d'avant 1914 comme sources des études consulaires, in De l'utilité commerciale des consuls…, chapitre 1.

2 - https://exploreparis.com/fr/99-les-archives-diplomatiques.html اطلع عليه يوم 1جانفي 2020

شهر أكتوبر 2006م، ودشّن في الفاتح من جانفي 2009م، وفتحت مكتبته شهر مارس2010م، وتمّ الانتهاء من نقل الأرشيف لهذا المركز شهر جوان2010م[1].

قبل أن الأرشيف الدبلوماسي رحاله بمركز (لاكورناف)، نجد أن رحلته كانت طويلة، ومحفوفة بالمخاطر الطبيعية، والبشرية، فانتقلت الوثائق الارشيفية "للنظام القديم – Ancien Régime"من متحف اللوفر القديم إلى فرساي (بالقرب من القصر)، ثم بعد ثورة 14 جويلية 1789م، تمّ حفظها بمركزين، بالدائرة (الباريسية السابع– 7éme Arrondissement)، ثم نقل إلى (كي دورسي) وصوت مجلس النواب سنة 1845م لبناء مبناه، ونقل إليه الأرشيف الدبلوماسي عام 1863م، وبقي محفوظا لدى وزارة الخارجية قرابة 145 سنة[2]، وبسبب نقص المساحة، تم نقل جزء منه إلى الأرشيف الوطني، والمكتبة الوطنية بباريس. لقد تضرر هذا التراث الأرشيفي خلال الحرب العالمية الثانية، ليوزّع بعدها على مواقع متعددة، قبل أن يخصص له المبنى الحالي، ويستقر ضمن رفوفه ليومنا هذا، والهدف من عملية النقل لهذا المركز الجديد(لاكورناف)، هو تقديم خدمة أفضل للباحثين داخل فضاء يجمع الوثائق الدبلوماسية التي كانت متفرقة في السابق على إحدى عشر مركزا[3].

3– أهمية الأرشيف في الكتابات التاريخية:

يعتمد التدوين التاريخي على الوثائق المكتوبة، والبقايا المادية (المخلفات الأثرية)، فإنّ ما خلفته لنا الحضارات الإنسانية عبر مختلف العصور من وثائق مكتوبة على الألواح الطينية ببلاد ما بين النهرين، أو على الورق البردي بمصر القديمة، أو تلك المنقوشة على البقايا الأثرية بكل

1 – https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/. أطلع عليه بتاريخ 5فبراير2021م

2- Sophie Davieau-Pousset, ARCHIVES « Vingtième Siècle.», Revue d'histoire, 2010/3 n° 107, p157.

3- Ibid, p157

أنواعها، وبمناطق شتى من العالم القديم، والتي دونت بلغات قديمة مثل الإغريقية، واللاتينية، والفينيقية، والبونية، والحميرية، والنبطية....، وما خلفته لنا أمم العصور الوسطى الشرقية والغربية من مخطوطات دوّنت بالعربية، واللاتينية، والسريانية، ولغات أخرى، كانت ذات أهمية في معرفة تاريخ هذه الشعوب.

ظهرت مع بداية العصر الحديث مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية في الداخل والخارج، فكان لنشاطاتها المختلفة خارج حدودها بمستعمراتها، أو الخاصة بشركاتها التجارية مثل شركات الهند الشرقية، أو مراكزها القنصلية، هذه الأخيرة التي كانت تتواصل معها عبر المراسلات الدورية، الأمر الذي نتج عنه تحصيل وثائق أرشيفية كثيرة، ومتنوعة، فخصصت لها مراكز حفظ حسب نوعها، وفي إطار بحثنا، نجد ان الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي المحفوظ بمركز (نانت– Nantes)، ومركز (لاكورناف) بباريس، وأرشيف دائرة التاريخ بوزارة الدفاع الفرنسي في(فنسان– Vincennes)، وأرشيف ما وراء البحار الذي نجده محفوظا بمركز(إكس–آن – بروفانس)[1]، وبالتالي تبيّن لنا أن كل مركز أصبح يختص بنوع من الأرشيف، الأمر الذي سهل لنا اختيار نوع الأرشيف المراد الاطلاع عليه، ودراسته، فوجدنا الوثائق الأصلية المتمثلة في مراسلات (تقارير، وبرقيات) القناصل الفرنسيين، والوكلاء، التي كانت ترسل دوريا لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، إضافة للمراسلات باللغة العربية، وقسم كبير من هذا الأرشيف يتمّ تحويله تدريجيا إلى ميكروفلم، وانطلاقا من هذه الوثائق استطعنا الوقوف أمام حقائق، وأحداث تاريخية، تخص الوضع الداخلي، والصراعات القبلية بين الأهالي، ووثائق أخرى تخص تاريخ العلاقة الفرنسية بالجزيرة والخليج

1 - Karim El - Hadji, Presence et Influence de la France dans le Golfe et la Peninsule Arabique de la fin du XIXe siecle Jusqu'à l'entre6Deux Guerres, ed, ANRT, Vulleneuve, SD., pp483-493

العربيان في القرنين 19و20م، وتنافسها مع الإنجليز خاصة ببحر العرب، والمحيط الهندي، والخليج العربي، ودخولها أزمات، وتنافس على مصالح استراتيجية، وتجارية، منها ما اصطلح عليه بأزمة الرايات الفرنسية، ومسألة منجم الفحم (بندر الجصة) بالقرب من مسقط، وتجارة الأسلحة، إضافة لأحداث تاريخية خاصة بمواسم حج المغارب(تونس-الجزائر-المغرب)، وحجاج غرب إفريقيا، ونشاط القنصليات الفرنسية بمسقط، وجدة، إضافة للحركة التجارية بموانئ الجزيرة والخليج العربيان، بالكويت، والبحرين، والتبادل التجاري الذي شهدته المنطقة، والتوافد الأوربي عليها، وتغطية لزيارة الأمير فيصل لأوروبا سنة 1932م[1]، والتواجد التجاري لألمانيا، وروسيا بالمنطقة، لذلك وقفنا عند الأحداث البارزة خلال فترة دراستنا، التي تطرقت لها الدراسات الحديثة، وحاولنا معالجتها من منظور الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي المحفوظ بمركز (لاكورناف) بباريس، فهذا الكم الهائل من النوع من الوثائق الأرشيفية، وبالأخص الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، يحتاج لاهتمام الباحثين لما يتضمنه من مادة تاريخية ستثري دراساتهم بتفاصيل نوعية لم يسبق التطرق إليها.

إذا رجعنا للأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، كشفت لنا المراسلات بأنواعها(التقارير، والبرقيات..) ما كان متداولا بين الوكلاء، ونواب القناصل، والقناصل، مع حكوماتهم من وثائق مصنفة اليوم تحت مسمّى "الأرشيف الدبلوماسي"، وخصصت لها مراكز حفظ بكل دول العالم، يستقي منها الباحث مختلف التطورات التاريخية والحضارية التي حدثت بين الدول، وداخل المجتمع الواحد الذي يضم وثائق، ومستندات الهيئات الحكومية أيضا، ولعل موضوع أطروحتنا يعالج أهمية هذا النوع من الأرشيف الذي اصطلح عليه بالأرشيف الدبلوماسي في الكتابة التاريخية، والوقوف على الدراسات الحديثة التي لها مصادر أخرى غير

1- ينظر: بن عبد المومن محمد، "رحلة الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود إلى بعض الدول الأوروبية والعربية الإسلامية عام 1350هـ/1932م"، مجلة الدارة، العدد الثاني، السنة الرابعة والاربعون، 1439ه/أبريل 2018م، ص ص9-54

الأرشيف، للوقوف على مدى مصداقيتها، لكن ذلك يبقى صعب المنال في ظل صعوبة الولوج لمصادر أخرى، أو لعدم مصداقية نقل الخبر، والتحيز، وبالتالي، عند التعامل مع هذه الوثائق الأرشيفية يتطلب على الباحث الحذر، والوقوف على مصادر أخرى، ولما لا ارشيفات دول، ومراكز أخرى.

ولما يمثله الأرشيف من قيمة ثابتة للأمم وتاريخها، فهو يشكل مادة خام تعتمد عليها كل العلوم، فالوثائق الارشيفية ضرورية في الكتابات التاريخية لما تقدمه من معلومات دقيقة عن مختلف الأنشطة عبر مراحل تاريخية معينة، ويعتمد استغلاله لاستشراف القادم، والاعتبار، والتذكير بالماضي، وللمقارنة مع الحاضر لاتخاذ القرار الصائب، لذلك اهتمت مجموعة من الدول منذ مدة بهذه الوثائق الأرشيفية عن طريق حفظها داخل مراكز مختصة، فسارع الإنجليز إلى تأسيس الأرشيف المركزي" State Paper Office "، وفي إيطاليا أسس الأرشيف المركزي بروما "Archivum Secretum Vaticanum"، وبعد الثورة الفرنسية 14جويلية 1789م، أُحدث مركز الأرشيفات الوطنية بباريس" les Archives Nationales "[1]، وللأهمية البالغة لهذا النوع من الوثائق المسماة بالأرشيف، بادر المختصون في هذا الحقل بتأسيس المجلس الدولي للأرشيف بباريس سنة 1948م، واليوم لا يجد الباحث عناء للولوج إلى المادة الارشيفية الدبلوماسية، أو الحربية، أوالخاصة بالمستعمرات الفرنسية، أوالتجارية على مستوى الغرفة التجارية بمرسيليا، وباريس، لكن وفق شروط، وتنظيمات للوثائق المسرّح بالاطلاع عليها.

1- لتفاصيل عن تاريخ الأرشيف الأوروبي، ينظر:

Claire SIBILLE, « Archives et nations dans l'Europe du XIXe siècles »,Bulletin des Bibliothèques de France, 2001,numero 5, pp124- 126 .

4- مميزات الدبلوماسية الفرنسية في الجزيرة والخليج العربيان خلال القرن 19و20م:

إن التعامل مع التاريخ الدبلوماسي غالبا ما ينظر إليه من زاوية الأحداث التاريخية والحضارية البارزة، وقليلا ما يعطى الاهتمام للفاعلين في الحقل الدبلوماسي، والمحركين لدواليبه، والموجهين لمساره، فالدبلوماسية الفرنسية في الجزيرة والخليج العربيان خلال القرن 19و20م عرفت تطورات، وأحداث، كان لها الأثر الواضح بالمنطقة، منها التي أكسبت فرنسا نفوذا وتمثيلا دبلوماسيا، وبروز أسماء دبلوماسيين فرنسيين كانوا فاعلين، وأخرى أثرت عل مصالحها التجارية في ظل التنافس العنيد مع الإنجليز، وفي ظل المبادرات الفردية الفرنسية للقناصل دون التدخل، والمساندة القوية لحكومتهم كما سنراه لاحقا.

ولمعرفة أكثر عن العلاقات الفرنسية بالجزيرة والخليج العربيان خلال القرنين 19، و20 الميلادين، وبالأخص بالمنطقتين اللتين اهتمت بهما فرنسا لأسباب استراتيجية، تجارية، وتنافسية مع إنجلترا، أو بحجة تأطير حجاج مستعمراتها، وعيّنت بهما قناصل، نجد أن دبلوماسيتها كانت حاضرة بقوة بكل من مسقط (عُمان)، وجدة (الحجاز)، و لم تغفل مناطق أخرى بعدن، والحديدة باليمن. ولتفاصيل عن التواجد الفرنسي، والعلاقة مع حكام هذه المناطق، وبالأخص مسقط، وجدة، وبدرجة أقل باقي مناطق المشيخات الخليجية، يفترض علينا تتبع البدايات الأولى لهذه العلاقات قبل القرن 19م.

أ-العلاقات الفرنسية العُمانية قبل القرن 19م:

تمتلك سلطنة عمان واحدة من أقدم الحضارات في منطقة شبه الجزيرة العربية، فموقعها الجغرافي الاستراتيجي على مسالك التجارة البحرية القديمة التي تربط بين الشرق الاقصى والهند بحضارات البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، قد أسهم في توثيق علاقاتها مع العالم الخارجي منذ غابر الزمان.

وبالتالي لم تكن عُمان (مسقط) وسواحلها مجهولة لدى الفرنسيين، إذ نجدها مذكورة عند الجغرافيين، والرحالة، والعسكريين الفرنسيين قبل وأثناء القرن التاسع عشر[1]، ووردت تقارير دبلوماسية، منها تقرير السيد" بيرول- Pyrault" مندوب شركة الهند الشرقية الفرنسية في البصرة، يشير فيه لاهتمام فرنسا بمناطق الخليج العربي، وإقامة وكالة تجارية[2]. فالتواصل والعلاقات العُمانية الفرنسية نجدها تتوزع في إطار المجاملات، أو الزيارات، وبالأخص المراسلات، وأحيانا أخرى أخذت الطابع الرسمي، فمنذ 1660م، وبعد استيلاء فرنسا على جزيرة (بوربون- Ile Bourbon)، وجزيرة(موريشيوس-Mauritius) [3]، ولقرب المسافة بين مستعمراتها عن سواحل عُمان، ولدوافع استراتيجية، دخلت في نشاط ملاحي مع حكام عُمان بمسقط، وزنجبار، وأصبحت تتنقل بكل حرية بين المحيط الهندي، وبحر عُمان، وبحر العرب، والخليج العربي، وبعد تأسيس شركة الهند الشرقية الفرنسية سنة 1664م[4]، كانت للسفن البحرية دورا في خلق النواة الأولى لهذا التقارب، فكانت سفنها التجارية ترسو

1-Ballot Isabelle, L'Oman et la France. quelques éléments d'histoire, Montréal, éd, Tipe, 1982 ; Xavier Beguin –Billecoq, Oman : vingt-cinq siècles de récits de voyages, éd, Relations Internationales et Culture, Paris, 1994.

عبد الواحد المختار المكني، تمثل الفرنسيين لمنطقة الخليج العربي خلال القرن السابع عشر الميلادي، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ذو القعدة 1439هـ/يوليو2018، السنة الرابعة والاربعون، ص ص 129-154.

2 - Archives du Ministères des affaires étrangères, correspondance, consulat, Bassorah, 1743-1791, Tome1.

3- عرفت كذلك باسم(رينيون-Reunion)

4- أسست هذه الشركة لتحقيق مجموعة من الأهداف، منها السياسية لإبراز صورة فرنسا، وربط علاقات صداقة وود مع شعوب العالم، وتجارية لتامين الواردات والصادرات بين الغرب (فرنسا وأوروبا)، والشرق(المشرق، والخليج، وحتى آسيا)، وأسست كذلك لتحقيق أغراض ثقافية، ودينية، كنشر مقومات الثقافة الفرنسية، والدين المسيحي. ينظر كتاب: نور الدين علي الصغير وآخرون، " ملامح السياسة الفرنسية في الخليج العربي من القرنيين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين"، كتاب الخليج العربي والجزيرة العربية في ضوء المصادر الفرنسية، مجلة الدارة، عدد خاص، العدد الثالث، السنة الرابعة والاربعون، ذو القعدة 1439ه/يوليو 2018م، المرجع السابق، ص ص 11-50، ص 29.

بميناء مسقط، الذي كان الأفضل بهذه المنطقة، وتنقل البضائع عبره مختلف البضائع بين الهند والخليج العربي[1].

ازدهرت التجارة البحرية بين عُمان وفرنسا مع القرن 17و18م، وبالتوازي مع نشاط شركة الهند الشرقية الفرنسية، اكتشف البحارة العُمانيون سفن القراصنة الفرنسيين التي كانت تبحر ضمن مناطق النفوذ البحري العُماني، واشتهر العديد منهم برفع راية الألوان الفرنسية، من بينهم القرصان"روبارت سيركوف-Robert Surcouf "1773-1827م[2].

بعد اعتلاء " آل بوسعيد" سدّة الحكم بعُمان ابتداء من عام 1744م، لم تتخلف الحكومة الفرنسية بإرسال الهدايا التي بعث بها حكام (موريشيوس) للإمام" احمد بن سعيد"، فتعززت العلاقات بين حكام الجزر الفرنسية (موريشيوس)،و(البوربون-الريونيون حاليًّا) ، وحكام عُمان، وزنجبار، و لم تتخلف الحكومة الفرنسية في تعويض العُمانيين عن الضرر الذي لحق بهم جرّاء قرصنة سفينة " الصالحي" للتقرب منهم، وكسب ثقتهم، ولتفادي المواجهة والتصعيد[3].

ونتيجة للموقع الاستراتيجي لعُمان، وميناء مسقط، سعت فرنسا بكل ما تملك من دبلوماسية التقرب منها أثناء القرن 18م لتحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية، والتجارية التي لا تختلف عن الأسس العامة التي ارتكزت لتحقيقها شركة الهند الشرقية الفرنسية، فرأت فيها الشريك الاستراتيجي، والتجاري المهم الذي يجعلها دائما الحضور في السباق مع الانجليز على مناطق المجال الحيوي، واستطاعت أن تحصل سنة 1786م من السيد " حمد بن الإمام سعيد" الإذن بتعيين ممثل رسمي لها بمسقط[4].

1- المرجع السابق، ص27.

2- نفسه، ص29.

3- سنتطرق للحادثة بالتفصيل لاحقا.

4- نور الدين علي الصغير، المرجع السابق، ص 44.

ووردت من خلال مضامين مراسلات القناصل الفرنسيين المقيمين ببغداد، وطهران، منها مراسلة قنصل هذه الاخيرة الذي كتب لوزارة الشؤون الخارجية لبلده عام 1133هـ/1721م رسالة مؤكّدا من خلالها رغبة إمام مسقط في بناء علاقات طيبة مع الفرنسيين، ونجد مراسلات أخرى قد تمّت بين سلطان (مسقط) وفرنسا، بسبب استيلاء الفرنسيين على السفينة العمانية (الصالحي)[1]، فنتج عن الحادثة رد فعل عُماني ضد سفينة فرنسية باحتجازها في ميناء مسقط، لكن حفاظا على مصالحها التجارية مع جزيرة (موريشيوس) الفرنسية، لم ترغب مسقط في تصعيد الصراع مع الفرنسيين، لارتباط مصالحها التجارية مع هذه الجزيرة، فأُطلق صراح السفينة الفرنسية وبحارتها، وعلى إثر ذلك، راسل القنصل الفرنسي المقيم ببغداد السيد "جون فرنسوا غزافيي روسو- Jean François Xavier Rousseau"[2] حكومته طالبا منها الاعتراف الرسمي بهجوم سفن فرنسية على السفينة العُمانية "الصالحي"[3]، ومقنعا إيّاها بضرورة تعويض العُمانيين المتضررين بسفينة أخرى، وافقت الحكومة الفرنسية على طلبه، واقتراحه، مستنكرة رسميا الحادثة، وعوضتهم بالفعل بسفينة " لاتيتيس-La Thetis"، وفي المقابل قبل حاكم مسقط السيد "خلفان بن عبد

1- تجاهل القرصان الفرنسي "دي شيان كالواي - Deschiens-Kalway " الاحترام الخاص لسفن العُمانيين، بإقدامه الاستيلاء على سفينة "الصالحي"، ونتيجة القيمة الاستثنائية للبضائع التي كانت على متنها، دفعت بالقراصنة الفرنسيين الاعتقاد بأنها تنتمي إلى أسطول شركة الهند الشرقية البريطانية، لأنه في نظرهم أن العُمانيين معروفين بالقوارب= = البسيطة، ولا تكون بهذا الحجم، وبالرغم من الحادثة، إلا ان فرنسا ظلت تتمتع بمعاملة تفضيلية من طرف العُمانيين بمسقط، والفضل في ذلك يعود إلى "الكونت دي سويلاك- Comte de Souillac "، حاكم "إيل دو فرانس- Ile-de France "الذي كتب رسالة وجهها إلى حاكم عُمان عقب هذه الحادثة . ينظر :

Robert Oddos, op.cit, p86

2 - عين بهذا المنصب – قنصل فرنسا ببغداد- سنة 1738م.

3 - لتفاصيل أكثر. ينظر: علي ناجح محمد حسين، التنافس البريطاني-الفرنسي في عُمان 1749-1798م، دراسات العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، المجلد47، عدد2، ملحق1، 2020، صص268-275

الله" الاعتذار، والتعويض، وأرسل رسالة إلى الملك "لويس السادس عشر" بتاريخ 7 ذو الحجة1204هـ الموافق لـ 18 /08/ 1790م عن طريق القنصل الفرنسي ببغداد السيد " جون فرنسوا غزافيي روسو " رسالة تضمنت عبارات الشكر، وقبوله التعويض بالرغم من الحجم الصغير لسفينة المرسلة من طرفه[1]، وأبدى في رسالته عدم ممانعته في تعيين موظف يتحدث اللغة العربية كمندوب لفرنسا بمسقط.

كما وردت ضمن دراسة "سلطان بن محمد القاسمي" التي أفردها للمراسلات العربية العُمانية الموجودة بمراكز الأرشيف الفرنسي مجموعة من المراسلات بين حاكم مسقط وقنصل فرنسا ببغداد، والتي تضمنت حادثة احتجاز سفينة "الصالحي"، فنجده يبدأ بحثه بالمراسلات الخمسة الأولى، منها التي بعثها الإمام سعيد بن احمد بين عامي 1786-1790م لقنصل فرنسا ببغداد السيد " جون فرنسوا غزافيي روسو "، تضمن محتواها ذكر التعويض الذي حصل عليه حاكم مسقط بسفينة أخرى لتعويضهم عن سفينة "الصالحي"، وورد ضمن المراسلة التذكير بتأخر وصولها –السفينة- التي وعد بها ملك فرنسا لحاكم عُمان، زيادة لعبارات الشكر، والترحاب بتعيين موظف يمثل المصالح الفرنسية بمسقط[2].

وفي رسالة مؤرخة بتاريخ جوان -يونيو- 1788م بعث بها وزير الشؤون الخارجية الفرنسية إلى السيد "روسو"، مبينا ما بلغه منه وفق مضمون مراسلته للسلطان "أحمد بن سعيد بن أحمد البوسعيدي" بتاريخ 29مارس1788م، مبينا فيها عن رغبة السلطان لاعتماد موظف فرنسي بمسقط، وأبدى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية قبول ما اقترحه قنصله السيد " جون

1- كمال الدين تامر،"بدايات الوجود الفرنسي في منطقة الخليج العربي سلطنة مسقط نموذجا. قراءة في الوثائق الفرنسية" كتاب الخليج العربي والجزيرة العربية في ضوء المصادر الفرنسية، مجلة دارة الملك عبد العزيز، الرياض، العدد الثالث، ذو القعدة 1439هـ/ 2018، ص ص 51، 64-65، 82.

2- لتفاصيل أكثر ينظر: سلطان بن محمد القاسمي، الوثائق العربية العُمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية(1715-1905م)، الشارقة، منشورات القاسمي، 1993م، ص ص 5-16.

فرنسوا غزافيي روسو-Jean Francois Xavier Rousseau"[1] بانتقال المترجم السيد "موستييه- Moustier"[2] لمسقط خدمة للمصالح التجارية لفرنسا بالمنطقة، إلا ان الأوضاع ظلت راكدة حتى اندلعت الثورة الفرنسية (14 جولية1789م)، الأمر الذي أجّل إقامة علاقات دبلوماسية رسمية إلى غاية سنة 1795م، مع صدور قرار لجنة الإنقاذ الشعبي المنبثقة عن المؤتمر الوطني بتعيين " بيار جوزيف بوشامب- Pierre Joseph Beauchamp" قنصلا لجمهورية فرنسا بمسقط[3]، على أن يكون مقر إقامته بين مسقط، والرّستاق[4]، ويرخص له بمغادرة عُمان فصل الصيف نتيجة درجات الحرارة المرتفعة[5].

تطورت العلاقات الفرنسية العُمانية في عهد الامام "أحمد بن سعيد" 1784-1793م" حيث وصلت بعثة " الكونت روزيلي- Comte Rosily" لمسقط سنة 1785م، وكلفته الحكومة الفرنسية للقيام بعملية مسح هيدروغرافي لمناطق الخليج العربي، كما استغل الفرصة للتفاوض مع الإمام" أحمد بن سعيد" بشأن إقامة وكالة فرنسية بمسقط بناء على توصية حكام " آل بوربون"، و"موريشيوس" لتحقيق أغراض استراتيجية، تتمثل في الحد من نشاط التواجد الإنجليزي بالهند، ولضمان تموين هذه الجزيرة في حالة تجدد الحرب مع الإنجليز، التي عرفت

1- مستشرق فرنسي، ولد بأصفهان بإيران سنة 1738م، وتوفي بحلب سنة 1808م، يتقن عدة لغات، العربية، الفرنسية، التركية، الأرمينية، والبرتغالية، والإيطالية، والإنجليزية.

2 - كان متواجدا بالبصرة (1786-1788). ينظر :

Amaury Faivre d'acier, Les Oublies de la liberté, Négociants, Consuls et missionnaires au levant pendant la Révolution(1784-1798), éd, PIE, Peter Lang, Paris, 2007, p31.

3-Archives du Ministère des affaires étrangères, correspondance consulaire Mascate 1783-1810, Tome1.

4 - هي اليوم ولاية من ولايات سلطنة عُمان التابعة لجنوب محافظة (الباطنة-Al-Batinah).

5- تأخر تعيينه بمنصبه نتيجة عدة إجراءات وعراقيل. لتفاصيل أكثر، يراجع: كمال الدين تامر، المرجع السابق، ص72.

باسم حرب السبع سنوات 1756-1763م[1]، شاركت فيها بريطانيا، وبروسيا، وهانوفر، ضد فرنسا، والنمسا، والسويد، وسكسونيا الألمانية، ودخلت فيها فيما بعد إسبانيا والبرتغال[2]، وازدادت حوادث القراصنة الفرنسيين خلال هذه الحرب -حرب السبع سنوات - ، عندما استولى" شارل هنري دستان- Charles Henri D'Estaing" عام 1759م على السفينة الإنجليزية "ميري- Mery" بميناء مسقط[3]، الأمر الذي دفع بحاكم هذه المدينة آنذاك "خلفان بن محمد" لاستعمال القوة لردع السفينة الفرنسية المعتدية " بولوني" لمغادرة المياه العُمانية[4].

زاد نشاط القراصنة الفرنسيين على سفن العُمانيين، منها على سبيل الذكر لا الحصر هجومهم على سفينة "الفتح" التي قُتل بحاريها، وسلبت حمولتها، الأمر الذي احتج عليه السلطان في مراسلته بتاريخ 14سبتمبر1794م التي وجهها للقنصل الفرنسي" روسو" المقيم بمدينة بغداد، أبلغه بالأضرار التي لحقت بالسفن العُمانية بميناء مسقط[5]، ونتيجة تواصل الاعمال التخريبية لهؤلاء القراصنة لم يكن في وسع لجنة الإنقاذ الشعبي الفرنسية المنبثقة عن الثورة الفرنسية سوى التدخل، والتهدئة من خلال إصدارها لعدة قرارات، منها إرسال هدايا للسلطان عن طريق السيد " بيار جوزيف بوشامب"[6] لكسب ودّ العُمانيين.

1- علي ناجح محمد حسين، "التنافس البريطاني-الفرنسي في عُمان 1749-1798"، دراسات العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، المجلد47، عدد2، ملحق1، 2020، ص 271

2- Edmond Dziembowski, La Guerre de sept ans 1756-1763, éd, Perrin , 2015.

3- Robert Oddos, « Deux siècles de Relations franco-Omanaises (1735-1920) Aperçu Historique », Revue historique,1996/2, (pp83-124), p85.

4- نور الدين علي الصغير، المرجع السابق، ص 47.

5 - علي ناجح محمد حسين، المرجع السابق، ص272 .

6- كمال الدين تامر، المرجع السابق، ص66 .

توالت الاتصالات بين الطرفين لتتوج بموافقة "الإمام أحمد بن سعيد" في نهاية عام 1780م على فتح قنصلية فرنسية في مسقط، وفي عام 1790م ردت الحكومة العمانية على طلب فرنسا الخاص بالحصول على مبنى للبعثة التي كانت تستعد فرنسا لإيفادها، ولكن المشروع لم يتم بسبب الثورة الفرنسية 1789م.

ب- العلاقات الفرنسية مع الحجاز قبل القرن19:

يصعب علينا الوصول لوثائق أرشيفية توثق العلاقات الفرنسية مع الحجاز قبل القرن 19م، وعندما نحدد العلاقة الفرنسية مع الحجاز بالذات، نقصد مباشرة مدينة جدّة التي اشتهرت بمينائها الذي كان يمثل البوابة، ومفتاح منطقة الحجاز، وبلاد الحرمين، ومقرا للقنصليات الأجنبية التي اعتُمدت مع بداية القرن19م، فبالنسبة لفرنسا، نجد ما دوّن، ووصل إلينا، كان مع تاريخ 5ديسمبر 1700م بزيارة للسيد " شارل جاك بونسي- Charles-Jacques Poncet" لجدّة كخطوة أولى للعلاقات الفرنسية العربية(الحجازية)، أما الخطوة الأخرى، كانت بتاريخ 25 أوت 1798م[1] عندما أرسل "نابليون بونابارت" رسالة لشريف مكة "غالب بن مساعد"[2]، والتي شكلت اللّبنة الأولى في بداية العلاقات الفرنسية العربية(الحجازية) دون المرور عن طريق الدولة العثمانية، لدفعه- شريف مكة المكرمة- للتحرّر، والاستقلال عن التبعية للباب العالي، فكان ينظر إليه بأنه الحليف المحتمل ضد الإنجليز والعثمانيين، لذلك راسله، واهتم به لأغراض استراتيجية تتمثل في منع الانجليز المرور عبر

1- تزامن هذا التاريخ مع اندلاع الثورة الفرنسية1789م.

2 - تبادل شريف مكة ونابليون بونابرت قرابة 10 رسائل. ينظر: القاسمي، سلطان بن محمد، المرجع السابق، ص ص 5-16.

البحر الأحمر، وكذلك للتموقع بجدة[1]، في وقت طالب السلطان العثماني من شريف مكة المكرمة تدعيم أسوار جّدة خوفا من هجومات "نابليون بونابرت" الذي احتل مصر(الإسكندرية) سنة 1798م[2]، لأن هذا الحدث ستكون له سلبيات على مصادر الدخل السنوية لشريف مكة المكرمة (عائدات الأوقاف)، وقوافل الحج. وأتبعها برسالة ثانية، وثالثة بتاريخ 1سبتمبر1798م، وكان يريد من وراء هذه الرسائل إقناع الحجازيين أن الفرنسيين يحترمون الدين الإسلامي، وسيسهرون على حماية الحجاج[3].

تُلخص العلاقات، واهتمام نابليون بمنطقة الجزيرة العربية من خلال مضمون الرسالة التي بعثها له " جاك موني- Jacques Menu" بتاريخ 3سبتمبر1798م، نقف عند بعض من مقاطعها: "... يعرف الإنجليز أن البحر الأحمر حيث يسيطرون فيه اليوم سيصبح ملكا لنا، وأن المسافة من هنا إلى الهند قريبة، وأن تجارة سواحل إفريقيا ستصبح يوما بين أيدينا، وأن موانئ عدن والدول التابعة لها ستستعمل بكثرة من طرفنا.... ويستعملون (الإنجليز) جميع الوسائل لمضايقتنا...."[4]، ويستخلص من محتوى المراسلة التفوق البحري للإنجليز، والاستباق الفرنسي لامتلاك مناطق نفوذ لمنافستهم، تلك هي السياسة، والاستراتيجية التي اتبعتها

1 - Henry Laurens, Napoléon et le monde arabe, in, L'Orient dans tous ses états. Orientales, IV, éd, CNRS, Paris, 2017, p57 ; Louis Blin , la Découverte de l'Arabie par les Français, Anthologie de textes sur Djeddah, 1697-1939, éd, Guethner, Paris, 2019, p5.

2 - Husam Muhammad Abd al- Muti, Le Sharif de la Mecque et les Français durant l'expédition d'Égypte, traduit de l'Arabe par Samia Rizk, In, Egypte/Monde Arabe, Deuxième série,1/1999, p151 .

3- Ibid, p 152-153

4- عبد الكريم مدون، "فرنسا والجزيرة العربية. قراءة في الوثائق الرسمية لنابليون بونابرت 1798-1799م"، كتاب الخليج العربي والجزيرة العربية في ضوء المصادر الفرنسية، دارة الملك عبد العزيز، العدد الثالث، ذو القعدة 1439هـ/ يوليو 2018م، السنة الرابعة والاربعون،صص 111-112.

فرنسا(نابليون بونابرت) مع شيوخ مناطق شبه الجزيرة العربية، واحتياطا من أطماع "نابليون بونابرت"، وخوفا من احتلاله للحجاز، ونتيجة الظروف الاقتصادية التي تمر بها بلاده بعد احتلال مصر، لم يبق لشريف مكة المكرمة سوى مجاملته، والحذر منه، لضمان ثقة الإنجليز، لأنه كان متيقنا أن اليوم الذي تخرج فيه فرنسا من مصر ليس بالبعيد، وبالتالي يضمن ولائه لحكام مصر، والإنجليز معا[1].

1- Husam Muhammad Abd al- Muti, op.cit, p159.

الفصل الثاني:

تاريخ التواجد الأوروبي بالجزيرة والخليج العربيان مع القرن 19م.

1- الأحداث السياسية بالجزيرة والخليج العربيان قبل القرن 19م:

2-تاريخ التواجد الدبلوماسي الفرنسي بالجزيرة والخليج العربيان أثناء القرن (19و20م)

3-نشاط الدبلوماسي الفرنسي" بول أوتافي- Paul Ottavi" بمسقط.

4- تصنيف الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي(لاكورناف) الخاصة بالحجاز ونجد.

5- نماذج من تصنيف ملفات الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي(لاكورناف) الخاصة بعُمان (بمسقط).

1- الأحداث السياسية بالجزيرة والخليج العربيان قبل القرن 19م:

يتفق غالبية الباحثين أن بداية التاريخ الحديث للحجاز ونجد بدأ مع منتصف القرن 18م الذي صادف ظهور الحركة الوهابية تحث إمرة مؤسسها الإمام" محمد ابن عبد الوهاب التميمي" المولود بتاريخ1691م بنجد، وابتداء من 1748م، قبل الشيخ "محمد بن سعود" التحالف "محمد بن عبد الوهاب"، وأعلن نفسه "إماما" للأمة، وصادفت سنة 1765م وفاة الإمام "محمد بن سعود" الذي خلفه ابنه "عبد العزيز" ، فتوسعت في عهده الممتلكات، لتشمل منطقة (عسير) 1787م، و(قطر)1788-1789م، وشمال الحجاز 1790م، وإمارة (الأحساء)1792م، وساحل الخليج العربي 1792م، وواحات (الجوف) 1795م، وأخيرًا، اضطرت سلطنة عُمان إلى الاعتراف بسيادته على نجد عام 1797م. تمّ اغتياله سنة 1803م، وكان هذا الاغتيال لسبب ضمّه العراق بتاريخ 20 أبريل 1801م، بينما كانت باقي مناطق الخليج العربي، مثل مشيخة الكويت تحث حكم " آل الصباح" منذ 1756م، التي عرفت ازدهارا تجاريا مع ظهور شركة الهند الشرقية البريطانية، إلا ان الإنجليز تخلو عن الكويت للعثمانيين، وبحلول بداية القرن19م، وبطلب من شيخ الكويت تمت الحماية العثمانية عليها[1].

بينما عرف القسم الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية[2]، والمعروف باسم سلطنة مسقط وعُمان، أطوارا، وأحداثا، اختلفت عن باقي المنطقة، نتيجة موقعها الجغرافي، فكان توجه هذه المنطقة نحو البحر، والداخل، ونتيجة موقعها على الطريق البحري المؤدي للهند،

1 - Husam Muhammad Abd al- Muti, op.cit, p49

2- ينظر الخريطة رقم 1 التي تتضمن تفاصيل ساحلية من ضمنها منطقة الخليج العربي، وباقي سواحل شبه الجزيرة العربية، وطبعت هذه الخريطة لأول مرة سنة 1715م. ينظر: Khaled Al Ankary, Le Peninsule Arabique dans les cartes europeennes, debut XIV^{e} siecle, ed, Institut du Monde Arabe, Fin XV^{e} Paris, p324.

كانت مطمعا لليمنيين أثناء القرن13م، وللحضور العثماني[1]، ولأطماع أجنبية منهم البرتغاليون الذين استقروا بها ما بين 1508-1650م[2]، لتستخلفهم فيما بعد الاطماع البريطانية – الفرنسية.

2-تاريخ التواجد لدبلوماسي الفرنسي بالجزيرة والخليج العربيان أثناء القرن (19 و20م):

تواجد الفرنسيون بالجزيرة والخليج العربان أثناء القرن 19م، و20م، عن طريق قناصلهم، والوكلاء، والتجار، أو باسم حجاج مستعمراتهم، ودخلوا في تنافس مع الإنجليز، وبالأخص في عُمان، ومسقط على مناطق النفوذ التجاري الذي وصل البحرين، والكويت، وقطر.

نجدهم قد تواجدوا أيضا بالحجاز، وبالأخص بجدّة التي عرفت باسم- " بلاد القناصل"- مع نهاية القرن التاسع عشر، واستطاعوا إنشاء مركز قنصلي لهم بهذه المدينة سنة1939م، وتزامن هذا الإنشاء مع انسحاب قوات "محمد علي" من الحجاز سنة1840م، ووصول المستشرق الفرنسي "فولجنس دي فريسنيل – Fulgence de Fresnel " كأول وكيل قنصلي فرنسي بجدة، وابتداء من 1845م تحولت الوكالة القنصلية الفرنسية لقنصلية فرنسا بجدة[3]، كما شهدت سنة 1845م أعمال شغب في مدينة جدة، قتل على إثرها قنصل فرنسا، وتجار فرنسيين، وإنجليز[4]، كما شهدت منطقة الحجاز أثناء موسم حج 1865م انتشار وباء

1- ينظر الخريطة رقم 2، خريطة **نادرة** عن الجزيرة العربية، زبرت على صفيحة نحاسية، تعود لسنة 1732م. ينظر:
Khaled Al Ankary, Op. Cit, p324

2 - Ibid, p49

3- ينظر الصورة رقم 1 (القنصلية الفرنسية بجدة سنة 1921م)

4 - Louis Blin, La Decouverte de l'Arabie par les Français, Anthologie de Textes sur Djeddah, ed, Geuthner, Paris, 2019, pp 523- 527.

الكوليرا الذي فتك بنحو ثلاثة آلاف شخص، وكذلك استيلاد الملك" عبد العزيز" على الرياض سنة 1912م، ونتيجة الحرب العالمية الأولى(1914-1919م)، اضطرت فرنسا لإغلاق قنصليتها بجدة سنة 1914م، وعندما استولى الجيش الهاشمي على المدينة المنورة سنة 1919م، قامت فرنسا بإعادة فتح قنصليتها بجدة، وأول ممثل دبلوماسي فرنسي بجدة يدعى "كراجوسكي ليون- Krajewski Leon"، بقي بجدة من جويلية 1924م إلى ربيع 1925م، ومن أهم الذين خلفوه، نذكر اسم القنصل " ميغريه جاك روجي -Maigret Jacques Roger " الذي تولى مهامه ابتداء من تاريخ 20 ديسمبر 1928م، واستمر حتى 1937م، واستطاع ان يضع خطة لتصنيف المحفوظات الأرشيفية، وقسمها بدورها إلى ملفات فرعية[1].

وفي يوم 1ديسمبر 1937م، تمّ تنصيب السيد " بول بايرو- P.Balerot" الذي بقي بجدة حتى سنة 1942م، قبل أن يترك منصبه لممثل الهيئة الوطنية الفرنسية، وفي ذلك الوقت اختفت محفوظات الدائرة القنصلية لجدة، و لم يكتشف مكانها، إلا في السنوات الاخيرة لتلك الفترة، عندما أبلغت دائرة وزارة الخارجية الفرنسية بوجود أرشيف وثائق قديم يعود لفترة الحرب العالمية الثانية خاص بوثائق البعثة العسكرية الفرنسية في الحجاز (1916-1929م) التي أعيد جمعها ابتداء من تاريخ 15 مارس 1956م، ثم نقل لباريس في نفس السنة، -وقبله نقلت إليها أيضا الوثائق الارشيفية لفترة ما بين الحربين سنة 1951م. [2]

1- Philippe Petriat, Une Histoire partagée. Sources françaises sur l'histoire de l'Arabie, éd, CEFAS, Beyrouth, 2015, p29

- رسالة من وزير فرنسا المقيم بجدة (المملكة العربية السعودية) وجهها على وزير خارجيته بتاريخ 4 نوفمبر 1946م، مخاطبا إياه بما يلي: " ... أتشرف بإحاطتكم علما انني منذ استلامي مهام الدائرة في الرابع من شهر مارس 1945م، لم أجد ملفات، أو أي أرشيف..."

2- " .... قبل الأول من شهر جويلية 1942م، تاريخ مغادرة ممثل حكومة " فيشي- Vichy" لجدة، وجدت في شكل فوضوي بعض الملفات القديمة تتعلق بالحج، وبالبعثة العسكرية الفرنسية أثناء الحرب العالمية الأولى، والتي خربتها الجرذان، لذلك قمت بإتلافها ..". ينظر: Philippe Petriat, op. cit 40 ,note 28, p ,

ومع سنة 1939م، وقعت معاهدة التفاهم، والصداقة بين فرنسا والمملكة العربية السعودية، التي حلّت محل مملكة نجد والحجاز، وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، اضطرت فرنسا لغلق مركزها القنصلي بجدة سنة 1943م، لكنّ العلاقات الفرنسية السعودية سرعان ما انهارت سنة 1956م إثر أزمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر[1]، لتُستأنف العلاقات الدبلوماسية بينهما سنة 1964م، وتحول السفارة الفرنسية من جدة إلى الرياض سنة 1985م[2].

وفيما يخص الرعايا الفرنسيين بجدة، يُذكر ضمن تقرير " كاترو– Catroux" قائد الفيلق العسكري الفرنسي الذي دونه بتاريخ 5 أوت 1919م، أشار فيه لسجل وقف المدينة المنورة لسنة 1916م، الذي ذكر فيه كل العائلات المغاربية الساكنة بذات المدينة، وأحصى مجموع 7آلاف فرد من أصول إفريقيا الشمالية، ومنهم أعداد من الذين لهم الحق الاستفادة من عائدات أوقاف الحرمين ببلاد المغارب من تونسيين، وجزائريين، ومغاربة، الذين لم تتخل عنهم فرنسا، واعتبرتهم رعايا فرنسيين، يكونون تحث حماية القنصلية الفرنسية بجدة[3].

أما بسلطنة عُمان ومسقط، فتاريخ التواصل الفرنسي معها مع القرن 19م، ضمن زيارة الرحالة والدبلوماسي الفرنسي" آرثير غوبينو– Arthur de Gobineau" سنة 1855م لعدد من المناطق، منها، الخليج العربي، والبحر الأحمر، وجدة، وعدن، ومسقط، وطهران بحكم المهمة التي أسندت له لدى شاه فارس، يصف مسقط الذي أعجب بها، واصفا منازلها التي ليست بالعربية، ولا بالهندية، لكنها ملائمة لمناخ المنطقة، ويردف قائلا، بأنها المدينة البرتغالية، ويصف مقابلته السلطان "السيد سعيد" واصفا لباسه العادي مثل باقي الموطنين، منبهرا

1– شنّته فرنسا وبريطانيا وإسرائيل على مصر.

2 – Philippe Petriat, op.cit,p11

3 – Karim El Hadji, op.cit, p256

بشخصيته المتزنة[1]. وبعد ثلاثون سنة بعد الزيارة الأولى أثناء القرن 19م، ترد إلينا أخبارا عن زيارة رحالة فرنسي يدعى" دونيس دي ريفويل- Denis de Rivoyre "[2]الذي التقى بإمام مسقط، الذي عبر له عن تأسفه لعدم وجود موظف فرنسي بمسقط الذي كان موجودا في وقت سابق، ويذكر هذا الرحالة، أنه بعد ستة أشهر من مروره على مسقط، وجد بها موظف قنصلي، في شخص شاب إرلندي يدعى "م. ماغوير- M.Maguire"، عينته الحكومة الفرنسية[3].

بعد التوقيع على معاهدة السلام بين الانجليز وفرنسا يوم 27 مارس1802م، عين "نابليون بونابرت" شهر جويلية1802م "جون بابتيست دو كافينيك-J .B. de Cavaignac" بتاريخ 27 سبتمبر1802م قنصلا بمسقط، لمحاولة إزالة الخلفات مع الإنجليز جراء الحرب "البريطانية- الإنجليزية"، ومنحت له الحكومة الفرنسية رتبة مقيم، ووكيل عام للعلاقات التجارية للجمهورية الفرنسية بمسقط، ومكلف بالصداقة، والتجارة مع مسقط[4]، واستلم أوراق اعتماده يوم 4أكتوبر1802م.

والملاحظ أن الأهمية الاستراتيجية لمسقط طوال القرن 19م، شكل أطماع الأوروبيين، وعلى رأسهم بريطانيا، حيث تم التوقيع على معاهدة صداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1833م، لكنه لم يكن لها أثرا ومتابعة، في حين لم تغض فرنسا الطرف على مسقط،

1- J.A. Gobineau, Œuvres, Bibliothèque de la Pléade, éd, Gallimars, Paris, 1983, pp91,93-94, 101-102.

2 - RIVOYRE (DENIS DE), Obock, Mascate, Bouchire, Bassorah, éd, E. Plon et Cie, 1883, p12

3- Karim El Hadji, op.cit, p96.

4-Ibid, p101 .

واستطاعت توقيع معاهدة صداقة سنة 1841م، وتبعتها، معاهدة صداقة أخرى سنة 1844م، هذه الأخيرة التي ستشعل الصراع الفرنسي – الإنجليزي طيلة القرن 19م، ومن أهم بنودها[1]:

البند الأول[2]: سوف يكون هناك سلام ثابت، وصداقة دائمة بين صاحب الجلالة، إمبراطور الفرنجة، وورثته من جانب، وبين صاحب السمو إمام مسقط وورثته، وخلفائه وبين الدولتين دون استثناء أشخاص أو أماكن.

البند الثاني: لرعايا صاحب السمو إمام مسقط الحرية التامة في الدخول والإقامة والمتاجرة والتحرك في فرنسا مع بضائعهم. وسيكون للفرنسيين نفس الحرية في جميع مناطق سلطان مسقط، وسوف يكون لرعايا كلتا الدولتين على التوالي جميع الامتيازات، والفوائد التي تمنح لرعايا الدول الأكثر أفضلية.

البند الثالث يجوز للفرنسيين شراء، وبيع أو استئجار الأراضي والبيوت، والمحلات في أراضي صاحب السمو سلطان مسقط.....

البند الخامس: يعترف الطرفان الساميان المتعاقدان كل منهما للآخر بالحق في تعيين قناصل ووكلاء قنصليين للإقامة في دولهم.....

البند السادس: لن تتدخل السلطات التابعة لصاحب السمو سلطان مسقط بأية طريقة في خلافات بين أشخاص فرنسيين، أو بين فرنسيين ورعايا دول مسيحية....

1- بتصرف عن: حمود بن حمد بن محمد الغيلاني، العلاقات الاقتصادية العُمانية الفرنسية في القرنين 18و19م، سلسلة البحوث والدراسات العُمانية الفرنسية، العدد 12، منشورات هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، مسقط، 2017، ص ص 63-93.

2- المرجع السابق، ص ص 63-93

البند العاشر: الرسوم التي سوف تفرض على البضائع المحمولة على سفن فرنسية إلى أراضي صاحب السمو سلطان مسقط لن تزيد على 5 بالمائة من قيمتها.....

البند الحدي عشر: لن تمنع أية مادة من مواد التجارة إن كان بالاستيراد، أو التصدير في منطقة صاحب السمو سلطان مسقط، وسوف تكون تجارة حرة بالكامل، وستخضع لرسوم الاستيراد....

البند السابع عشر: سوف يكون للفرنسيين إمكانية تأسيس المخازن، أو مخازن التموينات من أي نوع في زنجبار، أو أي مان آخر من مناطق صاحب السمو سلطان مسقط[1].لكن الإنجليز، اعتبروا أن هذه المعاهدة تمثل تهديدا لمصالحهم بالمنطقة، وأن المجرمين الديمقراطيين الفرنسيين[2] يشكلون خطرا على المنطقة.

تطورت العلاقات العُمانية الفرنسية مع سنة 1849م، بزيارة أول موفد عُماني لفرنسا، وقبل ذلك كانت الزيارات تتم بزنجبار، أو (موريشيوس)، أو جزيرة(بوربون)[3]، هذا ويجب التذكير أن المكتب القنصلي الفرنسي بمسقط حتى سنة 1871م، كان تابعا لزنجبار، ومع سنة 1872م أصبح قنصل فرنسا ببغداد هو من يتولى رعاية المصالح الفرنسية بمسقط، وما بين1881م إلى غاية 1894م، تم ربط مكتب مسقط بقنصلية فرنسا ببومباي الهندية، وعن طريق مرسوم مؤرخ بتاريخ24 فبراير 1894م افتتحت نيابة القنصلية الفرنسية بمسقط، وبعد سنتين، ونتيجة الصداقة الفرنسية العُمانية، منح السلطان للحكومة الفرنسية بناية لمقر وإقامة

1- حمود بن حمد بن محمد الغيلاني، العلاقات الاقتصادية العُمانية الفرنسية ...، ص ص 63-93.

2- (villainous french démocrats)

3- J.J. Berreby, Le Golfe Persique. Mer de légende- Réservoir de pétrole, éd, Payot, Paris, 1959, p182

القنصل الفرنسي حتى سنة 1920م[1]، هي اليوم متحفا يتوافد عليه الزوار، وتمثل هذه البناية عربونا للعلاقة التي جمعت السلطان العماني وشعبه بالدولة الفرنسية، وتسمى اليوم باسم (بيت فرنسا)[2].

ومع بداية القرن العشرين الميلادي، طالبت مديرية الشؤون السياسية برفع المركز القنصلي بمسقط لرتبة قنصلية، وابتداء من شهر سبتمبر 1902م، تم تحويل المكتب القنصلي إلى قنصلية، الأمر الذي جعل فرنسا تهتم أكثر نحو الشمال، نحو الخليج العربي، ومن القناصل الذين توافدوا على مسقط نعرضهم ضمن الجدول التالي[3]:

مدة الإقامة بمسقط	اسم ورتبة القنصل
1894- 1904م	بول أوتافي (نائب قنصل)-Paul Ottavi
1902-1904م	لارونس روجي إرنيست(نائب قنصل)Laronce Ernest
1904-1905م	بغان بلوكوك جون-Beguin Billecocq Jean
1905-1908م	لارونس روجي إرنست(قنصل من الدرجة الثانية)
من ماي إلى سبتمبر1908	بلانشون(فترة تسيير قصيرة)Blanchon
1908-1909م	لوكوتور شارل- موريس(مسير) Lecoutour Charles-Maurice
1909-1918م	جوانييه آلبار(قنصل من الدرجة الثانية)Jeannier Albert
فبراير- نوفمبر 1919م	لوكوتور شارل- موريس
1919-1920م	فوريي إيفونو(كُلف بتسيير، وغلق القنصلية)Fourrier Yvonnou

1- تعرف اليوم باسم" بيت فرنسا"، تقع في مسقط بين الباب الكبير، وسوق مسقط، بنته السيدة" غالية بنت سالم بن ثويني البوسعيدية، ابنة أخ السلطان السيد" سعيد بن سلطان البوسعيدي" بين عامي(1236-1226ه/1830-1840م)، يتميز بشكله المربع، وقدم كهدية لأول قنصل لفرنسا بمسقط، وذلك عام 1894م. ينظر الصورة 2: صورة القنصلية الفرنسية بمسقط.

2 - Karim El Hadji, Op . cit, p105.

3 - Ibid, p 114.

إن أول القناصل الذين وصلوا الى مسقط هو السيد "بُول أُوتافي" الذي وصلها عام 1894م، وأقام بها سبع سنوات، وهو الذي أنشأ القنصلية الفرنسية، وكان له الدور الكبير في إرساء التواجد الفرنسي بمسقط، بالرغم من المنافسة البريطانية. خلفه "إرنست روجي لارونس" الذي أقام في مسقط عام ونصف، لكن الحرارة أثرت على صحته فطلب في جانفي 1903م الحصول على إجازة لمدة ستة أشهر، وبعد إجازته بفرنسا استدعي مرة ثانية لمسقط بسبب إخفاق السيد "دورفيل- Dorville" الذي خلفه في إدارة القنصلية[1].

عادت الحكومة الفرنسية لاستدعاء " روجي لارونس " الى باريس، واستخلافه شهر جوان 1904م بالسيد "بيغان بيلكوك" لإدارة القنصلية التي غادرها، ليعود إليها السيد " روجي لارونس" بعد سنة، ليتسلم مهامه شهر أكتوبر 1905م، وابتداء من شهر مايو 1908م، تولى إدارة القنصلية السيد "بلانشون" وكانت إقامته قصيرة لوفاته شهر سبتمبر من نفس السنة، وتولى مؤقتا السيد "جان" الذي كان يشغل منصب وكيل مستودع فحم (بندر الجصة) إدارة القنصلية إلى أن وصل "شارل موريس لوكوتور"، وفي 6 سبتمبر 1909م، يعيّن "آلبير جوانييه" في مهامه، لكنه توفي يوم 24 ديسمبر 1918م، ليخلفه آخر قنصل قبل اغلاق القنصلية الفرنسية بمسقط، وهو "شارل- موريس لوكوتور" الذي وصل مسقط شهر فبراير 1919م، وبعد مغادرته لها شهر نوفمبر من نفس السنة، تولى إدارة القنصلية محاسب التجهيزات السيد "ايفونو مالودي" الذي أوكلت إليه كذلك مهمة إغلاق القنصلية عام 1920م .

1 - Karim El Hadji, Op . cit, p 119

3-نشاط الدبلوماسي الفرنسي" بول أوتافي- Paul Ottavi"[1] بمسقط:

هو دبلوماسي أصله من(جزيرة كورسيكا)، من مواليد 1861م، تعلم اللغات الشرقية، انتقل إلى (بيروت) علم 1887م، ثم (حلب) سنة 1889م، ليكتشف المحيط الهندي بعد تعيينه بزنجار سنة 1890م، وتعيينه بمسقط سنة 1894م بعد تحوله من مترجم إلى نائب قنصل، وينهي خدمته بدمشق سنة 1911م برتبة قنصل عام[2].

ووصل مسقط يوم 8نوفمبر 1894م، وكانت أول مراسلة له لقسم وزارة خارجيته تضمنت عدم رضاه لما لقيه من عدم احترام لمكانته كنائب قنصل، واستقباله من طرف السلطان "فيصل بن تركي" إلا بعد ثلاثة أيام بعد وصوله، ويرجع ذلك ان السلطان لم يكن يعلم بإنشاء نيابة قنصلية، ولا بتاريخ قدوم الموظف الدبلوماسي الفرنسي لمسقط، ومتطاولا في كلامه، يردف " بُول أُوتافي " قائلا:"... أنه لو لم أكن معروفا بزنجبار، لما غلّقت أبواب القصر في وجهي.."، وعندما علم السّلطان بما تداوله "بول أوتافي" عن ظروف القدوم، والاستقبال المتأخر له من السلطان، وردا على ذلك، أرجع السلطان ذلك لعد احترام فرنسا للبروتكول الدبلوماسي المعهود، وتساءل لماذا لم يأت الموظف الفرنسي على ظهر سفينة حربية مثل ما يقوم به الإنجليز؟ ولماذا لم تبعث مع هذا الموظف رسالة اعتماد؟، سرعان ما تغيرت الظروف، وبدأت العلاقات بين نائب القنصل " بول أوتافي"، والسلطان" السيد فيصل بن تركي" تتحسن، فرُفعت الراية الفرنسية فوق مبنى الدبلوماسية الفرنسية يوم 30 نوفمبر1894م، ولقي ذلك ترحابا من السلطان، الذي حيا الراية الفرنسية بإطلاق 21 طلقة

1- لتفاصيل أكثر عن حياته، ونشاطه الدبلوماسي بمسقط، ينظر: الوسمي خالد، سعيدوني معاوية، الدبلوماسية الفرنسية وعُمان: دور "بول أوتافي" نائب القنصل الفرنسي بمسقط، 1894-1901، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية 32، الكويت، ص ص 8-114.

2 - Karim El- HADJI ,op.cit, p115

مدفعية، ثم يذكر "بُول أوتافي" أنه تلقى زيارة من السلطان بمقر عمله، وظل بمسقط مدة سبع سنوات[1].

كانت لنائب القنصل الفرنسي علاقات مع الوكلاء، والقناصل الأوربيين، التي كان يدون تقارير عنها، منها الرسالة التي وجهها لوزير خارجيته لسيّد"برتيلو- Berthelot" تحث رقم 12 والمؤرخة بتاريخ 27 فبراير1896م، يذكر فيها تلقيه زيارة البارون الألماني "غاتنير- Gaethner"المفوض فوق العادة لألمانيا لدى "شاه" بلاد فارس، الذي كان متوجها نحو الهند، وتوقف بمسقط مثلما أخبره، قبل هذه لزيارة الرائد الإنجليزي " سادلر- J. A. SADLER " لمسقط[2].

يمكننا توضيح على وجه التحديد ثلاث وظائف رئيسية من الخدمة التي تم استدعاء القناصل لتقديمها، وهي تقديم الخدمات لرعاياها، وخاصة أولئك الذين يمارسون التجارة، وجمع المعلومات، والحماية القضائية، والتعليمة المؤرخة بتاريخ 12 اوت-أغسطس- 1831م من الحكومة الفرنسية تحدد صلاحيات ونشاط القناصل، وهو التذكير الثاني، ويذكر فيه أن العديد من العملاء الفرنسيين في الخارج يعتقدون انه بإمكانهم التواصل مباشرة مع السلطات بباريس، وحتى مع الأشخاص العاديين الذين يطلبون تدخل الوكلاء بالخارج، هذه المراسلات المباشرة بالإضافة لكونها مخالفة للأعراف، وللوائح وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، التي يجب أن تظل دائما قاضيا، وكيفية التدخل، لأنها ممكن أن تؤدي إلى خطورة، وسلبيات،

1- Karim El- HADJI ,op.cit, p116

2- يعتبر الرائد الإنجليزي جامس "هايس سادلر-"J. A. SADLER" من بين الشخصيات الفاعلة في تاريخ عُمان الحديث أيام توليه وكالة مسقط فترة 1892 إلى 1895م.

ويضيف التذكير إلى الامتناع قدر الامكان عن المراسلات المباشرة مع المسؤولين الإداريين، والافراد المتواجدين بفرنسا، وتوجيههم لوزارة الشؤون الخارجية عند اتصالهم بالوكلاء[1].

وفي سنة 1849م، أجبرت الحكومة الفرنسية حظر القناصل للكتابة مباشرة مع الإدارات الوزارية الأخرى من دون وزارة الشؤون الخارجية[2].فكانوا يمثلون الإمبراطورية الفرنسية الاستعمارية، وكان لهم الدور في البناء السياسي، والدبلوماسية الفرنسية. لذلك فإن تأكيد الصلاحيات القنصلية غالبًا ما ظهرت في شكل صراع لمواجهة السلطات المحلية.

4-نماذج من تصنيف الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي(لاكورناف) الخاصة بالحجاز ونجد:

يعتبر ومركز الأرشيف الدبلوماسي "لاكورناف" بباريس من بين المراكز الارشيفية المهمة التي تحتوي على وثائق دبلوماسية لم تدرس بعد، منها خاصة الوثائق المتعلقة بمنطقة الجزيرة والخليج العربيان، ومناطق أخرى تواجدت بها القنصليات الفرنسية بمختلف مناطق العالم منذ نهاية القرن 19م إلى بداية القرن 20م.

تتعلّق مواضيع هذا الأرشيف بشكل أساسي بالمراسلات بأنواعها التي كانت تتلقّاها الإدارة المركزية بباريس من قِبَل ممثّليها في الخارج، من ضمنها (المراسلات والبرقيات)، والرسائل المتبادلة للمبعوثين الفرنسيين بقنصليات فرنسا المتواجدين بمناطق من الجزيرة والخليج العربيان -موضوع دراستنا-، بكل من جدة، والحُديدة، وعدن، ومسقط، حتّى الأربعينيّات من القرن المنصرم، وبالرغم من ذلك، لم يتمّ حفظ سوى الرسائل والوثائق المرسلة من بعض القنصليات، منها قنصلية جدّة[3]، أمّا الشقّ االمرسَل من فرنسا إلى الحجاز فهو موجود في

1 -Clercq – Vallat , op . cit , 1869, vol. 2, p. 244. Circulaire du 16 mai 1849

2-Ibid, 1869, vol. 2, p. 244. Circulaire du 12 janvier 1850

3- لتفاصيل أكثر، ينظر ضمن هذا الفصل لملفات أرشيف قنصلية فرنسا بجدة، وتصنيفاته بمركز(لاكورناف).

أرشيف قنصليّة جدّة، والشأن نفسه بالنسبة لقنصلية عدن باليمن، وحتى قنصلية مسقط التي تحتفظ لحد الساعة بالمراسلات المرسلة من المسؤولين بباريس للسلطان، ونجدها اليوم محفوظة بهيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية بمسقط. كانت تكتب هذه المراسلات بخط اليد، وبخطوط يد مختلفة بالحبر الأسود بالنسبة للمراسلات من قنصلية مسقط، اما غالبية المراسلات المرسلة من قنصلية فرنسا بجدة فكانت مرقونة بالآلة الكاتبة، خاصة تلك التي أرسلة مع نهاية القرن 19 م وبداية القرن20م.

أ–معاينة الوثائق :

حتّى نهاية القرن التاسع عشر، كانت المصادر المتاحة لمعاينتها تُقدَّم على شكل مجموعات كبيرة من مراسلات مرتّبة زمنيّاً، وكانت كلّ مجموعة تتعلّق بدائرة دبلوماسية أو قنصلية، وابتداءً من عام 1897م، تمّ ترتيب المحفوظات في سلسلة واحدة وفي عدّة مجموعات، كلّ واحدة منها خاصّة ببلد معيّن، وقد تمّ تصنيف المحفوظات حسب الموضوع على سبيل الذكر–شبه الجزيرة العربية Arabie –، وتركيا. يجب ادخال الرمز" MNESYS" في الحاسوب الموجود بالمركز لطلب الوثائق المرجوة[1].

يوجد الأرشيف السعودي المحفوظ بهذا المركز ضمن أقسام خاصة بالمبادلات التجارية مع موانئ البحر الأحمر، ولكلّ واحد من المجلّدات مصنف تحث اسم "مصر". هذا ويجب التنويه بالعمل الذي قام به الباحث" فليب بتريا–Philippe Petriat " مع مجموعة من الباحثين، نذكر "حياة توهادي– Hayat Touhadi"، و" أليكس توفو– Alix Toffo" في إحصاء وترتيب المادة الارشيفية التي تخص الحجاز ونجد والمحفوظة بمركز الأرشيف الدبلوماسي

1 – diplomatie.gouv.fr/fr/archives. Consulté le 20 Octobre2021,à 20h

(لاكورناف)، حيث قاموا برصد هذا الأرشيف الذي خصّ الحجاز، ونجد، ومسألة الحج، وأرشيف العلاقات مع المناطق المجاورة التي كان يمر عبرها الحجاج، أو تلك التي كانت تربطها معها علاقات تجارية، لكن المادة الأرشيفية الخاصة بالحجاز ونجد كانت كثيرة ومتنوعة، وبالأخص تلك التي أصدرتها الدائرة القنصلية بجدة، مثلما يوضحه لنا هذا الرصد للوثائق الأرشيفية، الذي ركزنا عليه كثيرا للولوج إلى المادة التي تحتويها هذه الوثائق، ولتسهيل البحث في الموضوع[1].

ب: أرشيف الحجاز ونجد:

يضم هذا الأرشيف ما يلي:

-مُذكَّرات ووثائق(محفوظات مُتنوِّعة)[2]:

يرمز لهذا الأرشيف بالرمز التالي :(رمزMNESYS 50MD) يحتوي على مُلحَقات البرقيّات الدبلوماسية، والتي تمّ فصلها عن البرقيّات المُرسَلة، وعن الوثائق الأصليّة حول تاريخ البلدان الأجنبيّة، وتجارتها، ومؤسّساتها. ويجمع 179 صندوقاً من الوثائق المُتنوِّعة، كالمستندات المطلوبة من قِبَل المكاتب، والمُذكَّرات المُفَصَّلة حول مسائل خاصّة، والنُسَخ الأصليّة لعدد من المعاهدات ومقتطفات من الصحف الأجنبيّة .

وينقسم إلى قسمين: يتعلّق الأوّل بالشؤون الداخلية الفرنسية فقط، بينما يخصّ الثاني الشؤون الخارجية. أما بخصوص تاريخ الحجاز، والدولة السعودية، يجب معاينة المجلّدات الخاصة بتركيا (الحكومة العثمانية)، فهي تحتوي بشكل خاصّ على مجلّد عن شبه الجزيرة العربية . ومن المجلدات الخاصة بذلك، نذكر:

1-Hayat Touhadi, Alix Teffo, Philippe Petriat, une Histoire partagé. Sources Françaises sur l'histoire de l'Arabie, Hedjaz et Najd, éd, CEFAS, 2014.

2 - Hayat Touhadi, Alix Teffo, Philippe Petriat, op.cit, pp87-99.

- المجلّد 16: تركيا (1800-1814م)،و(ميكروفيلم P11906): يضم هذا المجلد مُذَكَّرات عن وضع الحكومة العثمانية في شبه الجزيرة العربية، منها حملة والي بغداد ضدّ القوّات السعودية، والصراعات التي نشبت بالمنطقة، وحملات الدولة السعودية على العراق والحجاز (المدينة المنورة، ومكّة المكرمة)،وحركة الإمام "محمّد بن عبد الوهاب"، ونشاط البعثات الكاثوليكية الفرنسية في المشرق.

- أوراق المُوَظَّفين الشخصيّة:

يحتوي هذا الأرشيف على الأوراق، منها (كالبرقيّات) التي تركها دبلوماسيّون، وقناصل سابقون، من الذين مارسوا وظائفهم بالحجاز، ونجد. من بينها أوراق كل من:

- "مكسيم أوتراي- Maxime Outrey"[1]، الدبلوماسي الفرنسي الذي عين قنصلا بجدّة بين عامي 1854 و1855م، وبلغ عدد المجلّدات الجامعة لأوراقه الشخصيّة، تسعة عشر مجلدا، حسب المدن التي عمل بها قنصلا، هي محفوظة اليوم بمركز (لاكورناف) تحث الرمز (132PAAP)، ويسمح بمعاينتها عند طلب الباحثين، والمجلد رقم 2 هو المهم، لأنه خاص جدّة.

- "سي مصطفى شرشالي[2]"، الذي عين مبعوثا للجمهورية الفرنسية إلى الحجاز لإدارة النُّزُل في مكّة المكرمة بين عامي 1917-1918م. وثائقه ذات أهميّة خاصّة لمعرفة تاريخ الحجّ

1- تقلد منصب نائب قنصل من الدرجة الثانية بجدة عام 1854، وبدمشق عام 1855، وعين قنصلا من الدرجة الأولى ببيروت عام 1861م، وبالإسكندرية كقنصل عام سنة 1865م، ثم بيوكوهاما(اليابان) سنة 1873م. ينظر:

Clement Noual, Papiers Maxime Outrey, éd, La Courneuve, 2020, pp3-4

2- كان قاضيا بدراع الميزان، وأستاذ فخري بمدرسة الجزائر، وعضو في جمعية الحبوس، وكان مزدوج اللغة (العربية والفرنسية)ينظر:

Henri Charpin , « Turquie, Mésopotamie, Arabie », La Revue Indigène, n^{os} 98-110,Juillet1916 – Juin1917, p21

الجزائريين، والمموَّلة بأموال وعائدات أوقاف مستعمرة(الجزائر)، والمحميات الفرنسية بكل من (تونس والمغرب).

– وثائق خاصة بالدبلوماسي «جاك روجيه ميغريه"، قائم بالأعمال لدى ملك الحجاز من 1929م حتّى 1936م، ثم وزيرا فرنسيا مُقيما بالسعودية بين عامي 1936م، و1937م، ومندوبا للهيئة الوطنية الفرنسية (فرنسا الحرّة) بين عامي 1942م، و1944م، ولحكومة جمهورية الفرنسية المؤقتة سنة 1945م[1].

–يضم المجلد رقم 2،والمصنف تحت الرمز (132 PAAP/2) مجموعة مراسلات مُوَجَّهة من "مكسيم أوتراي" إلى وزارة الشؤون الخارجية بخصوص: إقامته في جدّة، ولوضعية الأرشيف المحفوظ في الدائرة(جدة)، ولشؤون متعلقّة برعايا فرنسيين (حجّاج عام 1855م).

–مجلد واحد (رمز 237PAAP)[2].

يستعيد المجلّد الجامع لأوراق "جاك روجيه ميغريه" الشخصيّة في زمن ممارسته وظائفه القنصليّة في جدّة، لإضافة لتقاريره عن التجارة بميناء هذه المدينة، وعن الحجّ. ويضمّ "نظرة إجماليّة عن السعودية" (1943)،ومقتطفات من جريدة "أم القرى" تتناول حياة الإمام "محمد بن عبد الوهاب". كما يشار بهذا المجلد لمهمة "جاك روجيه ميغريه" أيضاً باليمن، حيث كان قائما بالأعمال ابتداءً من عام 1930م، ثمّ مندوباً للهيئة الوطنيّة الفرنسيّة بين عامي 1942م، و1945م.

1- Hayat Touhadi, et autres , Op. cit, pp 87-99

2- Ibid, pp 87-99

- المجلّدات من 56 حتّى 65 (1930-1939م): تتناول مواضيعها عملية الحج إلى الحرمين الشريفين، وجداول إحصائيّة عن الحجّاج الوافدين بواسطة السفن إلى الحجاز، ووصف لسفر المغاربة وحجّهم للبقاع المقدسة.

- المجلد 66 (1930-1936): وثائق عن إدارة الترل الفرنسي في مكّة المكرمة، والمصاريف المالية.

- المجلد 67 (1930-1932م): عن جيش المملكة العربية السعودية، وقوّاتها البحرية، وشراء معدّات إنجليزيّة وألمانيّة.

- المجلد 68 (1930-1937م): يحتوي على وثائق عن اقتصاد، وماليّة الحجاز، والمملكة العربية السعودية، وعن السُلَف الماليّة التي قبلت شركة "ستندار وول أوف كاليفورنيا- Standard Oil of California" تقديمها لها، إلى جانب بعض مقتطفات جريدة "أم القرى" عن الوضع المالي.

- المجلد 69 (1930-1940م): مجموعة من وثائق كبيرة الحجم، ومُرفَقة برسائل، ووثائق هاشميّة؛ وخرائط عن دمشق، ومقتطفات صحف، وتقارير عن حجّ عامي (1928 و1932م)[1].

-وتضم المجلّدات من 24 حتّى 26 (1922-1929م): تقارير عن الوضع السياسي لولاية الحجاز، وتنظيم الحُكم الهاشمي، ودخول الملك عبد العزيز آل سعود لمكّة المكرمة، ولجدّة، زيادة لوثائق تُحصي الشخصيّات الرئيسيّة، وقبائل المنطقة لعام 1928م، كما يحتوي(المجلّد 24) بعض الوثائق باللّغة العربية مثل إعلان عبد العزيز آل سعود المُوَجَّه إلى سكّان الحجاز، وإلى حجّاج عام 1925م.

1 - Hayat Touhadi, et autres, Op .cit, pp 87-99

- تحفظ لنا المجلدات من 27 حتى 31 (1922-1929م) مقتطفات صحف أوروبية، وتقارير قنصلية عن العلاقات بين ولاية الحجاز، والمملكة العربية السعودية، والبلدان الأجنبية: وعلاقات القنصل الفرنسي مع السلطات المحليّة، ومع اليمن، العلاقات الانكليزية-السعودية، والألمانية-السعودية. كما يحتوي على التقارير الخاصة بمواسم الحجّ، واهتمام البلدان الأوروبية الاقتصادي بالحجاز، ومسألة تجارة العبيد في البحر الأحمر. وتحفظ لنا هذه المجلّدات لوثائق سعودية رسميّة، ودستور الحجاز، والإجراء التنظيمي لعام 1926م حول الجنسيّة الحجازية.

- أما المجلّد 32 (1922-1928)، فنجد ضمنه المسائل الدينية بعد الفتح السعودي، وتقارير عن المشاركين في مؤتمر مكّة المكرمة عام 1926م، وقراراته.

- في حين نجد أن المجلّدات من 33 حتّى 36 (1922-1929) تشير لتقارير عن الحجّ السنوي إلى مكّة المكرمة، حيث توجد بها عدّة جداول إحصائيّة، وظروف الحجّاج الصحيّة، ومسألة نقل نقلهم، ولنُسَخ عن جوازات سفرهم، ومساراتهم من جدّة إلى مكّة المكرمة، والمدينة المنورة، زيادة لوثائق عن الأوقاف المغربيّة في المدينة المنورة، ومكة المكرمة.

- كما يجمع المجلد 37 (1922-1929م): ملفات عن "مسائل متنوعة"، منها جوازات سفر، أموال ومنشآت أجنبية في الحجاز، تجارة؛ صناعة، مناجم، طرق ووسائل تواصل منها مبادلات مع مصر، وسوريا، وجيبوتي، وملفات عن العدالة، والتربية المدنية، والوضع الصحي، مثل بناء مستشفيات ومستوصفات في ولاية الحجاز.[1]

-بينما المجلدان 38 و39 (1922-1929)، يحتويان عن ملفات "سككك الحديد"، وبالأخص سكة الحجاز.

-المجلد 40(1930-1939م): يشار ضمنه للطاقم الدبلوماسي الأجنبي في منطقة الحجاز.

1- Hayat Touhadi, et autres, Op.cit, pp 87-99

- أما المجلدات من 41 حتى 43 (1927-1935م)، تدور مواضيعها عن معاهدات مملكة الحجاز، ونجد وتوابعها مع بريطانيا سنة(1927م، ومع "الرايخ الألماني" لسنة 1930م، والجمهورية التركية سنة 1930م، والعراق لعام 1931م، والولايات المتّحدة الأمريكية سنة 1932م، وشرق الأردن 1933م، إضافة لوثائق عن المِلكيّة العقاريّة في الحجاز لعام 1934م، وعن ممتلكات الرعايا السعوديين في اللّاذقيّة، وسوريا).

- المجلدات من 44 حتى 48 (1930-1935م) تتضمن العلاقات بين الحجاز، واليمن، ومعاهدة السلام في الطائف لعام 1934م، وبين فرنسا واليمن، ومعاهدة عام 1935م.

- المجلد 49 (1930-1932م): يضم وثائق تخص مشروع معاهدة بين فرنسا والحجاز.

- المجلدان 50و51 (1930-1935م): تشير وضامين وثائقه للوضع القانوني لممتلكات الجزائريين الموقوفة لصالح الحرمين الشريفين، مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وطريقة إدارتها.

- المجلدان 52 و53 (1932-1938م): يجمعان وثائق جد مهمة عن رحلات الأمير فيصل ولي العهد سعود في أوروبا، التي أفردنا لإحداها (1932م) دراسة من خلال الأرشيف الدبلوماسي، سنتطرق لها بالتفصيل لاحقا ضمن الاطروحة.

- المجلدان 54 و55 (1930-1937م): تعالج وثائقهما الشؤون الداخلية للحجاز ونجد، وتقارير عن رحلات الملك عبد العزيز وتوحيده للمملكة، وإنشاء الإدارة العامة، والمؤتمر الوطني الذي عُقِدَ عام 1931م في مكّة المكرمة[1].

1 - Hayat Touhadi, et autres, Op.cit, pp 87-99

ت- مراسلات سياسية وتجارية، سلسلة E المشرق (1918-1940):

تتضمّن المجلّدات التسعة وستّون، التي تُشكِّل السلسلة الفرعية "شبه الجزيرة العربية"، وثائق تتعلق بتاريخ ولاية الحجاز والمملكة العربية السعودية. وتمّ تصنيف هذه المجلّدات حسب المواضيع، وهي تحتوي بشكل خاصّ على مراسلات قنصل جدّة المُوَجَّهة إلى وزير خارجيته بباريس. وتضم هذه المجلّدات وثائق أُخرى مثل تقارير المبعوثين إلى مكّة المكرمة، والبريد المُرسَل من دوائر البحر الأحمر القنصلية، ومن مصر، وأنظمة الانتداب الفرنسي في المشرق، كما نجد نُسَخاً عن مراسيم أصدرتها السلطات المحلّية .إنّ قسما من هذه المجلدّات، التّي يتألفّ كلّ واحد منها من 250 ورقة تقريبا، موجود على شكل ميكروفيلم (عام 2013 من المجلّد 1 حتىّ 14، ثم من 27 حتىّ 31 و44). وتُطلبَ المجلدّات الأخرى في المركز نفسه وتُعاينَ في نسختها الأصليّة.

- المجلّدات من 1 حتّى 14 (1918-1922)[1]:

تصف تقارير عديدة الوضع العسكري في شبه الجزيرة العربية وولاية الحجاز، في ظرف الثورة العربية، وقد تابعت مُجرياتها البعثة العسكرية الفرنسية التي حلّت محلّ القنصلية خلال الحرب العالمية الأولى، وتحتوي هذه التقارير على معلومات غنيّة عن الظروف الصحيّة، والاقتصادية، والاجتماعية، لمدن الحجاز (المدينة المنورة، ومكّة المكرمة، وجدّة)، مع ترجمات، وتحاليل مُنتظِمة لجريدة "القبلة". ووُثقت مواسم حج عامي 1918-1919م، والعلاقات بين الحجاز ونجد، ووثائق مكتوبة بالعربيّة، عبارة عن مراسلات مع السلطات المحليّة في الحجاز واليمن، ومع زعماء قبائل شبه الجزيرة العربية، والأردن، وفلسطين، وسوريا، ومُقتَطفات لصحف، وخرائط إقليمية، وصُوَر.

1 - Hayat Touhadi, et autres, Op.cit, pp 87-99

- المجلد 15 (1918-1922):

يضم المجلد وثائق عن نزل الحجاج المغاربة (المغرب العربي)بمكة المكرمة، والمدينة المنورة بين سنوات 1918م، و1922م، ولأوقاف الجزائريين في الحرمين الشريفين، ولحج الرعايا الفرنسيين من الجزائريين، والمغاربة، والتونسيين، مع عدة وثائق مكتوبة بالعربيّة، وصورة فندق من مكّة المكرمة، ولمراسلات بين الدبلوماسيين الأوروبيين (بريطانيين وهولنديين) حول الوضع العسكري والسياسي في الحجاز.

- المجلدات من 21 حتى 23 (1922-1929):

تتطرق وثائقها لتنظيم الممثّلية الدبلوماسية الفرنسية، وسير عمل فندق الحجاج المغاربة بمكة المكرمة، ولتقارير عن موسم حج عام 1929م، للوضع العام بالحجاز.

ث-مراسلات سياسية وتجارية، سلسلة جديدة (1897-1918م)[1]:

تُشكِّل هذه المراسلات مجموعة فريدة، إذ أُعطِيَ لها اسم "سلسلة جديدة" لتمييزها عن نظام التصنيف المتبع قبل العام 1897م في "المراسلات السياسية" ضمن هذه السلسلة الجديدة، تمّ تصنيف الأرشيف إلى عدّة مجموعات فرعية لم يعد ترتيبها زمنياً، بل أصبح حسب الموضوع، وكان معظمها باسم دولة. ومن جملته ما تطرقت إليه عن تاريخ ولاية الحجاز، وشبه الجزيرة العربية في القسم المُسَمّى "تركيا" تحث الرمز (MNESYSM:206CPCOM)، وتحديدا في الفرع المسمى "شبه الجزيرة العربية، اليمن (1896-1917م). ومعظم وثائق هذه

1 - Hayat Touhadi, et autres, Op.cit, pp 87-99

السلسلة موجودة على شكل ميكروفيلم. وتمّ جمع المجلدات من NS 139 حتى NS 145 ضمن موضوع (السياسة الداخلية). مقسمة على النحو التالي:

المجلدات الخمسة الأولى "الملفات العامة:

- NS 139 (1896-1904م) ميكروفيلم P/ 12955.
- NS 140 (1905-1907) ، ميكروفيلم P/12955.
- NS 141 (1908-1909) ، ميكروفيلم P/12955.
- NS 142 (1910-1911) ، ميكروفيلم P/12956.
- NS 143 (1911)، ميكروفيلم P/12956.[1]

وتحتوي هذه المجلّدات على وثائق عن تجهيز قنصلية جدّة، وطاقمها، وعن الوضع العسكري (قوائم الكتائب العثمانية وتجهيزاتها،) و تقارير عن حالات العصيان، وتهريب أسلحة، وتمرّد القبائل، ووضع الولاية الصحّي، ومسألة تجارة العبيد، ووصفا لأصداء ثورة تركيا الفتاة (1908م)[2].

ويضم كل من المجلد NS 144 (1912-1913)، و(ميكروفيلم P/12956)، والمجلد NS 145 (1913-1914) الورقي، على وثائق حول اليمن، وميناء الحديدة (تقارير عن الملاحة والتجارة وعن النشاطات البريطانية في اليمن)، مع خرائط وصور.

وتتناول المجلدات من NS 146 (1896-1902م) حتى NS 148 (1910-1917م)، و(ميكروفيلم P/12957)، وثائق عن حج الرعايا الفرنسيين، والظروف الصحية، والسياسية،

1 - Hayat Touhadi, et autres, Op.cit, pp 87-99

2 - Ibid, pp 87-99

بمكة المكرمة، ولائحة للطرق الصوفية الموجودة بمكة المكرمة (NS 146) ، مع تعداد الحجّاج، وجداول إحصائية، متطرقة لظروف سفرهم، وإقامتهم في الحجاز، ودراسات عن أوبئة الكوليرا.

مصر (1876-1894) (رمز MNESYS 13CPC)[1] :

وتضم : **9 مجلدات،** كلّ مجلّد مُقَسَّم حسب الدوائر التي صدرت منه المراسلات، منها الاسكندريّة، والقاهرة، وبور سعيد، والسويس، لارتباطها الوثيق بجدّة وميناءها، فمراسلات الاسكندريّة، والسويس، مهمّة لمعرفة تاريخ التجارة والحج.

- المجلّد 1 (1876-1880) (رمز 113CPC/)
- المجلّد 2 (1881) (رمز 13CPC2/)
- المجلّد 3 (1882) (رمز 13CPC/3)
- المجلّد 4(1883-1884) (رمز 13CPC/4)
- المجلّد 5(1885-1886) (رمز 13CPC/ 5)
- المجلّد 6(1887-1889) (رمز 13CPC/ 6)
- المجلّد 7(1890-1891) (رمز 13CPC(7/
- المجلّد 8(1892) (رمز 13CPC/ 8)
- المجلّد 9(1893-1894) (رمز 13CPC/ 9)

1 - Hayat Touhadi, et autres, Op.cit, pp 87-99

أما مجلد ميناء (المصوع) (1840-1888) تحت رمز (MNESYS 14CPC) يضم 5 مجلدات، خاصة وأنه كان على صلة تجارية مع جدّة، وتضمّنت مجلداته معلومات اقتصادية، وتقارير، وجداول، عن الأنشطة التجارية لجدّة . نوجزها فيما يلي:

- المجلد 1 (1840-1853): وثيقة ميكروفيلم (P/16659).
- المجلد 2 (1854-1859): وثيقة ميكروفيلم (P/16660).
- المجلد 3 (1860-1874): وثيقة ميكروفيلم (P/16510).
- المجلد 4 (1875-1885): وثيقة ميكروفيلم (P/16511).
- المجلد 5 (1886-1888): وثيقة ميكروفيلم (P/16661)[1].

ج- مراسلات القناصل السياسية (1826-1896)

مهما كان موضوعها (سياسي أو تجاري)، كانت مراسلات القناصل حتّى عام 1825 تُجمَع في سلسلة واحدة باسم "المراسلات القنصلية والتجارية"، وبعد هذا التاريخ، تمّ فرزها إلى سلسلتين تضمّ إحداهما مراسلات القناصل السياسية، وكان ذلك بسبب إنشاء مديرية للشؤون التجارية مستقلّة عن مديرية الشؤون السياسية، ضمن إطار وزارة الخارجية .

خ- مراسلات جدّة:

يُشار إلى قسم المحفوظات الذي يضمّ البرقيّات المُرسَلة من دائرة جدّة بالرمز(MNESYS 68CPC)،وتحتوي هذه السلسلة الفرعية على ستّة مجلّدات، وميكروفيلم مُرتَّبة زمنيّاً.

1 - Hayat Touhadi, et autres, Op.cit, pp 87-99

- المجلد1 (1841-1857م)، (رمز68CPC/1)، وميكروفيلم P/795) تحتوي على برقيّات خاصة بالسياسات الداخلية والخارجية المُتَّبعة من قِبَل سلطات ولاية الحجاز، والعلاقات بين الدولة العثمانية وشريف مكّة المكرمة، ومختلف الحوادث أثناء موسم الحجّ[1].

- المجلد 2 (1858-1859) (رمز 68CPC/2)، وميكروفيلم (P/795)، يجمعوثائق حول أحداث 1858م (جداول بقتلى 15 شهر جوان، مقتطفات صحف).

- المجلد 3 (1860-1879) (رمز 68CPC/3، ميكروفيلم P/796): يتضمن وثائق متمثلة في:

- رسائل القنصل الفرنسي إلى وزارة الخارجية في باريس، ومواضيعها مُتنوِّعة، ومعلومات عن مقبرة جدّة المسيحية، وتجارة العبيد، والحجّ، وللوضع السياسي والاقتصادي بولاية الحجاز، زيادة لوثائق المكتوبة بالعربيّة كرسالة شريف مكّة المكرمة إلى الإمبراطور نابوليون الثالث.

- المجلد 4 (1880-1885) (رمز 68CPC/4، ميكروفيلم P/796): مواضيعه شملت المراسلات السياسية للقنصلية، ووثائق مكتوبة بالعربيّة تضمنت رسائل، وشهادات رسميّة.

- المجلد 5 (1886-1891) (رمز 68CPC/5، ميكروفيلم P/797):

- جمعت ضمنه رسائل متنوِّعة حول وُجَهاء محلّيين، والحجّ إلى مكّة المكرمة مع جدول إحصاء للحجّاج الوافدين إلى جدّة من 1877 حتّى 1888م، ومواسم 1889 حتّى 1891م، والوضع الصحّي المرتبط بالحج، ومراسلات مع سلطات الحجاز وسكّانه، وعدد كبير من الرسائل المترجَمة عن العربية، وخريطة مسار الحجّاج في الحجاز، وذكرت ضمن وثائقه حوادث محلية مختلفة.

1- Hayat Touhadi, et autres, Op.cit, pp 87-99

- المجلد 6 (1892-1895م) تحث رمز (68CPC/6)، ميكروفيلم(P/797): يحتوي على وثائق خاصة شبيهة بالحجّ، والاقتصاد، والتجارة، ولمراسلات باللغة العربيّ،) ومعطيات عن انتفاضات البدو.

- المجلد 2 (1866-1868م)، تحث رمز (321CCC/ 2): يجد ضمنه تقارير عن الحجّ، والرقابة الصحيّة للحجاج، والنشاط التجاري بين ميناء السويس، وموانئ البحر الأحمر، والخليج.

- المجلد 3 (1869-1874م) ورمزه:(321CCC/ 3): يحتوي على تقارير خاصة بالحجّ، والرقابة الصحية نتيجة تفشي وباء الكوليرا القادم من الهند[1].

- المجلد 4 (1875-م1901) تحث رمز(321CCC/ 4): تشير تقاريره عن التجارة في ميناء السويس، وتطوّرها في البحر الأحمر بعد افتتاح قناة السويس، إضافة لجداول توَثِّق مرور الحجّاج بالسويس[2].

د- عدن (رمز MNESYS 2CCC):

تضم مجلدان يجمعان وثائق تمّ إيجازها على النحو التالي:

- المجلد 1 (1858- 1889م) (رمز: 2CCC/ 1): يضم جداول، وتقارير عن التجارة بين عدن وموانئ البحر الأحمر،ووثائق باللغة العربية منها، رسالة والي الحجاز إلى الوكيل القنصلي الفرنسي بعدن في 24 رمضان 1285ه.

- المجلد 2 (1890-1901) (رمز: 2CCC/ 2): يجمع جداول، وتقارير سنويّة عن المبادلات بين عدن وموانئ مثل جدّة.

1 - Hayat Touhadi, et autres, Op.cit, pp 87-99

2-Ibid, pp 87-99.

خ- مصوع[1] (رمز **MNESYS 195CCC**): مجلدان

- المجلد 1 (1840-1859) (وثيقة ميكروفيلم: رمز P15576).
- المجلد 2 (1860-1885)،ووثيقة (ميكروفيلم: رمز P15576)خاصة بالتجارة بين المصوع وموانئ ولاية الحجاز.

د. الحديدة (رمز **MNESYS 136CCC**):

مجلد واحد يضم مراسلات تجارية بين الحديدة وميناء جدّة خصوصاً (1880-1886).

2-مراسلات قنصليّة وتجارية (1893-1901)

لم يشر في هذه المراسلات إلا لوثائق قنصلية جدة، والسويس، وتتشكّل وثائقها من البرقيّات المرسَلة إلى وزارة الخارجية (باريس)،ومن قِبَل القناصل، وهي مُرتَّبة زمنياً ووفق الدائرة القنصليّة، وكانت تسعى إلى حلّ القضايا التجاريّة، ومشاكل الفرنسيين المقيمين في البلدان الأجنبيّة، أو المارّين عبرها. وللكشف عن التاريخ الاقتصادي، والسياسي لولاية الحجاز، يجد الباحث ضالته في محتوى، ومضامين مراسلات دائرة جدّة، وموانئ السويس، وعدن، ومصوع، والحديدة.

ذ-جدة (رمز **MNESYS 103CCC**): 5 مجلدات

- المجلد 1 (1839-1859) (وثيقة ميكروفيلم، مرجع: P10810): تضم جداول تُحصي واردات جدّة وصادراتها، ولتقرير عن النظام الجمركي المطبق بالمدينة والميناء.
- المجلد 2 (1860-1868م)، و (وثيقة ميكروفيلم، مرجع: P16294):يحتوي على وثائق مثل الجداول التي تُحصي واردات وصادراتها مينائها، وأعداد، وجنسيات الحجاج الوافدين إلى الحجاز بواسطة السفن.

1- ميناء بحري بآريتيريا الحالية.

- المجلد 3 (1869-1874) (وثيقة ميكروفيلم، مرجع: P16295):يحتوي على وثائق عديدة، تخص الحالة الصحيّة للحجّاج، والأوبئة، تنظيم السوق، والميناء، والشوارع، وحركة الملاحة البحرية، ووثائق مدونة بالعربية عن رقابة السفن.

- المجلد 4 (1875-1892) (وثيقة ميكروفيلم، مرجع: P16296): تعالج وثائق هذا المجلد مسائل تجارية، وتقارير عن أعوام (1855،1856،1857،1859،1864 و1878م)، وحركة الملاحة البحرية في ميناء جدة، ومسألة الحجّ، والحماية الصحيةللحجاج[1].

- المجلد 5 (1893-1901)،و(وثيقة ميكروفيلم، مرجع: P16297)، يحتوي هذا المجلدعلى تقارير وباء الكوليرا في مكّة المكرمة، والحجاز، ولجداول أرقام عن التجارة، والملاحة في موانئ جدّة، والحديدة[2].

ر- **السويس (رمز MNESYS 321CCC)**:4 مجلدات

المجلد 1 (1849-1865) (مرجع: 321CCC/1): يوَثِّق هذا المجلد مختلف المبادلات بين ميناء السويس، وموانئ البحر الأحمر، وتقارير تجارية سنويّة خاصة بالصادرات نحو الحجاز للسنوات التالية:(1850،1861،1863،1864،1865م)، وتقارير أخرى عن الحجاج المارين بالسويس، وأخرى عن الملاحة في البحر الأحمر[3].

5-نماذج من تصنيف الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي(لاكورناف) الخاصة بعُمان ومسقط[4].

إذا كان الحظ مع الباحثين المهتمين بالأرشيف الدبلوماسي المحفوظ بمركز (لاكورناف)، والخاص بالحجاز، فإن العكس كذلك مع أرشيف مسقط، فالباحث عليه أن

1 - Hayat Touhadi, et autres, Op.cit, pp 87-99

2 - Ibid, pp 87-99

3 - Ibid, pp 87-99

4- ينظر الملحق(1): رصد لنماذج من ملفات الأرشيف الدبلوماسي (لاكورناف) الخاصة بعُمان ومسقط.

يبحث يدويا، وآليا، للوصول إلى مادة ثرية، نجدها ضمن وثائق ورقية أصلية، أو عن طريق المكروفلم، فحاولت تصوير فهرس إحدى السجلات التي تجمع لنا أهم الوثائق الخاصة بمسقط وعُمان لفترة دراستنا، والمستخلص من عناوينها، أنها تطرقت للصراع الفرنسي الإنجليزي فيما يخص أزمة الرايات الفرنسية[1]، ومنجم فحم (بندر الجصة[2])، وتجارة الأسلحة، وخصصت ملفات للمغامر الفرنسي "أنتونان غوغيير"[3] ومسألة القرصنة، والقنصلية الفرنسية بمسقط، التي سنتناولها بالتفصيل لاحقا.

1- عالجته الوثائق الارشيفية، وسنتطرق له لاحقا. ينظر الملحق2

2- سنتناوله بالتفصيل لاحقا.

3- ينظر الملحق 3، ملف مشروع " انطونان غوغيير"

الفصل الثالث

المراسلات السياسية للقنصليات الفرنسية عن منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربيان خلال القرن 19 و20م.

أولا– مرسلات عن زيارة الأمير فيصل لأوروبا 1932م

1- التعريف برحلة الأمير" فيصل بن عبد العزيز"

2- رحلة إيطاليا

3- رحلة كنفدرالية سويسرا

4- رحلة فرنسا

5- رحلة هولندة

6- رحلة بولندة

7- رحلة بغداد

ثانيا– الإنجليز والأوضاع السياسية بعُمان نهاية القرن 19م

1 -سياسة الانجليز لما بعد اتفاقية 1895م

2- تحذيرات الانجليز لشيوخ القبائل

3- جدية الحذر الفرنسي من تصاعد الهيمنة الإنجليزية بعد ثورة1895م

4- التخوف الإنجليزي من تجارة الأسلحة

ثالثا: مراسلات عن أزمة الرايات الفرنسية.

حاولت أخذ نماذج للملفات الأرشيفية التي كان لها صدى، لعدد وثائقها من جهة، ولأهمية الحدث الذي تعالجه، وهذا بعد تصفح عدد من العلب الأرشيفية التي تضم مجلدات عديدة، وبالتالي ارتأيت التطرق لثلاثة نماذج من الاحداث المهمة في تاريخ منطقة الجزيرة والخليج العربيان في القرنين 19 و20 الميلاديين، الأول يخص بداية نشوء الدبلوماسية السعودية الحديثة، في فترة ما بين الحربين العالميتين، وتكليف الأمير "فيصل"، من طرف والده الملك "عبد العزيز" بزيارة لعدد من الدول الاوربية، والعربية، والإسلامية سنة 1932م[1]، ولاحظت ان هذه الزيارة كانت متابعة من طرف الدبلوماسية الفرنسية عبر مراكزها القنصلية، بالدول المبرمجة للزيارة، التي في الواقع كانت ذات أهداف دبلوماسية، وعسكرية، واقتصادية، مثلما سنتابعها.

أما الموضوع الثاني الذي اخترت التطرق إليه ضمن هذا الفصل، مستندا فيه على مضامين الوثائق الأرشيفية يخص الإنجليز والأوضاع السياسية بعُمان مع نهاية القرن 19م في ضوء الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي المحفوظ بمركز (لاكورناف)، لما له من أهمية، لأنه يبقى موضوعا جوهريا، وحساسا أثناء هذا القرن 19، وكذلك لثراء الأحداث بين فرنسا والإنجليز، وتنافسهم المستمر. في حين ركزت في الموضوع الثالث على أزمة الرايات الفرنسية، ووصولها للتحكيم الدولي أثناء تلك الفترة بين فرنسا من جهة وبريطانيا التي احتجت على رفع السفن العُمانية للرايات الفرنسية لكي تفلت من المراقبة البريطانية. مع العلم أن الوثائق الأرشيفية الفرنسية تضم أحداث، وتفاصيل، غالبا ما كانت ذات طابع إخباري لمواضيع مختلفة تخص المجتمعات الخليجية، وثروات المنطقة، ومراقبة للقوى الأوروبية خاصة التي ترسى سفنها بموانئ الخليج العربي، أو لنشاطات مختلف الوكلاء الاوروبيين.

1- ينظر الملحق4 الخاص بزيارة الأمير فيصل لأوروبا.

أولا: مراسلات عن زيارة الأمير فيصل لأوروبا سنة 1932م:

1-التعريف برحلة الأمير" فيصل بن عبد العزيز":

أخترت لهذا الفصل وثيقة مهمة جدا، أفردت لها كذلك دراسة بمجلة دارة الملك عبد العزيز بالرياض[1]، وهي دراسة كان لنا السبق في معالجة تفاصيلها معتمدين فيها على الوثائق الدبلوماسية التي أشارت لتفاصيل هذه الزيارة، ضمن المراسلات، والبرقيات التي تبادلها القناصل مع وزارة الشؤون الخارجية لبلدهم، وفيما قناصل فرنسا بالدول التي ستشملها الزيارة، فكانت هذه الرحلة متابعة دبلوماسيا قبل انطلاقها، وهي اليوم ضمن المحفوظات الأرشيفية الفرنسية لمركز "لاكورناف"[2]، والتي سأعتمد عليها أساسا، وغالبا ما رصد تاريخ، ورقم المراسلات باللغة العربية مترجمة عن الفرنسية، وهي مراسلات تابعة لمركز أرشيف (لاكورناف)[3].

وأمكن التعرّف على تشكيلة الوفد الحجازي المرافق للأمير "فيصل " نائب الملك ووزير الشؤون الخارجية في زيارته الرسمية لأوروبا سنة 1350ه(1932م) من خلال محتوى المراسلة المؤرخة بتاريخ 21 ماي 1932م من وزير الدفاع الوطني الفرنسي(وزير الحرب) لرئيس المجلس وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، والتي تضمنت تشكيلة هذا الوفد التي نعرضها مختصرة كما وردت في نص هذه المراسلة[4] التي تذكر الأمير فيصل، وفؤاد حمزة، وشاهر سمان،

1- بن عبد المومن محمد، زيارة الأمير فيصل ... ، المرجع السابق، ص ص 9- 54

2 -الملف محفوظ تحت: AME, Serie:E, Carton:310, Sous Dossier: 52 ومنه استقينا كل التفاصيل عن المراسلات الدبلوماسية الفرنسية الخاصة بزيارة الأمير فيصل لأوروبا وبعض البلدان العربية والإسلامية سنة 1932م. ينظر أيضا الملحق 4 الخاص بالزيارة.

3- هي محفوظة ضمن الترقيم التالي: AME, Serie:E, Carton:310, Sous Dossier: 52

4 - كشفت التقارير الدبلوماسية عن الوفد الاميري بقيادة " فيصل " بن عبد العزيز آل سعود الذي زار إيطاليا 1932م كأول محطة من رحلته الاوروبية، لكن التفاصيل الإضافية عن هذا الوفد قد تضمنتها هذه المراسلة السرية المؤرخة بتاريخ 21 ماي1932م الموجهة من وزير الدفاع الوطني الفرنسي(وزير الحرب) لرئيس المجلس وزير الشؤون الخارجية الفرنسية.

وخالد ايوبي،وشملت الرحلة البلدان التالية: إيطاليا، الكنفدرالية السويسرية ، فرنسا، بريطانيا العظمى، هولندا، ألمانيا، بولندة، واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية، تركيا، بلاد الفرس(إيران)، العراق، الكويت.[1]

انطلقت رحلة الوفد الحجازي بقيادة الأمير فيصل بن عبد العزيز من ميناء جدة يوم06 ذي الحجّة 1350هـ (12 أبريل 1932م)، وبعد سبعة أيام من الإبحار وصلت السفينة المقلة لهذا الوفد إلى ميناء نابولي الإيطالي يوم 13 ذي الحجة 1350هـ (19أبريل 1932م)، وبعد زيارة الدول المذكورة أعلاه، عاد الوفد الحجازي من الكويت نحو مدينة الرياض يوم الاثنين 14ربيع الأوّل 1351هـ(18جويلية1932م)، وبالتالي تكون هذه الرحلة الرسمية قد دامت قرابة ثلاثة أشهر. واهتمت فرنسا كثيرا بهذه الرحلة، وجندت كل وسائلها الدبلوماسية لذلك، وورد ضمن الوثائق، أن الأمير فيصل سينطلق يوم 11أو12 أبريل1932م من جدة على متن الباخرة الإيطالية "كريسبي فرانسيسكو- Francesco CRISPI" باتجاه (نابولي-Napoli) الايطالية، وسيصل الوفد لفرنسا بين تاريخ 1و5 ماي 1932م، ويعتزم الوفد الاقامة بها لمدة أسبوع، على أن يضم هذا الوفد كل من السيد "فؤاد حمزة" سكرتير القنصلية السعودية بدمشق، والأمين المساعد، ويذكر في البرقية، انهم سيكونون ضيوف شرف على حساب الحكومة الايطالية "[(2)]. وفي برقية مماثلة

1 - ورد ترتيب هذه الدول حسب وثائق الارشيف الدبلوماسي الفرنسي، ولمزيد من التفاصيل، ينظر كتاب فؤاد حمزة، البلاد العربية السعودية، ص63.

2- برقية رقم721 بتاريخ 26 أبريل1932م من وزير الشؤون الخارجية إلى سفير فرنسا بإيطاليا السيد "م.بومارش" (Beaumarchais) يطلب فيها اعلامه بالتركيبة الدقيقة للوفد الحجازي، والتنسيق معه من أجل معرفة تاريخ الوصول لفرنسا، ومدة الزيارة.

من القائم بالأعمال الفرنسية بجدة والمؤرخة بتاريخ 12أبريل 1932م يذكر فيها أن الوفد السعودي سينطلق صباحا يوم 12أبريل نحو إيطاليا، وسيصل باريس يوم 2ماي 1932[1]، وبالتالي يلاحظ تضارب في تاريخ الوصول لفرنسا.

وحتى سفير فرنسا بلندن لم يتغافل هذا الحدث ، بمراسلته لوزارة الشؤون الخارجية لبلده،[2] كما تضمنت هذه الوثائق موضوع أهداف الزيارة، وضمن محتوى عدّة مراسلات بين الهيئات الدبلوماسية الفرنسية، ذكرت أن أغراض الرحلة لم تكن بالواضحة، وجاءت من أجل التوقيع على قروض مالية للخزينة السعودية، والبعض الآخر حصرها على أنها ردا على الرحلة التي قام بها ملك العراق "فيصل" لأوروبا الصيف الماضي، لكن المتصفح للوثائق الارشيفية يكتشف أن الملك السعودي، و ابنه الأمير "فيصل" يريدان تعزيز مكانة بلادهم على المستوى الدولي، ولإظهار الهيبة في أعين رعيته في ظل أزمة مالية يتصارع معها منذ سنة، ولأجل كسب دعم مالي من الدول الأوروبية.

ويلخص لنا المكلف بالأعمال الفرنسية بجدة السيد "روجي ميغرات-R.Maigret"في برقيته[3] الموجّهة لوزارة الخارجية الفرنسية أن وهنالك سببان عجلا بالرحلة: للرد على زيارة ملك العراق فيصل لأوروبا ، وللتعبير عن قوة النفوذ السعودي على الحجاز، ومن بين الأسباب الأخرى المذكورة لزيارة الوفد الحجازي لأوروبا يستطرد السيد "روجي ميغرات" أنها تهدف إلى شراء أسلحة حربية من فرنسا خاصة، ويضيف أن الزيارة ستشمل روسيا وستتوسع لبلاد الفرس والعراق.

1- البرقية رقم 567 : مراسلة وزارة الخارجية الفرنسية لسفيرها بلندن المؤرخة بتاريخ 08 أبريل 1932م.

2- برقية من وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية لسفيرها بلندن مؤرخة يوم 11أبريل 1932 تحث رقم 583.

3 - برقية رقم 42 من جدة مؤرخة بتاريخ 09 أبريل1932م موجهة من المكلف بالأعمال الفرنسية بجدة السيد"روجي ميغرات" إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية.

2-رحلة إيطاليا:

ومن خلال مراسلة السيد"دو دومبيار-De Dampierre" المكلّف بالشؤون الفرنسية والمؤرخة بتاريخ 23 أبريل 1932م موجّهة إلى رئيس المجلس وزير الشؤون الخارجية الفرنسية[1]، يشير فيها إلى وصول الأمير فيصل لمدينة نابولي الايطالية يوم 20 أبريل على متن الباخرة الإيطالية "فرنسيسكو كريسبي- Francesco Crispi"، ويوم 19أبريل1932م قام الوفد السعودي بزيارة فرع شركة القطن، ثم توجه الوفد نحو روما يوم 22أبريل، واستقبل بقصر (شيقي-Chigi) أين تمّ تبادل التصديق على معاهدات الإخاء، والتجارة، بين الحجاز وإيطاليا. ووصل الوفد مدينة "تورينو" (Torino) يوم 25 أبريل، وزار مصانع فيات للسيارات وعبّر عن إعجابه بالصناعة الإيطالية، ومساء يوم25 اتجه نحو "ميلانو"(Milano)، وكانت هذه الرحلة تحث أعين المراقبة الفرنسية[2].

كما أظهرت الوثائق الدبلوماسية اهتمام حكومة فرنسا بالزيارة، وحسب الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، تشير المراسلات الفرنسية أن الصحف الإيطالية ذكرت أن الأمير فيصل جاء لإيطاليا من أجل توقيع اتفاقيات تجارية مهمة، ويحمل معه رسالة من والده لرئيس الجمهورية[3].

3-رحلة كونفدرالية سويسرا:

غادر الوفد الحجازي ايطاليا متجها نحو سويسرا مثلما تأكده مراسلة سفير فرنسا بإيطاليا السيد "موريس بومارش- M.BEAUMARCHAIS" التي يشير من خلالها إلى

1 - مراسلة "م. دو دونبيار- "M. De Dampierre " من روما يوم23 أبريل 1932م إلى رئيس المجلس وزير الشؤون الخارجية الفرنسية.

2- برقية رقم 715 مؤرخة بتاريخ 25أبريل 1932م.

3- برقية رقم 7 المؤرخة بميلانو يوم 28أبريل 1932م.

تفاصيل عن الوفد الحجازي[1]،ومن خلال محتوى المراسلات التي كانت تتبادلها الحكومة الفرنسية مع ممثليها الدبلوماسيين بالدول المعنية بالزيارة ، أمكن معرفة الوقوف على محتوى رسالة سفير الجمهورية الفرنسية بمدينة "بارن" السويسرية السيد "مارسيي-MARCILLY" التي وجهها لرئيس المجلس وزير شؤون خارجية فرنسا "اندري تارديو" لخص فيها تفاصيل الرحلة[2].

4-رحلة فرنسا:

أما ترتيبات رحلة فرنسا، تضمنت مجموعة من المسائل تتعلّق بهذه الزيارة، وأمكن الاطلاع على محتواها من خلال تلك المراسلات والمكالمات الهاتفية المدونة بين وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، والمكلّف بالأعمال الفرنسية بجدة، شملت ذكر لأعضاء الوفد، وترتيبات الزيارة، وأهدافها، وتاريخها، وتحديد عدد الأيام التي ينوي الوفد قضائها بفرنسا،[3]، فكانت الاجابات عن هذه التساؤلات تصل من وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية عبر برقيات المكلّف بأعمالها بجدة، أو عن طريق التمثيليات الدبلوماسية الفرنسية بالدول التي شملتها زيارة الامير فيصل سنة 1932م. وأوردت مصلحة البروتوكول التابعة لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية التفصيل عن تواريخ ومواقيت مختلف الزيارات التي سيقوم بها الوفد الحجازي بباريس (فرنسا)[4]،

---

[1]- برقية رقم 465 و466 موجهة من السيد " م. بومارش" سفير فرنسا بروما إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية مؤرخة بتاريخ 27أبريل 1932م.

[2]- يقصد به "خالد الايوبي".

3- برقية رقم 32 مؤرخة يوم 23 مارس 1932 من السيد " روجي ميغرات" المكلّف بالأعمال الفرنسية بجدة إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية.

4 - حول حضور الوفد الحجازي لمناورة عسكرية، وردت تفاصيل عنها ضمن مراسلة يوم 30أبريل 1932م من وزير الدفاع الفرنسي إلى الجنرال قائد منطقة باريس.

تتلخص أهداف الزيارة لدولة فرنسا في نص التعليمة[1]، التي تضمنت محتوى الحديث الذي دار بين وكيل وزارة الخارجية السعودي السيد فؤاد حمزة أثناء زيارته لنائب مدير الشؤون الافريقية والمشرق السيد "ر. دو سان كونتان-De ST QUENTIN) يوم 05ماي 1932م، ويذكر هذا الأخير أنّ السيد "فؤاد حمزة" بيّن أن جلالة الملك السعودي يعتمد على الصداقة الفرنسية من أجل الاقتراض لتسديد الديون، ولشراء الأسلحة والذخيرة، والطائرات، والمواد المصنّعة، ولتغطية النقص في الميزانية، إلاّ أن الحكومة الفرنسية اشترطت الحصول على موافقة البرلمان الفرنسي، واقترحت التقرب من البنوك الفرنسية من أجل الاقتراض، لكن نائب شؤون افريقيا والشرق قد تحفظ على الضمانات المقدمة لهذا القرض. وتفيدنا مختلف المراسلات الموجهة لسفراء فرنسا بكل من برلين، وهولندا، وفرسوفيا (بولندة)، وموسكو[2] عن استحالة تقديم القرض المالي لحكومة الحجاز، واقتناء اسلحة بواسطة قرض دون موافقة البرلمان الفرنسي[3].

5-رحلة هولندة:

تابعت الحكومة الفرنسية باهتمام زيارة الوفد الحجازي لهولندة، وتجلّى ذلك من خلال نص البرقية التي وجهها قنصل فرنسا بأمستردام السيد "م. لويس جودا-M.Louis Judas" إلى سعادة رئيس المجلس وزير الشؤون الخارجية بتاريخ 1جوان1932م هذا نصّها: " استلاما لرسالتكم رقم 39 بتاريخ 21 ماي1932م تطلبون من خلالها معرفة الاتصالات البنكية والصناعية وأخرى التي أجراها الأمير فيصل بأمستردام، وبالتالي قمت بتحقيق في المسألة ولي الشرف تبليغكم بما يلي:

1- تعليمة تخص الحديث مع فؤاد حمزة مؤرخة يوم 7ماي 1932م.

2- برقيات من رقم 196 الى 198- موجهة من وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية إلى سفير فرنسا بموسكو – مؤرخة بباريس بتاريخ 30ماي 1932م.

3- برقية رقم 595-596 من وزير الشؤون الخارجية الفرنسية إلى السفير الفرنسي ببرلين المؤرخة بتاريخ 23 ماي 1932م.

يضم وفد الأمير فيصل ومرافقيه كل من فؤاد باي حمزة، خالد الايوبي، شاهر سمان، وخادم، وقدوم الوفد لمدينة" أمستردام"(Amsterdam) يوم 18 ماي 1932م في منتصف النهار والنصف قادما من "لاهاي" La (Haye)، عبر "هارليم" (Haarlem)، واتجه الوفد مباشرة الى بنك Nardelsmaats-Chappij Nederladsch الهولندي، أين استقبله الرئيس مدير هذا البنك السيد (M C.K.Van Aalst)[1]، وزيارة الأمير فيصل لهذا المصرف المالي كانت قصيرة، و لم تدم سوى (20)دقيقة، وسبق للأمير فيصل زيارة هذا البنك أثناء زيارة هذا البلد سنة 1926. وكانت زيارة هذا البنك للمجاملة، و لم يكن لها هدف سوى لتأكيد العلاقات الجيدة بين والده، وهذا البنك الذي تحصل على فتح فرعا له بجدة خدمة لحجاج الهند الهولندية (المستعمرات الهولندية) الذين يزورون مكة المكرّمة.

وأحيطكم علما أن مخبر البكتريولوجيا بجدة قد انشأه طبيبا هولنديا، ويتواجد حاليا بجدة مستشار مالي هولندي لدراسة الامكانيات المالية بالحجاز، غير أن الوضع الحالي لسوق امستردام لا يسمح بأي حال من الأحوال بعث محادثات حول موضوع الاقتراض. ومسألة الاقتراض من هذا البنك الهولندي لحكومة الحجاز حسب رأيي يمكن أن يتحقق بسهولة إثر محادثات في جدة مع فرع هذا البنك هناك.

وأضيف أن زيارة الأمير فيصل للبنك كان برفقة مترجم اسمه السيد "م .د. فان مولان –M.D.Van Meulin" الذي اشتغل فيما سبق مسيّرا له بجدة، وكان المكلّف بشؤون هولندا بجدة أيضا، ويوم الجمعة 20ماي صباحا تم نقل الأمير والوفد المرافق له الى ميدان الطيران المسمى (شيفول- Schiphol) متجهين جوا نحو برلين [2].

1- برقية رقم 85 مؤرخة من امستردام بتاريخ 1جوان1932م.

2- المصدر نفسه.

6-رحلة بولندة:

اهتمت فرنسا بزيارة الوفد الحجازي لبولندة من خلال ما ورد من مراسلات بين وزير الشؤون الخارجية الفرنسية وسفيرها للاستفسار عن زيارة الوفد الحجازي[1]، ومن بين هذه المراسلات تلك التي أرسلها سفير فرنسا ببولندة لرئيس المجلس وزير شؤون خارجية فرنسا بباريس والتي تضمّن محتواها ما يلي:"... اهتمّ الأمير فيصل البحث عن امكانية التزود بالمزيد من البنادق والذخيرة، ووصل الى نتيجة ان سعر البنادق والذخيرة البولندية مرتفع مقارنة مع مثيلتها بإيطاليا، .... ويعتقد ان الأمير "فيصل" يكون قد اشترى الأسلحة من إيطاليا، واستفاد من قروض شراء[2].

لم نتمكن من الحصول على وثائق دبلوماسية تفيد في بتفاصيل إقامة الوفد الحجازي بكل من المانيا، وروسيا، وبلاد فارس، في حين نالت زيارة بغداد اهتماما كبيرا المراسلات المتبادلة بين الهيئة الدبلوماسية الفرنسية ببغداد ووزارة شؤون الخارجية الفرنسية، والتي تضمنت العلاقة بين الملك فيصل حاكم العراق، والملك ابن سعود أثناء تلك الفترة الحاسمة من تاريخ ميلاد وتأسيس الدولة السعودية الحديثة.

تعتبر وثائق الارشيف الدبلوماسي لوزارة الخارجية الفرنسية المحفوظة بمركز "لاكورناف"، والخاصة بمتابعة زيارة الأمير "فيصل" بن عبد العزيز لأوروبا سنة 1350هـ/1932م من الوثائق المهمّة التي تؤرّخ لمرحلة مهمّة من تاريخ تأسيس الدبلوماسية السعودية الفتيّة على يد الملك عبد العزيز، ونائبه سمو الامير فيصل بمساعدة وتعاون مخلصين لهذا الوطن أمثال فؤاد

1-برقية رقم 298 المؤرخة بتاريخ 01جوان 1932 من وزير الشؤون الخارجية الفرنسية مخاطبا لسفيره (بفرسوفيا-Varsovie) من بين ما جاء فيها " ... أنتم مجبرون للاستخبار حول اقامة ونشاط الوفد الحجازي ببولونيا، وإفادتنا بالبريد..."

2- مراسلة رقم 206 من سفير فرنسا ببولندة موجهة لوزير الشؤون الخارجية الفرنسية، والمؤرخة بتاريخ 09جوان 1932م

حمزة وآخرون، وبالتالي يحتاج هذا النوع من الوثائق إلى دراسة نقدية وموضوعية لتمكين الباحثين من استغلالها في كتابة تاريخ الدولة السعودية.

ثانيا: الإنجليز والأوضاع السياسية بعُمان نهاية القرن 19م

ساهمت التجارة والموقع الاستراتيجي لعُمان إلى اهتمام الدول الأجنبية بها[1]، وربط علاقات دبلوماسية وتجارية معها، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وبلجيكا، وألمانيا، والنمسا، إلى جانب دول أخرى على رأسها فرنسا وإنجلترا. هذه الأخيرة التي تزامن وجودها بالمنطقة مع التواجد الفرنسي كونهما طرفين متنافسين، والذي غالبا ما شكّل صراعا بينهما على المصالح التجارية بمختلف قارات العالم، ومن الطبيعي أن الحكومة الفرنسية قد تهتم بمراقبة كل أنشطة الإنجليز بأرض عُمان وتنافسها بالمنطقة، وذلك من خلال ما تضمنته التقارير والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية الموجهة لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية بباريس، وبالأخص بعد افتتاح قنصلية لهم بمسقط سنة 1894م وتعيين نائب القنصل "بُول أُوتافي" الذي استطاع بفضل إجادته اللغة العربية من تسهيل خلق تقارب فرنسي مع السلطان "فيصل بن تركي"، واستغلّ كذلك الاضطرابات التي كانت تشهدها عُمان، وعرضه مساعدة فرنسا العسكرية من خلال وصول السفينة الفرنسية " تروود – Troud "، إلا أنّ وصولها جاء بعد انتهاء ثورة 1895م[2].

1- كونها تتحكم في مدخل الخليج العربي، وبطرق الملاحة بين الشرق والغرب، وطول سواحلها. للمزيد من التفاصيل ينظر: أمل بنت سيف بن سعيد الخنصوري، عمان في كتابات الرحالة الأوروبيين في القرن التاسع عشر، دار الورّاق، سلطنة عُمان، مسقط، 2017، ص 23؛ الزدجالي، إسماعيل، تجارة عُمان الخارجية في عهد السلطان فيصل بن تركي البوسعيدي 1888-1913 ، دار الانتشار العربي، بيروت، 2014.

2- فرج باسم إبراهيم، اللورد كرزن ودوره في توجيه السياسة البريطانية في الخليج العربي حتى عام 1905م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006، ص 64.

بعد اطلاعنا على مجموعة من الوثائق الارشيفية الخاصة بعُمان، والمحفوظة ضمن ملفات ميكروفلم بمركز الوثائق الدبلوماسية الفرنسية (لاكورناف)، وقفنا على عدد منها التي تناولت فترة نهاية القرن التاسع عشر، ومن جملة ما تضمنته موقف ودور الانجليز من أحداث هذه الفترة بأرض عُمان من انتفاضة شيوخ بعض القبائل العُمانية ضد السلطان "فيصل بن تركي" سنة 1895م ونتائجها، زيادة لتعليماتهم، وتحذيراتهم للقبائل الثائرة ما بعد هذه الانتفاضة، ودفاعهم الشرس عن مصالحهم بالمنطقة، وباختيارنا للعنصر الثاني من هذا الفصل "دور الإنجليز في الأوضاع السياسية بعُمان نهاية القرن التاسع عشر ميلادي"، سنحاول الوقوف من خلاله عند أهم الأحداث والسياسات الإنجليزية التي تلت ثورة 1895م ونتائجها على مستقبل عُمان، والمعانات التي تعرض لها السلطان "فيصل بن تركي"، ومن وراءه الشعب العُماني وبعض قبائله جراء هذه الثورة وما نتج عنها من تدهور اقتصادي دفع به للاقتراض وفق شروط مجحفة، حاولنا عرضها والتعليق عليها، والوقوف عند قيمة هذه الوثائق، والكشف عن مدى أهميتها، وهل ويمكن الاستناد إليها في تأريخ هذه المرحلة من تاريخ عُمان؟ وهل فصّلت أو اختصرت أو غيّبت في محتوياتها لمعلومات عن هذه المرحلة (نهاية القرن التاسع عشر)؟ مجموعة أسئلة سنحاول الإجابة عليها ضمن طيات هذا الموضوع.

يشير محتوى هذه الوثائق الفرنسية لمجموعة من المواقف والإجراءات بين الطرف العُماني والإنجليزي تجاه الأوضاع السياسية وحتى الاقتصادية مع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، والتي سأتناول نماذج منها مدعمة بوثائق أرشيفية أصلية نذكر من بينها على سبيل الذكر لا الحصر:

- مراسلة الإنجليز لسلطان مسقط[1]، في شكل إخطار لشيوخ القبائل العُمانية بعد الهجمات على مصالح رعاياها بمسقط ومطرح (مراسلة رقم 54 المؤرخة في يوم 29 نوفمبر 1895م)، وسترفق مع البحث الوثيقة الأصلية بالعربية.

- وثائق ومراسلات تفيد بتقديم الإنجليز قروضا مالية لسلطان عُمان (مراسلة 2جانفي 1896م)، ووثيقة طلب سلطان مسقط من قنصل بريطانيا سلفة من حكومته مع كيفية تسديدها، (وثيقة مكتوبة بالعربية).

- الكشف عن فرض الإنجليز لسيطرتهم على مسقط وعُمان (من خلال ما ورد ضمن مقال صحفي بجريدة "المحروسة" بتاريخ 20-07- 1894م، الصادرة بالقاهرة).

-معاهدات الإنجليز مع سلطان عُمان (معاهدة 1862م، و20 مارس 1891م، والاتفاق السري 20 مارس 1894م (المراسلة رقم 63 المؤرخة في يوم 2جانفي 1896م).

عرفت نهاية القرن التاسع عشر بعُمان، احداثا ومتغيرات سياسية عرفتها منطقة عُمان أثناء فترة حكم السلطان "فيصل بن تركي"، خاصة بعد ثورة بعض شيوخ قبائل عُمان سنة 1895م ضد حكم هذا الأخير، وحاولت الوقوف عند بعض الاحداث المهمة التي كان الإنجليز طرفا فيها من خلال ما ورد ضمن الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، كموقفهم من الثورة، وتحذيراتهم المتكررة من اندلاع هجومات على مسقط ومطرح، وفرضهم لمجموعة من المعاهدات على السلطان فيصل بن تركي، وموقفهم من قضية رفع الرايات الفرنسية على

1 - السلطان "فيصل بن تركي" (1888- 1913م)

سفن العُمانيين، والتي اخذت ابعادا دولية وصل صداها لمحكمة (لاهاي) فيما بعد، إلى جانب أحداث كان الإنجليز طرفا فيها[1].

1-مراسلات عن سياسة الانجليز الجديدة لما بعد انتفاضة 1895م:

سنسعى من خلال الوثائق الارشيفية الفرنسية الوقوف عند سياسة بريطانيا الجديدة لما بعد انتفاضة 1895م التي عرفتها المنطقة مع نهاية القرن التاسع عشر، حيث كان السلطان "فيصل بن تركي"، والإنجليز، والفرنسيين وشيوخ بعض القبائل من القوى الفاعلة فيها، وشملت عدّة احداث منها بينها تحذيرات الإنجليز لشيوخ القبائل في حالة الهجوم مستقبلا على مسقط ومطرح، وتغيير موقف الانجليز بمساندتهم للسلطان "فيصل بن تركي"، واحتجاج هذا الأخير على فرنسا التي وزعت راياتها على أصحاب السفن العُمانية، وأحداث أخرى عرفتها المنطقة مع نهاية القرن التاسع عشر قد أحصتها لنا البعض منها الوثائق الارشيفية الدبلوماسية الفرنسية، مثل طلب الانجليز بالتعويضات جراء تخريب ممتلكات رعاياها، بمسقط ومطرح، وتخوفهم من تجارة الأسلحة، إضافة إلى ترقب القنصلية الفرنسية بمسقط لنشاط الانجليز بالمنطقة، واحداث أخرى سنتناولها بالشرح، نبدأها بأهم نتيجة تخوفت منها الحكومة البريطانية جرّاء انتفاضة شيوخ بعض القبائل، ووضع استراتيجية حماية مصالحها بالمدينتين مسقط، ومطرح متبعة أسلوب التخويف والتهديد عن طريق:

2- مراسلات عن تحذيرات الإنجليز لشيوخ القبائل:

أشعر الإنجليز السلطان "فيصل بن تركي" بضرورة تحذيره لشيوخ القبائل من مهاجمة مسقط ومطرح مستقبلا، حيث ورد ضمن وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي أن هذه

1- Rober Oddos, « Deux siècles de relations Franco – Omanaises 1735- 1920, apercu historique », in revue Historique, 296/1, pp 83-125.

التحذيرات الإنجليزية للسلطان "فيصل بن تركي" بدأت تتوالى، ففي مراسلة المقيم الإنجليزي (ببندر بوشير)، والمؤرخة يوم 2نوفمبر1895م تحث رقم 6، تضمن محتواها تحذيرا للسلطان، يخبره فيها انّ أي هجوم على مدينة مسقط يعني تعطيلا للمصالح البريطانية المعتمدة بها، لكنّ الوثائق الارشيفية لم تمدنا بالتفاصيل الخاصة عن رد فعل السلطان "فيصل بن تركي" التحذيرات التي وجهت له، باستثناء ذكر استياءه، ورفضه جمع شيوخ القبائل لتبليغهم التحذيرات البريطانية، وتبريره هؤلاء الشيوخ لا يمكن جمعهم إلا بناءً على طلب مكتوب يتضمّن محتوى تعليمات الخارجية الإنجليزية، كما تضمنت أيضا معلومات تفيد باكتفاء المقيم الإنجليزي (ببندر بوشير) بتبليغ الرعايا الإنجليز فقط بمسقط، ومطرح، بالقرار الذي اتخذته الحكومة الإنجليزية في حالة الهجوم على المدينتين[1]، كما لم تشر هذه الوثائق بالتفصيل لثورة (ظُفار) عام 1895م، ولقضية رفع الثوار للرايات العثمانية، هذه الاحداث التي كانت من بين أسباب تغيير موقف الإنجليز تجاه السلطان "فيصل بن تركي"، والعمل على تأييده، وحمايته، للحفاظ على مصالحهم[2]، عكس وقت سابق رفضت فيه الحكومة الإنجليزية مد العون له كوسيلة ضغط لإرغامه على تنفيذ رغباتها، منها موافقته على قرارها الذي قدّمه المقيم البريطاني "بندر بوشير" للسلطان "فيصل بن تركي" للتوقيع عليه، والمتضمن أن الهنود المتواجدين بمسقط ومطرح هم رعايا بريطانيين، وأن عرب المدينتين هم تحث الحماية البريطانية[3].

ومن خلال الوقوف على بعض الوثائق الأرشيفية الفرنسية حول تاريخ عُمان اثناء فترة دراستنا، امكن استخلاص أن الحكومة البريطانية لم تهتم لأمر السلطان "فيصل بن تركي"، وفي

1 – مراسلة المقيم الإنجليزي (ببندر بوشير)، والمؤرخة يوم 2نوفمبر1895م تحث رقم 6.

2– جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية (1840- 1914م)، ج2، مطبعة عين شمس، القاهرة، 1966، ص359

3 – مؤرخة يوم 30 ديسمبر 1895م تحث رقم68

كثيرا من المواقف كانت مستعدة للتضحية به من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها على الرغم من انصياعه وتنفيذه لمعظم مطالبها وشروطها بعد الاعتراف به، وتقديم له القرض المالي الذي طلبه، كما تعكس كذلك مدى وجه السياسة البريطانية الحاضنة لمصالحها، ومتخوفة من القبائل العُمانية الثائرة، التي أشعلت فتيل الثورة بمسقط، ومطرح، التي رفض وجود الإنجليز من جهة، وفي ظل حكم سلطان ضعيف، الذي نعث بأنّه تابعا لبريطانيا، وينفذ سياساتها ويعمل بنصائحها، مما جعلها تحسب ألف حساب للقبائل العُمانية التي تخوفت منها، وكانت على علم بأنها لن تتوقف عند ثورة 1895م، بل ستواصل في مواجهة السلطان ومدنه، مما سيؤثر على المصالح البريطانية لذلك اتبعت أسلوب الضغط على السلطان وشيوخ القبائل الذين أثقلتهم بالضرائب، وتخويفهم بالقوة العسكرية، والمدفعية البريطانية، كشفت لنا وثائق الأرشيف الفرنسي عن الابتزاز الإنجليزي للسلطان "فيصل بن تركي"، وللشعب العُماني أثناء تلك الفترة، وحول الضريبة التي طالب بها الإنجليز على محصول منتوج التمور الخاص بالذين شاركوا في ثورة 1895م، تبين وثيقة الأرشيف الفرنسي رأي وموقف السلطان "فيصل بن تركي" المعارض للطرح الإنجليزي المكرّس لفكرة الاستثناء التي تحاول الحكومة البريطانية تطبيقها بين رعاياها، ويطلب تطبيق العدالة والانصاف التي كانت دائما من تقاليد الإنجليز ، ويطلب بضرورة تعويض كل المتضررين بالتساوي، وتنتهي الوثيقة بعرض السلطان لاقتراح يطلب فيه تمديد مدة التعويض لرعايا الانجليز من الهنود إلى ثلاث سنوات، وتختتم الوثيقة الأرشيفية المدونة باللغة الفرنسية برسالة مؤثرة من السلطان قائلا فيها :" آه، حكومة الملكة تريد استيعاب الفرنسيين، والأمريكيين للرعايا البريطانيين، لأنّ فرنسا وأمريكا لهم المدافع، والجيوش، والسفن الحربية، أما العدالة والإنصاف فهي غير موجودة في أعين الإنجليز الذين

يفرضون أنفسهم بالاحترام، لكنّه بالنسبة لي، فأنا سلطان صغير، غير معترف به، والعدالة والانصاف ما هي سوى كلمات"[1].

هذا، وتضمن الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي لمضمون رسالة قنصل بريطانيا بمسقط للسلطان "فيصل بن تركي" المؤرخة يوم 17 جويلية1896م[2]، والمترجمة باللغة الفرنسية، يتضمن محتواها علم القنصل البريطاني بالضرائب الإضافية التي فرضت على القبائل الثائرة سنة 1895م كتعويض للخسارة التي تعرضت لها المصالح، وممتلكات الرعايا الإنجليز، والتي حددت بنحو 5 % على كل القبائل "الغافرية"، و10 % على كل القبائل "الهنّاوية".

ويلاحظ من خلال هذه الوثائق الابتزاز الإنجليزي الذي تعرض له السلطان فيصل "بن تركي" نتيجة ثورة 1895م، حيث ان فرنسا هي الأخرى ركبت ركب التعويضات من خلال مطالبتها من السلطان تعويض أحد رعاياها الجزائريين الذين تعرض بيته للنهب.

3- جدية الحذر الفرنسي من تصاعد الهيمنة الإنجليزية بعد ثورة 1895م:

توالت المراقبة الفرنسية لتحركات الإنجليز بعُمان حول أحداث تلك الفترة، فشملت محتوى الكتابات الإنجليزية عن منطقة عُمان، والحذر من محتواها، مثلما أُشير ذلك ضمن نص المراسلة رقم 62 والمؤرخة بمسقط يوم 20ديسمبر 1895م من طرف نائب القنصل الفرنسي إلى السيد "برتلو" وزير الشؤون الخارجية الفرنسية، حول مضمون ما كتبه السيد "كورزون- CURZON"[3]بقوله: أن السيد " كورزون " قد خصص ضمن كتابه الموسوم:

1- وثيقة رقم 67 المؤرخة يوم 28 ديسمبر 1895م.

2- ترجمة مؤرخة يوم 1سبتمبر1896م، الورقة 78.

3-هو " جورج نتاني كورزون- George Nathanie Curzon" (1859-1925م)، كاتب، ورحالة وسياسي بريطاني، تقلد منصب نائب الملك في الهند(1899- 1905م)، ووزيرا للخارجية البريطانية(1912- 1924م)، ألّف هذا الكتاب سنة 1892م.

"فارس والمسألة الفارسية"[1] المنشور سنة 1892م، فصلاً عن الخليج الفارسي ومسقط، ثم يَنصح في الوثيقة وزير خارجيته لمراجعة محتواه لما يتضمنه من معلومات، منها "... أن مسقط وعُمان يمكن النظر إليهما على أنهما تابعتين لبريطانيا، وأن الإنجليز يملُون سياستهم على السلطان.."[2].

إنّ ما خلفته هذه الانتفاضة من تدهور اقتصادي، خاصة بعد طلب الانجليز بتعويض رعاياهم المتضررين بمسقط ومطرح، دفع بالسلطان "فيصل بن تركي" الاقتراض من الحكومة البريطانية مثلما جاء ضمن إحدى الوثائق الأرشيفية الفرنسية بين القنصلية الفرنسية بمسقط، ووزارة الشؤون الخارجية بباريس، وفي هذا الشأن، تمّ الوقوف عند طلب السلطان لقرض مالي من الحكومة الإنجليزية تضمنته الوثيقة المدونة باللغة العربية من السلطان فيصل لقنصل الانجليز بمسقط " الرائد سادلر" المؤرخة يوم 3ديسمبر1895م تحث رقم 63 متبوعة بترجمة باللغة الفرنسية، والمستخلص منها أن أسباب طلب السلفة المالية حسب السلطان جاءت للتخفيف من حدّة الازمة الاقتصادية الناتجة عن آثار هذه الانتفاضة.

إلى جانب ذلك، تمكن السلطان "فيصل بن تركي" بواسطة الأموال المقترضة والمساعدات العسكرية المقدمة من الإنجليز، وتحث ضغط انذار شيوخ القبائل بعدم الهجوم على مدينتي مسقط ومطرح[3]، وهو الأمر الذي لم تتطرق اليه بالتفصيل الوثائق الأرشيفية الفرنسية، باستثناء ما ورد ضمن مراسلة نائب القنصل الفرنسي بمسقط في تقريره لوزير خارجيته، بأنّ السلطان كتب رسالة مؤرخة يوم 22 جانفي 1896م يطلب فيها للمرة الرابعة

1 -HON. George N. Curzon, Persia and the Persian question, London, Longmans, Green and CO. 1892 .

2- ينظر الجزء الثاني من الكتاب، ص 448.

3- لمزيد من التفاصيل ينظر: روبرت جيران لاندن، عُمان مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، الطبعة2، سلطنة عُمان، 1983، ص445

من الرائد" سادلر " مساعدة الحكومة البريطانية بـــ :(ظُفار)، وردّ عليه بأنّه سيوجّه رسالته للمقيم البريطاني في (بندر بوشير)، الذي سيرفعها بدوره لوزارة الخارجية البريطانية، ويعلّق كاتب التقرير- نائب القنصل الفرنسي – بأنّ السلطان لا يعتمد على نفسه في حالات الأزمة.

4-التخوف الإنجليزي من تجارة الأسلحة:

من خلال المراسلة رقم 13 المؤرخة يوم 2 مارس 1896م[1]من نائب قنصل فرنسا بمسقط لوزير خارجيته حول تجارة الأسلحة بمسقط، تفيدنا هذه الوثيقة الارشيفية أن الرائد" سادلر" كان على علم بشراء بنادق حربية من نوع " مارتيني هنري[2] – MARTINI Henry" من قبل الشيخ "ياسين بن محمد بن ثاني"، وفي اعتقاده انه يمكن له ان يستعملها ضد حاكم البحرين، والإنجليز، ويبدو من خلال هذه المراسلة تأثر الرائد "سادلر" بهذا الاكتشاف، الامر الذي دفعه بمراسلة التابعين له راجيا منهم العمل على إيقاف هذه التجارة، والشأن نفسه بالنسبة للسلطان "فيصل بن تركي"، الذي طلب منه بان يمنع إدخال الأسلحة الحربية لمسقط. لكن التجار الهنود لم يلتزموا بذلك، خاصة وان هذه التجارة تمثل مصدر ربح وفير بالنسبة لهم، كما لم يكن بمقدرة السلطان من منع تجارتها، لان عوائدها مهمة، حيث بلغت قيمة المتاجرة فيها حوالي 40 ألف فرنك فرنسي سنة 1895م، ونتيجة خطورة الوضع، والتهديدات التي ستطال لا محالة المصالح الإنجليزية بمسقط وباقي عمان، نلاحظ من خلال نفس الوثيقة الأرشيفية أن الرائد "سادلر" عرض المسألة على المقيم البريطاني (ببوشير)، ويَحتَملُ كاتب الوثيقة – نائب القنصل الفرنسي بمسقط- أن الكولونيل " ويلسون" التقى

1- يراجع المراسلة رقم 13 بتاريخ 2 مارس 1896م، الصفحة 42.

2- سلاح بلجيكي الصنع.

بالسلطان "فيصل بن تركي"، وقال له :"... أن حكومته تأمرك بحضر إدخال الأسلحة لمسقط..."[1].

ثالثا: مراسلات عن أزمة الرايات الفرنسية:

ابتداء من 1860م قامت فرنسا بتوزيع راياتها على بعض السفن العمانية بشمال مدغشقر، وجزيرة (مايوتا- Mayotte) إحدى جزر القمر، وقدم هذا الامتياز لسفن زنجبار، مثلما نرده ضمن نماذج من الوثائق الأرشيفية المحفوظة بمركز (لاكورناف) كالآمر الذي جعلها تبحر دون تعرضها للتفتيش البريطاني بالموانئ وعرض البحر والمحيط، فكانت مسجلة باسمها وتحت حمايتها، فازدادت أعدادها الحاملة للراية الفرنسي، الأمر الذي دفع ببريطانيا للاحتجاج لدى السلطان "فيصل بن تركي" بدعوى أن حمولة هذه السفن مكونة من العبيد، وأن استمرار وتزايد رفعها للرايات الفرنسية هو بمثابة تشجيع لهذه التجارة، واعتبرت ذلك مخالفا للاتفاقات الدولية، وبالأخص معاهدة بروكسل 1891م، في حين كانت الحكومة الفرنسية ترتكز على معاهدة الصداقة مع السلطان العُماني التي وقعتها معه سنة 1840م، وبالأخص بندها الرابع[2] الذي يمنح الحق للقنصل الفرنسي السلطة القضائية على رعايا بلاده بمسقط وتوابعها.

اشتهر ميناء (صور) بالعدد الكبير من سفن العمانيين التي رفعت علم فرنسا، وتوسع توزيعها على مناطق نفوذ السلطان العُماني، وساهم نائب القنصل الفرنسي " بُول أوتافي" في الدفاع عن مصالح بلاده بالمنطقة، لكن بريطانيا حاولت الضغط[3] على السلطان لانتزاع

1- المراسلة رقم 13 بتاريخ 2 مارس 1896م.

2 - تمت الإشارة للموضوع سابقا.

3-بتاريخ 18اكتوبر 1898م، احتجت بريطانيا رسميا لدى السلطان العماني عن مسألة رفع الرايات الفرنسية. لمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد بن حمد الشعيلي، التنافس البريطاني في عُمان 1888_1913م (دراسة سياسية)، دار الرافد، مسقط، 2014، ص155 .

الأعلام الفرنسية[1] من على ظهر سفن العُمانيين، لكنه انتهج أسلوب المهادنة[2]، الأمر الذي دفع بالحكومة البريطانية اللجوء للقوة، وإعلان تهديدها بأسطولها الحربي الذي تمركز بالمحيط الهندي للاستيلاء على أية سفينة يفترض أنها ترفع العلم الفرنسي، وتستعملها في تجارة الرقيق والأسلحة، والأمر كان ساري المفعول بالنسبة لكل السفن الأجنبية[3].

زار نائب القنصل الفرنسي بمسقط السيد " بُول أوتافي" ميناء مدينة (صور) العُمانية للوقوف على مصالح رعاياه، وفي المقابل قابلته بريطانيا بزيارة مماثلة للمدينة ولمينائها لغرض عرقلة نشاط هذا القنصل المتمثل في تشجيع رفع رايات بلده، مما دفع السلطان إلى توزيع مناشير يتضمن محتواها منع السفن العُمانية من رفع الرايات الفرنسية، وسحب وثائق الإبحار، والرايات الفرنسية من عند الملاحين العُمانيين الذي كان عددهم كبيرا بميناء (صور) وتعويضها بالوثائق أو الرايات العمانية، واستطاع القنصل البريطاني" كوكس- Cox" الذي كان برفقة السلطان السيد "فيصل بن تركي" من أخذ تعهدات البحارة العُمانيين بالامتناع عن رفع الرايات الفرنسية، وبالتالي وقع صراع سياسي بين فرنسا، وبريطانيا حول رفع الرايات الفرنسية من عدمها، مما أدى إلى عرض المسألة على المحكمة الدولية بمدينة (لاهاي الهولندية)، ووقعت اتفاقية تفاهم بينهما بلندن، إثر حضرها من الجانب الفرنسي، سفيرها

1 - أرسل الكولونيل البريطاني " موكلر- Mockler " للسلطان عن طريق كاتب القنصلية الإنجليزية " الحاج درويش" يطلب فيها من السلطان نزع الرايات الفرنسية من سفن (صور)، لأنها غير قانونية، لكن رد السلطان بين فيه، أنه لا يرضى مخالفة القوانين، ويعلم ما تقوم به فرنسا، ولمح لعدم قدرته مواجهتهم، لأن ذلك سيلحق الضرر بعلاقته معهم. ينظر: ناصر "بن سعيد العتيقي"، مواقف القوى الكبرى من النشاط الملاحي لمدينة (صور) في عهد السلطان "فيصل بن تركي" (1888-1913م)، مكتبة الصارية، مسقط، 2020، ص 98.

2 - القاسمي سلطان بن محمد، الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية، ص 271

3-منذر بن عوض المنذري، الدور السياسي للوكلاء السياسيين البريطانيين في عمان 1871-1913م، بيت الغشام، مسقط، 2016، ص ص 68-69

بذات المدينة السيد" كامبون-Campon"، وعن الجانب البريطاني اللورد " لانسداون-Lansdowne" ، ومن بين أهم قرارات المحكمة ما يلي:

نص قرار المحكمة انه بحق لأصحاب السفن التي تحمل الرايات الفرنسية في رفعها، إذا كانوا قد حصلوا على الموافقة قبل 1892م، ومن بين قراراتها انه لا يحق للحكومة الفرنسية بعد هذا التاريخ أن تمنح امتياز حق رفع العلم الفرنسي، ويستخلص من هذه الأزمة، تراجع النفوذ الفرنسي، واختفاء العلم الفرنسي من على ظهرها[1]. وعند مراجعتنا للأرشيف الفرنسي، وجدنا ملفا خاصا عنوانه: السفن الشراعية العُمانية التي عرفت باسم" Les Boutres "[2]، وآخر خاص بملف المحكمة الدولية (لاهاي)[3]، زيادة لأسماء السفن، وأصحابها من زنجبار الذين تحصلوا على امتياز رفع الراية الفرنسية.

1-يراجع على سبيل الذكر لا الحصر: محمد بن حمد الشعيلي، التنافس البريطاني في عُمان، ص ص 149-170

2 -MAE, Série P3, Carton 34, Dossier1. Mascate 1898.Direction politiques et commerciales.

3 - MAE, Série D, Carton 17, Dossier 1. Direction politiques et commerciales.

الفصل الرابع:

وثائق الأرشيف الدبلوماسي عن التجارة بالجزيرة والخليج العربيان خلال القرن19و20م

أولا: تقرير عن المشروع التجاري للفرنسي" أنتونان غوغيير" 1899م من خلال الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي.

ثانيا: مراسلات عن المعاملات التجارية لعُمان مع أوروبا سنة 1903م.

ثالثا: مراسلات عن النشاط التجاري البحري بعُمان 1906–1907م .

أ- الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي (لاكورناف) مصدرا لدراسة النشاط البحري لميناء مسقط

ب- أهمية النقل البحري ودور السفن العُمانية بأنواعها في قل البضائع

ج- الموانئ البحرية المنتشرة على طول الساحل العُماني(مسقط- مطرح-صور)

د- السفن العُمانية والأجنبية بميناء مسقط

ه- نشاط شركات النقل البحري الأجنبية بميناء مسقط

رابعا: مسألة منجم الفجم (بندر الجصة) من خلال الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي.

تضم مراكز الأرشيف الفرنسية كمّا هائلا من الوثائق المهمة، والتي تتضمن معلومات عن أحداث تاريخية لمختلف مناطق العالم، ومركز الأرشيف الدبلوماسي لوزارة الخارجية الفرنسية "لاكورناف" بباريس يعتبر من بين اهم مراكز الأرشيف الدبلوماسي[1] الذي يضم مراسلات البعثات الدبلوماسية الفرنسية لوزارة خارجيتهم أثناء العصر الحديث. ومن المراسلات التي جلبت اهتمامنا نذكر من بينها الوثائق الأرشيفية التي تضمن محتواها مواضيع ذات طابع اقتصادي، الغرض منها إما التنبيه بالمقومات الاقتصادية والتجارية، التي تسمح باستغلالها من طرف فرنسا، ومنافسة بريطانيا بالجزيرة والخليج العربيان، وبالأخص عُمان، لأن قنصليتها، والوكلاء، والتجار الفرنسيين كانوا نشطين في المراسلات مع وزارة الشؤون الخارجية لبلدهم، وتحكمهم في تجارة الاسلحة، ونذكر من بين المراسلات التي تضمنها هذا الارشيف، نشير للمشروع الاقتصادي التجاري الذي تبنّاه السيد " أنتونان غوغيير"، والمعاملات التجارية الأوروبية البحرية مع عُمان، ودور ميناء مسقط في ذلك، واهتمام فرنسا بمنجم الفحم(بندر الجصة) الذي تسبب في أزمة مع بريطانيا.

أولا: تقرير عن المشروع التجاري لـــلفرنسي:" انتونان غوغيير سنة 1899م" في الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي:

تعد وثيقة الفرنسي "أونتونان غوغيير" الذي كتبها بالمنامة (البحرين) والمؤرخة بتاريخ 12 ديسمبر1899م، والمحفوظة اليوم بمركز الأرشيف الدبلوماسي لوزارة الخارجية الفرنسية بباريس (لاكورناف)[2] من بين عديد الوثائق الارشيفية المهمة لتاريخ منطقة الخليج عامة وعُمان خاصة، نجد الوثيقة هي عبارة عن ملف مشروع مالي واقتصادي وتجاري للاستثمار بشمال غرب عُمان، تقدّم به (أونتونان غوغيير) لقنصل بلاده بمسقط من أجل عرضه على

1- يوجد مركز آخر خاص بالوثائق الدبلوماسية بمدينة (نانت -Nantes) الفرنسية.

2- ينظر الملحق 3 الخاص بهذا الملف.

الحكومة الفرنسية لغرض التموين المالي له، وتضمّن محتواها كل المؤهلات الطبيعية، والاقتصادية، والبشرية، التي تزخر بها منطقة الاستثمار المقترحة أثناء تلك الفترة، لغرض ترغيب وكسب موافقة الحكومة الفرنسية للاستثمار بعُمان، ولمنافسة بريطانيا بالمنطقة، خاصة وأنّ جغرافية عُمان تتميز بموقع استراتيجي يطل على مسطحات مائية منها بحر العرب، وبحر عُمان، والمحيط الهندي، والخليج العربي، التي كانت من بين مصادر ازدهار القوى الأجنبية في العصر الحديث مثل البرتغال، وبريطانيا، ناهيك عن ثرواتها الاقتصادية خاصة (الزراعية، والمعدنية) التي تزخر بها أراضيها.

عنون وثيقته: "الاستغلال المالي والتجاري والصناعي بشمال غرب عُمان، ويعتبر من المستشرقين الفرنسيين الذين يكتبون ويترجمون من وإلى العربية، ليتحول فيما بعد إلى مغامر، ومحرّض وبائع أسلحة، هو من مواليد " دون لو بالستال –Dun le Palestel" بتاريخ 19 أبريل 1846م بفرنسا، ومات بمسقط (عُمان) يوم 19 أكتوبر 1909م. اشتغل مترجما في المحاكم التونسية، وكاتبا صحفيا في الصحف العربية والفرنسية المعارضة للسياسة الفرنسية الاستعمارية، فاضطرت إلى إبعاده من تونس، فانتقل إلى الصومال ثم إثيوبيا[1]، وكان يموّن سكانها بالسلاح لمواجهة البريطانيين، فسُجن ثم رُحّل من هذه البلاد، لينقل نشاطه بعد ذلك إلى البَحرَين بالخليج العربي، والتي جاء إليها بصفته وكيلا لشركة مجوهرات فرنسية، وكان ذلك غطاء لمُهمّتين: تجارة الأسلحة، وعميلا لفرنسا بالمنطقة، واستطاع أن يربط علاقة مع " الشيخ مبارك الصباح"، الذي استضافه بالكويت سنة 1904م، ويُذكر أنه قد دخلها متنكرا في هيئة رجل عربي، وأطلق على نفسه اسم" عبد الله المغربي"[2]، ثم انتقل إلى مسقط وحظي

[1]- رفض امبراطورها " منليك الثاني –Menlik II" (1884-1913) استقباله. ينظر:
Journal « la dépêche tunisienne », 24 aout 1897

[2]- عبد الله يوسف غنيم، اخبار الكويت، ص ص 33-34

بترحاب لدى سلطانها تركي بن سعيد 1871-1888م، وتمكّن من جمع ثروة مالية كبيرة[1]، ونجد ضمن أحدى الوثائق شطوى السلطان لدى قنصل فرنسا من تصرفاته، وطلب ترحيله[2].

اعتبر " أونتونان غوغيير" من بين الشخصيات المؤثرة والهامة في العلاقات الفرنسية العمانية، وكان مدعما من الجانب الاستعماري، وأراد أن يجعل من بلاد عُمان والمحيط الهندي محمية فرنسية[3]، واتصفت رحلاته بالنزاعات والمضايقات[4]،ومقابل ذلك، نجد ضمن سجله أعمالا أدبية تمثلت في الترجمة من العربية إلى الفرنسية لمؤلفات منها كتاب: "ألفية ابن مالك، ومعه لامية الأفعال ومسرد عربي فرنسي بالمصطلحات النحوية" الذي ترجم إلى الفرنسية نذكرها:

" La Alfiyyah d'Ibnu-Malik suivie de la Lâmiyyah et un lexique Arabe-Français des termes techniques"، وترجمة أخرى من العربية إلى الفرنسية سنة 1887م لكتاب: " قطر الندى وبل الصدى" لصاحبه" ابن هشام"، تحث عنوان جديد باللغة الفرنسية: " La Pluie de rosée étanchement de la soif, traité de flexion et syntaxe"[5]، كما تناول في كتاباته عدة موضوعات منها " Tunisie Le servage dans le

[1]- نفسه، ص 34.

2- يراجع الوثيقة باللغة العربية ضمن الملحق 3.

3- Guillemette Crouzet, Genèses du Moyen-Orient. Le Golfe Persique à l'âge des impérialismes (vers 1800-vers 1914) éd, Ceyzérieu, France, 2015, p9.

4- Journal « La dépêche tunisienne », 24 aout 1897.

5-Ibn Hišām, ʿAbd Allâh ibn Yūsuf ibn Aḥmad ibn ʿAbd Allāh (1309-1360), La Pluie de rosée étanchement de la soif, traité de flexion et syntaxe, Traduit par A. Goguyer, éd, Leyde : E. J. Brill, 1887.

Sahara" الذي تطرق فيه للعبودية بالصحراء التونسية[1]، وكتاب آخر بعنوان " La Mosquée à Paris"[2] تحدث فيه عن مسجد بباريس.

تعود وثيقة "انتونان غوغيير" المدوّنة بتاريخ 12 ديسمبر 1899م بالمنامة (البحرين) إلى زمن حكم السلطان فيصل بن تركي بن سعيد (1888-1913م)، والمحفوظة اليوم بمركز أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بباريس[3] داخل العلبة رقم 16، ملف رقم 1، لسنة 1899 [4]، وهي ضمن مجموعة الوثائق الارشيفية المهمة لتاريخ عُمان الحديث. تضمنت لمعلومات جيوفيزيائية، واقتصادية وبشرية عن منطقة الاستثمار التي يرتكز عليها مشروعه الاستثماري المقترح، الواقعة شمال غرب عُمان بين منطقة (السّيب) إلى (خور فكان)، تقدّم به للقنصل الفرنسي بمسقط من أجل عرضه على حكومة بلاده، وتضمّنت الوثيقة مختلف المقومات التي تزخر بها منطقة الاستثمار بعُمان، لترغيب وكسب موافقة حكومة بلاده للموافقة على مشروعه. استهلّ تقريره بعنوان: Exploitation financière, commerciale et industrielle de l'Oman nord- occidentale" الذي ترجمناه على النحو التالي: "الاستغلال المالي والتجاري والصناعي بشمال غرب عُمان "، تلته اثنى عشرة صفحة مكتوبة باللغة الفرنسية على وجه واحد وبخط اليد، وبالحبر الأسود، إلى جانب خريطة جغرافية للمنطقة[5].

1- A. GOGUYER, Le servage dans le Sahara tunisien, Revue Tunisienne, 2, 1895, p. 308-318.

2-Antonin Goguyer, La Mosquée à Paris, imprimerie de Chaix, 1895.

3- MAE , Série D, Carton 16, Dossier1, Mascate 1899, Direction Politique, « Projet de M. Goguyer, Exploitation financière, commerciale, et industrielle de l'Oman nord- ouest ».

4- ينظر ملحق 3 الخاص بهذا الملف.

5- ينظر الخريطة 3.

لاحظنا من مضمون الوثيقة ثقة الرجل بنفسه، وإحاطته بمختلف التغيرات التي شهدتها منطقة الخليج في ظل التنافس مع بريطانيا، وذكره للمكتسبات التي سيحققها مشروعه وهذا ما سنعالجه ضمن هذا البحث. وبدت سياسة السلطان العُماني بالتقرب من فرنسا المنافس التقليدي للإنجليز، من خلال السماح لهم بافتتاح ممثلية قنصلية بمسقط سنة 1894م، والموافقة على تعيين السيد " بُول أوتافي " كنائب قنصل، و لم تتوقف سياسة التقارب هذه عند الجانب السياسي فقط، بل توسعت لتشمل الجوانب الاقتصادية، وحصولهم على امتياز انشاء مستودع للفحم بمنطقة (بندر الجصة) سنة 1898م[1]، ليتراجع السلطان عن هذا الامتياز بعد ضغط بريطانيا عليه تحت غطاء الملحق المرفق باتفاقية 1891م التي تنص على ضرورة استشارة سلطان عُمان لبريطانيا قبل التنازل عن أي جزء من أرض او ممتلكات عُمانية.

لم يتوقف الضغط البريطاني على السلطان العماني عند هذا الحد، بل استمرّ ليشمل ما اصطلح عليه بأزمة الرايات الفرنسية التي كانت ترفع على السفن العمانية للتملص من المراقبة والتفتيش البريطاني، حيث ازداد نشاط تجارة السلاح بعد وصول " انتونان غوغيير" لعمان سنة 1899م، فلم تستطع بريطانيا التدخل في هذه التجارة بحكم أن السفن الناقلة كانت ترفع الراية الفرنسية، و لم تكن عُمان معنية بمرسوم مؤتمر بروكسل عام 1890م الخاص بتجارة الأسلحة، لذلك كان سهلا تهريبها عن طريق هذه السفن، الأمر الذي دفع بريطانيا بأن تطالب السلطان "فيصل بن تركي" بضرورة الحد من هذه التصرفات تحت طائلة توقيف الدعم المالي الموجه له، وبالرغم من استجابته للطلب البريطاني، واجتماعه بملاك السفن بمدينة

1- ينظر " A TRAVERS LE Monde "، عدد 07 أوت 1899م.

صور العُمانية، إلا ان الأغلبية لم تستجب لطلبه، وانتهت الازمة بعرض المسألة على محكمة العدل الدولية بـــ: -(لاهاي) الهولندية[1].

- ممضمون الوثيقة:

مثلما تطرقنا إليه سالفا، تضمّن المشروع الفرنسي عرضا للمقومات الطبيعية، والبشرية، والاقتصادية لمنطقة الانتفاع، ولأهمية الموقع بمنطقة الخليج العربي من أجل الإغراء، وبالتالي موافقة حكومته على التّموين المالي لمشروعه، والذي نصنّفه ضمن مشاريع المجال الحيوي الذي كانت تسعى إلى الحصول عليه القوى الاستعمارية الكبرى في العصر الحديث. تضمن عرضه مجموعة من المقومات المتنوّعة التي وقف عندها أثناء ممارسته لنشاطه المفضل المتمثل في تجارة الأسلحة، ويشير في تقريره لأهمية انجاز ميناء جديد[2]، ويشير في تقريره لوصف ميناء مسقط ونشاطه التجاري أنه لا يعوّل على هذا الميناء، لأنه صغير، وأعماقه كبيرة تعيق بناء رصيف لحمايته، ويقع في منطقة وعرة جدا، ولا يمكن الوصول إليه عبر الأراضي المحيطة، ليتحوّل منذ فترة طويلة كأفضل أعشاش القراصنة، ويضيف أن هذا الميناء هو بعيد عن الطرق البحرية الحالية، وعن الجزء الخصب من الأراضي السابق ذكرها، وكأنه يلمّح لضرورة استغلال ميناء آخر يكون ضمن شريط مشروع الاستغلال.

ثم ينتقل للإشادة بمراسي منطقة الاستغلال الموجودة على طول الساحل، منها (خور فكان)، الذي هو مرسى طبيعي رائع وعميق جدا، ومحمي بشكل جيد، مع توفر محيطه على مياه عذبة وفيرة. وهو يتواجد عند المدخل الجنوبي لمضيق هرمز، ولا يمكن الاستغناء عنه

1- اسفرت نتائج التحكيم سنة 1905م عن إدانة فرنسا، بالرغم من اتفاق القوتين وديا سنة 1904م. ينظر: الحسيني فاضل محمد، السابق، ص 136.

2 -MAE , Série D, Carton 16, Dossier1, Mascate 1899, Direction Politique, « Projet de M. Goguyer, Exploitation financière, commerciale, et industrielle de l'Oman nord- ouest ».

كقاعدة أفضل للعمليات التجارية، لأنه كلما اتجهنا جنوبا نبتعد عن الطرق البحرية، وليس هناك مرسى واحد بإمكانه استقبال السفن البخارية ذات المسافات الطويلة. ويضيف في تقريره عدم انتظام نشاط الملاحة على طول هذه الشواطئ، جعل القادمين من أوروبا أو ما وراءها يفضلون أن تُوجه حمولاتهم إلى مسقط، حتى على حساب دفعهم الرسوم الجمركية الاضافية.

كما يبيّن صاحب التقرير روح التفاؤل وأمله في أن تقوم الحكومة الفرنسية بتجهيز ميناء عند مدخل مضيق هرمز، وتدعيم شركات الملاحة التي من شأنها أن تخدم موانئ جديدة بما في ذلك مومباي وجيبوتي، ناهيك عن العلاقات الطويلة الأمد مع (الخليج الفارسي)[1]، وزنجبار والبحر الأحمر. واهم ما أشار إليه في تقريره هو مشروع السكة الحديدية التي ستكون الأداة الرئيسة لاستغلال البلاد، سيمتد هذا الخط الحديدي على طول شريط أراضي الزراعة الكثيفة المكتظة بالسكان على طول حوالي 300 كلم، ويضيف أنه بإمكان اليد العاملة في البستنة انجاز المدرجات الزراعية[2] على طول هذا الشريط الذي يمر عبره الخط الحديدي، وبيّن شروط تحقيقه خاصة وانّ مساره قريب من البحر، وتسهل عمليات نقل المعدات، ثم يعرض ميزانية إنجازه[3].

و لم يغفل "انتونان غوغيير" في تقريره عن قسم الساحل الغربي لشبه جزيرة رؤوس الجبل، الذي يمتد إلى شبه جزيرة قطر فضلا عن واحة الأحساء، وثرواتها الزراعية. وينهي عرضه بالعوائد المالية المرتقبة من المشروع، وأن حكومة بلاده لا تملك مناطق نفوذ بهذه المنطقة، وأن

1- يراد به الخليج العربي.

2- تعتمد في ريّها على الافلاج.

3-MAE , Série D, Carton 16, Dossier1, Mascate 1899, Direction des affaires Politiques et commerciales .

شركته ستضمن لفرنسا مزايا، باعتباره مشروعا سياسيا بالدرجة الأولى سيسمح لفرنسا بالتواجد بعُمان، ومنافسة بريطانيا بالمنطقة.

ثانيا– مراسلات عن المعاملات التجارية لعُمان مع أوروبا سنة 1903م :

تدخل هذه الوثائق الأرشيفية ضمن المراسلات الدبلوماسية المحفوظة بمركز أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية (لاكورناف) ، وتتضمن لتفاصيل عن المعاملات التجارية بعُمان لسنة 1903م، وكشفت لنا عن المنافسة التجارية بين القوى الأوروبية في ظل حكم السلطان " فيصل بن تركي". وتطرقت أيضا لنشاط التجار الهنود " البانيان" بمسقط، وللصادرات العُمانية وعلى رأسها التمور، والواردات التي استحوذت عليها الاسلحة، كما قدمت لنا إحصاء للسفن التي رست بميناء مسقط.

تزودنا الوثائق الارشيفية المحفوظة بهذا المركز بمعلومات ثرية تخص منطقة من البلاد العربية التي كانت محل صراع بين الوكالات، والشركات الملاحية الاوروبية، ومن بين الوثائق الأرشيفية، وقفنا على نموذج منها يتطرق مضمونه للنشاط التجاري بعُمان لسنة 1903م، وما جذبني أكثر لهذه الوثيقة هو تعرضها للنشاط التجاري الكبير الذي عرفه ميناء (مسقط) في تلك الفترة، إلى درجة أنّه صُنّف من بين أهم، وأنشط موانئ الخليج العربي، بالرغم من اشتداد الصراع الفرنسي البريطاني في ظل حكم السلطان "فيصل بن تركي" (1888-1913م) على عُمان وموانئها، خاصة وأنّ الضغط البريطاني لم يتوقف على السلطان العُماني فقط، بل استمرّ ليشمل ما اصطلح عليه بقضية الرايات الفرنسية التي كانت ترفع على السفن العُمانية للتملّص من المراقبة، والتفتيش البريطاني. لذلك، نجد ضمن هذه الوثيقة للسيد

"روجي لارونس"[1] أنها تمدنا بتفاصيل المعاملات التجارية التي عرفتها عُمان عبر ميناء مسقط لسنة 1903م.

- **التعريف بوثائق التقرير:**

تتضمن الوثائق الارشيفية المحفوظة اليوم بمركز وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (لاكورناف) بباريس لتفاصيل المعاملات التجارية التي عرفتها عُمان عبر ميناء مسقط لسنة 1903م[2]. في الأصل هي مراسلة بتاريخ 5 مارس1904م، من السيد " روجي لارونس" نائب قنصل فرنسا أنداك، والُمكلّف بشؤونها بمسقط الموجّهة لوزير خارجيته بباريس السيد " تيوفيل ديلكاسي- Delcassé Théophile". وتتوزع على اثنى عشرة صفحة مكتوبة باللغة الفرنسية على وجه واحد، وبخط اليد، وبالحبر الأسود، ومن الملاحظات الشكلية على هذه الوثائق انها تحمل آثار حرقٍ على طول حاشية الصفحات، ذلك ما لمسناه خلال معاينتنا لكل الوثائق التي تحتويها هذه العلبة الارشيفية، ومن ضمنها وثائق موضوع دراستنا، ولا ندري أسباب ذلك.

- **عناصر ومحتوى ملف التقرير :**

يعتبر التقرير الذي تقدم به السيد " روجي لارونس" لوزير خارجيته، عبارة عن حوصلة سنوية للنشاط التجاري لميناء مسقط، مع ذكر مختلف الواردات والصادرات، ونشاط

1- صاحب الوثيقة السيد " روجي لارونس "، هو من مواليد 5فبراير1869م، درس بمدرسة اللغات الشرقية الحية مثل باقي القناصل الفرنسيين بمنطقة الخليج وبلاد فارس، ثم اصبح مترجما أثناء مرحلة التدريب بدمشق، ثم مديرا بمكتب القدس(اكتوبر1891م)، واصبح مستشارا بزنجبار(21نوفمبر1902)، لينتقل إلى مسقط، ويعيّن نائب قنصل بتاريخ (23 مارس1902).ينظر: - James R Fitcher, British and French colonialism in Africa, Asia and the Middle East , éd Palgrave mac miller, Switzerland, 2019, p138 note 24.

2- ينظر الملحق **5**: المعملات التجارية بميناء مسقط1903م

الشركات الملاحية التجارية بالميناء لسنة 1903م، التي نلخصها في النقاط التالية، وسأتناولها بالتفصيل والتحليل لاحقا ضمن مضان هذا البحث.

وتتضمن الوثيقة مجموعة من العناصر نجزها في النقاط التالية:

1-أهمية التجار الهنود (البنيان) بمسقط، والنظام الجمركي، والشركات التجارية بمسقط.

2-الواردات: التي وصلت ميناء مسقط من مدن دول أجنبية، مثل لندن، مرسيليا، برمَانيَا، بومباي، وشملت مواد متنوعة على رأسها (الأسلحة، الأرز، البن، السكر، الحبوب، الحرير، الأقمشة المصنعة، الخشب، الجير، الإسمنت، الأصباغ، التبغ، الشمع، الصابون، الورق، خيوط القطن ....).

3-الصادرات: شملت (التمور، السمك المجفف، الرمان، الجلود، الليمون المجفف، الأقمشة القطنية...).

4-الملاحة البحرية: تضمنت الوثيقة نشاط لأسماء وأعداد السفن التي رست بميناء مسقط محملة بالبضائع المتنوعة.

استُهلّ التقرير بالعنوان التالي[1]: «Transactions commerciales de l'Oman en 1903 »، الذي ترجمناه بـــــ: "المعاملات التجارية لعُمان سنة 1903م"، ثم ينتقل ليشير في السطور الأولى لمدينة (مَسقط) وميناءها كمركز تجاري صغير، حيث يقول انّه لا يمكن الانتظار منه معاملات تجارية كبيرة، عكس ما سيُلاحظ فيما بعد عن نشاطه التجاري. وبعده مباشرة يبدأ بالتفصيل في عدّة نقاط منها:

1- ينظر الملحق5.

- **دور التجار الهنود (البانيان) بمسقط:**

يشار في هذه الوثائق للتجار الهنود المعروفين باسم" البَانيَان " وهم جماعة من الهندوس صارت تؤلف قوة تجارية ناجحة في مسقط، لا سيما خلال القرن التاسع عشر الميلادي[1] . ويشار ضمن الوثائق أنهم راضون بالعوائد القليلة التي يجنونها من تجارتهم، و يشار أنهم يتزودون بالبضائع من "بومباي" بالهند نتيجة لغة التواصل المشتركة بينهم وبين تجار هذه المدينة الهندية التي كانوا يتراسلون ويتعاملون مع أبناء بلدهم بها، ويعرفون عاداتهم، وكانوا يتحصلون منهم على قروض طويلة المدى والتي كانت تبلغ السّنة[2] ، ومن المؤكد أنّ قلّة من الشركات والمؤسسات التجارية الأوروبية التي كانت توافق على مثل هذه القروض، الأمر الذي جعل من مسقط رافدا مهمّا لهذه المدينة الهندية(بومباي)، بالرغم من سهولة إمكانية التواصل والتزود التجاري مباشرة من أوروبا، عن طريق الخط البحري التجاري الذي يربط ميناء مسقط بلندن عبر ميناء مرسيليا الفرنسي[3].

لم تكن المؤسسات البنكية الأوروبية موجودة بعُمان، فالتجار الهنود "البانيان" هم الذين كانوا يحددون قيمة صرف العملات، وبالتالي كانوا هم المستفيدون من عمليات الصرف، فكانت عملة (الروبية) الهندية هي العملة الرئيسية في المعاملات التجارية، وفي داخل البلاد كان التعامل مستمر بعملة (ماري تريزا) التي تحولت لعملة الريال، وكانت قيمتها تتعرض لتقلبات لا نهاية لها[4].

1- الحارثي محمد بن عبد الله، موسوعة عمان الوثائق السرية : خلفيات تاريخية ووثائق التآمر البريطاني على الإمبراطورية العمانية وانحسار دورها. المجلد الأول ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007 ، ص 473.

2- حسن صالح شهاب، من تاريخ بحرية عمان التقليدية، مطبعة الشرقية، عُمان، 2001. ص175

3- MAE , Série A, Carton 118, Dossier 2, Mascate 1904, Direction Politiques et commerciales.

4-Ibid.

- **جمركة البضائع والشركات التجارية الأجنبية بمسقط:**

تفيدنا الوثيقة ان كل البضائع التي كانت تدخل عُمان تخضع لضريبة كحق جمركي حسب البضاعة المستوردة قيمتها 5 %، باستثناء الأسلحة والذخيرةالتي كانت تفرض عليها ضريبة جمركية أكثر ارتفاعا، فالمستوردون لهذا النوع من البضائع كانوا يجنون أرباحا طائلة، وبالتالي كانت الرسوم ترتفع من سنة لأخرى، ومن أهم المؤسسات التجارية الهندية مثل :

"DHAMODAR"، و"GOPALJEE WALJEE"، و"RATTENSEE PURSHOTUM"

وشركة عُمانية وحيدة للتصدير والاستيراد لصاحبها "يوسف بن أحمد بن محمد الزواوي"، من الشخصيات العُمانية السياسية والاقتصادية والفكرية البارزة التي ظهرت في نهاية القرن 19م، واشتغل مستشارا للسلطان "فيصل بن تركي" سنة 1988م'. وأخرى أوروبية، تاجرت في الأسلحة، من بينها الشركات الإنجليزية للأسلحة مثل "ديسكون- DISCON ET Cie"، و"مالكولم-MALCOLEM ET Cie"، و"تيرفال- TIRVEL ET Cie"[1] ، إلى جانب الشركة التي أسسها "أنتونان غوغيير " [2] والذي اشتهر بتجارة الأسلحة، واعتبر من بين الشخصيات المؤثرة والهامة في العلاقات الفرنسية العُمانية، واطلق على نفسه اسم "عبد الله المغربي" [3].

1 - MAE , Série A, Carton 118, Dossier 2, Mascate 1904, Direction Politiques et commerciales

2- Guillemette Crouzet, « A matter of imperial safety », Trafic d'armes et contrebande dans le golfe Arabo- Persique : La Mondialisation d'un espace à la fin du XXe siècle, Enquêtes, 1, 2015, Université Paris – Sorbonne, UMR 8138, p 7 note 32 .

3 - Guillemette Crouzet, Genèses du Moyen-Orient. Le Golfe Persique à l'âge des impérialismes (vers 1800-vers 1914) éd, Ceyzérieu, France, 2015, p9.

كما نشطت بمسقط الشركة الروسية لصاحبها الأرميني" متيغ كرفوغكوف"[1]، مقرّها بإثيوبيا، تخصّصت في تصدير واستيراد الأسلحة تحث المسمى "كرفوغكوف– KERVORKOFF ET Cie " والأوروبية[2]، مما يدل أن مدينة مسقط بمينائها كانت منطقة تجارة عالمية آنذاك، ومحطة استثمار للشركات المتعددة الجنسيات مثلما نسميها اليوم. الأمر الذي أثّر لا محالة على الوضع الاقتصادي، وبالأخص على التجارة التي أصبحت تحت هيمنة الأجانب، وكأنّ السيد " لوسيان آرنست روجي لارونس " حاول من خلال بعثه لحوصلة المبادلات التجارية بعُمان سنة 1903م موضوع دراستنا، الذي لا نصنّفه بالعمل العادي للقنصلية الفرنسية بمسقط، بل سبقته تقارير سنوية مماثلة عن النشاط السياسي، والتجاري للفرنسيين بالمنطقة، على سبيل الذكر لا الحصر، يستوقفنا المشروع الذي تقدّم به " أنطونان غوغيير " سنة 1899م لحكومة بلده عن طريق القنصل الفرنسي بمسقط، للاستثمار بشمال غرب عُمان بين منطقة (السّيب)، إلى (خور فكان)، عارضا

مختلف المقومات التي تزخر بها منطقة الاستثمار هذه، لغرض ترغيب وكسب موافقة حكومة بلاده للموافقة عليه[3].

1- GUILLEMETTE Crouzet, A second " Fashoda"? Britain, India, and French « Threat » in Oman at the End of the Ninteen Century, in ; British and French colonialism in Africa ,Asia, and the Middle East , éd, palagrave macmillan, Switzerland, 2019, p 138 note 24.

2 -MAE , Série A, Carton 118, Dossier 2, Mascate 1904, Direction Politiques .et commerciales

3- MAE , Série: D, Carton: 16, Dossier:1, Mascate 1899, Direction Politiques et commerciales, « Projet de M. Goguyer, Exploitation financière, commerciale, et industrielle de l'Oman nord- ouest ».

وبالتالي لا نستني هذا التقرير عن دائرة الترغيب المعتمدة من طرف الوكلاء، وممثلي السلك الدبلوماسي الفرنسي الذين تعاقبوا على عُمان بمراسلاتهم المحفوظة والمصنّفة بدور الأرشيف الدبلوماسي لوزارة الخارجية الفرنسية.

1- واردات سنة 1903م :

الأرز:

يشكل هذا المنتوج المستورد اهم مادة غذائية عند العُمانيين، إلى جانب مواد غذائية محلية يعتمد عليها السكان مثل التمر، والسمك المجفف. ففي سنة 1903م ذُكر بالوثيقة انّ كمية الأرز المستوردة قدرت بنحو 180 ألف كيس، حيث يزن كل واحد 75 كلغ مقابل 250 ألف كيس لسنة 1902م، ويُفسر هذا الفرق الهائل في الكمية المستوردة لعلاقته مع انخفاض منتوج التمور بعُمان، والذي استلزم استيراد كمية قليلة من الأرز نتيجة انخفاض العائدات المالية الناتجة عن بيع وتصدير التمور، لأنّ عوائدها المالية كانوا يشترون بها مادة الأرز. ونتيجة ركوض المبادلات التجارية لهذه السنة 1903م قامت "رانغون" وهي العاصمة السابقة لبورما، -حاليا ميانمار – بتموين عُمان بأكبر حصة من النوعية الغير جيدة من الأرز والمسماة "رانغوني"، فصُدرت لعُمان 17500 كيس، وكان يباع بالتجزئة بسعر 18,70 فرنك فرنسي عوض17,70 السنة السابقة 1902م، أمّا النوعية الجيدة المعروفة باسم " كاتشا" والتي قدّرت بحوالي 5000 كيسا، فكانت تباع في السوق بسعر 24,20 فرنك فرنسي للكيس، وبلغت قيمة واردات الأرز خلال هذه السنة ما قيمته 3,400,000,00 فرنك فرنسي [1].

1- MAE , Série A, Carton118, Dossier 2, Mascate 1904, Direction Politiques et commerciales.

تعامل المستوردون مع وسطاء ببومباي، وكلكوطة، الذين ينوبون عنهم في إبرام الصفقات مقابل عمولات يقتطعونها على حساب الأسعار الموجهة للمستهلك، وكان يباع هذا المنتوج بميناء مسقط مباشرة، أما الشحن فكان يحسب على صاحب المنتوج، وعلى المشتري تحمل مصاريف انزاله من السفن إلى أرصفة الميناء.

- **تجارة الأسلحة:**

خلّفت تجارة الأسلحة بمسقط آثارا سلبية على العُمانيين منها نشوب النزاعات عهد السلطان "فيصل بن تركي "، فإلى جانب الضائقة المالية التي عان منها السلطان، ومعارضة القبائل لسياسته، اندلعت ثورات منها التي اندلعت سنة 1888م بين القبائل "الغافرية"، و"المياحة"، و"العبريين"، والخلاف بين فرعين من قبيلة "الحواسنة" بمنطقة (صُحار) سنة 1891م، وحادثة (وادي السمائل) سنة 1892م، واندلاع ثورة الشيخ "صالح بن علي الحارثي" سنة 1895م[1]، إضافة إلى معاهدة 19 مارس 1891م التي فرضتها بريطانيا على سلطان عُمان، وما خلّفته من نتائج سلبية على البلاد[2].

وقبل التطرق لموضوع تجارة الأسلحة الذي جاء ضمن هذه الوثيقة، يجدر بنا تقديم عرض حال عن التنافس البريطاني الفرنسي حول هذا النوع من التجارة، وتوضيح الهيمنة البريطانية عليه، حيث ازداد نشاط تجارة السلاح بمسقط وميناءها، غير أن بريطانيا تستطع التدخل في هذه التجارة بحكم أن السفن الناقلة لها كانت ترفع العلم الفرنسي خاصة وأنّ عُمان لم تكن معنية بمرسوم مؤتمر بروكسل عام 1890م الخاص بتقنين تجارة الأسلحة، لذلك

1- ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء2 ، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، الدوحة، ص763-769

2- جاد طه محمد، "تجارة الأسلحة في مسقط قديما 1910- 1913م"، مجلة الدارة، الرياض، العدد الثاني، السنة السابعة، محرم 1402ه/1981م، صص 183-207، ص135

كان سهلا تهريبها عن طريق هذه السفن التي ترفع الراية الفرنسية، وبالأخص سفن مدينة (صور) العُمانية، الأمر الذي دفع ببريطانيا بأن تطالب السلطان "فيصل بن تركي " بضرورة الحدّ من هذه التصرفات تحث طائلة توقيف الدعم المالي الموجه له، وبالرغم من استجابته للطلب البريطاني، واجتماعه بمُلاك سفن (صور) ، إلا ان الأغلبية لم تستجب لطلبه[1] ، وانتهت الأزمة بعرض المسألة على محكمة العدل الدولية بلاهاي الهولندية، حيث اسفرت نتائج التحكيم سنة 1905م عن إدانة فرنسا، بالرغم من اتفاق القوتين وديا سنة 1904م[2].

وإذا ما رجعنا لمحتوى الوثيقة، نجد صاحبها يعرفنا ضمن عرضه لأهمية النشاط التجاري للأسلحة الذي عرفته مسقط، ويذكر أن قيمة الواردات من الأسلحة لعُمان سنة 1903م بلغت 660ألف فرنك فرنسي، منها الاسلحة البلجيكية التي قُدرت بنحو 8000 بندقية من نوع "مارتيني"، إضافة لأنواع أخرى، في حين صدرت إنجلترا أثناء تلك السنة 500 بندقية، أما ألمانيا وفرنسا فكان نصيب كل واحدة منهما من الصادرات 500 بندقية. وذُكر أنّ قسما من هذه الأسلحة كانت تأتي مباشرة من مرسيليا(فرنسا)، وعبر ميناء (أنفير- Anvers)، و(لندن Londres) لطلبه[3].

تضمنت الوثيقة معلومات عن كيفية صيانة وشحن البنادق الموجهة للتصدير، فكانت تشحّم قبل شحنها، وتُلف بقماش، ثم توضع داخل صندوق خشبي محاط بصفائح من الزنك، يتمُّ غلقه جيدا، من أجل حمايتها من الصدأ، خاصة وأنها كانت تنقل عبر السفن ولمدة طويلة

1- MAE , Série A, Carton118, Dossier 2, Mascate 1904, Direction Politiques et commerciales.

2- الحسيني فاضل محمد" الصراع الفرنسي البريطاني حول تجارة الأسلحة في عُمان 1900-1914م"، الوثيقة، المجلد 41، العدد، 21، 2002، ص 136.

3 - MAE , Série A, Carton118, Dossier 2, Mascate 1904, Direction Politiques et commerciales.

في ظروف مناخية متغيرة. ويحتوي كل صندوق على 50 بندقية، وسعر الشحن من ميناء مرسيليا الفرنسي إلى مسقط يُكلّف ما يعادل150فرنك فرنسي للطن الواحد، وفي المتوسط ما يقارب1,60 فرنك فرنسي للبندقية الواحدة، وتتحصل الجمارك على 6 %، يضاف إليها 1,10 فرنك فرنسي للبندقية الواحدة التي يقتطعها السلطان لحسابه الشخصي. وخلال السنوات الأخيرة كان يشكل هذا الحق هدية يقدمها تجار الأسلحة للسلطان، لأنهم كانوا يجنون أموالا طائلة من عوائد هذه التجارة المربحة بالمنطقة، فازداد عددهم، ومن بين أهم الأسلحة التي كانت متداولة، نجد بنادق "مارتيني– Martini" الكثيرة الطلب عليها لأنها تباع بسرعة، بلغ سعرها 77 فرنك فرنسي في المتوسط مع 100 خرطوشة، في حين بلغ سعر بندقية " موزر– MAUSER"حوالي 242 فرنك فرنسي مع 400 خرطوشة، أما بندقية " موسكتون– Mousqueton " فقد حدد سعرها بنحو 35,2 فرنك فرنسي مع 100 خرطوشة، لكن النوع الأخير هو الأقل طلبا، كما يجب ان نشير للبندقية الروسية " بردان– Berdan " التي دخلت عُمان سنة 1903م، ضمن سوق الأسلحة نتيجة سعرها المنافس، وستحقق مكانة لها ضمن سوق الأسلحة بعُمان، إذ بلغ سعرها 26,40 فرنك فرنسي مع 100خرطوشة[1].

بلغ عدد البنادق التي دخلت عُمان من الخارج نحو 12000 بندقية سنة 1903م، ويستثنى منها البنادق الفاخرة، والمستعملة في الصيد، واستعراضات الفروسية، والتي كان عددها قليلا لم يتجاوز 50 بندقية في السنة، كما بيعت بعُمان بندقية حرب معدّلة بمسُورتين ذات طلقتين، واحدة لخراطيش من نوع " موزر"، والمسورة الثانية لخراطيش الصيد عيار 16مم، وبلغ عددها في سوق مسقط نحو 200 قطعة سنويا، وغالبيتها كانت توزع نحو الدول المجاورة.

1 - MAE , Série A, Carton118, Dossier 2, Mascate 1904, Direction Politiques et commerciales.

ويشير نص الوثيقة لاستيراد أنواعا من المسدسات من عيار 12 مم كانت تباع بسعر 37,40 فرنك فرنسي للقطعة الواحدة مع 100 طلقة دون الإشارة لاسم المسدس، في حين تمّ استيراد مسدس " موزر –Mauser" الأوتوماتيكي مع 400 طلقة، إذ بلغ سعره 198 فرنك فرنسي، أما المسدس البلجيكي من نوع "برونينغ –Browning ذو 7طلقات، بلغ سعره 110 فرنك فرنسي[1].

تجارة الذخيرة:

كانت عُمان تستقبل سنويا قرابة 3 مليون خرطوشة، وغالبيتها من فرنسا، وإنجلترا، وبدرجة أقل من بلجيكا، فكانت تباع البنادق بذخيرتها. بلغت أسعار خراطيش بنادق " مارتيني" نحو11,55 فرنك فرنسي لمائة وحدة، أما خراطيش بندقية " موزر" كانت هي الأخرى تباع بسعر 22 فرنك فرنسي. أما ذخيرة الصّيد، فقد بلغ عددها نحو 50 ألف خرطوشة، و40 ألف طلقة خاصة بالمسدسات بقيمة 330 ألف فرنك فرنسي، وبالتالي يلاحظ أن قيمة واردات الأسلحة والذخيرة بلغت المليون فرنك فرنسي لهذه السنة.

- **المواد الغذائية:**

أهم وارداتها التوابل مثل: الزعفران، الفلفل، القرنفل، اليانسون، القرفة، الزنجبيل، جوزة الطيب، ومواد أخرى تدخل في تحضير غداء السكان، والمرافقة في تحضير طبق الأرز، فكانت الهند مصدرا لهذه المواد الغذائية، إضافة لبلاد فارس، والساحل الشرقي لإفريقيا، وبلغت قيمتها 770 ألف فرنك فرنسي لمجموع 20 ألف كيس، تدفع منها 5% للجمارك، مع تعرفة جمركية خاصة بتفريغ السفن مقدرة بنحو 0,22 سنتم للكيس الواحد، وكانت أسعار هذه المواد بسوق مسقط سنة 1903م على النحو التالي:

1 - MAE , Série A, Carton118, Dossier 2, Mascate 1904, Direction Politiques et commerciales.

جدول أسعار واردات التوابل

المادة	وزن الكيس بالكيلوغرام	سعر الكيس بالفرنك الفرنسي
الفلفل الأسود	75	48,60
الزعفران	علبة 1 كلغ	ما بين 20 و30
اليانسون	100	96
القرنفل	100	96
القرفة	100	110
الزنجبيل	100	71
جوزة الطيب	صندوق 30 كلغ	48

المصدر: MAE , Série A, Carton118, Dossier 2, Mascate 1904, Direction Politiques et commerciales

البن :

بلغت شحنة البن المستوردة سنة 1903م بنحو 10 آلاف كيس بمقدار 660 ألف فرنك فرنسي، وكانت تستورد من الهند خاصة، وسعرها بلغ 70,40 فرنك فرنسي لكيس 100كيلوغرام، واستوردت بكميات قليلة من (موكة- Moka) باليمن، بالرغم من أسعارها مرتفعة، إلا أنها كانت في متناول المستهلكين العُمانيين[1].

الســـكر:

بلغت كميته المستوردة لسنة 1903م، حوالي15ألف كيس من حجم 100كيلوغرام للكيس الواحد، وتأتي الهند في المرتبة الأولى كمصدر لهذه المادة الغذائية، ثم أوروبا وبالأخص من النمسا، وألمانيا، أما فرنسا فلم تصدر سوى كمية قليلة، في حين تبقى الكمية المستوردة

1-MAE , Série :A, Carton :118, Dossier 2, Mascate 1904, Direction Politiques et commerciales.

من جزر موريس قليلة جدا، فلم تتعدَّ سوى 75 كيلوغرام. هذا ويمكن التمييز بين نوعين من السكر المستورد، نوع ذو حبيبات كبيرة وهو من الصنف الجيد، سعره مرتفع جدا، ونوع آخر ذو حبيبات صغيرة يباع بأسعار مقبولة، ومطلوب في الأسواق العُمانية، لاستعماله في الحلويات المحلية التي يستهلكها السكان بكثرة، والمعروفة باسم "الحلوة العُمانية" التي لا تزال تستهلك حتى يومنا هذا.

استوردت عُمان السكر البني من جزر (موريس)، الذي بلغ سعره 32,30 فرنك فرنسي لكيس من حجم 75كيلوغرام، إضافة لاستيراد كمية قليلة من النوع الجيد من الصين، وكانت تصل عُمان عبر بومباي، لكنّ أسعاره كانت جد مرتفعة بلغت نحو39,10 فرنك فرنسي لكيس 100 كيلوغرام[1].

بلغ سعر السكر الجيد بلغ 30,60 فرنك فرنسي لكيس من حجم 100كيلوغرام، بينما سعر النوعية المتوسطة فقد بلغ 27,20 فرنك فرنسي. ويذكر أنّه ولأوّل مرّة استقبل ميناء مسقط هذه السنة شحنة سكر قادمة من روسيا، التي تمّ تصريفها بسهولة بسعر تراوح ما بين 27 و28 فرنك فرنسي لكيس من حجم 100 كيلوغرام. كانت تعرض هذه المادة للبيع في ميناء مسقط من طرف شركات، ودور تجارية إنجليزية، وهندية من بومباي، بعد استيفاء الحقوق الجمركية بالهند، قبل وصولها لميناء مسقط، مع دفع نسبة 5 %عند دخول هذا الميناء، زيادة للعمولة التي كانت تدفع من طرف الوسطاء.

ويذكر في هذا التقرير أنه خلال هذه السنة تمت ملاحظة ما يلي:" ان شريكتين فرنسيتين لإنتاج السكر قد أرسلت ممثلين عنها لدراسة حاجيات السوق العُماني، والبحث عن منافد استثمارية بالمنطقة"، ويشير صاحب التقرير أن هذا النموذج من الاستكشاف

1- MAE , Série :A, Carton :118, Dossier 2, Mascate 1904, Direction Politiques et commerciales.

التجاري، يجب الاقتداء به، كما تضمن محتوى التقرير القيمة المالية لصادرات السكر بمسقط أثناء هذه السنة، والتي بلغت 5 مليون فرنك فرنسي.

القمح والحبوب:

تضمنت واردات الحبوب خاصة منتوج الدخن، والدرة، من بلاد فارس والهند، إلى جانب القمح، والشعير، وتنوعت أسعارها، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول أسعار الحبوب سنة 1903م

المنتوج	وزن الكيس بالكيلوغرام	سعر الكيس بالفرنك الفرنسي
الدخن	100	7,70
القمح	75	13,75
الشعير	75	5,50

المصدر: MAE , Série A, Carton118, Dossier 2, Mascate 1904, Direction Politiques et commerciales

كان يستعمل القمح، والدخن، في تحضير الفطيرة التي عوضت الخبز، هذا الأخير الذي لم يكن معروفا عند العُمانيين. كانت تطحن الحبوب، وتحول لدقيق عن طريق رحا حجرية يدوية، وكان شائعا استهلاك الدرة المشوية، في حين الشعير كان يقدم علفا للحيوانات[1].

الحرير وخيط الكتّان:

بقيت مسقط تابعة لبومباي في منتوج الحرير الذي تعود اصوله لبلاد الصين، تمّ استيراده كمادة خام في شكل حزم، بلغ عددها خلال هذه السنة 200 حزمة كل واحدة تزن 100 كيلوغرام، وبقيمة مالية قدرت بنحو 200ألف فرنك فرنسي، وكان الحرير يصبغ ويُحاك بورشات مسقط، بعد أن تضاف إليه خيوط من الكتان لغرض حياكة قطعة قماش قياساتها

1 - MAE , Série A, Carton118, Dossier 2, Mascate 1904, Direction Politique

بلغت 1,25م طولا، ومتر واحد عرضا، وكانت تنجز بوسائل تقليدية، وتستعمل لباسا أو عمامة[1]. أمّا خيط الكتّن فكان يستورد من إنجلترا، ثمّ يُصنّع في عُمان، وتمّ استيراد 100 حزمة من الخيوط الملونة بقيمة 200ألف فرنك فرنسي[2].

القماش المصنّع:

استوردت قطع من القماش المصنع من الولايات المتحدة الامريكية، وكانت تسمى عند العُمانيين "بالأمريكاني"، وصلت عبر عدن باليمن، وأخرى مطبوعة استوردت من "مانشستير–Manchester " عبر بومباي بالهند، وبلغت كمياتها 800 حزمة من الولايات المتحدة الامريكية والخاصة "الامريكاني"، و100 حزمة من إنجلترا، تضمُّ الحزمة الواحدة 25 قطعة، وبلغ سعر النوع "الامريكاني" 12,10 فرنك فرنسي، امّا القطع المستوردة من "مانشستير" قُيّدت بسعر 15,40 فرنك فرنسي، لكن نوعية هذه الأخيرة ليست بالجيدة، فألوانها لا تقاوم من الغسل الأول، وبلغت قيمة وارداتها 300 ألف فرنك فرنسي[3].

الخشب (الالواح والدعائم):

قدرت القيمة المالية لهذه المنتوجات المستوردة حوالي 110 ألف فرنك فرنسي، فالخشب كان يستورد من الساحل الشرقي لإفريقيا ويستعمل في صناعة السفن، ونوع "الساج" هو الأكثر استعمالا، بينما الألواح الخشبية الاخرى كانت تصنع في بومباي بالهند، ثم تصدر

1- يقصد بها ما يعرف اليوم عند العُمانيين باسم" الدشداشة"، أما العمامة فتعرف أيضا باسم " الكمة" تكون هي الأخرى مطرزة بزخارف وأشكال. والملاحظ أن التقرير لم يشر صاحبه ولو لإشارة لنوع لباس المرأة الذي كانت تحتاجه، لطبيعة المجتمع.

2- MAE, Série: A, Carton:118, Dossier: 2, Mascate 1904, Direction Politique commerciales.

3 - Ibid.

لمسقط، في حين كانت الدعائم الخشبية تجلب من زنجبار، بينما الأبواب والنوافذ الخشبية فكانت تستورد جاهزة من الهند[1].

الخمـــــور :

قدرت قيمة وارداتها بنحو 70 ألف فرنك فرنسي، مصدرها بومباي بالهند، تضمنت أنواعا مختلفة، لكن الحكومة المحلية بعُمان اتخذت تدابير للحد من بيعها بالتجزئة، حفاظا على الهدوء، والنظافة العامة، لكن أصل هذا المنع الذي لم يرد ذكره في الوثيقة هو حرمة تناول الخمر في الشريعة الإسلامية[2].

الخردوات – الزجاج – الحدادة – العطور :

لم تتجاوز قيمة واردات هذه المنتوجات 44 ألف فرنك فرنسي، فالخردوات يتم استيرادها من ألمانيا، والزجاج من النمسا، والحدادة من إنجلترا، والعطور من المانيا وفرنسا، ويستورد من الهند

جوهر العطر الذي يخلطه العُمانيون بخلطة تتكون غالبا من بقايا خشب الصندل، وماء الورد، وجوهر القرنفل[3].

الجير والاسمنت :

نادرا ما استعمل العُمانيون هذه المواد في البناء بمسقط وبعض المناطق الداخلية، لانهم كانوا يستعينون بمواد محلية في بناء مساكنهم المكونة من الخشب، والقش، والطين، وكانت

1- MAE, Série: A, Carton:118, Dossier: 2, Mascate 1904, Direction Politique commerciales.

2- Ibid.

3- Edmond François, « Giroflier et Girofle », RBAAC, vol 16, n° 180, pp 590-592.

الهند مصدر واردات الجيـــر والاسمنت، وبلغ عدد أكياس الجير المستوردة نحو 500 كيس، و200 برميل من الاسمنت بقيمة إجمالية للمادتين قدرت بنحو 15 ألف فرنك فرنسي، اما حجارة البناء فكانت متوفرة بكثرة في عُمان[1].

الأصباغ – التبغ – الشموع – الصابون – الوراقة ومواد متنوعة:

لم تتجاوز قيمة واردات الأصباغ 2500 فرنك فرنسي، التي كانت تستورد من المانيا، واعتبرت الهند مصدرا لواردات التبغ الموجه لعُمان، أما الشموع فكانت تستورد من بلجيكا، والصابون من إنجلترا، وكل ما يتعلق بالوراقة من إيطاليا، و لم تتجاوز قيمة واردات هذه المواد 20 ألف فرنك فرنسي. ونجد من بين الواردات موادا متنوعة منها لفائف ورق التبغ، والزيت، والشحوم، ومواد أخرى لم تتجاوز قيمتها المالية 25 ألف فرنك فرنسي[2].

2- الصادرات 1903م:

عرفت عُمان منتوجات صدرتها للخارج، مثل التمور، والرمان، والليمون المجفف، والسمك المجفف والمملح، ومنتوجات أخرى منها والقماش القطني، والجلود.

التمور:

تبيّن الوثيقة أهمية منتوج التمر في الاقتصاد العُماني، إذ يعتبر من اهم صادرات البلد، نتيجة جودته، ووفرته، فكان مطلوبا في الأسواق، وخلال هذه السنة(1903م) والسنوات التي سبقتها، انتشر الجفاف بمناطق عديدة من عُمان، فتمّ التخلي عن واحات النخيل، وهجرها أصحابها، نتيجة نقص الماء، ويُذكر عن هجرة قرية بكاملها تضم 400 ساكن نحو "زنجبار". ويتطرق صاحب الوثيقة لعملية جني التمور التي كانت تتمّ بعناية فائقة شهر أوت

1- MAE , Série A, Carton118, Dossier 2, Mascate 1904, Direction Politiques et commerciales.

2- Ibid.

حتى نوفمبر، ويشير أنّ كثرة انتاجه كانت توفر سهولة العيش، والحصاد الجيد يسهل التبادل التجاري، ويسمح باقتناء الأرز المستورد من الخارج، وبالأخص من (برمانيا–Birmanie)، وعكس ذلك يسبب المجاعة في البلاد.

كما ذكرنا سالفا، تعتبر التمور من اهم صادرات عُمان خلال سنة 1903م، وبلغت قيمة صادراتها هذه السنة 3,5 مليون فرنك فرنسي، كانت تصدر للهند، والولايات المتحدة الامريكية، واليمن، وزنجبار، وجزر موريس، وأستراليا. وكانت توضع التمور الموجهة للتصدير داخل أكياس بسعة 100 كيلوغرام للكيس الواحد، فبالنسبة للتمور المصدرة للولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا كانت تستغل في صناعة الحلويات، ويتم نقلها داخل صناديق خشبية مهيأة لها، هذا ويجب الإشارة إلى معجون التمور المصدر بعد استخراج النواة، ثم يوضع داخل أكياس بلغ وزنها ما بين 70 إلى 75 كيلوغراما، اما أسعارها فهي متغيرة حسب النوعية، وبصفة عامة ثمور عُمان مطلوبة بكثرة على حساب تمور مناطق الخليج العربي، مثلما يذكره صاحب الوثيقة[1].

القماش القطني:

كما سبق ذكره لاحظنا ان استيراد القماش من الولايات المتحدة الامريكية، وانجلترا، إلا أن خيط القطن كان ينسج بعُمان بطرق تقليدية كما ذكرنا سابقا، وغالبا ما تكون القطع القماشية محاطة من الجوانب بخيوط من الحرير، وتكون مزينة بالألوان المتعددة، خاصة الأزرق والأحمر والأصفر، ومقاسات كل قطعة بلغت 1,80 مترا طولا على 0,60 مترا عرضا، أما

1- MAE , Série A, Carton118, Dossier 2, Mascate 1904, Direction Politiques et commerciales.

سعرها فتراوح ما بين 25 إلى 30 فرنكا فرنسيا، وبلغت قيمتها المصدرة 220 ألف فرنك فرنسي[1].

الرُمّان –الليمون المجفف– السمك المجفّف والمملّح :

تنتج عُمان الرمان والليمون بكميات كبيرة توجه منها كميات للتصدير، وبلغت وقيمة صادرات هذه المواد 132 ألف فرنك فرنسي، فالرمان يصدر للهند، والليمون المجفف يصدر نحو بلاد فارس. وبحكم اشراف عُمان على مسطحات مائية، تواجدت ثروة سمكية هائلة رافقها تنشط حرفة الصيد، اما الكمية الكبيرة فكانت تستهلك محليا، والباقي كان يجفّف ويملّح ليصدّر للهند، اما زعانف سمك القرش فصدرت للصين، و بلغت عائدات تصدير السمك 66 ألف فرنك فرنسي[2].

الجلود :

تشتهر عمُان بتصدير جلود الماعز، والأبقار، والاغنام بعد دبغها، فكانت تصدر نحو الهند، وبلغت قيمة صادراتها 220 ألف فرنك فرنسي. وتضمنت الوثيقة قيمة الواردات لسنة 1903م التي بلغت 8,5 مليون فرنك فرنسي، مقابل4 مليون فرنك فرنسي عائدات التصدير، وفسّر صاحب الوثيقة السيد " لوسيان لارونس" نائب قنصل فرنسا بمسقط الاختلال بين قيمة الصادرات والواردات، والذي يعود للطلب الكبير على استيراد الأسلحة والذخيرة التي لم تستطع الصادرات تعويض هذا الفارق، ومن جهة أخرى أشار إلى أن ميناء مسقط في كثير

1- MAE , Série A, Carton118, Dossier 2, Mascate 1904, Direction Politiques et commerciales.

2-Ibid.

من الأحيان كان يستقبل بضائع وجهت مباشرة لباقي مدن شبه الجزيرة العربية، والخليج العربي دون ورود أسماء لهذه المناطق[1].

3-الملاحـــة:

تمّ إحصاء بميناء مسقط سنة 1903م دخول وخروج436 سفينة بخارية، منها 428 تحث العلم الإنجليزي، و8 سفن روسية، وزيادة عن هذا العدد 10 سفن شراعية كبيرة، وعدد كبير من سفن العُمانيين ذات الحمولة المقدرة ما بين 200 إلى 150 طن، اما السفن الفرنسية فلم يتجاوز عددها بميناء مسقط لسنة 1903م سوى 29 سفينة، وبالتالي يستخلص أن بريطانيا سيطرت على التجارة بعُمان قبل وبعد هذه الفترة، ورغم ذلك، لم يمنع من التقارب التجاري بين العمانيين والفرنسيين[2].

هذا وكان لشركة الهند البريطانية نشاطا تجاريا بميناء مسقط، كما خصصت سفينة بخارية خاصة لنقل البريد، والأشخاص، بينما استعانت هذه الشركة بالسفن الثقيلة في نقل البضائع، وظهرت خلال هذه السنة بميناء مسقط شركة نقل بحرية انجليزية جديدة تدعى"west Hartlepool Cie"[3].

يستخلص أنه بالرغم من استمرار التوتر بين بريطانيا وفرنسا عام 1903م، وبلوغ الازمة ذروتها حول قضية رفع السفن العُمانية للرايات الفرنسية، فكادت المسألة أن تشعل

1-MAE, Série A, Carton118, Dossier 2, Mascate 1904.Direction politiques et commerciales.

2- حمود بن حمد بن محمد الغيلاني، العلاقات الاقتصادية العُمانية الفرنسية في القرن 18 و19م، سلسلة البحوث والدراسات في الوثائق الوطنية والدولية 12، هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، سلطنة عُمان، 2017، ص79-80

3-MAE , Série A, Carton118, Dossier 2, Mascate 1904, Direction Politiques et commerciales.

أزمة بالمنطقة، ووصول القضية إلى لجنة تحكيم دولية، إلا ان ذلك لم يمنع من وجود نشاط تجاري بمسقط وميناءها، هذا الأخير الذي تميّز أثناء تلك المرحلة بما يلي:

- تحكم التجار الهنود " البانيان" في المعاملات التجارية بمسقط.
- رسو بميناء مسقط لسفن تجارية اجنبية.
- تواجد نظام جمركي منظم للمعاملات التجارية (تصدير واستيراد).
- الاهتمام العالمي بسوق عُمان التجاري نتيجة موقعها، ولثرواتها الغذائية مثل(التمور والأسماك خاصة المجمدة منها).
- وصول المنتوجات العُمانية كالتمور لأسواق عالمية بكل من (أوروبا، والولايات المتحدة الامريكية، وحتى أستراليا).
- ازدهار تجارة السلاح بعُمان واستحواذها على النسبة العالية من قيمة الصادرات.
- ظهور منافسة تجارية أوروبية خاصة على سوق عُمان بين بريطانيا وفرنسا خاصة.
- نقص انتاج الحبوب، وعدم انتاج بعض المواد الغذائية الكثيرة الاستهلاك مثل (البن، السكر، الأرز) بعُمان وتبعيتها للأسواق الأجنبية، نتيجة طبيعة المناخ.
- عدم تطرق صاحب الوثيقة لسكّان عمان، بالرغم أنّهم أهل الأرض، وهم الفاعلون في انتاج الثروات التي كانت تصدّر للخارج، مثل التمور، والاسماك، واقتصاره على ذكر التجار الهنود "البانيان".

ثالثا: مراسلات عن النشاط التجاري البحري مع عُمان 1906-1907م[1]:

اكتسبت عُمان أهمية بالغة بين دول العالم القديم والحديث، نظرا لموقعها المحوري كملتقى لطرق بحرية هامة، تربطها بالخليج والهند والبحر الأحمر وإفريقيا الشرقية. وكان للأهمية

1- ينظر الملحق 6 الخاص بالنشاط البحري بعُمان 1906-1907م

الجغرافية والاستراتيجية لعُمان دورا في دفع أهله إلى ركوب البحر وممارسة الملاحة فيه على نطاق واسع منذ زمن موغل في القدم، إذ ساهموا في تطوير تاريخ الملاحة، بفضل النشاط التجاري والبحري لموانئهم عبر الآلاف السنين [1]. كما أن مياهها عميقة ومعظم شواطئها محاطة بجبال تحميها من الرياح القوية فتساعد على نشوء الموانئ، فضلاً عن أنها تقع على الطريق الرئيس للتجارة الرائجة الممتدة من الصين، إلى المدن الواقعة على جانبي الخليج، كل ذلك جعلها المركز الرئيس للساحل الغربي من الخليج العربي. وكان لهذا أثره في تطوير الملاحة والتجارة البحرية.

وقد شكّلت المرافئ العمانية الكبرى آنذاك (مسقط، صحار، قلهات، وصور) [2]كمراكز رئيسية للتبادل التجاري العالمي، وشبكة تجارية فريدة سمحت بتنقّل مواد ومنتجات مختلفة، كالبخور والنحاس والتوابل والتمور والأقمشة الهندية والحرير والخزف الصينيين، مما ترتب عن هذا النشاط البحري قيام صناعات بحرية في مختلف أنحاء البلاد يعود زمنها إلى أقدم العصور التاريخية، فتفوقت في صناعة أنواع من السفن كالصاري والشراع. فانعكست هذه الأداة الاقتصادية في انتعاش التبادل التجاري، الداخلي والخارجي على حد سواء وفي تفعيل حركة النقل، وصيد الأسماك، ومحار اللؤلؤ، مما أكسب عُمان ثراء تاريخي بحري، لا يزال في الوقت الحالي يشكل سمة تميز الإنسان العماني.

تنوعت المصادر العلمية المادية واللامادية في دراسة تاريخ عمان البحري، حيث الآثار الباقية تشهد عن ماض حافل بالإنجازات الحضارية، التي خدمت لعهود طويلة النشاط البحري والملاحي للمنطقة، في حين هنالك جزء منه رُصِد ضمن أوعية متعددة من كتب وأرشيف

1- محمد بن عبد الله بن حمد، موسوعة عُمان الوثائق السرية: خلفيات تاريخية ووثائق التآمر البريطاني على الإمبراطورية العمانية وانحسار دورها. المجلد الأول، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 2007. ص16.

2- ينظر الخريطة، 1، 2، 3 .

مدون باللغة العربية والأجنبية. اعتمدت على الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي ضمن هذه الدراسة نظرا لبروز الدور الفرنسي خلال هذه المرحلة في تاريخ الخليج العربي عامة وتاريخ عُمان على وجه التحديد، حيث شهدت المنطقة تنافسا قويا بين البريطانيين والفرنسيين من أجل فرض النفوذ والهيمنة على أهم خطوط التجارة العالمية. وقبل التطرق للمادة الأرشيفية تجدر الإشارة إلى التعريف به وبأهميته في دراسة تاريخ البحرية العُمانية.

أ- الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي مصدرا لدراسة تاريخ النشاط البحري لميناء مسقط:

يمثل الأرشيف الدبلوماسي التابع للوزارة الخارجية الفرنسية بمركز (لاكورناف) مصدرا هاما لدراسة تاريخ عُمان الحديث، نظرا لارتباط كل من عُمان وفرنسا في حلقات تاريخية جمعت بينهما تعود لمرحلة العصر الحديث. ويضم هذا الأرشيف مجموعة وثائق في هيئة تقارير ومراسلات وبرقيات رسمية صادرة عن الوكلاء السياسيين، والقناصل المقيمين بمسقط موجهة إلى الحكومة الفرنسية بباريس.

وتأتي في مقدمة هذه الوثائق تلك المعروفة باسم "مسقط- المراسلات السياسية والتجارية" « Correspondance politique et commerciale Mascate ;1897-1918.Paris,1973 » وضعت ضمن ملفات عامة تخص الخليج العربي والقوات الأوروبية لكل من بريطانيا، وفرنسا، وهولندا، وروسيا وألمانيا. بالإضافة إلى ملف خاص للاستعراض البحري الفرنسي والروسي، وأخرى تضمنت ملفات تفيد في الكشف عن نشاط البحرية العُمانية وما رافقها من قضايا متعددة تخص السفن العُمانية التي حملت الراية الفرنسية في زمن حكم السلطان "فيصل بن تركي" 1888-1913م. كما ضمت الوثائق ملفات عن رواج تجارة الأسلحة في منطقة الخليج العربي وعُمان.

وقد تضمن محتواه لوصف تفصيلي، كما هي عادة القناصل عند كتابة مضامين تقاريرهم وذلك بالاهتمام بوصف الموقع الجغرافي للمنطقة، وتحديد مختلف المظاهر الطبيعية من تضاريس ومناخ وغطاء نباتي. وهذا النسق عمل به القنصل الفرنسي عند تحرير تقريره حول الوضعية الاقتصادية لعُمان خلال فترة موضوع هذه الدراسة، حيث قدم وصفا لأحوال مدينة مسقط التضاريسية، والمناخية، ونشاطاتها الاقتصادية المتعددة. كما عرض حركة النشاط التجاري لمينائها من تصدير واستيراد لبضائع متنوعة محلية ودولية. واهتم التقرير برصد معلومات عن أهمية النقل البحري، ودور السفن العمانية بأنواعها في نقل البضائع[1].

وزُوِد هذا التقرير معلومات في غاية الأهمية عن ورشات تصليح وبناء السفن بمطرح. بالإضافة إلى ذكر لنشاط السفن البخارية الأوروبية، التي اتخذت من ميناء مسقط مكان للرسو فيه، والتابعة لشركات ملاحية عالمية قادمة من: الهند، فرنسا، بريطانيا، روسيا، وألمانيا.... كما وردت تساؤلات مهمة حول الحضور المحتشم للنشاط البحري الفرنسي في ميناء مسقط خلال فترة موضوع هذه الدراسة، في حين المتتبع لتطورات أحداث في منطقة الخليج يستخلص ذلك التنافس بين القوى بريطانيا وفرنسا خاصة في فرض السيطرة والهيمنة لأجل التحكم في النشاط البحري والتجاري، وقد حسم الأمر لصالح بريطانيا في عام 1903م عندما قام "اللورد كرزون" بزيارة رسمية لعدد من دول الخليج وبينها عُمان، كان الهدف من هذه الزيارة التاريخية الإعلان الرسمي عن نهاية النفوذ الفرنسي وعن حصرية النفوذ البريطاني في المنطقة[2].

1- ينظر الملحق6

2- غباش حسين، عمان الديموقراطية الإسلامية ،ط1، بيروت، دار الجديد،1997،ص240

ب–أهمية النقل البحري، ودور السفن العمانية بأنواعها في نقل البضائع.

تناول التقرير وصفا تفصيليا لأهمية النقل البحري ودوره الكبير في تنشيط الحركة التجارية بعُمان وبالأخص بميناء مسقط، الذي يطل على بحر عريض لا حد له من جهة الشمال ويتخذ شكل حدوة الحصان من الجنوب والغرب[1]، فاستفاد التجار والعاملون بالتجارة، إلى جانب الجمارك. كما شكلت المستحقات الجمركية من الضرائب المفروضة على الواردات التي تصل ميناء مسقط مصدرا من مصادر الدخل بعُمان، والتي قُدرت نسبتها بحوالي5% على كل البضائع باستثناء الأسلحة والذخيرة، التي كانت تفرض عليهما تعرفة جمركية مرتفعة قدرت بنسبة 6 %. وغالبا ما كانت تفرض على الدول التي لها علاقات تجارية مع عُمان، مثل فرنسا، إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، البرتغال، هولندا. كما عدّد صاحب التقرير جملة من الواردات التي كانت تصل عُمان عبر ميناء مسقط، منها مادة الأرز، والتوابل، والزيت، وبعض المنتوجات الأخرى كالبترول، الأسلحة، الذخيرة، والقطنيات[2] .

لفت التقرير لمسألة العاملون في تجارة التجزئة بمسقط، التي تحكم فيها التجار المعروفين باسم "البانيان"[3] وهم جماعة من الهنود، الذين وفدوا إلى مسقط، وسيطروا على الأعمال التجارية فيها، لا سيما خلال القرن التاسع عشر الميلادي. وقد سكن معظم هؤلاء داخل حدود الجزء المسور من مدينة مسقط وبجوار قصر السلطان. وقد كان هؤلاء التجار على دراية بالبضائع المطلوبة في السوق العُمانية، وكانوا يرضون بهامش ربح قليل لتصريف بضاعتهم، وعملوا على تقديم القروض لزبائنهم، واستطاعوا تحصيل أموال كبيرة مكنهم من

1– لتفاصيل أكثر، ينظر : أمل بنت سيف بن سعيد الخنوصي، عمان في كتابات الرحالة الأوروبيين في القرن التاسع عشر الميلادي، دار الوراق العمانية، سلطنة عُمان،2015.

2-Commerce et Industrie- Archives Nationales (France), F12, 1895 à 1897.

3– الحارثي محمد بن عبد الله، 2007، ص 473

القيام بصفقات تجارية كثيرة من بينها استيرادهم لمادة الأرز الضرورية لغذاء سكان عُمان، فازدهرت الملاحة البحرية بين عُمان والهند[1] نتيجة قرب المسافة، وثقتهم في الوسطاء ببومباي وباقي المراكز التجارية الهندية، إلى جانب وحدة الثقافة المشتركة بينهما كاللغة والعادات.

ج- النقاط البحرية المنتشرة على طول الساحل العماني (مسقط، مطرح، صور)

اهتم التقرير بعرض للنقاط البحرية على طول الساحل العُماني، وسرد دور السفن العُمانية، التي كانت تنقل البضائع من ميناء مسقط نحو الموانئ القريبة منه، وكانت غالبية تلك المراسي لا تستطيع استقبال السفن ذات الحمولة الكبيرة. وبعد عملية التفريغ تُحمّل البضائع على ظهور القوافل نحو المناطق الداخلية كالجبل الأخضر، والباطنة. كما أُشير في التقرير لانتشار ورشات تصليح وبناء السفن بشواطئ مطرح وصور، وفي هذا إشارة واضحة عن تنشيط الصناعة البحرية المحلية، وتفعيل الحركة التجارية بين مدن السواحل والداخل.

د- السفن العمانية والأجنبية بميناء مسقط[2]:

أشارت التقرير إلى صالحية ميناء مسقط لرسو السفن، نظرا لتوفره على مقومات طبيعية جعلت منه محطة أساسية، إذ كانت سفن العُمانيين تأتي مباشرة من بُومباي محملة بالبضائع قادمة من الهند، وبلاد فارس، والساحل الشرقي لإفريقيا، وغالبية منتجاتها تضمنت الأرز، والبن، والتوابل، والقطنيات، ثم تقوم القوافل بنقلها للمناطق داخلية لجعلان والشرقية، والجبل الأخضر.

1- حسن صالح شهاب، من تاريخ بحرية عمان التقليدية، مطبعة الشرقية، عُمان، 2001، ص175.

2 - MAE , série : A,Carton : 118, Dossier : 2 (1906-1907).Direction politiques et commerciales.

أتت هذه المعلومات المستخلصة من التقرير لتؤكد ما ورد ذكره في المصادر خلال القرن التاسع الهجري، إذ أصبحت مسقط من أهم الموانئ في منطقة الخليج العربي ففي كتاب "الفوائد في أصول علم البحر والقواعد يقول "شهاب الدين أحمد بن ماجد": " .... ومن سحار إلى مسكت البندر المشهور في الدنيا مسيرة أربعة أيام. ومسكت بندر لم يكن في الدنيا مثله. إن له أشائر، وفيه فصائل لم تكن في غيره. الأولى: إن له حجرا على رأس بندره، يراه "الغادي والجاي" من أي مكان قصده، من الهند والسند (...) والغرب. [الثانية]: على مغارب نجم النسر الكبير عنه [يعني الجهة الشمالية الغربية حيث يغيب نجم النسر الواقع] جزيرة حمراء عالية يقال لها (الفحل). ولك إشارتان تكفيان الجاهل فيه، إن وروده بالليل أو النهار. وهو بندر من العام إلى العام، تشحن المراكب منه البسر والتمر والخيل، وفيه البر، والسليط، والغلات وتقصده المراكب [من كل جهة....". وهذا الميناء أثبت عراقته تاريخيا، حيث اعتبر منذ القدم حلقة الوصل النشطة والرابط المهم بين تجارة الشرق والغرب، وكان يعد الميناء الرئيس لعمان منذ عصور طويلة، ولقد أشار عالم الفلك والرياضيات الإغريقية والجغرافية ‘‘بطليموس’’ إلى هذا الميناء الذي قال عنه إنه يقع على الساحل بعد سلسلة جبال حجر عمان الوسطى وأسماه "الميناء الخفي"، Portus Kryptos[1]وبالمثل أشار "بلينيوس الكبير- Pline L’Ancien" المؤرخ الروماني صاحب كتاب " التاريخ الطبيعي" إلى وجود ميناء نشط على ساحل عمان أسماه (أميثو سكاتا- Amithoscatta)[2] لقد كان هذا الميناء حقا البوابة التي تنتعش منها التجارة في عُمان والخليج العربي لمكانته وموقعه الاستراتيجي. وتاريخ تسابق الدول الأوروبية عليه خلال العصر الحديث، دليل آخر على أهميته في التجارة العالمية في الوقت الحاضر.

1- السيد جاد، بطليوس والجزيرة العربية، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 2017، ص147

2- علي عبد الجيد، بلينوس والجزيرة العربية، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 2007، ص115

وقد بيّنت الوثيقة الأرشيفية إحصاء لعدد السفن العُمانية والأجنبية التي رست بميناء مسقط ما بين عامي 1906-1907م من خلال الجدول التالي:

جنسيات السفن التي رست بميناء مسقط ما بين عام (1906-1907م[1].

الجنسية	السفن الشراعية	السفن البخارية	المجموع
العُمانية	120	1	121
الإنجليزية	218	130	348
الفرنسية	18	/	18
التركية(العثمانية)	30	/	30
الفارسية	60	/	60
الروسية	/	11	11
الألمانية	-	5	5
جنسيات أخرى	8	-	8

تشير المعطيات المرصودة في الجدول إشارات واضحة عن مدى حيوية ميناء مسقط في تنشيط التجارة العالمية، واستقطاب الحضور المكثف للدول الأوروبية في منطقة الخليج العربي في بدايات القرن العشرين، حيث ساهمت السفن الناقلة العُمانية والأجنبية في نقل المنتوجات المتنوعة، والمتفاوت في قيمتها المالية من دولة لأخرى. بالإضافة إلى تنوع وسيلة النقل البحرية التي استخدمت في نقل البضائع والسلع عبر وسائل نقل بحرية متنوعة، بين ما هو تقليدي كالسفن الشراعية التي استخدمها تجار عُمان، والسفن البخارية التابعة للبحرية الأوروبية المتطورة[2]. كما يظهر التفوق الواضح للبحرية البريطانية بفارق في النوع والعدد لسفنها، لما حازت عليه خلال هذه الفترة من حصرية التواجد باسم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، التي

1 - MAE , série : A,Carton : 118, Dossier : 2 (1906-1907).Direction politiques et commerciales.

2 - Ibid.

فرضتها آنذاك على سلطان عُمان، وإبعاد بقية المتنافسين من الدول الأوروبية الأخرى. والجدول التالي يبيّن الدول المتعامل معها[1].

الدولة	قيمة الواردات بالروبية (الروبية الواحدة تساوي 1,68 فرنك فرنسي)
الهند	4.225.500
بلجيكا	810.240
انجلترا	794.900
بلاد فارس	482.500
الولايات المتحدة الامريكية	168.800
فرنسا	113.935
روسيا	80.000
تركيا	36.000
دول أخرى	68.000

ه- نشاط شركات النقل البحري الأجنبية بميناء مسقط:

أشار التقرير إلى أن البضائع المستوردة بواسطة السفن البخارية الأجنبية لميناء مسقط كانت تصل عن طريق عدّة شركات نقل بحرية بريطانية مثل الإنجليزية العربية"-Anglo Arabian"، والشركة البحرية الفارسية " Persian Cie"، وشركة هامبورغ- أمريكا " Hambourg-America "، هذه الأخيرة التي كانت تنطلق سفنها من ميناء (مرسيليا- Marseille) بفرنسا، و(أنفير-Anvers) ببلجيكا، وميناء لندن. وكان ينقل البترول من

1 - Ibid, Série : A Carton : 118 Dossier: 2. Direction politiques et commerciales.

الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا عن طريق ميناء بومباي الهندية مقرّ إقامة الموظف الرئيسي لشركة " ستندار وول- Standar Oil Cie "، ثمّ توجّه الشحنة نحو مسقط[1].

أكد التقرير على خاصية ميناء مسقط دون غيره على الساحل العُماني في استقبال السفن ذات الأحجام الكبيرة، من بينها سفن شركة الملاحة البريطانية الهندية (British- India) التي تكفّلت بنقل البريد. وكانت رحلاتها أسبوعية، تأتي من بومباي الهندية مرورا عبر كراتشي لتصل ميناء مسقط، ثم تتجه نحو بندر عباس، وبندر لنكَه، وبوشهر، وصولا إلى البصرة. ويتضاعف نشاطها الأسبوعي، بحيث امتلكت سفينتين، الأولى سريعة، كانت تنقل البريد والمسافرين، وأخرى أقل سرعة (Slow Boat)التي كانت تتوقف بمختلف موانئ الخليج الفارسي لنقل البضائع بوسائل شحن بسيطة تأخذ وقتا طويلا، وتتوقف في المحطات التالية: (جوادر)، و(بندر جاسك)، و(البحرين)، و(الكويت)[2].

ومنذ عام 1903م قامت شركة الملاحة الروسية بإرسال سفينة تجارية كل ثلاثة أشهر انطلاقا من ميناء" أوديسا –Odessa " باتجاه (بيروت)، و(بور سعيد)، و(السويس)، ثم (جدة)، وبعدها (الحُديدة)، و(عدن)، مرورا عبر (جيبوتي) ، إلى أن تصل ميناء مسقط، ثم تواصل رحلتها التجارية نحو موانئ كل من: (بندر عباس)، و(بندر لنكَه)، و(بندر بوشير)، لتصل ميناء (البصرة)، وتمر عبر نفس المحطات عند العودة.

عرف ميناء مسقط رسو سفن الشركة الملاحية المسماة" Hambourg - America" التي دشنت خطها البحري نحو الخليج الفارسي مع سنة 1906م مرّة في الشهر انطلاقا من ميناء هامبورغ بألمانيا نحو كل من الموانئ التالية: (أنفرز)، و(مرسيليا)، و(بور سعيد)،

1 - MAE, Série : A .Carton : 118 Dossier : 2. Directions politiques et commerciales.

2 -Ibid.

و(السويس)، و(بور سودان)، و(جيبوتي)، و(عدن)، و(مسقط)، و(بندر عباس)، و(بندر لنكَه)، و(بندر بوشير)، و(محمره)، و(البصرةà، وأحيانا كانت سفن هذه الشركة تنقل البضائع من هذه الموانئ، وأحيانا أخرى ترسو دون أن تشحن البضائع، وعند العودة لا تتوقف بميناء مسقط[1].

تضمن محتوى الوثيقة الأرشيفية تساؤلا عن عدم وجود إشارة لشركات ملاحة فرنسية بالمنطقة تنافس الشركات الملاحية الأجنبية منذ أن ألغت شركة نقل البريد البحري الفرنسية نشاطها بالمنطقة شهر مارس 1897م، هذا الخط البحري الذي دخل الخدمة سنة 1896م،وكان ملحقا بشركة ملاحية صينية التي كانت تربط الاتصال بين بومباي ومسقط وموانئ الخليج العربي، وهنالك أسباب عجّلت على إلغائها نتيجة الحجر الصحي الذي فُرض عليها لأسباب انتشار الأمراض المعدية أثناء تلك الفترة[2].

ويستخلص من محتوى التقرير لغياب البحرية الفرنسية بالمنطقة، ولم تقم الحكومة الفرنسية بأية محاولة فيما يخص النقل البحري بمسقط والخليج العربي، وأصبحت البضائع الفرنسية تنقل بواسطة سفن أجنبية لجأ إليها الوسطاء الفرنسيون، مثل السفن الإنجليزية، والألمانية، حيث نجد خلال هذه السنة ما قيمته 6 مليون فرنك فرنسي من قيمة صادرات السكر نحو منطقة الخليج العربي، قد استفادت من نقلها شركات ملاحة أجنبية. كما تخصصت سفنا اخرى في نقل الأسلحة التي كانت تشحن من بلجيكا، وانجلترا، وكمية قليلة من فرنسا، منها سفن الشركة الملاحية الأنجلو عربية والفارسية" Anglo- Arabian and Persian Cie "، وشركة هامبورغ أمريكا"Hambourg America " التي كانت تنطلق من ميناء (أنفرز)،

1- MAE, Série : A. Carton : 118 Dossier : 2. Directions politiques et commerciales.

2 - Ibid.

و(مرسيليا)، و(لندن). أما الأرز فكان يستورد من الهند، وبرمانيا عن طريق السفن الشراعية العُمانية، ومن (كلكوطة)، و(رانغون– Rangoon)[1] بواسطة السفن التجارية.

كانت تستورد مواد متنوعة عبر السفن الأجنبية مثل البترول من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والقطنيات من الهند والولايات المتحدة الامريكية، وبلاد فارس، وانجلترا، وفرنسا، وخيط القطن من إنجلترا عن طريق الهند، والحرير ومصنوعاته من الهند وبلاد فارس، والتوابل بأنواعها مثل القرفة، الفلفل، الزعفران .....، من الهند وبلاد فارس، ومن الضفة الشرقية لإفريقيا، فكانت هذه المواد تستورد عبر ميناء مسقط، لتحمل نحو المناطق الداخلية للبلاد عبر الدواب.

يستخلص من هذه الوثيقة الأرشيفية (البيان الموجّه لوزارة التجارة الفرنسية 1906-1907م من طرف قنصل فرنسا بمسقط) مجموعة من المعطيات التاريخية الهامة، منها:

- ازدهار النشاط التجاري والبحري بميناء مسقط.
- كثرة شركات الملاحة البحرية الأجنبية التي كانت ترسو سفنها بميناء مسقط.
- تنوع السفن الناقلة للبضائع (الشراعية والبخارية).
- أهمية ميناء مسقط كنقطة عبور للسفن التجارية، وسفن البريد.
- نشاط السفن العمانية بين عُمان وموانئ الهند، والساحل الإفريقي، والخليج العربي.
- وجود خطوط بحرية طويلة المسافة بين عُمان ودول أجنبية، مثل الولايات المتحدة الامريكية.

رابعا: فرنسا ومسألة منجم فحم (بندر الجصة) من خلال الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي:

لم تكن أزمة منجم الفحم (ببندر الجصة) الذي يقع جنوب شرق مسقط الوحيدة بين فرنسا والإنجليز بعمان، بل تشير بعض المراسلات الفرنسية لاهتمام فرنسا، وتعقبها لبريطانيا

1- يانغون(الآن تدعى رانغون)، وهي عاصمة السابقة لبورما.

فيما يخص مناجم الفحم، ونوعيته، فمن خلال مراسلات نائب القنصل الفرنسي بمسقط "بول أوتافي" لوزير الشؤون الخارجية الفرنسي السيد" دلكاسي- Delcassé" بتاريخ 30 جوان1901م هذا الفحم الذي كانت تتزود به السفن في تنقلاتها.

حيث ورد ضمن مراسلات نائب القنصل يذكر فيها أنه قد أخذ عينات من فحم منجم (المشرفة- Mecherfa) الذي يختلف عن العينات التي أخذها النقيب الإنجليزي" كوكس- Cox"[1]، وسيجلبها معه عند قدومه لباريس، ليقدمها لإحدى الدوائر التابعة لوزارة الخارجية، ثم يشير في رسالته على أن المنجم الذي زاره القنصل البريطاني هو موجود عند حواف إحدى الأودية، ويتواجد شرقه منجم ثان، ومنجم ثالث، هذا الأخير هو الأكثر غنا بالفحم، ويعرض في مراسلته لصعوبة الوصول إليه، ويقول أنه إذا ما كانت هذه المناجم متصلة مع بعضها باطنيا، لكن الوصول إليها صعب جدا على السطح لوعورة التضاريس، ويشير لطرق الوصول إليها عبر الممرات الصعبة الممتدة من الشمال باتجاه الجنوب، ويحدد زمن قطعها على ظهر البعير، فمن (صور حتى الرصفة) تقطع هذه المسافة في مدة زمنية مقدارها 3ساعات، ومن (الرصفة إلى الفلج) تستغرق المسافة 4ساعات ونصف، ويمكن الوصول لمنجم (المشرفة) أيضا بالانطلاق من (رأس الحد) باتجاه الشمال الشرقي نحو الجنوب[2].

ويذكر "بول أوتافي" في مراسلة رقم 47، والمؤرخة بنفس التاريخ 30جوان-يونيو-1901م[3]، يذكر فيها أنه التقى بشيخ قبيلة "المشرفيون" الذي يعرفه مند مدة، وينقل في مراسلته أن هذا الشيخ قد عرض عليه استغلال منجم الفحم الواقعة بأراضيهم، وانه لم يخبر

1- : ينظر الملحق7. توجد مراسلة بتاريخ 20 أوت 1901م من نائب القنصل الفرنسي بمسقط لوزير خارجيته، مرفقة بعينات الفحم التي وقف عند مناجمها كل من القنصل البريطاني، والنقيب البريطاني " كوكس". لتفاصيل اكثر، يراجع الوثائق الخاصة بمسألة الفحم، علبة الأرشيف : Série : D, Carton :13,Dossier :2.

2 - Série : D , carton : 15, dossier:2. Directions politiques et commerciales.

3 - Série : D, Carton : 13, Dossier :1. Directions politiques et commerciales.

أهل قبيلته بذلك، تفاديا لأية ضجة تحاك حول الموضوع من طرف أتباعه، وكذلك لاجتناب احتجاج السلطان، واستطرد في مراسلته لمحبة الشيخ "عيسى" زعيم "الهناويين"، والشأن نفسه بالنسبة لكل العُمانيين، وينهي مراسلته بالوعد الذي قطعه شيخ المشارفة" أن منجم الفحم سيكون تحث تصرف فرنسا وقت ما أرادت استغلاله[1].

إذا ما رجعنا لأزمة منجم الفحم (بندر الجصة) بين فرنسا وبريطانيا، ومقارنتها بالاهتمام الفرنسي بمناجم الفحم العماني من خلال المراسلات المذكورة أعلاه، يستخلص أن ظهور هذه الأزمة، وبهذه الحدة، كانت لها أسباب، منها امتياز إقامة مستودع منجم الفحم الذي حصلت عليه فرنسا من السلطان " فيصل بن تركي"، تستغله لتزويد سفنها بالفحم، ولمنح فرص نشاط البحرية الفرنسية التجارية ولمنافسة بريطانيا بالخليج العربي، الأمر الذي أدركته بريطانيا، ودفع بها لمطالبة السلطان بإلغاء هذا الامتياز وفق معاهدة 1891م، وهددوا بقطع المساعدات المالية الموجهة للسلطان، في وقت لم يتأخر نائب القنصل الفرنسي السيد "بول أوتافي" من تعويض الدعم المالي البريطاني للسلطان، لكن التصعيد البريطاني أصبح أكثر حدّة، بتوجيه إنذار للسلطان، ومطالبته بإلغاء الامتياز في مدة لا تتجاوز 48 ساعة، إلى جانب مطالب أخرى، فيما رفضت فرنسا التصرفات البريطانية، مستندة على اتفاقية 1844م، وانتهت الأزمة بين البلدين بعرض بريطانيا على فرنسا محطة (المكلأ) لتزويد سفنها العابرة بالخليج العربي[2].

1- ينظر الملحق 7 : مراسلة نائب القنصل الفرنسي "بول أوتافي" حول امتياز استغلال منجم منطقة (المشرفة).

2 - لتفاصيل إضافية، ينظر : محمد بن حمد الشعيلي، التنافس البريطاني الفرنسي في عمان، ص ص 132-147

الفصل الخامس:

مراسلات فرنسية عن مسألة الحج والحجاج من خلال وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي

1- **تاريخ الاهتمام الفرنسي بالحج.**

2- **الحجاز حجاج رعايا فرنسا قبل واثناء الحرب العالمية الأولى من خلال الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي.**

أ- قبل الحرب العالمية الأولى

ب- أثناء الحرب العالمية الأولى

3- **الحجاز وحجاج رعايا فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى من خلال وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي.**

4- **نقل وإيواء الحجاج من خلال وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي.**

أ- النقل

ب- الإيواء

ارتأيت من خلال هذا الفصل، توضيح بعد النقاط الرئيسية، أولا اعتمدت على توضيح بعض الأحداث البارزة التي عرفتها منطقة الحجاز خاصة من خلال اهتمام الدبلوماسية الفرنسية بمسألة رعاياها المسلمين من المغارب خاصة (جزائريين- تونسيين- مغاربة)، وبدرجة أقل رعاياها بغرب إفريقيا التي كانت أعدادهم قليلة جدا، وكانوا ينتقلون للحج مع الحجاج المغاربة، وثانيا لتوضيح ما قامت بهه سياسيا، وحتى محاولات تدخلها في الحج، واعتقادها لأحقيتها في متابعة رعاياها، والحفاظ على سلامتهم، لكن أغراضها الخفية تمثلت في مراقبة رعاياها من الحجاج، خوفا من تأثرهم، ونقلهم للافكار التحررية، وكذلك لوضع قدم بالمنطقة، ومنافسة حليفتها بريطانيا. لذلك انتقيت مجموعة من الوثائق الارشيفية المحفوظة بمركز (لاكورناف) وهي كثيرة، واستعنت بوثائق مراكز أرشيفية فرنسية أخرى لإثراء هذا الفصل، والموضوع في حد ذاته، وبدراسات مختصة بموضوع الحج، كان لمضامينها صدى، وعلاقة مباشرة مع منطقة موضوع بحثنا، خاصة وأن القنصلية الفرنسية بجدة خلال القرن19م، والقرن20م كانت نشطة في مجال المراسلات، والبرقيات التي زودت بها وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية منذ اعتمادها.

تتضمن وثائق مركز (لاكورناف) مثل باقي المراكز الارشيفية الفرنسية، العدد الهائل من الوثائق الخاصة بتسيير فرنسا لحجاج مستعمراتها، التي تحمل في طياتها مادة تاريخية، وإحصائيات، تبين مدى الاهتمام الفرنسي بالحج والحجاج، لما يعود عليها من عوائد مالية، ولكي تستطيع مراقبة الحجاج المغاربة من أي حركة سياسية، او دعاية ضدها. كما لا يمكن الاستغناء عن التقارير الدبلوماسية التي نجدها مدونة ضمن سلسلة النشرات القنصلية"

مجموعة التقارير التجارية المرسلة لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية"[1]، التي كانت تنشر في عدة اعداد، ولسنوات عديدة، كما لا يمكن الاستغناء عن الدراسات التي اعتمدت على الوثائق الارشيفية في دراسة الحج والحجاج اثناء الاستعمار الفرنسي لبلاد المغارب، وغرب إفريقيا، ومنها وقفنا على أعمال الباحث الفرنسي "لوك شانت–Luc chante" التي استعان فيها على الوثائق الارشيفية، دون تخصص للمراكز التي تحتفظ بها، فكانت لأعماله أهمية عند معالجتنا لمسألة فرنسا والحج ضمن طيات هذه الاطروحة، إذ تعتبر ضرورية عند دراسة كل ما يتعلق بالحجاج المغاربة أيام الاستعمار الفرنسي، هذه الوثائق المحفوظة اليوم بمختلف دور الأرشيف، مثل مركز الأرشيف الدبلوماسي بمدينة (نانت) الفرنسية، ومركز الأرشيف الوطني لأقاليم ما وراء البحار(آكس–آن– بروفانس)، ونجد أيضا تقارير القناصل الفرنسيين مدونة ضمن: "نشرة القنصلية الفرنسية، مجموعة التقارير التجارية المرسلة إلى وزير الشؤون الخارجية من قبل الوكلاء الدبلوماسيين والقناصل لفرنسا بالخارج– Bulletin Consulaire francais, Receuil des Rapports commerciaux addresses au minister des affaires étrangeres par les agents diplomatiques et Consulaire de France a étranger ". كل هذه المصادر، كانت بالنسبة لموضوعنا أساسية، ساعدتنا للوقوف على تفاصيل خاصة بدور فرنسا في التعامل مع ملف الحج، بكل أبعاده السياسية، والتنظيمية.

1– تاريخ الاهتمام الفرنسي بالحج[2]:

لم يكن الإسلام غريبا على فرنسا، وبالأخص الحج كركن خامس من أركان الدين الإسلامي، وبحكم اتساع رقعة المستعمرات الفرنسية بإفريقيا وآسيا التي تضم أمما مسلمة،

1 - Bulletin consulaire Français, Recueil des rapports commerciaux adresses au ministère des affaires étrangères par les agences diplomatiques et consulaires de France a l'étranger, volume XIX, 1er semestre 1890, Paris, imprimerie nationale.

2 - Karim EL – Hadji, op.cit, p 372

ونتيجة الأهمية السياسية والاقتصادية للحج في ربط العلاقات مع الحجاز، ولمنافسة بريطانيا بالمنطقة، ونظرا لتصاعد نخبة من المسلمين المشاركين في تسيير أنظمة الحكم الفرنسية في الفترة المعاصرة، بدأت هذه الأخيرة تعتني بتنظيم وتسيير مواسم الحج، بالعناية الصحية للحجاج في ظل تفشي الأوبئة القاتلة، وعنايتها بانعقاد المؤتمرات العالمية للصحة، والاهتمام بظروف النقل، وشروط السفر للحجاج عن طريق إصدار حزما من المراسيم، والقوانين المنظمة للحج ذهابا وإيابا، والإقامة بالمدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة، ساعية من وراء ذلك لإعطاء صورة عن التسامح الديني السائد بمستعمراتها، واهتمامها بمسلمي مستعمراتها، وغالبا ما سُيّس الحج من طرف فرنسا مثلما حدث في موسم حج 1916م، وحج1940م، بالرغم من ظروف الحربين العالميتين الأولى(1914- 1919م)، والثانية (1939- 1945م).

في حين لم تهتم القوى الأوروبية الاستعمارية العظمى كثيرا بالحج، فكان يشكل بالنسبة لها دورا هامشيا، و لم يأخذ مكانته الحقيقية بالنسبة للسياسة الفرنسية إلا بعد حادثة مقتل القناصل بجدة سنة 1858م[1]، ويشير نائب القنصل الفرنسي الذي استخلف القنصل "إمانويل غابريال إفيار–Emmanuel Gabriel Eveillard" بقنصلية فرنسا بجدة، الذي قتل في الحادثة هو وزوجته، ويرجع سببه أن أشراف مدينة جدة قد رفضوا نجاحات التجار الإغريق الذين اصبحوا يهددون مصالح التجار المحليين[2]، والنقطة الثانية التي جعلت الأوروبيين يهتمون بالحج هي تطور انتقال وباء الكوليرا القادم من مناطق المحيط الهندي وانتشاره بالحجاز، ففي سنة 1831م ظهر هذا الوباء بمكة المكرمة والذي قضى على نصف الحجاج، فانتشر في مصر،

1–جرت الحادثة مساء يوم 15جوان 1858م بجدة، ونتج عنها مقتل القنصل الفرنسي " إمانويل غابريال إفيار" وزوجته ونائب القنصل البريطاني " ستيفان باج Stéphane Page " تسعة عشر تاجر مسيحي من بينهم اثنا عشر(12) تاجر يوناني كلهم كانوا تحث الحماية الفرنسية أو البريطانية

2-ADN, Djeddah , Première Partie, correspondance générale,1, rapport du 25 novembre 1859.

واتخذت عدة إجراءات وقائية في عهد السلطان العثماني "محمود الثاني"[1] سنة 1838م، فانعقد مؤتمر الصحة العالمية بباريس سنة 1851م، وانشئت مراكز الحجر الصحي الخاصة بالحجاج، وبالرغم من ذلك زاد انتشار هذا الوباء بالحجاز، وانتقل إلى فرنسا سنة 1866م وبالأخص بمرسيليا، ومدن أخرى بأوروبا، وانتقل إلى ميناء نيويورك، وعلى إثره قررت سلطة الإمبراطورية الفرنسية عقد مؤتمر طارئ للصحة العالمية الذي انعقد في إسطنبول عام 1866م، وأثناء انعقاده أثيرت لأول مرة مسألة ربط العلاقة بين هذا الوباء والحج، فكان الضغط البيولوجي قويا على السياسة في الحسم في الأمور على حدّ زعمهم[2].

هذا واصبح الحج يمثل سلاح ذو حدين، إلى جانب التخوفات الصحية كانوا يخشون الانتفاضات وأفكار الجامعة الإسلامية، فأصبح الحاج مصدر خطر، فغالبا ما كانت فرنسا تتحجج بالأسباب الصحية، في ظل نشاط الدعوة الإسلامية للثورة ضد المستعمر، فانتفاضة "عرابي باشا" 1882م بمصر بررت منع موسم حج تلك السنة خوفا من انتقال عدوى الانتفاضة بكل مستعمرات فرنسا، وفي سنة 1880م أمر الحاكم العام بالجزائر" ألبير غريفي- Grévy Albert"[3] بتخفيض عدد الحجاج خوفا من انضمامهم للدعوة المناهضة لفرنسا، وخوفا من الاتصال بالمحرضين اللاجئين بدول إسلامية منها الحجاز، وما بين سنوات 1881م و1885م كثيرا ما منع الذهاب للحج، وأحيانا أخرى تحججت السلطة الاستعمارية الفرنسية بالظروف الامنية لمنع الحج مثلما حدث مع موسم حج سنة 1897م بحجة الحرب اليونانية

1- هو ابن السلطان عبد الحميد الأول، حكم من (1808- 1839).

2 - Luc Chantre, « Entre pandémie et panislamisme », Archives de sciences sociales des religions, n° 163, Juillet- Septembre, 2013 , pp 165-166

3- شغل منصب حاكم عام بالجزائر من 1870- 1871م.

التركية لوضع المسلمين في مأمن من التعصب المتزايد[1]، هذا الأخير الذي ذكره المؤرخ الفرنسي " شارل أندري جوليان-Ch.A.Julien" عندما نقل مخاوف الحاكم العام بالجزائر بخصوص تشخيصه لنفسية الحجاج العائدين من الحج قائلا: "... بأنهم يعودون متعصبين ومتمردين علينا... "[2]، وأكد ذلك "م. كري- M.Querry" قنصل فرنسا بجدة سنة 1860م، الذي طالب مسؤوليه بضرورة مراقبة الشخصيات الإسلامية- الدينية التي تجد في منبرا للتأثير على الحجاج، وسيؤثر ذلك على ممتلكات فرنسا ببلاد المغارب، ونفس ما اقتنع به فيما بعد رئيس البعثة الإسلامية بالحجاز، ممثلا لدولة فرنسا " سي قدور بن غبريط" في تقريره الذي دونه بتاريخ 2 ديسمبر 1916م بعد عودته من الحج[3].

إن تنقل هذه الثنائية عن طريق الحاج حسب نظر السلطات الاستعمارية الفرنسية خاصة تحولت فيما بعد إلى أزمة استعمارية[4]، لذلك تحوّل اهتمامهم أكثر نحو الحجاز، وراحت فرنسا تقنّن الحج بحزم من القوانين والاجراءات، لانّ الحج في نظرها يمثل خطورة على مستقبلها في مستعمراتها.

1-Sadek Sellam, La France et les Musulmans, Un siecle de politique musulmane !*(%6 »))%, ed, Fayard, Paris, 2006, pp157-158.

2-Ch. A. Julien., Histoire de L'Algérie contemporaine, éd , Casbah, Alger, 2010, p171.

3 - Karim El – Hadji, op. cit, pp371-372.

4-Luc, Chantre., Le pèlerinage à la Mecque à l'époque coloniale (V. 1866-1940) : France – Bretagne –Italie), thèse Histoire moderne et contemporaine, Université de Poitiers, 2012, pp 87- 94.

وفي هذا الاطار، تشير إحدى المراسلات[1] أن عدد من المغاربة كانوا يعيشون بمكة المكرمة، ويحبذون العيش أكثر بالمدينة المنورة نتيجة مناخها الملائم، لكن الأصل في اختيارهم يعود لمجاورة الرسول صلى الله عليه وسلّم، فصاحب المراسلة لم يربط ذلك بالجانب الإيماني، وقدم مبررا مقبولا إلى حدّ ما، وتبين هذه الوثيقة لأعداد المغاربة الذي بلغ 1300 شخص، وزاد العدد بعد الحرب العالمية الأولى، حيث وصل 11 ألف شخص، ويشار في الوثيقة، أن هؤلاء المغاربة احتفظوا بهوية وطنهم الام لكي يستفيدوا من عوائد أوقاف الحرمين الشريفين ببلادهم الأصلية. أم عدد المغاربة بمكة المكرمة فلم يتجاوز عدد المغاربة المستقرين بها 5000 شخص على الأكثر، من بينهم يذكر لنا وجود 20 عائلة من الفقراء يسكنون حي (المعلّة- El-Maala)، ويذكر لنا أن عددهم لم يتجاوز 200 شخص بمدينة جدة، ويقدم لنا عدد المغاربة الذين يحتفظون بجنسيتهم المغاربية(الجزائرية-التونسية-المغربية) بنحو 500 فرد. فهؤلاء المقيمين من المغاربة ساهموا في الاحتكاك مع الحجاج القادمين من أوطانهم، فكانوا يتبادلون الأفكار، والاخبار، زيادة لاحتكاكهم بباقي الحجاج، الامر الذي أرعب دوما فرنسا، ونهجت سياسة تسمح لها من مراقبتهم، بتعيين ممثلين، ومسؤولين على بعثات الحج، منهم على سبيل الذكر لا الحصر، " سي قدور بن غبريط"، و" سي مصطفى الشرشالي".

1- MAE, Serie : E, Carton : 310, Dossier : 5, Politique exterieure n51-52. Le 31 Decembre 1932.

2-الحجاز وحجاج رعايا فرنسا قبل واثناء الحرب العالمية الأولى :

أ- قبل الحرب العالمية الأولى:

لا يمكن الاستغناء الدراسة التي وردت في موضوع الحج، والحجاج الجزائريين قبل الحرب العالمية الأولى دراسة للباحث " لوك شانتر"[1]، لاعتماده فيها على وثائق أرشيفية، بالأخص تلك المحفوظة بمركز الأرشيف الوطني لأقاليم ما وراء البحار (آكس-آن- بروفانس)، والمركز الوثائق الدبلوماسية بمدينة (نانت) ، لما لهذه الدراسة من أهمية في إثراء موضوع بحثنا، ومكملة للوثائق المحفوظة بمركز (لاكورناف)، ولا يمكن للباحث في موضوع الحج والحجاج قبل الحرب العالمية الأولى.

ومن بين الوثائق الأرشيفية التي اعتمد عليها في بحثه، نجد وثائق خاصة بمؤسسة " الحبوس"، وكيف كانت تنقل الأموال المحصلة من الأملاك المحبسة للحرمين بمدينة الجزائر، والتي كانت توزع على فقراء الحرمين[2] ، ووثيقة هامة اعتمد عليها الباحث أيضا، عندما رصد مضمونها المتعلق بالمراسلة التي تخص الذين يستغلون الحج، ويجمعون الأفكار المعادية لفرنسا، منهم الجزائريين الذين هاجروا إلى بلاد المشرق ويزورون مكة المكرمة، والمدينة المنورة في مواسم الحج[3]، ويذكر استنادا على إحدى الوثائق الأرشيفية أن وضع الحجاج الجزائريين هو أحسن من الوضع السياسي والاجتماعي للعديد من حجاج الامبراطوريات الاستعمارية[4].

1 - Luc Chantre, « Une Menace venue d'Orient. Un Siècle de pèlerinages a la Mecque dans l'Algérie coloniale(1840-1940) », Revue D'Histoire Moderne & Contemporaine, 2016/2, n 63- 2, pp84-109.

2 - ANOM, GGA, 3F/6.

3 - ANOM, GGA, 16H/83

4 - ANOM, GGA, 16 H/83, Rapport de Pelerinage du 30 Aout 1889.

في حين، ما يلفت الانتباه ضمن المحفوظات الارشيفية بمركز (لاكورناف) لما قبل الحرب العالمية الأولى، هو التقرير الذي أرسله القنصل الفرنسي السيد" لوسيان لابوس" إلى رئيس المجلس والشؤون الخارجية بباريس السيد "ألكسندر ريبو - Alexandre Ribot"[1]، والمؤرخ بتاريخ 10 أكتوبر1890م[2]، يتألف من 43 صفحة، ويتعلق محتواه بالحج والحجاج المغاربة سنة 1890م[3]، تطرق فيه لأعداد الحجاج المتنقلين لأداء المناسك، ولجنسياتهم، وتضمن التقرير أرقاما للحجاج القادمين ، وأعطى لنا أعداد الحجاج المغاربة لموسم حج 1307هـ/ 1890م الذي بلغ 3548 حاجا ويقارن هذا العدد مع موسم حج 1306هـ/ 1889م الذي بلغ عددهم 5260حاجا، مبررا هذا التراجع لسبب انتشار وباء الكوليرا بالحجاز، وأحصى لنا عدد المتخلفين بنحو 1000حاج، كما أشار لجنسيات الحجاج.

كما عرض في تقريره لوسائل نقل الحجاج المغاربة، والتي كانت جلها تتمّ بحرا، – مقارنة مع تراجع في أعداد القوافل البرية–، كما تطرق بإسهاب لوباء " الكوليرا" الذي انتشر بالحجاز، وتضرر منه الحجاج آنذاك، وارجع سبب تفشيه للحجاج القادمين من (بومباي) الهندية، وانتشاره بوسط شبه الجزيرة العربية، والذي نقلته القوافل القادمة من منطقة (جبل شمّر)[4]، وأشار ضمن هذا التقرير للإجراءات الصحية المتمثلة في الحجر الصحي بجزيرة (قمران- Kamaran) [5]، ويشير أيضا ان هذا الوباء منتشر بعدة مناطق مثل العراق، واليمن في السنوات التي هي ليس بالبعيدة1887- 1888م ويقدم لنا رقما يبيّن حجم الاضرار التي لحقت بحجاج اليمن، حيث نجى

1- تولى مهامه من 17 مارس1890 إلى غاية 11 جانفي 1893م.

2 - MAE, Microfilm 797, Turquie – Djeddah (1886 – 1891)

3- لتفاصيل أكثر، يراجع دراسة: محمد أمين، " موسم حج 1307هـ/1890م.....، ص ص 159-192

4 - M. Gues, Possession Anglaise D'Asie, Bulletin consulaire Français, Recueil des rapports commerciaux adresses au ministère des affaires étrangères par les agences diplomatiques et consulaires de France a l'étranger, volume XIX, 1er semestre 1890, Paris, imprimerie nationale, 1890, p78

5- جزيرة (قمران) أو (كمران)، تقع بالبحر الأحمر، وتابعة لليمن، وتبعد بنحو 84 عن ساحل ميناء الحديدة اليمنية.

منهم 900 حاجا من مجموع قافلة حجاجها قوامها 2500 حاجا، وأشاد في تقريه بالطبيب الفرنسي السيد " فوم- Vaum" الذي كان يراقب السفن الناقلة للحجاج، كما نجده يعلّق على انتشار تجارة الرقيق التي كانت منتشرة بالحجاز.

واحتوى التقرير على أربعة جداول، عرض في الأول لأعداد الحجاج القادمين من الخارج، الذي بلغ عددهم 43545حاجا، منهم 10آلاف حاجا من (جاوة)[1] ، و10313 من الهند، و1940 من بلاد فارس، و2289 من اليمن، و6417 من الاتراك والسوريين، و5152 من المصريين، و3547 من بلاد المغارب(تونس- الجزائر-المغرب)، و867 من بوخارى[2]، كما لم يغفل ضمن تقريره للحجاج الذين قدموا عبر الزوارق الصغيرة حيث بلغ عددهم لهذا الموسم 1044 حاجا. وفي الجدول الثاني، ذكر أسماء الشركات المالكة للسفن الناقلة ، التي حددها بنحو 142 سفينة، من ضمنها 52 باخرة، و3 سفن شراعية إنجليزية، و41سفينة مصرية، و11باخرة، وواحدة شراعية من تركيا، و16 باخرة نمساوية، و14 هولندية، و3 فرنسية، وباخرة واحدة من زنجبار. أما الجدول الثالث، فقد خصصه للبواخر المغادرة، وحدد عددها بنحو 43 باخرة، منها 21 باخرة إنجليزية، 7 مصرية، و6عثمانية، و5هولندية، و2 من زنجبار، وواحدة من النمسا، مع تحديدهم لحمولة كل سفينة لعدد الحجاج. ونقل في الجدول الرابع لعدد الحجاج المغادرين ، وأحصاهم بنحو 25676حاجا[3].

وبيّن القنصل الفرنسي في تقريره لوزير خارجيته على ضرورة تعيين مبعوث مسلم يرافق ويرشد الحجاج التابعين لفرنسا، خاصة وأن بعضهم قد تعرضوا للسطو، والنصب، وأعطى أمثلة عن هذه التصرفات، وما لقيه حجاج (جاوة)، وكذلك ما تعرض له تاجر الأقمشة بجدة المدعو " عبد القادر التلمساني". واقترح عليه بأن يكون مقيما بمكة المكرمة في موسم الحج، ومن مهامه إبلاغ القنصلية الفرنسية بالمعلومات السياسية التي تجري بمكة المكرمة، وبالمتوفين، والوضع الصحي

1- مستعمرة هولندية، تابعة لإندونيسيا.

2- في السابق كانت تابعة لروسيا، وهي اليوم تابعة لدولة أوزباكستان.

3 - MAE, Microfilm 797, Turquie – Djeddah (1886 – 1891).

لحجاج فرنسا، مقارنا وضع فرنسا مع هولندة، وبريطانيا اللتان تكلفان كل سنة مترجما مسلما مرافقا للحجاج. وانهى تقريره، بخلاصة تفي بان الخلاف بين سلطة الاشراف والدولة العثمانية[1].

ولنفس فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، يحتفظ الأرشيف الدبلوماسي بمركز (لاكورناف) على ملف مهم، يعالج مسألة مطوفي حجاج الجزائر[2] التي وردت ضمن مراسلات تعود لسنة 1890م، وعددها ثلاثة[3]، تبادلها قنصل فرنسا " لوسيان لاروس-Lucien Larosse " مع الشيخ" إسماعيل حقي باشا" والي الحجاز.

عالجت المراسلة الأولى التي أرسلها القنصل الفرنسي بتاريخ 1جوان 1890م للشيخ " إسماعيل حقي باشا"، نبّه فيها لعدة مسائل منها، تخلف عدد من الحجاج الجزائريين عن العودة بعد الانتهاء من الحج، وانعدام المعلومات لدى القنصلية الفرنسية بجدة، وبالأخص عند وفاة بعضهم، وعجزها عن الرد عن أهل الموتى لتحديد المسؤوليات، وراح في هذه المراسلة يبيّن أن أسباب موتهم في الغالب سببه هجومات البدو، أو لعدم تحمل المطوفين لمسؤولياتهم المنوطة بهم، في الارشاء، والمرافقة، حتى أنه وصف المطوفين بالدخلاء على هذه المهنة، ووصف كيف كانوا يتهافتون بميناء جدة لتقاسموهم فيما بينهم، واتهمهم بسرقة الحجاج، حتى انهم كانوا لا يراعون احوالهم، ولم تعرف أسمائهم لدى الحجاج. ومما يستخلص في هذه المراسلة، هي تأكيد القنصل الفرنسي لسوء عمل المطوفين، وبالتالي دفعه ذلك لاقترح تعينهم يكون من طرف والي الحجاز مع إعلام القنصلية الفرنسية بأسمائهم، وتحديد عدد الحجاج لكل مطوف، وخدمة الحجاج عند الوصول إلى غاية المغادرة بعد إتمامهم الحج، وعند وفاة أي حاج، تحرّر شهادة وفاة، تسلم نسخة للقنصل الفرنسي، لتسهيل التصرف في أغراضه، وأمواله، وتبليغ أهله، وبالتالي تكون المصالح القنصلية بعلم بعدد

1 - Ibid MAE, Microfilm 797, Turquie – Djeddah (1886 – 1891).

2 - Ibid.

3- لتفاصيل أكثر، ينظر: محمد أمين، " مراسلات لوسيان لابوس ....."، ص ص 83- 114

الوفيات. وفي نفس المراسلة، تقدم القنصل الفرنسي باقتراح آخر، مفاده على والي الحجاز قبول وجود مراقبين من بين الحجاج الجزائريين، يعينهم القنصل الفرنسي[1].

احتوى مضمون الرسالة الثانية التي ترجمت للغة الفرنسية التي وجهها والي الحجاز" إسماعيل حقي باشا" بتاريخ 22 شوال 1307هـ الموافق لـ 11جوان 1890م للقنصل الفرنسي "لوسيان لاروس"[2] على إجابات لما تضمنته رسالة القنصل الفرنسي الأولى، وبالأخص مسألة وظيفة المطوفين، وموضوع الاقتراح الفرنسي الخاص بتعيين مراقبين بدل المطوفين، فنجد ضمن رد والي الحجاز الرفض لما تقدم به القنصل الفرنسي من اقتراحات، موضحا له عدة نقاط، منها فيما يخص موضوع المتخلفين عن العودة، الذين يغيرون موانئ عودتهم، أو يغيرون طرق عودتهم، باتباعهم طريق القوافل. وحول موضوع وفاة الحاج، وكيف يتم التعامل في مثل هذه الحالات، وضح له أن طبيب البعثة المرافق للحجاج، يفحص الميت قبل دفنه، وتباع أغراضه بالمحكمة الشرعية في حالة عدم وجود ورثة شرعيين، وأن كان العكس، تودع أموال الناتجة عن عملية البيع ببيت المال لغاية تسليمها لورثته الشرعيين، ونبه القنصل الفرنسي بأن اقتراح تعيين مراقبين بدل المطوفين، هو أمر مرفوض، وهو يدخل في إطار الأهداف الاستعمارية الفرنسية بالمنطقة، والشؤون الداخلية للحجاز.

في حين تضمنت الرسالة الثالثة مؤرخة بتاريخ 11جوان1890م، التي ارسلها نفس القنصل يرد فيها على إحدى الرسائل التي بعثها له والي الحجاز بتاريخ 7جوان1890م[3] ، نوه في مستهل مراسلته بالمجهودات المقدمة خدمة للحجاج، ويذكر بضرورة حماية ونقل الحجاج، وأرجع مسؤولية التبليغ عن الوفيات لوالي الحجاز، لكي يسهل له التبليغ، والتصرف في أغراض المتوفي، حتى انه ربط التبليغ بوفاته لتمكين الأرامل إن أردن إعادة الزواج.

1 - MAE, Microfilm 797, Turquie – Djeddah (1886 – 1891)

2 - Ministère des affaires étrangères, Archives Diplomatiques, microfilm n° 797,Turquie-Djeddah,Tome 5, 1886-1891.

3- غير مدرجة ضمن ملف المراسلات.

يستخلص من هذه المراسلات انها أفادتنا بعدة مسائل سياسية تخص الحجاز، والأوضاع الأمنية بها، والمشاكل التي تعرض لها الحجاج حسب تقدير هذا القنصل، الذي ارتكز عليه، ليحاول التدخل في الشؤون الداخلية للحجاز، في ضوء تراجع السلطة العثمانية في طل الصراع مع سلطة الاشراف بمكة المكرمة والمدينة المنورة.

أما فيما يخص الجانب الصحي للحجاج قبل الحرب العالمية الأولى، تفيدنا إحدى التقارير الطبية عن الأوبئة والامراض التي ضربت الحجاج أثناء رحلتهم ذهابا وإيابا، إذ يفيدنا تقرير الطبيب الفرنسي " مارسلان كاربونال- Marcelin Carbonell" لوزير الداخلية الفرنسية بتاريخ 22 فبراير 1909م، الذي تضمن محتواه الجانب الطبي والصحي أثناء وجوده ضمن رحلة نقل الحجاج المسلمين للحجاز، على متن السفينة البخارية " نيفرني- Nivernais " التابعة للشركة العامة للنقل البحري، انطلقت الرحلة يوم 14نوفمبر1907م، وانتهت رحلتها بميناء جدة يوم 13مارس1908م، وعرفت الرحلة عدة أحداث متعلقة بصحة الحجاج مثل انتشار وباء الكوليرا في رحلة الذهاب، ووباء الطاعون عند العودة، كما يتضمن التقرير الملاحظات الخاصة بظروف نقل الحجاج.[1]

ب- أثناء الحرب العالمية الأولى:

لسبب ندرة وثائق من الأرشيف الدبلوماسي بمركز (لاكورناف) عن الحج أثناء الحرب العالمية الأولى، اضطررنا لإثراء هذه الفترة بمضامين وثائق أرشيفية لمراكز فرنسية تمت الإشارة إليها سابقا. حصرها لنا الباحث " لوك شانتر" ضمن بحثه المذكور أعلاه، وخلص هذا في هذا الموضوع ان فرنسا قامت ابتداء من 15 جوان 1916م بإرسال لجنة تضم شخصيات إسلامية مرموقة ومؤثرة للحجاز من أجل ربط اتصالات مع شريف مكة المكرمة، وتبليغه مشاعر

1- Laurent Escande., op. cit, p71.

الحكومة الفرنسية الطيبة تجاهه، وقد رافق هذه اللجنة 600 حاج مغاربي، وجنود مسلمين لتأمين وصولهم لبلاد الحجاز لأداء فريضة الحج في ظرف دولي صعب لا تزال فيه الحرب العالمية الأولى مشتعلة في مناطق عديدة، ومن بين أعضاء هذا الوفد نجد الشخصية الجزائرية المغاربية الفاعلة في تاريخ علاقة فرنسا بالحج وتنظيمه، الذي يدعى "سي قدور بن غبريط Si Kddour Benghabrit–"[1] الذي حددت مهامه ضمن هذه اللجنة في النقاط التالية:

- التعبير عن تأييد حكومة فرنسا لشريف مكة وكسب موافقته لشراء نزلين بالمدينتين المقدستين (مكة المكرمة والمدينة المنورة).

- تمثيل الإسلام الفرنسي في حجمه الدبلوماسي.

هذا ويعتبر حج 1916م بالنسبة للحكومة الفرنسية هو اول حج منظم كليّا من طرف الحكومة الفرنسية ويمثل القطيعة مع طريقة أداء وتسيير الحج ما قبل الحرب العالمية، شارك فيه حوالي 293 جزائري، و200 تونسي، و168 مغربي، بالرغم من تهديدات الغواصات الألمانية، وعزوف البعض من المغاربة[2]، تمّ نقل هؤلاء الحجاج المغاربة على متن سفينة (أورينوك– Orénoque) تحث إمرة النقيب "جيل غيو– Jules Guillaud " التي انطلقت

1 – من مواليد سيدي بلعباس بالغرب الجزائري يوم 1نوفمبر 1868م، من عائلة تلمسانية، توفي بباريس يوم 24جوان1954م، كان رجل فرنسا، مثقف، ومترجم بقنصلية فرنسا بطنجة، وعيّن رئيس البروتوكول بالقصر الملكي بالمغرب، استقر بباريس، ساهم في تأسيس "مسجد باريس الكبير" الذي كان مديره حتى سنة وفاته، وعينته فرنسا على رأس بعثات الحج للحجاز، ولمهام تخص الشأن الإسلامي بكل من فلسطين، سوريا، ومصر، كما أسس بالجزائر المحكمة المدنية، ومؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين. لتفاصيل أكثر عن شخصيته، ونشاطاته، ينظر:

Hamza Ben Driss OTTMANI, Kaddour Benghabrit: Un Maghrebin hors du commun, ed, Marsam, 2011.

2- Luc, CHANTRE., op.cit, pp320,327.

سفينته من ميناء مرسيليا[1] (فرنسا) يوم 02 سبتمبر 1916م، ووصلت ميناء الدار البيضاء المغربي يوم 05 سبتمبر ، ثم ميناء الجزائر، لتغادر تونس يوم 13سبتمبر ، كما كانت مزودة بمدفع 140مم، ورافقتها طول الرحلة حتى (كاب بون التونسية)[2] سفينة حربية، ثم تواصل مرافقتها في باقي الرحلة دوريات البحرية العسكرية الفرنسية البريطانية، لأنّ ظروف حج فترة الحرب العالمية الأولى يفرض ذلك، وفي ظل هذه المخاوف(خطر الحرب) في الحديث ما بين الحجاج، وسرّية هذه الرحلة لكي لا تصل أخبارها للعدو(بالأخص المانيا)، كانت التغطية العسكرية المرافقة لهذه السفينة السند المعنوي الذي خلق نوعا من الطمأنينة بين الحجاج إلى غاية وصول السفينة لميناء جدة يوم 25سبتمبر 1916م.[3]

كما تضمن محتوى إحدى الوثائق المحفوظة بمركز الأرشيف الوطني لأقاليم ما وراء البحار(آكس-آن- بروفانس) لموضوع غرس عظمة السلطان العثماني في ذاكرة المسلمين الجزائريين[4].

3- الحجاز وحجاج رعايا فرنسا بعد الحرب العالمية الاولى من خلال الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي:

عند مراجعتنا لبعض ملفات الحج والحجاج لرعايا فرنسا قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وجدنا بعض المراسلات، والبرقيات، التي كانت ترسل من قنصلية جدة لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية متعلقة بالتنظيم الصحي لموسم حج 1340هـ/ 1922م، والإجراءات المختلفة لموسم حج 1351هـ/1933م، إلى جانب مراسلات تخص مطالبة الحجازيين بعوائد أوقاف الحرمين الشريفين ببلاد المغارب، وأخرى تضمنت لجنسيات بعض

1 - هي ثاني مدينة فرنسية بعد العاصمة باريس، وأول أكبر تجمع للجالية المغاربية بفرنسا وأوروبا منذ الحرب العالمية الاولى، وتطل على البحر الأبيض المتوسط.

2 - تقابلها اليوم مدينة كركوان الساحلية (بها موقع أثري قديم يعود للحضارة البونية التي عرفها سكان بلاد المغرب القديم)

3- Luc, Chantre., op.cit, p 329.

4 - ANOM, GGA, 16H/90.

السفن الناقلة، ولحريق إحداها، وتطرقت إحدى المراسلات لمسألة المطالبة بالوديعة التي كانت تفرض على الحاج، والتي كان يستلمها بعد عودته لبلده، واخرى للمحادثات الإيطالية – الحجازية لغرض بناء نزل لإيواء حجاج رعايا إيطاليا.

حاولنا من خلال هذا التنوع في نماذج المراسلات والبرقيات، إبراز محاولات القناصل الفرنسيين تغطية مواسم الحج، والأمور المرافقة لها من مراقبة صحية، ونقل، وإيواء، في ظل المنافسة الأوروبية لفرنسا تحت غطاء حماية رعاياهم بالأماكن المقدسة، وللحفاظ على مصالحها بالمنطقة، ولتمكينها من مراقبة حجاجها من الأفكار التحررية التي ستأثر على تواجدها مستقبلا بمستعمراتها بالجزائر، وتونس، والمغرب، ومتابعة القرارات المتخذة من طرف حكام الحجاز بشأن الحج والحجاج.

شكّل الملف الصحي الهاجس الأكبر للسلطات الاستعمارية الفرنسية، خاصة بعد انتشار الأوبئة والامراض المعدية التي تناقلها الحجاج بعد عودتهم من الحج على حسب ادعاء السلطات الاستعمارية الفرنسية التي غالبا ما كانت تلصق التهمة بالحجاج، والأوربية المعنية بحج رعايا مستعمراتها، ويجب التذكير ان فرنسا غالبا ما كانت تستند على عبارة (لدواعي صحية) عندما تريد إلغاء موسم حج ما، والامثلة عديدة، واتهمت الحاج أنه ناقل للعدوى، بينما تشير بعض من شهادات الفرنسيين عن ظروف النقل السيئة جدا التي سنتطرق إليه لاحقا، والتي أخلّت بأدنى احترام للإنسانية، ولا لوم إذا كان النظام الاستعماري الغير انساني ببلاد المغرب يمارس سياسة بشعة ضد المسلمين، فكثيرا ما كانت هذه الظروف اللاإنسانية سببا في موت هؤلاء الحجاج أثناء الذهاب او العودة.

تم الوقوف كذلك على ملحق تقرير تحت رقم 97، مؤرخ بتاريخ 30 جوان 1922م[1]، ورد ضمنه التركيبة البشرية للأطباء العاملين بالقاع الصحي بذات المدينة المقدسة، ويشار فيه لأربعة أطباء، منهم طبيب اسمه" ندهيم-Nadhim"، والطبيب" محمد الحسيني"[2]، وطبيبان تركيان، الطبيب الأول، هو الرئيسي بالمستشفى الهاشمي، وهو من بلاد الشام، ومتخرج من المدرسة الطبية بالقسطنطينية، وتقلّد وظيفة مدير عام الصحة بالحجاز، ويذكر في التقرير أن الطبيب الثاني، لا يعوّل عليه كثيرا، ويذكر أيضا، أن المرضى كانوا يعالجون على يد مساعدين طبيين متطوعين غير مؤهلين، ويشير للطبيبين التركيين أنهما كانا مساعدين للطبيب الرئيسي، وواحد منهم أنه كان مسؤولا على الصيدلية بحكم تكوينه في الكيمياء، ويضيف أن المدينة لم يكن بها سوى صيدلية واحدة حكومية، خاصة، وأدوية قليلة.

وفي نفس الإطار الخاص بالجانب الصحي للحجاج، يضم الأرشيف الدبلوماسي بمركز (لاكورناف) على تقرير صحي قدمه المجلس الصحي البحري والحجر بمصر حول حج موسم 1351هـ/1933م ، بتاريخ 1 أكتوبر 1933م[3]، نجده يتضمن لأعداد الحجاج القادمين من مختلف أصقاع المعمورة، ويستخلص من هذه الأعداد آثار الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م التي عانت منها دول العالم، فأثر ذلك على الذهاب للحج، ويشير لأعداد الحجاج الذين اختاروا الطريق البري عبر مصر باتجاه الحجاز، حيث بلغ عددهم 4971 حاجا، مقارنة مع 8300 حاجا لسنة 1932م، و7800 حاجا لسنة 1931م، 23,800 حاجا لسنة 1930م، و28,000 لسنة 1929م. ويذكر في التقرير عدد الحجاج القادمين للحجاز من الجنوب،

1 - MAE, Serie : E , Carton : 310, Dossier : 31. Directions politiques et commerciales. (1er Juillet 1922 au 31 Decembre 1929)

2- طبيب سابق بالجيش المصري، وكان الطبيب الخاص للملك، والعائلة الملكية.

3 - MAE, Hedjaz, Pelerinage a la Mecque, Serie: E, Carton : 310, Dossier : 9. Directions politiques et commerciales.

الذين مرّوا عبر جزيرة (قمران) من سنة 1929م إلى 1932م، الذين بلغ عددهم على التوالي، 84 ألف، و85 ألف، و38,500، و28 ألف لسنة 1929م. وفي نفس هذا التقرير المؤرخ بتاريخ 30 جوان1922م، يعلم فيه المكلف بالقنصلية الفرنسية بجدة للسيد وزير الشؤون الخارجية الفرنسية أن الوضعية الصحية، والإجراءات المتخذة أمام أعداد الحجاج القادمين من بلاد فارس، وبومباي بالهند، والمقدر عددهم بنحو 50 ألف حاج حتى تاريخ كتابة التقرير، ويطمئنه بالحالة الصحية الحسنة بالحجاز، خاصة في مثل هذا الفصل، عكس فصل الشتاء أين تنتشر الأوبئة، والأمراض، وينبهه من خوف انتقال الامراض لأوروبا في ظل انعدام الخدمات الصحية لسبب نقص العاملين الاستشفائيين، والأجهزة، والأدوية، ويؤكد له أن ذلك ما اجمع عليه القناصل بالحجاز، ومعهم الطبيب" م. مارشال- M.Marshal"[1].

وفي نفس الإطار، أشار المكلف بشؤون فرنسا بالحجاز ونجد وتوابعهما لمعالي وزير الشؤون الخارجية، يعرض عليه إنشاء مستشفى متنقل خاص بموسم الحج، فتح مستوصف فرنسي دائم بالحجاز، وأعطى له مثالا عن قبول الترخيص للبعثة المصرية النشاط، دون منحهم وسائل النقل، مبررين ذلك بأن النظام الصحي بالحجاز مقبول، ويكفي كل الطلبات، ثم يقترح عليه بضرورة تسهيل مأمورية للأطباء الجزائريين، والتونسيين، والمغاربة المرافقين للحجاج، لكي يقدمون لهم المساعدات العلاجية[2].

كما اهتمت الدبلوماسية الفرنسية بجدة، بنقل الإجراءات المتخذة من طرف الغدارة المحلية، عندما يتعلق الأمر بالحج والحجاج، مثلما تبينه مراسلة القنصل العام بجدة لوزير شؤون خارجيته، بالتنظيم الجديد الخاص بالمطوفين، وبين له التقسيم الجديد الذي أعلن عنه من طرف الملك، بتقسيم العالم الإسلامي إلى مقاطعات، ليسهل معرفة أفراد كل مقاطعة، وتحديد

1- MAE, Hedjaz, Pelerinage a la Mecque, Serie: E, Carton : 310, Dossier : 9.
2 - MAE, Serie: E, Carton : 310 , Dossier : 9. Le 3 Aout 1930.

الاستفادة المادية منها، ولإيقاف استغلال جماعات للحجاج[1]، ووضح في المراسلة، أن اتصال الحاج لا يكون إلا مع المطوف المحدد للإشراف على المقاطعة التي ينتمي إليها[2].

لم تتأخر فرنسا في الإعلان عن تنظيم موسم حج 1940م تحت رآسة الجنرال (نوغس-Nogués)[3] ، وكعادته استأجر السيد "روني فوضيل" سفينة تدعى" الحاكم العام غيدون-Gouverneur Général Gueydon"، وهي المحاول الأولى التي تنظم فيها الحكومة المدنية الفرنسية بالجزائر موسم حج.[4]

وكانت سفينة الحجاج طيلة رحلتها البحرية نحو الأراضي المقدسة مرفوقة بحوامات عسكرية فرنسية وبريطانية لتطمين الحجاج من التهديدات الألمانية أثناء الحرب العالمية الثانية، ويستخلص أن موسم حج 1940م الذي أشرفت عليه الحكومة الفرنسية كانت تبحث من وراء ذلك أن تجعل منه حدثا يبقى ثابتا في الأذهان.[5]

- 1تطرقت للخلاف بين فرنسا ووالي الحجاز حول تمثيل الحجاج الجزائريين ضمن هذا الفصل.

2 - MAE, Serie : E, Carton : 310, Dossier : 9. Djeddah le 23 Aout 1230.

3- R . Boutet., N. Ben Mahmoud., Pèlerinage de guerre aux lieux saints de l'Islam, Casablanca, Imprimeries Réunies de la Vigie Marocaine et du Petit Marocain ; 1940,p10.

4 – تمّ انتقاد الوضع داخل هذه السفينة، لانعدام النظافة الي يرجع للاكتظاظ والحمولة الزائدة للحجاج، وسوء التغذية، ونقص الطاقم داخل السفينة، مثلما أشار إليه ضابط منتدب لدى مفوضية فرنسا بالقاهرة، الذي كان حاضرا (ببور سعيد) المصرية. ينظر,Luc, CHANTRE., op. cit, p 645

5-Luc, CHANTRE., op. cit, p 651.

3- نقل وإيواء الحجاج من خلال الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي:

أ- النقل:

تم نقل حجاج المغارب(الجزائر-تونس-المغرب) للحجاز بواسطة البواخر التي كانت تعينها الإدارة الفرنسية[1]، وردت أسمائها، ومالكيها ضمن إحدى الوثائق المحفوظة بمركز أرشيف(آكس -آن - بروفانس)، والتي تخص رحلاتها انطلاقا من الجزائر بين سنوات 1929م، إلى غاية 1939م، باستثناء 1931م كما هو موضح ضمن الجدول التالي[2]:

السنة	1929	1930	1931	1932	1933	1934	1935	1936	1937	1938	1939
اسم الباخرة	لابلاتا La) Plata)	آسيا (Asia)	لم ينظم الحج	فلوريا (Floria)	فريجي فلوريا Phrygie Floria	مادونا Madonna	سناي Sinaia	سناي Sinaia	موندوزا Mendoza	بروتان Bretagne	سناي Sinaia
الشركة المالكة	CGTM	شركة شمال افريقيا لنقل الحجاج(SNAP)	--------	شركة شمال افريقيا لنقل الحجاج (SNAP فوضيل Fodil)	الشركة الجزائرية للملاحة (SAN)	شركة شمال افريقيا لنقل الحجاج(SNAP)	الشركة[3] الفرنسية للحج إلى البقاع المقدسة	الشركة الفرنسية للحج إلى البقاع المقدسة	الشركة التجارية البحرية الفرنسية المسلمة	شركة شمال افريقيا لنقل الحجاج(SNAP)	شركة شمال افريقيا لنقل الحجاج(SNAP)

ويستخلص من هذا الجدول، التعداد الكبير أثناء تلك الفترة للبواخر الناقلة، ولعدد الحجاج القادمين لأداء فريضة الحج، وما نتج عنه من إجراءات الاستقبال، والنقل، والإيواء، والمراقبة الصحية.

1- ساهمت دول أخرى مثل هولندة، وبريطانيا، وإيطاليا في نقل حجاجهم بحرا بسفنهم.

2 - AOM ,GGA, 16H/96 a 100.

3 - Societe Francaise du Pelerinage Aux Lieux Saints de l'Islam

إن فترة ما بين الحربين عرفت نموذج نقل الحجاج بواسطة السفن، بالرغم من ظهور وسائل نقل جديدة مثل سكة الحديد[1]، والطائرة، والسيارة، لكنّ قد كرّست قاعدة أولوية النقل البحري في القانون الدولي في المادة 93 من معاهدة الصحة العالمية لسنة 1926م الذي تضمن محتواها ما يلي:" السفن ذات المحركات الميكانيكية هي الوحيدة المكلفة بنقل الحجاج.[2]

لم تسلم السفن الناقلة للحجاج من الحوادث، حيث تضمنت مجموعة من التقارير لظروف النقل، وحتى لبعض الحوادث، منها الحريق[3] الذي تعرضت له الباخرة" آسيا- Asia" التي كانت راسية بالقرب من ميناء جدة يوم الحادثة بتاريخ 22 مايو 1921م[4]، وكيف هبت الإعانات لنقل الحجاج لجدة، وارسال لجنة تحقيق في الحادثة، وتبين أن طاقمها غير معنيين بأسباب الحريق، وفي مراسلة متأخرة عن تاريخ وقوع الحادثة والمؤرخة بتاريخ 12 جوان 1930م [5] ، تضمن محتواها أن قنصل فرنسا بجدة قد اقترح نقل الحجاج الجزائريين المفروض أن تنقلهم للجزائر، بباخرة أخرى، أسمها" بلغرانو- Belgrano"، وفي نفس الوقت الحكومة الفرنسية تتفاوض مع شركة انجليزية المسماة "الخديوية- Khediviale"، وتختم المراسلة باندهاش السيد " م.د. بروس- M.De Brousse" من الاقتراح الاخير، في ظل توفر السفن الفرنسية لنقل الحجاج الجزائريين،

1- عرف موسم حج 1908-1909م الاستعمال التدريجي لخط سكة حديد الحجاز لأول مرة، والذي ربط المدينة المنورة بمدن الساحل المتوسطي، منها بيروت، حيفا، ومستقبلا طرابلس الشرق، بمدن الداخل السوري مثل دمشق، حمص، حماه، حلب. لتفاصيل أكثر: يراجع. Keis Ezzerelli, Le Pelerinage a la Mecque au temps des chemin de fer du Hedjaz(1908-1914), in : les Pelerinages au Maghreb et au Moyen-Orient ,ed, Presses l'IFPO, Damas, 2005, pp167-191.

2- Luc, CHANTRE., op. cit, p488.

3- كانت تقوم برحالات بحرية ثانوية باتجاه (جيبوتي)، و(الحديدة) باليمن، ولعدم احترام الركاب اليمنيين لضوابط السلامة، واستعمالهم لمواقد الطهي التي كانت تشغل بالبترول، تسبب ذلك في اندلاع حريق، نتج عنه موت 117 فردا. ينظر: AOM, GGA, 16H94.

- 4ينظر الملحق 9 عن حادثة الحريق بباخرة" آسيا- Asia".

5 - MAE, Serie : E , Carton : 310, Dossier : 9. n65

ويبرر رفضه، بأن حجاج تونس العائدين عددهم 511 حاجا، وإذا أضفنا 647 حاجا جزائريا، سيصبح العدد الإجمالي 1158 حاجا، وباخرة " بالغرانو" سبق لها وان نقلت للحكومة الفرنسية من 15 إلى 18 ألف عسكري نحو سوريا، ويضيف انهم مستعدون لتأمين نقل الحجاج، واتفقوا مع مستأجري باخرة " اسيا" التي تعرضت للحريق، ولم يبق سوى منح رخصة جديدة لهذه السفينة بحمولتها الجديدة، لان الرخصة القديمة كانت مرخصة لنقل 950 مسافر فقط.[1]

عرفت مسألة نقل الحجاج، عدم التنظيم من خلال انتشار النقل الغير مصرّح، مثلما يبينه مضمون الوثيقة التي اطلعنا عليها بمركز" آكس- آن – بروفانس"، ، مثلما أشارت البرقية التي بعث بها الحاكم العام للجزائر إلى والي الجزائر، يعلمه فيها، بأن الباخرة المسماة "Jerusalem" قد تمّ استئجارها من طرف شخص تونسي يدعى" الحاج الهادي فرج الله"، وستصل عنابة يوم 27 أبريل1928م، وسينقل على متنها الحجاج باتجاه الحجاز، ويخبره أيضا أنّ الباخرة غير مرخصة من مؤسسة حبوس الحرمين الشريفين بالجزائر[2]، لان ضماناتها المادية والمعنوية غير كافية، ويطلب منه اتخاذ الإجراءات اللازمة لسفر الحجاج الجزائريين يوم 2 مايو من ميناء الجزائر، ويوم 4 مايو من ميناء عنابة على متن الباخرة" تميستوكل- Themistocle"[3].

ب- الإيواء:

اهتمت فرنسا قبل الحرب العالمية الأولى كذلك بمسألة إسكان حجاجها بالبقاع المقدسة، انطلاقا من اقتراح قنصل جدة " ليبيسيي- Lépissier" سنة 1911م من أجل إيجاد حل

1 - MAE, Serie : E, Carton : 310, Dossier : 9. Paris le 12 Juin 1930.

2- بالرغم من مراسلة سابقة من الحاكم العام للجزائر للمقيم العام بتونس ينبهه بالبواخر المقترحة لنقل الحجاج من طرف مؤسسة حبوس الحرمين الشريفين بتونس، والجزائر. ينظر: ANOM, GGA, 16H92

3 - ANOM, GGA, 16 H 92. Alger le 25 Fevrier 1928.

للحجاج التابعين لسلطتها، وأدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال لجنة ما بين الوزارات للشؤون الإسلامية المعروفة باسم (CIAM) يوم 29 ديسمبر 1911م.[1]

كما لم تسلم فنادق الحجاج من الحوادث، منها خاصة الحرائق، حيث يُذكر ضمن وثيقة أرشيفية بمركز (لاكورناف) أرسلها مسيّر قنصلية فرنسا بجدة بتاريخ 26 ديسمبر 1921م لوزير الشؤون الخارجية الفرنسي، يذكرها بامتنان الملك للأهمية التي أولتها فرنسا ممثلة في قنصليتها، في تقديمها المساعدة جراء حريق إحدى الفنادق التي تأوي الحجاج[2].

1- لكن المشروع تمّ التخلي عنه لأسباب مالية، ليعاد بعثه مع نهاية سنة 1915م، وتنعقد هذه اللجنة مرة أخرى آملة أن يقدم مشروع قانون على مستوى غرفة النواب الفرنسي لمناقشته والمصادقة عليه، وابتداء من تاريخ 31جانفي 1916 أعلن عن تخصيص 500 ألف فرنك فرنسي لشراء نزلين بمكة المكرمة والمدينة المنورة خاصة بحجاج فرنسا الذين لا مال لهم، وذلك لتلميع صورتها، وإظهار وفائها لرعاياها المشاركين تحث ألوانها في الحرب العالمية الأولى ضد دول المحور. ينظر :

Luc CHANTRE., Op.Cit, p 320.

2 - MAE, Serie : E, Carton: 310, dossier: 11. Djeddah le 26 Decembre 1921.

الفصل السادس

مراسلات عن نشاطات الأوربيين (الدبلوماسية، والعسكرية، والتجارية) بالجزيرة والخليج العربيان خلال القرنين19- 20م

I- وثائق أرشيفية فرنسية خاصة بالنشاط الالماني بمسقط وعُمان

1- الحضور الدبلوماسي والعسكري البحري.

أ-الحضور والزيارات الدبلوماسية

ب-التواجد العسكري البحري.

2- النشاط التجاري

أ - تجارة الأسلحة

ب-تجارة الخمور

ت- اقتراح مشروع إنشاء البريد.

II- نماذج من مراسلات القناصل الفرنسيين عن النشاطات التجارية الأوروبية بعُمان:

1-تقرير سنة 1903م.

2-تقرير عن الوضعية الاقتصادية والتجارية لعُمان سنوات 1906-1907م

3-تقرير عن النشاط التجاري والبحري بعُمان سنوات 1908-1909م

4- مراسلات عن المعاملات التجارية السوفياتية مع عُمان(مسقط) والحجاز(جدة)

5- النشاط التجاري- المالي الفرنسي بجدة.

6 - مراسلات خاصة بمسألة التنقيب عن البترول، وسكة حديد الحجاز.

عرفت منطقة الجزيرة والخليج العربيان خلال القرنين 19، و20م، صدامات بين القوى الاوربية الكبرى فيما بينها على مناطق النفود، وبالأخص بين فرنسا وبريطانيا، وحتى بين السكان المحليين والأوربيين الوافدين، مثلما أشرنا إلى ذلك في الفصل السابق لأحداث مدينة جدة، وقتل القنصل الفرنسي وزوجته بتاريخ15جوان1858م[1]، لكن ذلك لم يمنع من التواجد الأوروبي بعدة مدن بالمنطقة، عن طريق الوكلاء، والقناصل، حتى أصبحت جدة تدعى باسم "مدينة القناصل"، أو ميناء مسقط الذي جلب إليه هو الآخر كل السفن التجارية، من الولايات المتحدة الامريكية، والدول الأوروبية، وحتى من الصين، فإلى جانب الدور البريطاني والفرنسي بالمنطقة، لم يمنع من وجود وكلاء، وتجار، وشركات تجارية أوروبية من غير البريطانية والفرنسية، مثل الالمان، والهولنديين، والبلجيكيين، والروس. لذلك ارتأيت اعتماد نماذج من الوثائق الأرشيفية التي تخص أنشطتهم السياسية، والتجارية، وحتى العسكرية التي وردت ضمن مراسلات القناصل الفرنسيين بكل من قنصلية فرنسا بجدة، ومسقط، أرسلت لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية بباريس، والتي تدخل في إطار التجسس، والمراقبة، تحت غطاء العمل الدبلوماسي.

I –وثائق أرشيفية فرنسية خاصة بالنشاط الالماني بمسقط وعُمان:

بالرغم من شح المعلومات عن الحضور الألماني بالجزيرة والخليج العربيان التي تعود للقرن 19 وبداية القرن 20م، إلا أن الوثائق الأرشيفية للدبلوماسية الفرنسية التي تمكنا من الاطلاع عليها بمركز الأرشيف " لاكورناف"[2] في شكل ميكروفلم، أو وثائق أصلية، منها ملف (مسقط وعُمان) خاصة، حمل في طياته برقيات، وتقارير، ورسائل كانت موجهة من

1 - Philippe Petriat, Le Négoce Des Lieux Saints, éd, La Sorbonne, Paris, 2016, pp 71- 124.

2 –يوجد مركز أرشيف للوثائق الدبلوماسية بمدينة (نانت) الفرنسية.

قنصلية فرنسا بمسقط لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية بباريس، أو لوزارة التجارة الفرنسية، وأخرى موجهة من قنصلية فرنسا ببرلين، ومن (بندر بوشير)، و(بومباي)، وقد تضمن محتواها لمعلومات ذات طابع دبلوماسي، وعسكري، وتجاري يخص عُمان، وبدرجة أكثر (مسقط) التي كانت تمثل مركز ثقل أثناء تلك الفترة، بحيث انها كانت تضم ميناء مهمّا تنزل به البضائع، وتتوقف به السفن العابرة للخليج العربي، والمتجهة لبلاد فارس، أو الهند خاصة، ولموانئ على طول الساحل العربي، إضافة على أنها كانت مركزا لشركات تجارية أوروبية، ونقطة مهمة لاستقبال وبيع الأسلحة بالمنطقة، وكانت مقرا لسفارات أجنبية التي اشتد بينها التنافس التجاري لمصالح بلدانها، ومن خلال هذه الوثائق، وبالرغم من ندرتها في الكشف عن دور الألمان بالمنطقة، إلا أن القليل منها سمح لنا بالوقوف عند بعض الإشارات التي تبيّن لنا أن الألمان مثلهم مثل باقي الأجانب، حاولوا بكل الطرق لفرض حضورهم الدبلوماسي، والتجاري، وحتى العسكري بعُمان ومسقط، مثلما توضحه الوثائق المرفقة بالبحث.

1- الحضور الدبلوماسي والعسكري البحري:

أمكن معرفة أسماء ونشاط دبلوماسيين زاروا مسقط من خلال وثائق ارشيفية محفوظة بمركز (لاكورناف)، منها التي تتحدث عن زيارة البارون الألماني (قيتنار- Gaertner) سنة1896م، والقنصل الألماني (روزلير- ROSELER) للسلطان السيد "فيصل بن تركي" سنة 1900م قبل توجُههما (لبندر بوشير)، إلى جانب متفرقات أبرزها اعتناق أحد الألمان للإسلام وأخد اسم "مصطفى"[1].

1- ينظر الملحق 15 .

يضم الأرشيف الدبلوماسي بمركز (لاكورناف) ملفات جد هامة نجدها في شكل برقيات، ورسائل، وتقارير من القناصل، ونوابهم، أو من المكلفين بالقنصليات الفرنسية بالعديد من دول العالم أنداك ، كانت توجه غالبا لوزراء خارجيتهم بباريس عبر فترات مختلفة. تضمنت هذه الوثائق معلومات وتفاصيل رصدها العاملون بهذه القنصليات منها السياسية، والعسكرية، والتجارية، ورصد القوى الأجنبية الاخرى، وأحيانا للتنافس الحاد بينها من منتصف القرن 19م تقريبا، لغاية منتصف القرن20م.

كما ذكرنا سابقا لنقص الوثائق الارشيفية الفرنسية التي أشارت للحضور الألماني بعُمان[1]، وبالرغم من ذلك يلاحظ ان منطقة الخليج العربي مع نهاية القرن 19م وبداية القرن 20م عرفت حركة دبلوماسية للقناصل الألمان الذين كانوا ينزلون بمسقط أثناء مرورهم من بلاد فارس إلى الهند، وغالبا ما كانوا يزورون سلطان عُمان، مثلما تشير إليه العديد من الوثائق الارشيفية الفرنسية، من بينها رسالة نائب القنصل الفرنسي "بُول أُوتافي" بمسقط لوزير خارجيته بباريس السيد" برتيلو- Berthelot" تحث رقم 12 والمؤرخة بتاريخ 27 فبراير 1896م، يذكر فيها بتلقيه زيارة البارون الألماني " غاتنير" المفوض فوق العادة لألمانيا لدى "شاه" بلاد فارس، والذي كان متوجها نحو الهند، وتوقف بمسقط مثلما أخبره قبل هذه الزيارة الرائد الإنجليزي " سادلر- J . A. SADLER "[2]، هذا، وتكشف المراسلة نوايا وسبب هذه الزيارة لمسقط والمتمثلة خاصة في محاولة فرض الهيمنة السياسية والاقتصادية لبلاده

1- أثناء اطلاعي على هذا الأرشيف، استخلصت نقطة مهمة كانت حاسمة في شح المعلومات عن الحضور الألماني بعُمان في الوثائق الدبلوماسية الفرنسية المحفوظة بمركز " لاكورناف"، والذي لخصت سببه أن الفرنسيين لم يهتموا بالحضور الألماني إلا عندما كان الحضور الألماني يشكل خطرا على تواجدهم، وينافسهم بالمنطقة، والامثلة عديدة أوردناها في متن البحث، مثل شركة النقل البحري " هامبورغ – أمريكا".

2- يعتبر الرائد الإنجليزي جامس "هايس سادلر-J . A. SADLER" من بين الشخصيات الفاعلة في تاريخ عُمان الحديث أيام توليه وكالة مسقط فترة 1892 إلى 1895م.

بالمنطقة، ولمعرفة دقيقة كل مسائل الخليج العربي، ويضيف أن سبب الزيارة كذلك يكمن في الرغبة الشديدة للألمان لاستكمال المعلومات عن المنطقة، وهو موقف معادٍ نهائيًا لتحقيق الحلم الذي كان يتصوره الضباط الإنجليز–والهنود بجعل هذا الخليج بمثابة بحر قزوين بريطاني.

وتضيف المراسلة تلخيص البارون الألماني زيارته لمسقط وعُمان عامة في كلمتين: "على ان التجارة في مسقط ليست تمرٌ وقُطنيات، فالتّمر المادة الموجهة للتصدير، والقطنيات التي كانت تستورد مثلما أشارت إليه الجرائد الهندية..."، ويشير نائب القنصل الفرنسي في مراسلته هذه عن وجهة نظر البارون الألماني بأن الإنجليز لا يبدلون جهدا من أجل استقلال مسقط، وحسب تفسير نائب القنصل الفرنسي أن " غاتنير" [1]كان يريد الإشارة للتعهد الذي أخذته الحكومة الأنجلو- هندية لمواجهة كل هجومات المتمردين على مسقط ومَطْرَحْ، ويردف نائب القنصل الفرنسي قائلا في تقريره عن زيارة "غاتنير" انّه عند مغادرته لمسقط صرّح له بأنه غير راض من تسمية الحكومة البريطانية لقُنصلها (بـــبـــندر بوشير) باسم "المقيم السياسي بالخليج الفارسي"، هذا الخليج الذي اعتبرته بريطانيا دوما مقاطعة تحت حمايتها، وأخبره باهتمام ألمانيا بالنشاط الاقتصادي والملاحي، ونيّتها لإنشاء خط بحري لنقل البريد بالخليج.

ودائما في مجال الأنشطة الدبلوماسية الألمانية بمنطقة الخليج، ومسقط بالذات، وردت إلينا معلومات ضمن محتوى البرقية رقم 25 المؤرخة بتاريخ 21أبريل 1900م والموجهة من نائب القنصل الفرنسي " بُول أُوتافي " بمسقط لوزير خارجيته بباريس، يبلغه فيها بالتوقف القصير بمسقط للدكتور الألماني" روزلار" بتاريخ 20أبريل 1900م قبل توجهه:(لبندر بوشير)

1-MAE, Serie : D, Carton :15, Dossier : 2.Mascate le 21Avril 1900.

لاستخلاف الدكتور "د.رينهار- Dr.Rinhardt" القنصل الألماني الجديد بهذه المدينة[1]،وتشير إحدى المراسلات المتأخرة بين نائب القنصل الفرنسي بمسقط السيد "لارونس" مع وزير خارجيته بباريس والمؤرخة بتاريخ 23 مارس 1914م، مفادها أن السلطان "فيصل بن تركي" قد رفض في سنوات سابقة منح رخصة للقنصل الألماني (بندر بوشير) الدكتور" رينهار" لزيارة المناطق الداخلية لعُمان بحجة انعدام الأمن بهذه المناطق، ويضيف صاحب المراسلة، انه استقى خبر سبب الرفض من سابقيه بالقنصلية الفرنسية، ان ذلك يرجع لضغط القنصل البريطاني بمسقط آنذاك على السلطان. مما يوحي لنا دور بريطانيا بعُمان، وخشيتها من المنافسة على حساب مصالحها.

وأثناء توقفه هذا الدبلوماسي الألماني بمسقط، طلبا خطيا لمقابلة السلطان "فيصل بن تركي"، من أجل تسليمه رسالة من سلطان زنجبار، ويضيف القنصل الفرنسي في برقيته لإتقان هذا القنصل الألماني للّغة العربية والفارسية مثله مثل سابقيه القنصل "رينهارد"، ويضيف في تقريره أن القنصل الألماني" روزلار" قضى عدة سنوات في افريقيا الشرقية الألمانية وزنجبار، وعلى دراية بالقضايا العربية.

وكشف نص البرقية عن السؤال الذي طرحه هذا القنصل الألماني على القنصل الفرنسي ضمن مراسلة مؤرخة بتاريخ 28 أبريل 1899م يستفسر فيها عن منجم الفحم بـــ: (صور)، كما تضمن نص البرقية لملخّص ردّ القنصل الفرنسي عن استفسار القنصل الألماني الذي جاء على النحو التالي :" عندما انتشر خبر وجود منجم فحم بالقرب من صُورْ، ارسل سلطان مسقط سكرتيره للتأكد في عين المكان، وعند اقتراب هذا الأخير من مدينة صُور، لاحظ أن هذه المناجم لم تكن قريبة من الساحل، بل متوغلة في الداخل بأراضي قبليّة

1- Série : D , Carton 15, Dossier 2 , Mascate le 21 Avril 1900. Direction politiqus et commerciales.

لا تبالي باستقبال سكرتير السلطان "فيصل بن تركي"، وتابع القنصل الفرنسي مخاطبا وزير خارجيته بباريس بأن المسألة حقيقية، ووظيفته كقنصل حامي المصالح الفرنسية تجعله ملزما بتوضيح هذا الغموض، واعتبر أن المسألة سهلة بالنسبة إليه للتقصّي، مقارنة بسكرتير السلطان، وواجبه التنبيه للسؤال الذي طرحه زميله القنصل الألماني " روزلار"[1]. ويستخلص من مقتطفات هذا الرد، هو تنبيه سلطات بلده لنوايا الاطماع الألمانية بالمنطقة، خاصة مع انتشار السفن البخارية التي تحتاج لطاقة الفحم، عكس السفن الشراعية التي تتحرك بطاقة الرياح التي لا تكلّف شيء، ويُستشفى أيضا من محتوى نص هذه البرقية، أن الألمان مثلهم مثل الإنجليز والفرنسيين أرادوا الحصول على امتيازات بمحاولتهم التقرب من السلطان، لمنافسة باقي الدول الأجنبية الأخرى ذات النفود والهيمنة بالمنطقة في مختلف المجالات.

ب-التواجد العسكري البحري:

ومن النشاطات العسكرية الألمانية بالخليج العربي، رسو بميناء مسقط للسفينة الحربية "أركونا- Arcona" التي كانت تعتبر آنذاك جوهرة الصناعة العسكرية البحرية الألمانية[2]، رست بالعديد من الموانئ والبحار البعيدة، منها بحر الصين[3]، مثلما يشير إلى ذلك مضمون البرقية رقم 13 المؤرخة بتاريخ 18 مارس1899م الموجهة من نائب القنصل الفرنسي بمسقط لوزير شؤون الخارجية بباريس عن معلومات تفيد برسو الباخرة الحربية الألمانية " أركونا"

1 -MAE, Serie:D, Carton: 15, Dossier:2. Directions politiques et commerciales.

2- أرسلت فيما سبق ألمانيا سفينة حربية بالخليج العربي سنة1895م، سبقت سفينة " أركونا".

3- تواجد هذه السفينة ببحر الصّين ناتج عن سياسة الحكومة الألمانية التوسعية لمنافسة إنجلترا بآسيا، حيث أسست بتاريخ 14 جانفي 1897محطة بخليج " كياو تشيوو-Kiao Tchéou " والتي تعرف عند الألمان باسم" تسينغالو- Tsingalau" . ينظر:

Mathieu Gotteland, L'Allemagne et l'Autriche-Hongrie en Chine, 1895-1918, Revue D'Allemagne et des pays de la langue allemande,48-1/2016,pp43-55 .

بميناء مسقط، هذا الرُّسو الذي تابعته الصحف الألمانية مثلما أشارت إليه برقية القنصل الفرنسي ببرلين الألمانية المؤرخة بتاريخ 6 أبريل 1899م، والموجهة لوزير خارجيته بباريس والتي تشير للمعلومة الصحفية مفادها أن الصحيفة الألمانية"Mossische Zeitung" ليوم أبريل 1899م نشرت خبر رسو السفينة الحربية الألمانية المسماة "أركونا" بميناء (بندر بوشير)، ومسقط، وبعدها برقية السفير الفرنسي ببرلين لوزير خارجيته بباريس المؤرخة بتاريخ 6أبريل 1899م ، يشير ضمنها لمقال الجريدة الألمانية" Frankfurter Zeitung " الذي صدر يوم 5أبريل1899م وركّز هذا المقال على اهتمام ألمانيا بإنشاء مستعمرة تجارية بالخليج الفارسي- كما ورد في مضمون المقال- التي ستكون لها أهمية بالغة بالمنطقة، وورد ضمن المقال إشارة لمهمة هذه السفينة الحربية بالخليج الفارسي، أما قنصل فرنسا ببومباي الهندية، فقد راسل وزير خارجيته بباريس بتاريخ 11 أبريل 1899م يعلمه بالخبر الذي نشرته صحيفة هندية مشهورة اسمها" Times of India" مفاده أن السفينة الحربية الألمانية الموجودة بمياه الصين، يكون قائدها قد تلقى أمرا بالتنقل فورا للخليج الفارسي، ويضيف في مراسلته أنها سترسو بموانئ كل من مسقط، وبندر بوشير، والبصرة خلال الأيام الأولى من هذا الشهر(أبريل)، ويضيف مبينا لوزير خارجيته أن هذه الصحيفة بررت تواجد " أركونا" بموانئ الخليج الفارسي بالسياسية، وما هي سوى تلبية للسلطات الحاكمة بعُمان، التي سمتها الصحيفة بالسلطات المسلمة(Autorites Musulmanes)، ويضيف صاحب المقال بإعطاء تفسيرا آخر للتواجد المستقبلي للألمان بهذه ، والاقتداء بالنموذج الفرنسي، لكن دون إعطاء تفاصيل أخرى، باستثناء بعد الأرقام عن هذه السفينة التي تمّ إنجازها سنة1885م، وكانت مسلحة بسبعة مدافع، وبلغت سعتها 2370 طنا، وتبلغ سرعتها 17 عقدة بحرية في الساعة، ويتكوّن طاقمها من 267 فردا من الضباط والملاحين[1]. والملاحظ أن هذه السفينة الحربية

1- تمت الإشارة إلى ذلك ضمن صفحات الملحق15.

الألمانية لقيت اهتمام القنصل الفرنسي بمسقط من خلال مراسلاته لوزارة خارجيته بباريس عند رسوها بميناء مسقط.

وفي السياق نفسه، تمّت الإشارة ضمن محتوى برقية أخرى من نائب القنصل الفرنسي بمسقط لوزير خارجيته والمؤرخة بتاريخ 8 أبريل 1899م لمعلومات مفادها أن السفينة الحربية الألمانية "أركونا" قد وصلت يوم 23 مارس 1899م لميناء مسقط، ثم توجهت يوم 26 من نفس الشهر لبندر بوشير، ثم ستعود لمسقط يوم 6 أبريل لتغادره يوم 8 أبريل نحو عدن، ثم جبل طارق، ومن تمّ لألمانيا. كما بيّن نائب القنصل الفرنسي في تقريره عن الزيارة التي قام بها القنصل البريطاني لقائد السفينة " رينموش-Reinmoch"، وعرض عليه تموين سفينته بمادة الفحم اللازمة لها، كما يشير نفس محتوى البرقية للزيارة التي قام بها القنصل الفرنسي هو الآخر لهذه السفينة، ويختم برقيته بالاستقبال الذي لقيه قائد " أركونا" من طرف السلطان فيصل بن تركي، الذي قام هو الاخر بزيارتها والاطلاع على تجهيزاتها الحربية [1].

ويستنتج من هذه الوثائق، ان ألمانيا ودول أوروبية فرضت نفسها بالمنطقة من خلال، تجارة ونقل أسلحتها واسلحة دول أخرى مثل هولندة نحو مسقط، وبواسطة اسطولها التجاري" Hambourg-America"، كما استعرضت قوتها العسكرية البحرية من خلال رسو سفينتها البحرية "أركونا" بميناء مسقط. كما تنوعت صادرتها لتشمل السكر، والخردوات، والمعلبات، والعجائن، والعطور، والأصباغ التي كانت تصل ميناء مسقط بواسطة سفنها البخارية وبالأخص مع بداية القرن 20م.

1- ينظر الملحق 16 نص الوثيقة الخاصة بزيارة السلطان" فيصل بن تركي" لسفينة" أركونا" الألمانية.

2- النشاط التجاري:

من خلال معالجة الوثيقة الأرشيفية كنموذج للمعاملات التجارية العالمية في عُمان لسنة 1903م من بينها البضائع الألمانية التي تواجدت بمسقط، مثل(الأسلحة، السكر، الخردوات، العطور، والأصباغ)، وكذلك عند وقوفنا على الوضعية الاقتصادية بعُمان سنوات 1906-1907م من خلال تقرير القنصل الفرنسي بمسقط لوزير خارجيته، وإشارته لشركة النقل البحري الألمانية (شركة هامبورغ أمريكا- Compagnie Hambourg America) التي كانت ترسو بميناء مسقط مرة واحدة كل شهر في ظل منافسة الشركات البحرية الأوروبية، إضافة لعدد السفن الألمانية التي رست بميناء مسقط خلال هذه الفترة مقارنة مع باقي سفن الدول العظمى، وتعيينهم بمسقط لتاجر مسلم اشتغل سابقا بمستعمرة الكونغو البلجيكي، كما سأقف عند نص مراسلة القنصل الفرنسي بمسقط للنشاط الاقتصادي والتجاري والملاحة بعُمان للدول العظمى مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا لسنوات 1908-1909م، ونصيب الألمان من هذا النشاط (كنقلهم لمادة السكر لعُمان، وتصديرهم لموادهم الاستهلاكية للسوق العُمانية (كالمعلبات، المعجنات، والأسلحة، والذخيرة)، وزيارات الدبلوماسيين الألمان للمنطقة، فكل هذه المؤشرات توحي لنا حرص الألمان على مصالحهم التجارية بالمنطقة، ومحاولاتهم فرض وجودهم، ومنافسة باقي الدول الاوروبية.

أ- تجارة الأسلحة:

ازدهرت هذه التجارة بمنطقة الخليج العربي، وبالأخص بمسقط وميناءها الذي اعتبر حلقة مهمة لتجار الأسلحة الانجليز، والبلجيكيين، والفرنسيين، والهولنديين، وكذلك الألمان، مثلما تشير إليه مضامين الوثائق الأرشيفية الفرنسية التي تبيّن ان الألمان هم الآخرون مارسوا نشاط بيع الأسلحة، وشحنها نحو ميناء مسقط عبر شركتهم البحرية " هامبورغ-أمريكا

Hambourg-America"[1]، خاصة وأن هذه الشركة كانت تتلقى دعما من الحكومة الألمانية ما مقداره 15 ألف "مارك" ألماني عن كل رحلة تجارية لسفينة شحن تابعة لها، وذلك لغرض دعمها لمنافسة خاصة شركة الشحن البريطانية " British India" التي استطاعت الهيمنة، والاستحواذ على سوق نقل البضائع من أوروبا نحو موانئ منها مسقط، فكانت تشحن على متنها الأسلحة الأوروبية المستوردة من ألمانيا، وبلجيكا بدرجة أكثر، وبدرجة أقل الأسلحة الفرنسية نحو موانئ الخليج العربي، مثل الكويت، وقطر، داخل صناديق مُمَوّهة بكتابات على أنها صناديق حلوى عُمانية[2].

ومن جملة ما يؤكد نشاط الألمان في المتاجرة بالأسلحة في الخليج الفارسي وعُمان، نجد نصا لبرقية رقم 17 المؤرخة بتاريخ 23أبريل 1900م من قنصل فرنسا بمسقط السيد "بُول أُوتافي" لوزير شؤون خارجيته بباريس يشير من خلالها أن القنصل البريطاني بمسقط قد سلّم السلطان الأسلحة والذخيرة التي عَثَر عليها طاقم السفينة الحربية البريطانية [3]والتي كانت على ظهر السفينة البريطانية " بلوشستان"، ثم نُقلت حمولتها (الأسلحة والذخيرة) لمقر قنصلية بريطانيا بمسقط، وظلت محفوظة بها طيلة سنتين، باستثناء الأسلحة الألمانية التي سُلّمت لأصحابها بعد أن تقدم القنصل الألماني (ببندر بوشير) بشكوى لدى السلطان لاستعادتها. مما يدلُ أنه رغم الهيمنة البريطانية على المنطقة، إلا أنّ الألمان، وبأسلحتهم، وذخيرتهم لم يتركوا هذه التجارة حكرا على الانجليز وباقي الدول العظمى آنذاك، حيث شهدت هذه الدول نفس

1- نتيجة نشاط هجرة الأوروبيين لأمريكا، قرر حوالي أربعون تاجرا من هامبورغ الألمانية بتاريخ 27 مارس1847م بتأسيس شركة ملاحة بحرية والتي سموها باسم: " Pac Kalfarht" لغرض خلق خط تواصل بين هامبورغ وميناء نيويورك الأمريكي بواسطة سفينة شراعية. ينظر جريدة " Navigazette"الفرنسية ليوم 30 جانفي 1913.

2- Xavier Béguin Billecocq ,Un Consul de France à Mascate en 1905, Paris 1991, p12.

3- : MAE, Série : D , Carton 16, Dossier 2, Direction politique

القلق بشأن الأهداف المهيمنة لـــ:" غيوم الثاني- Guillaume II ملك ألمانيا[1]. وفي شهادة من رئيس مجلس وزارة الخارجية للسيد وزير التجارة والصناعة والزراعة والعمل والبريد الفرنسي، مفادها أن الألمان كانوا يوزعون بضائعهم التي كانوا ينقلونها بسفنهم قبل الحرب العالمية الأولى، في حين استحال الأمر على الملاحين الفرنسيين بإرسال سفنهم للخليج العربي أثناء تلك الفترة، مما أثر سلبا على التجارة الفرنسية بالمنطقة.

ب- تجارة الخمور:

حول انتشار بيع الخمور بمسقط، ومطرح وفق تقرير قنصل فرنسا بهذه المدينة السيد "روجي لارونس" لوزير خارجيته بتاريخ 10 نوفمبر 1902م[2]، نلاحظ ان مضمون هذا التقرير قد احتوى على معلومات مفادها أن السلطان رفض واحتج عن الوضع الذي تسبب فيه بيع الخمور لمواطنيه، وما نتج عن ذلك من انحرافات في سلوكياتهم، الأمر الذي دفع قناصل كل من بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية للاجتماع، ومراسلة حكوماتهم في المسألة، كما تضمن التقرير، أنّ الخمور المستهلكة من طرفهم، هي ذات الأنواع الرديئة المعروفة باسم "ماء الحياة" المستوردة والمصنعة بمدينة هامبورغ الالمانية، وبالتالي يستخلص من هذا التقرير، أن ألمانيا بالرغم من ما ورد ضمن هذا التقرير حول نوعية الخمور، إلا انها كانت حاضرة في هذا النوع من التجارة.

ج- اقتراح مشروع إنشاء البريد بعُمان:

تقدّم الألماني الذي دخل الإسلام، والمكنّى "مصطفى" مثلما تشير إليه الوثائق الأرشيفية الفرنسية بمشروع بريدي ورد محتواه ضمن البرقية رقم 48 المؤرخة بتاريخ

1- Robert Odos, « l'affaire du commerce des armes », Revue historique, tome1,1996,p117.

2- ينظر الملحق17 الخاص بتجارة الخمر.

9سبتمبر1899م من نائب القنصل الفرنسي بمسقط لوزير خارجيته بباريس، يشير فيها أن هذا الألماني يُصرّ منذ مدة لدى السلطان بدفعه 5 آلاف "روبية" لمدة خمسة سنوات من أجل الحصول على امتياز اصدار طوابع بريدية تحمل صورة سموه السلطان، بالرغم أن السلطان لا ينوي إنشاء هذه الخدمة البريدية مع الداخل، ولا مع الخارج، في ظل رفض القبائل داخليا، واعتمادهم على الوسائل التقليدية في التواصل، وكذلك نتيجة الرفض الإنجليزي لتحكمها في نقل البريد، ومعارضة قنصلها لهذا الاقتراح، مما دفع الألماني "مصطفى" بكتابة خطاب احتجاج للسلطان.

كما تضمنت البرقية تساؤلا للقنصل البريطاني إن لم تكن وظيفة "مصطفي" على أنه سوى عميل للحكومة الألمانية؟ ونفس التساؤل طرحه نائب القنصل الفرنسي بمسقط عن هذا الرجل، مُبيّنا في مراسلته لوزير الشؤون الخارجية بباريس، ان الأخبار تذكر بأنه جاسوسا للألمان، وذكر أنه دخل الإسلام، ووصل لمسقط مع بداية شهر مارس 1899م قادما من زنجبار، وانّه يريد إنشاء مِؤسسة تجارية بمسقط[1]

II-نماذج مراسلات القناصل الفرنسيين عن النشاط التجاري الأوروبي بعُمان:

يحتوي الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي بمركز "لاكورناف" بباريس على وثائق ومعلومات مهمة ترصد لنا مختلف الأنشطة التجارية والمتعاملين التجاريين، والملاحة البحرية للألمان بعُمان، ولاحظنا ان التقارير المدونة من القنصلية الفرنسية بمسقط خصّصت للحركة التجارية عبر ميناء مسقط خاصة (التصدير والاستيراد) حيزا مهما، فخصصت تقارير سنوية لمختلف المبادلات والأنشطة التجارية بهذا الميناء، من بينها ما توصلنا إليه لحد الآن، في انتظار الجديد من المعلومات مستقبلا، ومن جملة تلك التقارير السنوية نذكر:

1- ينظر الملحق 18

1- تقرير سنة 1903م:

أشار التقرير الفرنسي الخاص بالنشاط التجاري بمسقط للحصة الألمانية منه، وبالأخص لـــ:

-تجارة الأسلحة الألمانية، وبالأخص البنادق الألمانية التي بلغ عددها 500 بندقية، مقابل عدد البنادق المستوردة من بلجيكا المقدرة بنحو 8آلاف بندقية من نوع" مارتيني-Martini"، و3آلاف بندقية من إنجلترا، وخمسمائة من فرنسا. كما يشير التقرير لطريقة تعبئتها داخل الصناديق من الخشب، حيث كانت تشحّم، ثم تلف بقطعة قماش، وتوضع داخل هذه الصناديق الخشبية التي غالبا ما تكون مغلّفة بصفائح من الزنك، ومغلقة بإحكام[1]، مع الاشارة أن كل صندوق كان يضم 50 بندقية. ويذكر التقرير أن شحن هذه الأسلحة على سبيل الذكر من ميناء مرسيليا بفرنسا نحو مسقط يكلف ما قيمته 150 فرنك فرنسي للطن الواحد، بمتوسط 1،60 فرنك فرنسي للبندقية الواحدة، وبلغت قيمة التعرفة الجمركية لكل وحدة من السلاح6 %، زيادة تخصيص لنسبة 1،10 فرنك فرسي تذهب لحساب السلطان الخاص عن كل سلاح. كما ورد في التقرير ذكر السعر الذي بيعت به البندقية الألمانية من نوع " Mauser" مع 400 خرطوشة بمسقط، والذي بلغ 242 فرنك فرنسي، أما سعر المسدس الألماني الاوتوماتيكي ومن نفس العلامة" Mauser " مع 100 رصاصة، فقد بلغ سعره 198 فرنك فرنسي، ويستخلص أن أسعار الأسلحة الألمانية كانت مرتفعة لجودتها إذا ما قارناها بالأسلحة البلجيكية، او الروسية، فعلى سبيل الذكر يكشف لنا التقرير عن سعر المسدس البلجيكي" Browing " مع 250 طلقة، فلم يتعد 110 فرنك فرنسي، أما المسدس الروسي من نوع "Berdan" مع طلقة، و لم يتجاوز سعره 26،40 فرنك فرنسي.

1- الغرض من كل هذه الاحتياطات مثل التشحيم وتغليف الصندوق من الداخل بصفائح الزنك كما ذكرناه سابقا، لان الرحلة طويلة من أوروبا إلى مسقط، والخليج العربي، حفاظا عليها من الرطوبة والصدأ.

وخلص عنصر تجارة الأسلحة لهذا التقرير بتحديد عدد البنادق التي دخلت مسقط سنة 1903م، وتكلفتها، حيث حدد عددها حوالي 12000 بندقية، دون البنادق الثمينة، والأخرى الخاصة بالصيد، والفنتازيا والتي لم تتجاوز 50 بندقية. وأشار التقرير لتداول بنقية الحرب الألمانية من نوع " Mauser "ذات المسورتان. وبلغ عدد الذخيرة المستوردة بسوق مسقط لهذه السنة 3ملايين وحدة بقيمة مليون فرنك فرنسي، من بينها الذخيرة الألمانية من نوع " Mauser" التي بلغ سعر 100 وحدة بنحو 22 فرنك فرنسي، وتضمن التقرير استيراد مادة السكر من ألمانيا، وكذلك من النمسا، وبومباي، ويشير التقرير لأنواع السكر المستورد، وهو نوعان، السكر ذو الحبيبات الغليظة، وهو النوع الجيد، والنوع الثاني ذو الحبات الرفيعة، وهو أقل نوعية من الأول يستعمل غالبا من طرف العُمانيين في صناعة الحلوى المعروفة حتى اليوم بالحلوى العُمانية وباقي الحلويات، ويذكر التقرير أن عُمان قد استقبلت 15ألف كيس سكر من بينها السكر الألماني ، ووزن كل كيس 100كيلوغرام، باستثناء سكر جُزُر (مُوريس) المستورد، الذي يزن الكيس الواحد منه 75 كيلوغراما، واحتوى التقرير أيضا إشارة لاستيراد الخردوات، والعطور من ألمانيا، زيادة للأصباغ والألوان التي بلغت صادراتها لعُمان ما قيمته 2500 فرنك فرنسي[1].

وفي ظل محاولة الألمان منافسة الانجليز بالمنطقة، قامت شركة " هامبورغ-أمريكا"[2]سنة 1903 بإرسال سفن لميناء مسقط لتحضير التقاطع لخط سكة حديد بغداد التي يموّنها البنك

1-MAE, Serie: A, Carton: 118, Dossier: 2. Mascate le 5 Mars 1904.

2- دخلت هذه الشركة البحرية في حرب وتنافس مع الانجليز في نقل البضائع، وأحيانا قامت سفنها بنقل حجاج العراق لميناء جدة بأسعار زهيدة تراوحت أسعار النقل ما بين 10 و20 مارك ألماني للطن الواحد من البضائع، مقابل 40 "شلينغ" للطن بالنسبة لسفن الشحن الإنجليزية. ينظر:

R.Vadala, « Le Golfe Persique »,Revue du monde musulman, Juin 1923, Tome 54 ,pp64-72 p64 .

الألماني" Deutsche Bank"، الأمر الذي رفضته إنجلترا من خلال تفقد نائب الملك " جورج ناثانيال كورزون –George Nathaniel Curzon"[1]، الذي شغل منصب الحاكم العام للهند البريطانية في الفترة ما بين 1899 و1905 لسواحل الخليج الفارسي، وقيامه بزيارة تحدي، وتفتيش في نفس الوقت، للتعبير على هيمنة بريطانيا، وتواجدها بقوة في الخليج، ورفضها لتواجد أجنبي آخر ينافسها[2].

جدول عدد السفن التي رست بميناء مسقط سنة 1903(3)

جنسية السفينة	سفن شراعية	سفن بخارية	المجموع
سفن مسقط	120	01	121
انجليزية	130	218	348
فرنسية	30	-	30
تركية	30	-	30
فارسية	60	-	60
روسية	-	11	11
ألمانية	-	05	05
جنسيات أخرى	08	-	08

يستخلص من هذا الجدول الخاص بالنشاط البحري، وبالأخص النشاط التجاري بميناء مسقط، ورسو السفن به، ان العُمانيين كانوا منفتحين على مختلف دول العالم، وبالأخص الأوروبيين، حيث كانت تصل بضائعهم لعُمان، وان الالمان كانت لهم حصة من هذا النشاط

1-"La Perse et la question Persane– هو عنوان كتاب صدر له سنة 1892م .

2- الجريدة الفرنسية الأسبوعية" Candide" رقم 641 بتاريخ 25 جانفي 1936م.

3- ينظر الملحق 19. جنسيات السفن التي رست بميناء مسقط سنة 1903م

المتمثل في نقل البضائع بكل أنواعها، ومنها السلع الألمانية، واعتماد اسطولها البحري على السفن البخارية التي اختزلت المسافات والزمن.

2- تقرير عن الوضعية التجارية لعُمان 1906-1907[1]

وردت إلينا الوضعية الاقتصادية لعُمان سنة 1906-1907م في شكل تقرير مؤرخ في شهر نوفمبر 1907م ويتكون التقرير من107 صفحة وجهه قنصل فرنسا " روجي لارونس " بمسقط إلى وزارة التجارة بباريس، حيث تضمن محتواه لمعلومات تخص الاستيراد والتصدير والنشاط الملاحي بمسقط والخليج الفارسي، من بينها شركة الملاحة الألمانية "Hambourg – America" التي دشنت نشاطها التجاري بالخليج الفارسي سنة 1906م[2]، ويشير التقرير أنّها كانت تقوم برحلة مرة في الشهر تتوقف فيها بميناء مسقط بعد التوقف في عدة موانئ بالبحر المتوسط، والبحر الأحمر، والخليج الفارسي، ويذكر التقرير أن سفن هذه الشركة ساهمت في نقل الأسلحة لمسقط مثل باقي شركات النقل البحري الأوروبية التي نذكر من بينها " British- India"، و"Anglo- Arabian and Persian cy "، وينتقل صاحب التقرير لذكر أنواع الأسلحة المشحونة على ظهر سفنها، مثل البنادق من عدة أنواع منها بندقية" Lee Metfort" الإنجليزية الصنع، ونوع" Gras" الفرنسية الصنع، وبنادق " Berdan"الروسية، وكانت تمنح 100 ذخيرة(خرطوشة)مجانا عند بيع كل بندقية ، ومن بين الأسلحة الأخرى التي كانت منتشرة في سوق مسقط، نجد مسدسات نوع " Mauser "الألماني الصنع، ومسدس" Browing" من بلجيكا، وتراوح سعر القطعة الواحدة ما بين 50

---

1 - سبق وأن أشرنا للموضوع، ينظر الملحق5 – MAE, Série A, Carton 118, Dossier2. Novembre 1907

2- يجب الإشارة أن الالمان قد أسسوا شركات ملاحة بحرية وصلت لموانئ الخليج العربي، منها شركة:
Deutsche Persische Handels Gesllschaflt " -"Hamburg and Persian Gulf Cie ".
والتي تمت تصفيتهما سنة 1898م. ينظر: . R.Vadala, op. cit, p64

إلى 70 روبية. إلى جانب تطرقه في التقرير لمجموع قيمة صادرات الاسلة الألمانية التي دخلت ميناء مسقط والمقدرة بنحو 52،560 دولار أمريكي، في حين يشير أن الأسلحة النمساوية كانت تشحن على السفن الألمانية، وسعر الشحن كان يكلف 80 فرنك فرنسي للطن الواحد بزيادة 30 فرنك فرنسي عن باقي البضائع، وبلغت قيمة التعرفة الجمركية بـــ 10 % النسبة للأسلحة، عكس باقي البضائع التي حددت تعرفتها بنحو5%، ويبين لنا أن سوق مسقط للأسلحة كان يرتاده الأفغان والصوماليين.

هذا وتضمن التقرير إشارة القنصل الفرنسي بمسقط لاستنجاد التجار الفرنسيين بالسفن الإنجليزية والألمانية لنقل ما قيمته ستة ملايين فرنك فرنسي من مادة السكر نحو ميناء مسقط، ويبرز التقرير على ضرورة الاهتمام وتطوير شركة نقل بحرية لتموين سوق مسقط والأسواق المجاورة مثلما يقوم به الاسطول التجاري الألماني وحتى الإنجليزي.

كما تضمن التقرير أيضا جدولا لجنسيات السفن الشراعية والبخارية التي رست بميناء مسقط خلال هذه الفترة، ومن بينها السفن البخارية الألمانية التي نافست كبرى السفن الأوروبية كالإنجليزية مثلما يوضحه مضمون الجدول المرفق[1]:

جنسيات السفن	السفن الشراعية	السفن البخارية	المجموع
سفن مسقط	120	01	121
سفن بريطانية	130	218	348
سفن فرنسية	18	-	18
سفن تركية	30	-	30
سفن فارسية	60	-	60
سفن روسية	-	11	11
سفن ألمانية	-	05	05
سفن من جنسيات أخرى	08	-	08

1-MAE, Serie A, Carton118,Dossier 2. Novembre 1907. Directions politiques et commerciales.

يستنتج من هذا الجدول هيمنة الاسطول التجاري البريطاني نتيجة قرب مستعمراتها ومحمياتها مع عُمان، لكن ذلك لم يمنع من رسو السفن البخارية الألمانية التي كانت تنتقل للمنطقة مرّة في الشهر، إضافة إلى احتمال الأحوال المناخية التي غالبا ما تعيق الحركة الملاحية، وعدم وجود لها مستعمرات، ومحطات تجارية قريبة من عُمان.

3- تقرير عن النشاط التجاري والبحري لعُمان سنوات 1908- 1909[1]

يستخلص من خلال تقرير السيد" بيشون- S. Pichon " قنصل فرنسا بمسقط الذي أرسله لوزير خارجيته بباريس بتاريخ 31 مارس1910 والذي تضمن مختلف الانشطة التجارية بعُمان بين سنتي 1908-1909م، هذا التقرير الذي تمّت كتابته يوم 25 مارس1910م بحيث تمّ ذكر ضمنه لعدّة نقاط تخص التواجد الألماني بمسقط وعمان والخليج الفارسي، منها:

ورود ذكر شركة النقل البحري الألمانية " Hambourg America" كمنافس لشركة النقل البحري البريطانية" British India "بالمنطقة، خاصة وأنها تتحصل على دعم مالي من الحكومة الألمانية مقداره 15 الف مارك لكل سفينة. وذُكر في التقرير جهود الألمان ونواياهم من اجل الاستقرار في الخليج العربي.

وأشار التقرير لاعتماد الالمان بمسقط على شخص رسمي واحد مسلم يدعى "مصطفى" سبق الإشارة إليه، والذي كان يدير شؤون الألمان بمسقط، وذكر التقرير أنه يعمل في سرية، وكان تاجرا بالكونغو البلجيكي، وهو تحت المراقبة الإنجليزية[2].

1 -MAE, Série A, Carton 118, Dossier 2. Directions politiques et commerciales.

2- يشير القنصل الفرنسي بمسقط السيد "بُول أُوتافي" في برقية موجهة لوزير خارجيته بباريس، والمؤرخة بتاريخ 27 فبراير 1896 أن الألماني المكنى باسم " مصطفى" تقابل مع السلطان عدة مرّت، وتحدث معه باللغة السواحلية، ويضيف في البرقية أن الكلام عليه على أنّه عميل للحكومة الألمانية.

ويذكر التقرير أن سكة حديد بغداد هي الطريق المستقبلي للهند، وسيتطوّر النشاط التجاري بمسقط، لكن الانجليز يرون في هذا المشروع الذي يشرف عليه الألمان بأنه وسيلة للهيمنة الألمانية بالمنطقة، فهم يخشون ذلك.

واحتوى التقرير لمعلومات عن الزراعة والصناعة والملاحة لعُمان سنوات 1908-1909م وردت ضمن إشارات عن القيمة المالية التي استثمرها الألمان في تموين السوق العُمانية بمختلف البضائع ونقلها. إذ نجد عملية نقل السكر لعُمان كانت تتم أيضا بالسفن الألمانية، إضافة لتصديرها أنواع من البضائع منها الخمور، المعلبات، والعجائن التي بلغت ما قيمته 5،515 دولار أمريكي من مجموع كلي للواردات التي وصلت ميناء مسقط من البضائع المذكورة أعلاه، والمقدرة بنحو 13،910 دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة الواردات البريطانية من هذه البضائع 2750 دولارا، والفرنسية 2076 دولارا، والهولندية 1298 دولارا، والهندية 2271دولارا، وحسب التقرير أنه من غير المرجح أن تزداد واردات هذه البضائع بسبب قلة عدد الأوروبيين المقيمين في مسقط .

ويشير التقرير لنشاط استيراد الأسلحة من مختلف الدول، حيث بلغت قيمة الأسلحة الألمانية المصدرة لعُمان 52،560دولارا أمريكيا من مجموع كلي لواردات الأسلحة التي قدرت بـــ: 1،156،283 دولارا أمريكيا، بعد كل من بلجيكا بما قيمته 558،157 دولارا، إنجلترا 399،133 دولارا، وفرنسا 96،912 دولارا، رومانيا 49،524 دولارا. كما ساهم الاسطول التجاري الألماني في نقل الأسلحة النمساوية[1].

1 - MAE, Série A, Carton 118, Dossier 2. Directions politiques et commerciales.

والجدول المرفق يبين فيه صاحب التقرير للنشاط التجاري بميناء مسقط خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من السنوات المذكورة في الجدول، حيث نلاحظ حضورا للألمان ضمن مجموعة دول كبرى (القيمة بالدولار الأمريكي)[1]

البلد	1906-1907	1908-1907	1909-1908
الهند	1،403،156	1،441،987	1،655،627
بلجيكا	262،866	690،422	558،154
انجلترا	257،889	500،102	407،390
بلاد فارس	156،536	244،456	244،581
الولايات المتحدة الامريكية	80،717	64،236	111،455
فرنسا	36،963	137،411	108،500
ألمانيا	-	49،903	58،075
رومانيا	-	-	49،524
تركيا		27،056	34،351
عَدَن ودول أخرى	25،312	38،931	62،526
هولندا	-	-	1،298
المجموع	**2،245،521**	**3،194،504**	**3،291،481**

كما جاء في هذا التقرير إشارة لنشاط« شركة الملاحة الألمانية–Hambourg America » التي احتلت الرتبة الثالثة في نقل البضائع لعُمان بعد كل من شركة« Anglo-India، و Anglo Arabian Persian »، ودُوّن في التقرير عدد السفن الشراعية، والبخارية التي رست بميناء مسقط خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من سنوات 1906-1907م، و1907-1908م، 1908-

1 - MAE, Série A, Carton 118, Dossier 2. Directions politiques et commerciales.

1909م، ويبدو ان الالمان كان يعتمدون في نقل البضائع على السفن البخارية مثلما توضح ذلك أرقام الجدول[1].

جنسية السفن	أنواع السفن–1906–1907		1907–1908	1909–1908
انجليزية	سفن بخارية	218	205	229
	سفن شراعية	130	122	127
سفن من مسقط	سفن بخارية	01	-	01
	سفن شراعية	120	133	118
فارسية	سفن بخارية	-	-	-
	سفن شراعية	60	67	77
تركية	سفن بخارية	-	-	-
	سفن شراعية	30	42	45
فرنسية	سفن بخارية	-	03	-
	سفن شراعية	18	15	16
روسية	سفن بخارية	11	07	09
	سفن شراعية	-	-	-
ألمانية	سفن بخارية	05	09	05
	سفن شراعية	08	13	12
جنسيات أخرى	سفن بخارية	-	-	-
	سفن شراعية	08	13	12
المجموع	سفن بخارية	**235**	**224**	**244**
المجموع[2]	سفن شراعية	**366**	**372**	**395**

1 - MAE, Série A, Carton 118, Dossier 2.le 5 Mars1904. Directions politiques et commerciales.

2 - MAE, Série A, Carton 118, Dossier 2 . le 5 Mars1904. Directions politiques et commerciales.

وأشير في التقرير أن نفس الأعداد خرجت من ميناء مسقط وينقص منها سفينة السلطان لسنة 1906-1907م[1].

وكشفت لنا التقارير الفرنسية عن نشاط دبلوماسي ألماني بمنطقة الخليج العربي، منها زيارات القناصل المارين بالخليج بين الهند وبلاد فارس للتوقف بمسقط، وزيارتهم للسلطان، في وقت كانت الأعيُن البريطانية وحتى الفرنسية تترصد تحركات الألمان الذين كانت لهم أطماع حاولوا تحويلها للواقع بتعيين الماني دخل الإسلام يدعى مصطفى، والذي أصبح المكلف بتسيير شؤونهم بمسقط، في ظل ترقب بريطاني فرنسي على أنه جاسوسا للحكومة الألمانية بمسقط.

وبالرغم من اتساع وقدم التواجد الإنجليزي بمنطقة الخليج العربي، وبالضبط بعُمان ومسقط، والشأن نفسه بالنسبة للفرنسيين، إلا ان باقي الدول الأوروبية لم يحس أنفسهم غريبة عن المنطقة، فراحت تنافس القوتين بخرقها هذا الاحتكار، وتواجدهم بعُمان ومسقط بسلعهم المختلفة، وبشركاتهم للنقل البحري، كل ذلك يبيّن أن باقي الدول الاوربية بصُنّاعها، ومنتوجاتها، ومؤسساتها المالية، وسفنها للشحن، كلها شكلت قوة لاجتياح بحر الخليج العربي، ومنه عُمان ومسقط خاصة، وباقي المناطقة التابعة للخليج العربي، والجزيرة العربية.

ويستخلص من هذا الفصل رغم شح المادة الارشيفية الفرنسية، التي أشارت للأنشطة السياسية، والتجارية لباقي الدول الاوربية باستثناء بريطانيا، نجد أن دورهم لم يؤثر في جو المنافسة الفرنسية البريطانية مع نهاية القرن 19 وبداية القرن20م، ونجده قد اقتصر على بعض المحاولات الدبلوماسية، والأنشطة التجارية.

1 - Ibid.

4- مراسلات عن المعاملات التجارية السوفياتية مع عُمان(مسقط)[1] والحجاز(جدة)[2]:

بالرغم من قلة المراسلات التي تخص التجارة السوفياتية مع منطقة الجزيرة والخليج العربيان وردت ضمن برقية السفير الفرنسي بموسكو التي بعث بها للسيد " أرستيد بريان" وزير الشؤون الخارجية مجموعة من المعلومات تخص الشحنة الرسلة من الحكومة السوفياتية للحجاز، وكانت تتشكل من المواد التالية: السكر، الطحين، الخردوات، مواد التنظيف، اواني تحضير الشاي، زيت المصباح، البترين، الصابون، الكبريت، السجائر، المعلبات، والعطور، كما عُرضت عينات من البضائع الروسية في شكل معرض صغير بسفارة الاتحاد السوفياتي بمدينة جدة.

وتواجدت بمسقط الشركة الروسية "كرفوغكوف–KERVORKOFF ET Cie " لصاحبها "متيغ كرفوغكوف"[3] مثلما تطرقنا إلى ذلك سابقا، والتي اختصت في تصدير، واستيراد الأسلحة[4].

كما ورد ضمن محتوى مراسلة الفير الفرنسي بموسكو لوزير خارجيته" أرستيد بريان– Arstide Bariand" ، يعلمه بأن الباخرة السةفياتية المسماة" ثيودور ناث– Theodore Nette" ستغادر ميناء" أوديسا– Odessa"[5]يوم 12 مايو باتجاه ميناء جدة، وعلى متنها حمولة 205 حزمة كتّان، و160 طن من السكر، وصناديق الكبريت، وأواني غعداد الشاي، واواني

1 - MAE, Serie : E, Carton : 310 , Dossier : 13. Arabie – Hedjaz. Moscou le 10 Septembre1927 .N^{0} 534.

2 - MAE, Serie : E, Carton : 910, Dossier: 18. N 350. Moscou le 10 Mai 1927.

3- GUILLEMETTE Crouzet, A second “ Fashoda” ? Britain, India, and French « Threat » in Oman at the End of the Ninteen Century, in ; British and French colonialism in Africa ,Asia, and the Middle East , éd, palagrave macmillan, Switzerland, 2019, p 138 note 24

4 -MAE , Série A, Carton 118, Dossier 2, Mascate 1904, Direction Politique

5- ميناء يقع على شاطئ البحر الأسود.

مترلية، والطحين، ويشير إلى إقدام الغرفة التجارية السوفياتية على إقامة معرض على متن هذه الباخرة للتعريف بالمنتوجات السوفياتية، وأشاد بقدم العلاقات التجارية البحرية التي أثارتها الصحافة الروسية، من خلال الشركة الروسية " روبيت- Ropit"التي كانت تنشط بين "أوديسا"، وموانئ شبه الجزيرة العربية، وبلاد فارس قبل الحرب العالمية الأولى[1].

5 – النشاط التجاري- المالي الفرنسي بجدة خلال القرن19و20م:

ما تمّ استخلاصه من وثائق الأرشيف الدبلوماسي المحفوظة بمركز (لاكورناف) والصادرة من المركز القنصلي بجدة، أن مضامينها تبين الاهتمام الفرنسي الخاص بمسألة الحج، والأمور المتعلقة به، في حين تبقى باقي النشاطات، كالتجارة مع الحجاز ضمن الاهتمامات المتممة للعلاقات بين الطرفين، وذلك ما تم الوقوف عليه في الوثائق الارشيفية الدبلوماسية ، ففي إحدى التقارير الدبلوماسية عن موسم حج 1307ه/ 1890م الذي أعدّه القنصل الفرنسي بجدة في 43 صفحة السيد " لوسيان لابوس-Lucien Labosse "وأرسله إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية بباريس السيد " ألكسندر ريبو - A. Ribot" بتاريخ 10 أكتوبر 1890[2]، حيث ذكر أن المعاملات التجارية البريطانية، والهولندية، والنمساوية قد استوقفته، مقارنة مع المعاملات التجارية الفرنسية، ويرجع السبب في ذلك لعدم قيام القنصلية الفرنسية بجدة بالعمل المنوط بها، مبينا أن الدول الأوروبية هي التي كانت تُصرّف البضائع الفرنسية القليلة، والمقلدة. لكن ذلك لا يمنع البحث من الاطلاع عن التقارير المرسلة من طرف القناصل، وباقي الدبلوماسيين لوزارة الشؤون الخارجية، والتي تمّ جمعها ضمن ما يعرف بـــ " "نشرة القنصلية الفرنسية، مجموعة التقارير التجارية المرسلة إلى وزير الشؤون الخارجية من قبل الوكلاء الدبلوماسيين والقناصل لفرنسا بالخارج-

1 - MAE, Serie : E, Carton : 910, Dossier: 18. N 350. Moscou le 10 Mai 1927.

2 - MAE, Archive Diplomatique, Paris – Dossier 5, Microfilm n^0 797,Turquie – Djeddah(1886-1891).

Bulletin Consulaire francais, Receuil des Rapports commerciaux addresses au minister des affaires étrangeres par les agents diplomatiques et consulaire de France a étranger."

ومن بين ما تمّ الوقوف عنده، برقية مرسلة من باريس بتاريخ 1مايو 1929م موجهة للقنصل الفرنسي بجدة، يتضمن محتواها الرد على اقتراح إنشاء بنك حكومي فرنسي بالحجاز، وعدم معارضة الحكومة الفرنسية بأن يشارك الخواص برأس مالهم.[1]

كما احتوى مضمون إحدى المراسلات لمسير القنصلية الفرنسية بمدينة جدة، الرائد" دوبوي- C.DEPUI" التي وجهها لوزير الشؤون الخارجية " أرستيد بريان " يخبره بتأسيس الجمعية التجارية بجدة يوم 21 نوفمبر 1926م، وبين له أن وظيفتها هي نفس الوظيفة التي كانت تشغلها سابقا في عهد الحكم العثماني، والهاشمي، وتهتم هذه الغرفة التجارية خاصة بالمسائل التجارية بجدة، ويرأسها " الشيخ سليمان قابل"، رئيس بلدية جدة سابقا، وتتكون من 8 أفراد، نصفهم من الحجاز، والنصف الثاني أجانب[2].

6-مراسلات خاصة بمسألة التنقيب عن البترول، وسكة الحديد بالحجاز[3]:

تطرقت إحدى مراسلات القنصل العام الفرنسي بجدة التي بعث بها لوزير الشؤون الخارجية بباريس، لإصرار الشركة البريطانية- الفارسية البترولية " Anglo-Persian Oil" لدى الملك " ابن سعود" من اجل الحصول على امتيازات استغلال أراض للتنقيب عن البترول بمنطقة الاحساء، المنطقة الممتدة على طول ساحل الخليج العربي، ويبين له، ان الصحافة العربية دقت ناقوس الخطر ضد التغلغل البريطاني، يضيف في مراسلته، أنه بعد الضغوطات، قامت بريطانيا بتغيير الشركة التي أصرت على طلب امتياز التنقيب عن البترول، واستغلاله، لأنها كانت معروفة بتوجهاتها السياسية-

1 - Serie: E , Carton : 310 , Dossier : 19. Telegramme n^0 14. Arabie- Hedjaz.

2 -MAE, Serie : E , Carton : 310 , Dossier : 18 . Djeddah le 22 Novembre 1926, n^0 147.

3 -MAE, Serie : E, Carton : 310, Dossier : 20. Le 20 Novembre 1923

التجارية، بشركة جديدة تدعى باسم" استرن جنرال سندكات- Eastern General Syndicate " ، واستطاعت الحصول على الامتياز بتاريخ 26 أبريل 1922م، مقابل إنشاء خطوط السكة الحديدية، واعمال مرافقة بعدة مناطق حدودية مع منطقة الكويت، وحتى صحراء(الدهناء-Dahna)[1].

شكلت سكة الحديد بالحجاز اهتمام الدبلوماسية الفرنسية حتى في أوروبا من خلال ما تتضمنته مراسلة الوفد الفرنسي بمؤتمر (لوزان- Lausane)[2] بسوسرا حول موضوع "سكة حديد الحجاز"، ففي الرسالة التي بعث بها الوفد الفرنسي لوزير الشؤون الخارجية، نجد تذكيرهم إياه بالمادة 360 من معاهدة" سيفر- Severes"[3]، عندما طلب الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى من تركيا التنازل عن حقوقها في سكة حديد الحجاز، وعليها قبول كل المقترحات المقدمة لها فيما يخص هذا الموضوع، وبين هذا الوفد، أن الحكومات المهتمة بهذه السكة الحديدية ستلتزم بالاعتراف، والاحتفاظ بأهميته الدينية الخاصة[4]، التي يقصد بها نقل الحجاج.

وتفيدنا إحدى الوثائق الأرشيفية المحفوظة بمركز(لاكورناف)، والمؤرخة بتاريخ 4 فبراير 1923م[5] بمعلومات تتعلق بخط السكة الحديدة، ويشار ضمنها أن الملك، أقرّ بضرورة إجراء أعمال ترميم على خط السكة الحديدية الموجود على أراضي الحجاز، وقرر أن يتحمل المصاريف، مع تعيين أعضاء لجنتين، واحدة خاصة بالإدارة، والأخرى تتكلف بالأمور التقنية، يكون الملك رئيسا شرفيا للجنة الأولى، والرئيس الفعلي هو شيخ الحرم المدني، وتتكون من الأشراف، والمهندسين، ويتم اختيارهم من المناطق التي يمر عليها هذا الخط. أما اللجنة الثانية، فيرأسها " الأمير عبد الله"

1 - MAE, Serie : E, Carton : 310, Dossier : 20. Le 20 Novembre 1923

2- أو معاهدة لوزان، هي اتفاق سلام تم توقيعه في مدينة لوزان عام 1923م بين الحلفاء المنتصرين عي الحرب العالمية الأولى مع حكومة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا.

3- انعقدت يوم 10 أوت 1920م، عرفت أيضا باسم معاهدة السلام، رفضتها الحركة القومية التركية بزعامة " مصطفى أتاتورك" نتيجة فقدانها لمناطق كثيرة كانت تابعة للدولة العثمانية، زيادة للتعويضات.

4 - MAE, Serie E, Carton : 310, Dossier: 23. Arabie-Hedjaz, 38, chemin de fer.

5 - MAE, Serie : E, Carton : 310, Dossier : 20. Le 20 Novembre 1923.

حاكم الضفة الغربية، وتضم أيضا المهندس الرئيسي السيد " محمد شوقي"، وتكليف السيد " خيرو– Khairo" رئيس بلدية مدينة عَمّان بشراء المعدات. ويضيف في التقرير ما يلي: أن الدافع الوحيد الذي جعله يتصرق اليوم في هذا المشروع بحماسة لم يعودنا عليها، هو الرغبة لإجبار نفسه على امتلاك هذه السكة الحديدية، بطريقة تجعل قرار مؤتمو (لوزان) لا قيمة له. لذلك نجد القنصل الفرنسي يطلب من وزير خارجة بلاده التحرّك، واتخاذ القرار في الموضوع.

خاتمة

أمكن لنا الاستفادة من الوثائق الارشيفية الدبلوماسية لما تتضمنه من المعلومات التي تفيد الدراسة التاريخية للجزيرة والخليج العربيين خلال القن19 و20م، وردت هذه الوثائق في شكل مراسلات وبرقيات من قناصل فرنسا بعدد من القنصليات، منها على وجه الخصوص قنصلية كل من مسقط، وجدة، نتيجة الكم الهائل من الوثائق المحفوظة بمركز الأرشيف الدبلوماسي (لاكورناف)، تضمنت معلومات وأحداث ذات طابع سياسي، واقتصادي، وحتى ديني، عندما تعلق الأمر بالحج والحجاج لرعاياها، والخلفية التي كانت وراء هذا الاهتمام، في زمن انتشار الوعي السياسي بالأقطار العربية في مواجهة الحركات الاستعمارية، ولاغراض سياسية- تجارية، ومنافسة بريطانيا بالمنطقة.

واستخلصت من هذا البحث ما يلي:

- كيف يمكن توظيف الأرشيف الدبلوماسي في الدراسات التاريخية، والكشف عن نوايا، ومخططات فرنسا بصفة خاصة- موضوع دراستنا-، وباقي الدول الأوروبية عامة، وطبيعة الكتابات الدبلوماسية ذات الوجهين، وكيف كانت تنقل الاخبار عن أحوال القبائل صراعاتهم، ومن جهة أخرى، كيف كانت تحاول إقناع الحكومة الفرنسية بالاستثمار، والمطالبة بحقوقها بالمنطقة، مثلها مثل بريطانيا.

- أمكن الكشف عن تفاصيل تاريخية مهمة في البحث التاريخي تضمنتها المراسلات وبرقيات القناصل والوكلاء الفرنسيين لوزارة خارجيتهم بباريس، وجعل من المنطقة بؤرة من بؤر التوتر خلال نهاية القرن19 و20م، مثل مسألة الرايات الفرنسية التي كانت ترفع على السفن العُمانية، أو أزمة منجم الفحم ببندر الجصة، كانهما أصحاب حق.

- كشفت لنا الدراسة عن عديد من النشاطات الخفية للقنصليات الفرنسية وتدخل القناصل الفرنسيين في الشؤون الداخلية لشعوب المنطقة، وتحول القنصليات كمراكز مراقبة

للتطورات السياسية الداخلية، ومراقبة الإنجليز، حيث كانت تجمع المعلومات وترسل لفرنسا، ومن هذه المعلومات كانت تحدد السياسات الخاصة بالمنطقة، وحتى برعاياها، مثلما قامت به من سياسات في مرافقة الحجاج الجزائريين بمكة المكرمة والمدينة المنورة، تحث أعين ما يعرفون بممثلي الحكومة الفرنسية بالحجاز، وبرتبة وزراء، منهم " سي قدور بن غبريط".

- وخلصنا من هذا البحث، أن الوثائق الدبلوماسية الفرنسية بيّنت لنا اهتمام فرنسا في حماية حقوقها السياسية، مع الحكام المحليين، بمسقط، والحجاز، لغرض تأمين أهذافها التجارية، ولتوسيع هيمنتها.

- بين لنا هذا البحث كذلك، ظهور شخصيات دبلوماسية فرنسية كان لها التأثير الواسع على الحكام المحليين، ولمواجهات رفض ضد الدبلوماسية الفرنسية مثلما اصطلح عليه باسم"أحداث جدة".

- حاولت فرنسا فرض وجودها بالجزيرة والخليج العربيين، من خلال ربط علاقات، ومعاهدات مع الحكام المحليين، وحتى مع بريطانيا للحفاظ على مصالحها بالمنطقة، وعملت بمبدأ" الغاية تبرر الوسيلة".

- تعتبر الوثائق الأرشيفية الدبلوماسية وبتحفظ إضافة، وإثراء لتاريخ المنطقة، والاستفادة منها للوقوف على الحقائق التاريخية.

- كما بينت لنا هذه الوثائق الأهمية الاستراتيجية، والثروات التي كانت تتمتع بها المنطقة، والصراع على مناطق نفوذ ، خاصة مع بريطانيا، والاهمية البحرية، والتجارية التي تتمتع بها.

- استخلاص فائدة الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي المحفوظ بمركز (لاكورناف) في التدوين التاريخي للخليج وشبه الجزيرة العربيان خلال القرن 19 و20م. وحاولنا الإجابة، من خلال مضامين هذه الوثائق على الأسئلة التالية:

- هل تعتمد مراسلات وبرقيات القناصل الفرنسيين في الكتابة التاريخية؟
- ما هي مجالات ومضامين هذا الأرشيف؟
- هل هذه المراسلات والبرقيات محصاة للباحثين؟
- ما أثرها على الوضع السياسي والاقتصادي بالمنطقة؟
- من هم الفاعلون في المنطقة اثناء تلك الفترة، وما هي مجالات منافساتهم؟

إن الاطار الزمني للدراسة القرن19 و20م يشكل فترة مليئة بالأحداث الداخلية، والخارجية، والصراع بين القوتين البريطانية والفرنسة خاصة من أجل مناطق النفود، فهي الفترة الزمنية التي شهدت عدة أحداث بين القوتين منها أزمة الرايات الفرنسية بين فرنسا وبريطانيا، ووصول القضية لمحكمة العدل الدولية، وهي فترة أزمة الفحم بمنطقة(بندر الجصة) بعُمان بين القوتين، وازدهار تجارة الاسلحة خاصة من طرف أشهر التجار الفرنسيين " انتونان غوغيير"، ومتابعة تفاصيل زيارة زوغرض زيارة الأمير السعودي "فيصل بن عبد العزيز" لعدد من الدول الأوروبية والعربية الإسلامية سنة 1932م، أو لنشاط بريطانيا بالمنطقة مثلما هو الشأن بالنسبة للرائد "سادلر" بعُمان. كما شهدت هذه الفترة نشاطا تجاريا، منها على سبيل الذكر لا الحصر لميناء مسقط. وعرفت المنطقة أيضا تفاصيل عن مواسم الحج التي كانت تشرف عليها فرنسا لحجاج مستعمراتها من بلاد المغارب(المغرب الأقصى- الجزائر – تونس، وإفريقيا الغربية).

قائمة
البيبليوغرافيا

قائمة البيبليوغرافيا

- مصادر الأرشيف:

1-MAE, La Courneuve(Paris), Affaire politiques et commerciales :

- MAE, Microfilm 797, Turquie – Djeddah (1886 – 1891).
- MAE, Archive Diplomatique, Paris – Dossier 5, Microfilm n^0 797,Turquie – Djeddah(1886-1891).

MAE, Série P3, Carton 34, Dossier1. Mascate 1898.

-MAE , Série D, Carton 16, Dossier :1, Mascate 1899

- MAE , Série: D, Carton: 16, Dossier:1, Mascate 1899.

MAE , Série D, Carton 16, Dossier1, Mascate 1899-

MAE , Série D, Carton 16, Dossier1, Mascate 1899
-MAE, Série : D, Carton :15, Dossier : 2.Mascate le 21Avril 1900

MAE, Serie: A, Carton: 118, Dossier: 2. Mascate le 5 Mars 1904.

-MAE , Série A, Carton 118, Dossier 2, Mascate 1904.

- MAE , Série A, Carton118, Dossier 2, Mascate 1904.
-MAE , Série A, Carton118, Dossier 2, Mascate 1904
- MAE , Série A, Carton118, Dossier 2, Mascate 1904
- MAE , série : A, Carton : 118, Dossier : 2 (1906-1907)
- MAE, Serie : E, Carton: 310, dossier: 11. Djeddah le 26 Decembre 1921
-MAE, Serie A, Carton118,Dossier 2. Novembre 1907. commerciales.
-MAE, Serie : E, Carton : 310, Dossier : 20. Le 20 Novembre 1923
- MAE, Serie : E, Carton : 910, Dossier: 18. N 350. Moscou le 10 Mai 1927.
- MAE, Serie : E, Carton : 310 , Dossier : 13. Arabie – Hedjaz. Septembre1927.
- Serie: E , Carton : 310 , Dossier : 19. Telegramme n^0 14. Arabie- Hedjaz.
-MAE, Serie : E , Carton : 310 , Dossier : 18 . Djeddah le 22 Novembre 1926, n^0 147.
- MAE, Serie E, Carton : 310, Dossier: 23. Arabie-Hedjaz, 38, chemin de fer.
-MAE, Serie : E, Carton : 310, Dossier : 5, Politique extérieure n51-52. Le 31 Décembre 1932.
-MAE, Série A, Carton 118, Dossier2. – Novembre 1907

- MAE, Serie : E , Carton : 310, Dossier : 31. Directions politiques et commerciales. (1er Juillet 1922 au 31 Décembre 1929)
- MAE, Hedjaz, Pelerinage a la Mecque, Serie: E, Carton : 310, Dossier : 9. Directions politiques et commerciales.
- MAE, Série: E, Carton : 310 , Dossier : 9. Le 3 Aout 1930.

- MAE, Serie : E, Carton : 310, Dossier : 9. Djeddah le 23 Aout 1930.
- MAE, Serie : E , Carton : 310, Dossier : 9. N^0 65
: **2- Archives du Ministère Des Affaires Etrangères et l'Annexe de(NANTES)**
-ADN, Djeddah , Première Partie, correspondance générale,1, rapport du 25 novembre 1859.
3- Archives Nationales D'Outre-mer.(Aix- en- Provence)
-ANOM, GGA, 3F/6.
- ANOM, GGA, 16H/83
- ANOM, GGA, 16 H/83, Rapport de Pelerinage du 30 Aout 1889.
- ANOM, GGA, 16H/90.
- AOM, GGA, 16H94.
- ANOM, GGA, 16H92
- ANOM, GGA, 16 H 92. Alger le 25 Fevrier 1928.

-المراجع العربية:

-أمل بنت سيف بن سعيد الخنصوري، عمان في كتابات الرحالة الأوروبيين في القرن التاسع عشر، دار الورّاق، سلطنة عُمان، مسقط، 2017.

- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية (1840- 1914م)، ج2، مطبعة عين شمس، القاهرة، 1966.

-الزدجالي، إسماعيل، تجارة عُمان الخارجية في عهد السلطان فيصل بن تركي البوسعيدي 1888-1913 ، دار الانتشار العربي، بيروت، 2014.

- الحارثي محمد بن عبد الله، موسوعة عمان الوثائق السرية : خلفيات تاريخية ووثائق التآمر البريطاني على الإمبراطورية العمانية وانحسار دورها. المجلد الأول ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007 .

- حسن صالح شهاب، من تاريخ بحرية عمان التقليدية، مطبعة الشرقية، عُمان، 2001.

- ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء2 ، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، الدوحة.

-منذر بن عوض المنذري، الدور السياسي للوكلاء السياسيين البريطانيين في عمان 1871-1913م، بيت الغشام، مسقط، 2016.

- السيد جاد، بطليوس والجزيرة العربية، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 2017.

- سلطان بن محمد القاسمي، الوثائق العربية العُمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية(1715-1905م)، الشارقة، منشورات القاسمي، 1993م.

- علي عبد الجيد، بلينوس والجزيرة العربية، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 2007.

- روبرت جيران لاندن، عُمان مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، الطبعة2، سلطنة عُمان،1983.

- الشعيلي .محمد بن حمد ، التنافس البريطاني في عُمان 1888_1913م (دراسة سياسية)، دار الرافد، مسقط، 2014.

- محمد بن عبد الله بن حمد، موسوعة عُمان الوثائق السرية: خلفيات تاريخية ووثائق التآمر البريطاني على الإمبراطورية العمانية وانحسار دورها. المجلد الأول، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 2007.

- ناصر بن سعيد العتيقي، مواقف القوى الكبرى من النشاط الملاحي لمدينة (صور) في عهد السلطان "فيصل بن تركي" (1888- 1913م)، مكتبة الصارية، مسقط، 2020.

-المراجع الأجنبية:

-Alex De Clercq – C. De Vallat , Guide Pratique des Consulats, éd, A. Pedone, Paris, 1898.

- Amaury Faivre d'acier, Les Oublies de la liberté, Négociants, Consuls et missionnaires au levant pendant la Révolution(1784-1798), éd, PIE, Peter Lang, Paris, 2007.

-Arnaud Bartolonei et autres, De L'Utilité commerciale des consuls, l'institution consulaire et les marchands dans le monde méditerranéen (XVII-XX^{e} siècle), Ecole française de Rome, 2017.

- Anne Mézin, Les Consuls de France au siècle des lumières(1715 - 1792), éd, Peter Lang, 1998.

-Clement Noual, Papiers Maxime Outrey, éd, La Courneuve, 2020.

-Ballot Isabelle, L'Oman et la France. quelques éléments d'histoire, Montréal, éd, Tipe, 1982.

-Ben Mahmoud.N, Pèlerinage de guerre aux lieux saints de l'Islam, Casablanca, Imprimeries Réunies de la Vigie Marocaine et du Petit Marocain ; 1940.

- Berreby. J.J, Le Golfe Persique. Mer de légende- Réservoir de pétrole, éd, Payot, Paris, 1959.

- Correspondance politique des consuls » dans *État numérique* 1961b.

- Bulletin consulaire Français, Recueil des rapports commerciaux adresses au ministère des affaires étrangères par les agences diplomatiques et consulaires de France a l'étranger, volume XIX, 1er semestre 1890, Paris, imprimerie nationale.

- Edmond Dziembowski, La Guerre de sept ans 1756-1763, éd, Perrin , 2015.

-Fabrice Jesné, les Consuls, agents de la présence française dans le monde, éd, Presses universitaires de Rennes, 2017.

- Gobineau. J.A., Œuvres, Bibliothèque de la Pléade, éd, Gallimars, Paris, 1983.

- Gues. M, Possession Anglaise D'Asie, Bulletin consulaire Français, Recueil des rapports commerciaux adresses au ministère des affaires étrangères par les agences diplomatiques et consulaires de France a l'étranger, volume XIX, 1er semestre 1890, Paris, imprimerie nationale, 1890.

- Goguyer :A, La Mosquée à Paris, imprimerie de Chaix, 1895.

- Guillemette Crouzet, Genèses du Moyen-Orient. Le Golfe Persique à l'âge des impérialismes (vers 1800-vers 1914) éd, Ceyzérieu, France, 2015.

- GUILLEMETTE Crouzet, A second " Fashoda" ? Britain, India, and French « Threat » in Oman at the End of the Ninteen Century, in ; British and French colonialism in Africa ,Asia, and the Middle East , éd, palagrave macmillan, Switzerland, 2019.

-Hayat Touhadi, Alix Teffo, Philippe Petriat, une Histoire partagé. Sources Françaises sur l'histoire de l'Arabie, Hedjaz et Najd, éd, CEFAS, 2014.

- Henry Laurens, Napoléon et le monde arabe, in, L'Orient dans tous ses états. Orientales, IV, éd, CNRS, Paris, 2017.

-HON. George N. Curzon, Persia and the Persian question, London, Longmans, Green and CO. 1892 .

-Ibn Hišām, ʿAbd Allâh ibn Yūsuf ibn Aḥmad ibn ʿAbd Allāh (1309-1360), La Pluie de rosée étanchement de la soif, traité de flexion et syntaxe, Traduit par A. Goguyer, éd, Leyde : E. J. Brill, 1887.

-James R Fitcher, British and French colonialism in Africa, Asia and the Middle East, éd, Palgrave mac miller, Switzerland, 2019.

- Jérôme Cras et Bérangère Fourquaux, Les fonds conserves au centre des archives diplomatiques de Nantes,(CADN), publications de l'école française de Rome, 2017.

- Julien. Ch. A., Histoire de L'Algérie contemporaine, éd , Casbah, Alger, 2010.

- Karim El-hadji, Présence et Influence de la France Dans le Golfe Persique et la Peninsule Arabique de la fin du XIXe siècle jusqu'a l'entre – deux- Guerres, ed, ANTR, Villeneuve, sd.

-Khaled Al Ankary, Le Péninsule Arabique dans les cartes européennes, Fin XV^{e} début XIV^{e} siècle, éd, Institut du Monde Arabe, Paris,

- Keis Ezzerelli, Le Pelerinage a la Mecque au temps des chemin de fer du Hedjaz(1908-1914), in : les Pèlerinages au Maghreb et au Moyen-Orient ,éd, Presses l'IFPO, Damas, 2005.

- Louis Blin , la Découverte de l'Arabie par les Français, Anthologie de textes sur Djeddah, 1697-1939, éd, Guethner, Paris, 2019.

-Ministère des affaires étrangères, Direction des Archives, Service Personnel, volumes 43-115 («Consulats : organisation, décrets et arrêtés de nomination,1584-1879 »).

- Pascal Even, correspondance consulaire et commerciale, éd, imprimerie nationale, 1988.

- Philippe Petriat, Une Histoire partagée. Sources françaises sur l'histoire de l'Arabie, éd, CEFAS, Beyrouth, 2015.

- Philippe Petriat, Le Négoce Des Lieux Saints, éd, La Sorbonne, Paris, 2016.
- RIVOYRE (Denis de), Obock, Mascate, Bouchire, Bassorah, éd, E. Plon et Cie, 1883.
- Sadek Sellam, La France et les Musulmans, Un siecle de politique musulmane (1895-2005), ed, Fayard, Paris, 2006.
-Ulbert. J, les sources de l'enquête, in, De L'Utilité commerciale des consuls, éd, Casa De Velázquez, Ecole Française de Rome, 2018.
- Ulbert.J, L. Prijac, Consuls et services consulaires au XIXe siècle. Consulshipin the 19th
Century. Die Welt der Konsulate im 19. Jahrhundert, Hambourg, 2010.
-Xavier Beguin –Billecoq, Oman : vingt-cinq siècles de récits de voyages, éd, Relations Internationales et Culture, Paris, 1994.
- Xavier Béguin Billecocq , Un Consul de France à Mascate en 1905, Paris 1991.

المقالات الأجنبية:

-Claire SIBILLE, « Archives et nations dans l'Europe du XIXe siècles »,Bulletin des Bibliothèques de France, 2001,numero 5, pp124- 126.
- Edmond François, « Giroflier et Girofle », RBAAC, vol 16, n° 180, pp 590-592.
- Géraud Poumarède, « Naissance d'une institution royale : les consuls de la nation française en Levant et en Barbarie aux XVI et XVIIe siècles »,Annuaire Bulletin de la société de l'histoire de France, année 2001, (pp65 128).
- Goguyer.A, Le servage dans le Sahara tunisien, Revue Tunisienne, 2, 1895, p. 308-318.
-Henri Charpin , « Turquie, Mésopotamie, Arabie », La Revue Indigène, n^{os} 98-110, Juillet1916 – Juin1917.
- Husam Muhammad Abd al- Muti, « Le Sharif de la Mecque et les Français durant l'expédition d'Égypte », traduit de l'Arabe par Samia Rizk, In, Egypte/Monde Arabe, Deuxième série,1/1999, (pp151-160).

- Luc Chantre, « Entre pandémie et panislamisme », Archives de sciences sociales des religions, n° 163, Juillet- Septembre, 2013, (pp163-190) .
- Luc Chantre, « Une Menace venue d'Orient. Un Siècle de pèlerinages a la Mecque dans l'Algérie coloniale(1840-1940) », Revue D'Histoire Moderne & Contemporaine, 2016/2, n 63- 2, pp84-109.
Mathieu Gotteland, « L'Allemagne et l'Autriche-Hongrie en Chine, 1895-1918 », Revue D'Allemagne et des pays de la langue allemande,48-1/2016,pp43-55 .
-Michel Biard, « Pierre-Yves Beaurepaire et de Silvia Marzagalli, Atlas de la révolution française, Circulation des hommes et des idées 1770 -1804 », Annales Historiques de la Révolution française, 2011/2, n° 364.
- Robert Oddos, « Deux siècles de Relations franco-Omanaises (1735-1920) Aperçu Historique », Revue historique,1996/2, (pp83-124).
- Robert Odos, « l'affaire du commerce des armes », Revue historique, tome1,1996.
- Sophie Davieau-Pousset, ARCHIVES « Vingtième Siècle.», Revue d'histoire, 2010/3 n° 107, (pp 157–164).
- Vadala.R « Le Golfe Persique »,Revue du monde musulman, Juin 1923, Tome 54 ,pp64-72.

المقالات بالعربية:

- بن عبد المومن محمد، "رحلة الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود إلى بعض الدول الأوروبية والعربية الإسلامية عام 1350هـ/1932م"، مجلة الدارة، العدد الثاني، السنة الرابعة والاربعون، 1439ه/أبريل 2018م، ص ص9-54 .
– بن عبد المومن محمد،" قراءة في مضمون وثيقة الأرشيف الدبلوماسي الفرنس(لاكورناف- La Courneuve) بباريس للسيد "أنتونان غوغيير- Antonin Goguyer "،مجلة عصور، المجلد 20، العدد 40، 2021، ص ص 129-148.
- جاد طه محمد، "تجارة الأسلحة في مسقط قديما 1910- 1913م"، مجلة الدارة، الرياض، العدد الثاني، السنة السابعة، محرم 1402ه/1981م، صص 183-207.

- الوسمي خالد، سعيدوني معاوية، الدبلوماسية الفرنسية وعُمان: دور "بول أوتافي" نائب القنصل الفرنسي بمسقط، 1894-1901، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية 32، الكويت، ص ص 8-114.

- الحسيني فاضل محمد" الصراع الفرنسي البريطاني حول تجارة الأسلحة في عُمان 1900-1914م"، الوثيقة، المجلد 41، العدد،21، 2002، ص 136.

محمد أمين، " موسم حج 1307هـ/1890م من خلال تقرير دبلوماسي فرنسي"، مجلة الدارة، العدد الرابع، شوال 1433ه، السنةالثامنة والثلاثون، 2012، صص 159-192

محمد أمين، " مراسلات لوسيان لابوس وإسماعيل حقي باشا حول مطوفي الحجاج الجزائريين عام 1307ه/1890م"، مجلة الدارة، العدد الأول، المحرم 1436ه، السنة الحادية والأربعون، صص 83-114.

نور الدين علي الصغير وآخرون، " ملامح السياسة الفرنسية في الخليج العربي من القرنيين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين"، كتاب الخليج العربي والجزيرة العربية في ضوء المصادر الفرنسية، مجلة الدارة، عدد خاص، العدد الثالث، السنة الرابعة والاربعون، ذو القعدة 1439ه/يوليو 2018م، صص 11-50.

- علي ناحج محمد حسين، "التنافس البريطاني-الفرنسي في عُمان 1749-1798"، دراسات العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، المجلد47، عدد2، ملحق1، 2020، صص268-275.

- عبد الكريم مدون، "فرنسا والجزيرة العربية. قراءة في الوثائق الرسمية لنابليون بونابرت 1798-1799م"، كتاب الخليج العربي والجزيرة العربية في ضوء المصادر الفرنسية، دارة الملك عبد العزيز، العدد الثالث، ذو القعدة 1439هـ/ يوليو 2018م.

-عبد الواحد المختار المكني، تمثل الفرنسيين لمنطقة الخليج العربي خلال القرن السابع عشر الميلادي، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ذو القعدة 1439هـ/يوليو2018، السنة الرابعة والاربعون، ص ص 129-154.

- علي ناحج محمد حسين، التنافس البريطاني-الفرنسي في عُمان 1749-1798م، دراسات العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، المجلد47، عدد2، ملحق1، 2020، ص ص268-275.

الرسائل الجامعية باللغة العربية:–

– فرج باسم إبراهيم، اللورد كرزن ودوره في توجيه السياسة البريطانية في الخليج العربي حتى عام 1905م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006.

الرسائل الجامعية باللغة الأجنبية: -

-Luc, Chantre., Le pèlerinage à la Mecque à l'époque coloniale (V. 1866-1940) : France – Bretagne –Italie), thèse Histoire moderne et contemporaine, Université de Poitiers, 2012.

–الجرائد:

-Journal « la dépêche tunisienne », 24 aout 1897

–المواقع الإلكترونية:

- https://exploreparis.com/fr/99-les-archives-diplomatiques.html
- https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/.

الملاحق

1- ملحق الخرائط.

2- ملحق الصور.

3- ملحق الوثائق الأرشيفية.

ملحق الخرائط:

خريطة رقم01: خريطة بحرية تتضمن تفاصيل ساحلية للخليج وشبه الجزيرة العربية طبعت لأول مرة في أمستردام 1715م

Khaled Al Ankary, Le Péninsule Arabique dans les cartes européennes Fin XV^e siècle - début XIV^e, éd, Institut du Monde Arabe, Paris, p324

خريطة رقم2: خريطة نادرة عن الجزيرة العربية طبعت على النحاس وتعود لسنة 1732م

Khaled Al Ankary, op.cit, p316

خريطة 3: خريطة الخليج العربي المدرجة ضمن ملف الاستثمار للفرنسي " أنطونان غوغيير"

MAE , SERIE : D, Carton :16, Dossier :1 , Mascate 1899

ملحق الصور

صورة 1: القنصلية الفرنسية بجدة سنة 1921م

MAE, Serie : E, Levant 15

صورة 2: مبنى القنصلية الفرنسية بمسقط وصورة لمجسمها

تصوير الباحث 2021م (المتحف الوطني العُماني– مسقط) سلطنة عُمان.

ملحق الوثائق الأرشيفية

ملحق01: رصد لنماذج من ملفات الأرشيف الدبلوماسي (لاكورناف) الخاصة بعُمان ومسقط.

MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES ET EUROPEENNES

DIRECTION DES ARCHIVES

Centre des Archives diplomatiques de La Courneuve

Correspondance politique et commerciale

Mascate

1897-1918

FRMAE 180CPCOM

Répertoire numérique

Paris, 1973 ; La Courneuve, février 2012

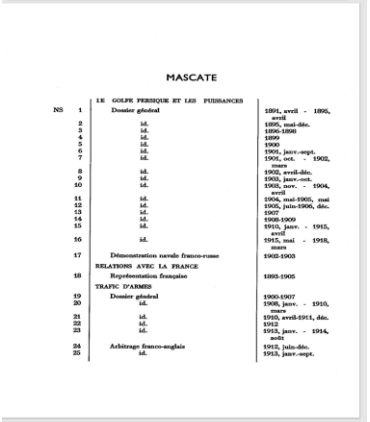

MASCATE

NS		LE GOLFE PERSIQUE ET LES PUISSANCES	
	1	Dossier général	1891, avril - 1895, avril
	2	id.	1895, mai-déc.
	3	id.	1896-1898
	4	id.	1899
	5	id.	1900
	6	id.	1901, janv.-sept.
	7	id.	1901, oct. - 1902, mars
	8	id.	1902, avril-déc.
	9	id.	1903, janv.-oct.
	10	id.	1903, nov. - 1904, avril
	11	id.	1904, mai-1905, mai
	12	id.	1905, juin-1906, déc.
	13	id.	1907
	14	id.	1908-1909
	15	id.	1910, janv. - 1915, avril
	16	id.	1915, mai - 1918, mars
	17	Démonstration navale franco-russe	1902-1903
		RELATIONS AVEC LA FRANCE	
	18	Représentation française	1893-1905
		TRAFIC D'ARMES	
	19	Dossier général	1900-1907
	20	id.	1908, janv. - 1910, mars
	21	id.	1910, avril-1911, déc.
	22	id.	1912
	23	id.	1913, janv. - 1914, août
	24	Arbitrage franco-anglais	1912, juin-déc.
	25	id.	1913, janv.-sept.

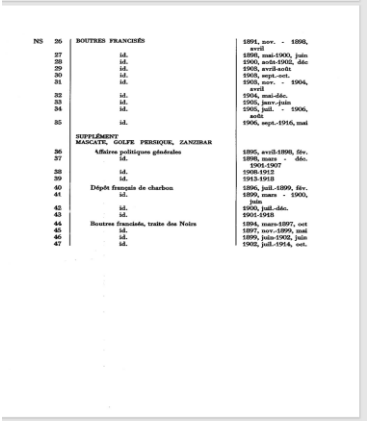

NS		BOUTRES FRANCISÉS	
	26		1891, nov. - 1898, avril
	37	id.	1898, mai-1900, juin
	28	id.	1900, août-1902, déc.
	29	id.	1903, avril-août
	30	id.	1903, sept.-oct.
	31	id.	1903, nov. - 1904, mai
	32	id.	1904, mai-déc.
	33	id.	1905, janv.-juin
	34	id.	1905, juil. - 1906, août
	35	id.	1906, sept.-1916, mai
		SUPPLÉMENT MASCATE, GOLFE PERSIQUE, ZANZIBAR	
	36	Affaires politiques générales	1895, avril-1899, fév.
	37	id.	1898, mars - déc. 1901-1907
	38	id.	1908-1913
	39	id.	1913-1918
	40	Dépôt français de charbon	1896, juil.-1899, fév.
	41	id.	1899, mars - 1900, juin
	42	id.	1900, juil.-déc.
	43	id.	1901-1918
	44	Boutres français, traite des Noirs	1894, mars-1897, oct
	45	id.	1897, nov.-1899, mai
	46	id.	1899, juin-1902, juin
	47	id.	1902, juil.-1914, oct.

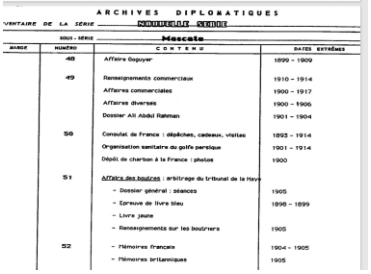

ARCHIVES DIPLOMATIQUES

INVENTAIRE DE LA SÉRIE NOUVELLE SYRIE

SOUS - SÉRIE Mascate

MARQUE	NUMÉRO	CONTENU	DATES EXTRÊMES
	48	Affaire Gopyver	1899 - 1909
	49	Renseignements commerciaux	1910 - 1914
		Affaires commerciales	1900 - 1917
		Affaires diverses	1900 - 1906
		Dossier Ali Abdul Rahman	1901 - 1904
	50	Consulat de France : dépêches, cadeaux, visites	1893 - 1914
		Organisation sanitaire du golfe persique	1901 - 1914
		Dépôt de charbon à la France : photos	1900
	51	Affaire des boutres : arbitrage du tribunal de la Haye	
		- Dossier général : séances	1905
		- Epreuve de livre bleu	1898 - 1899
		- Livre jaune	
		- Renseignements sur les boutriers	1905
	52	- Mémoires français	1904 - 1905
		- Mémoires britanniques	1905

الملحق 2: وثائق عرض أزمة الرايات الفرنسية للتحكيم الدولي– محكمة لاهاي– هولندة

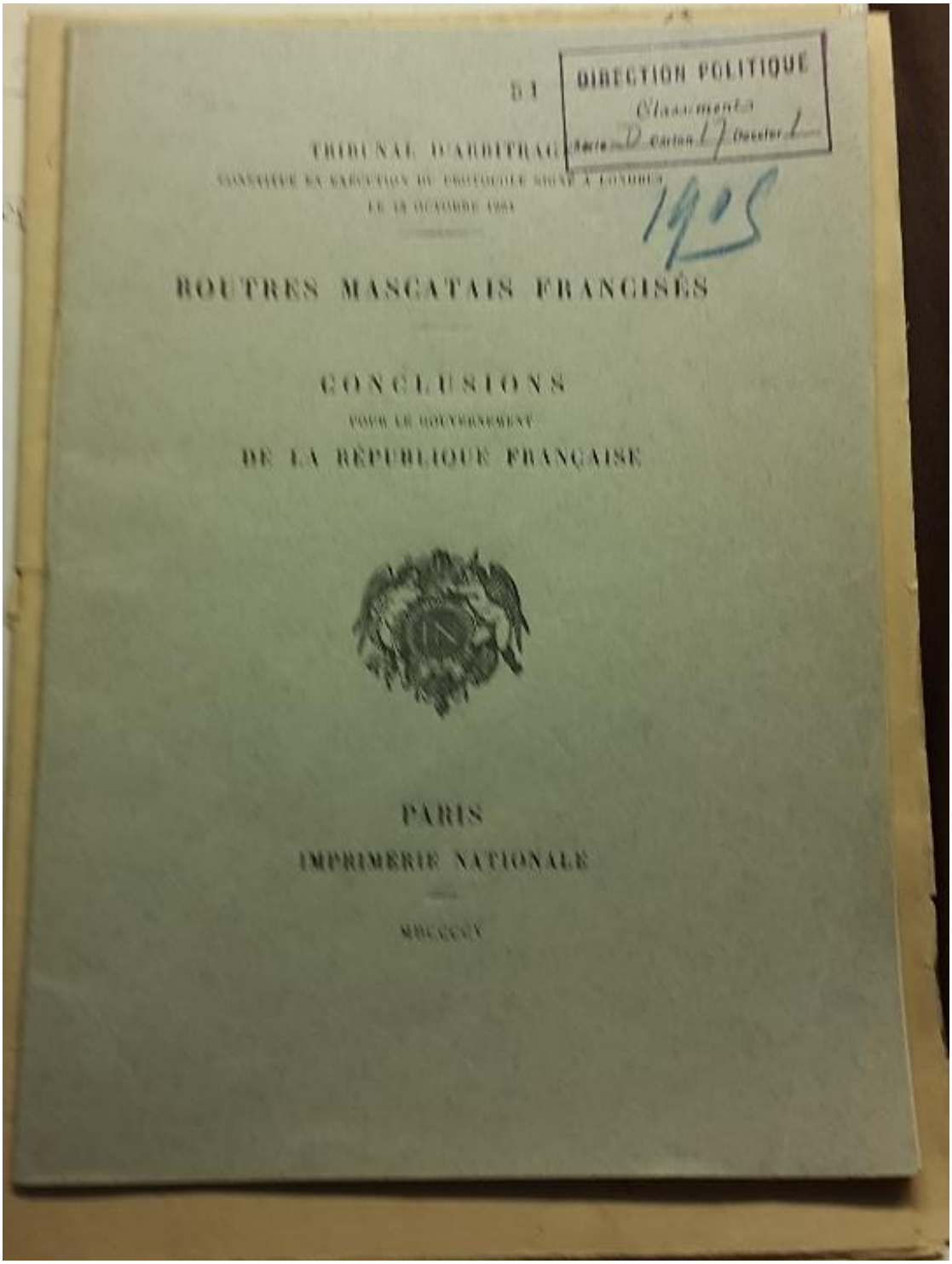

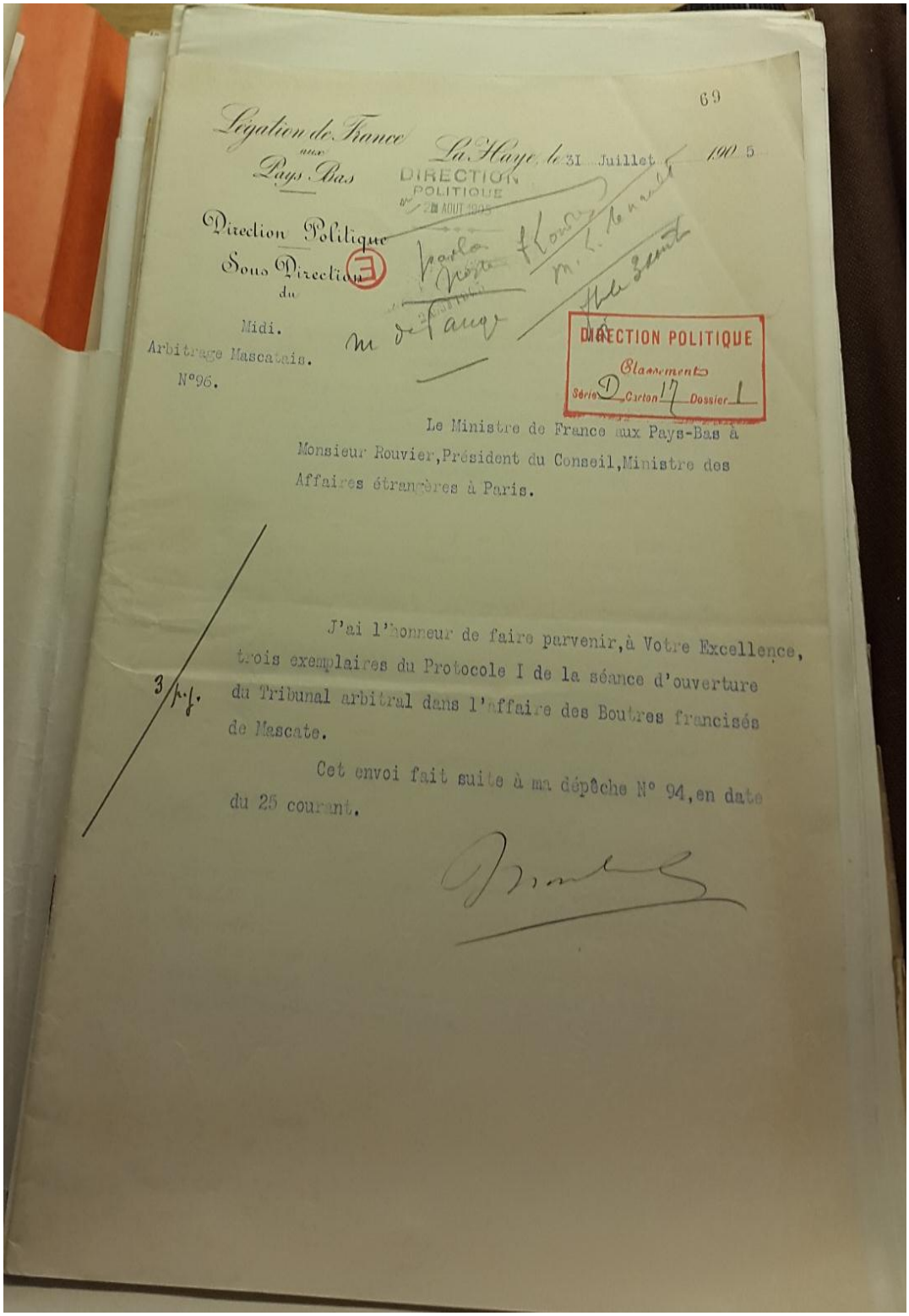

69

Légation de France aux Pays-Bas

La Haye, le 31 Juillet 1905

DIRECTION POLITIQUE 28 AOUT 1905

Direction Politique

Sous Direction du Midi.

Arbitrage Mascatais.

N°96.

DIRECTION POLITIQUE Classement Série D Carton 17 Dossier 1

Le Ministre de France aux Pays-Bas à Monsieur Rouvier, Président du Conseil, Ministre des Affaires étrangères à Paris.

J'ai l'honneur de faire parvenir, à Votre Excellence, trois exemplaires du Protocole I de la séance d'ouverture du Tribunal arbitral dans l'affaire des Boutres francisés de Mascate.

Cet envoi fait suite à ma dépêche N° 94, en date du 25 courant.

MAE, Serie: D, Carton:17, Dossier: 1

الملحق 3 : وثائق ملف مشروع " انتونان غوغيير"

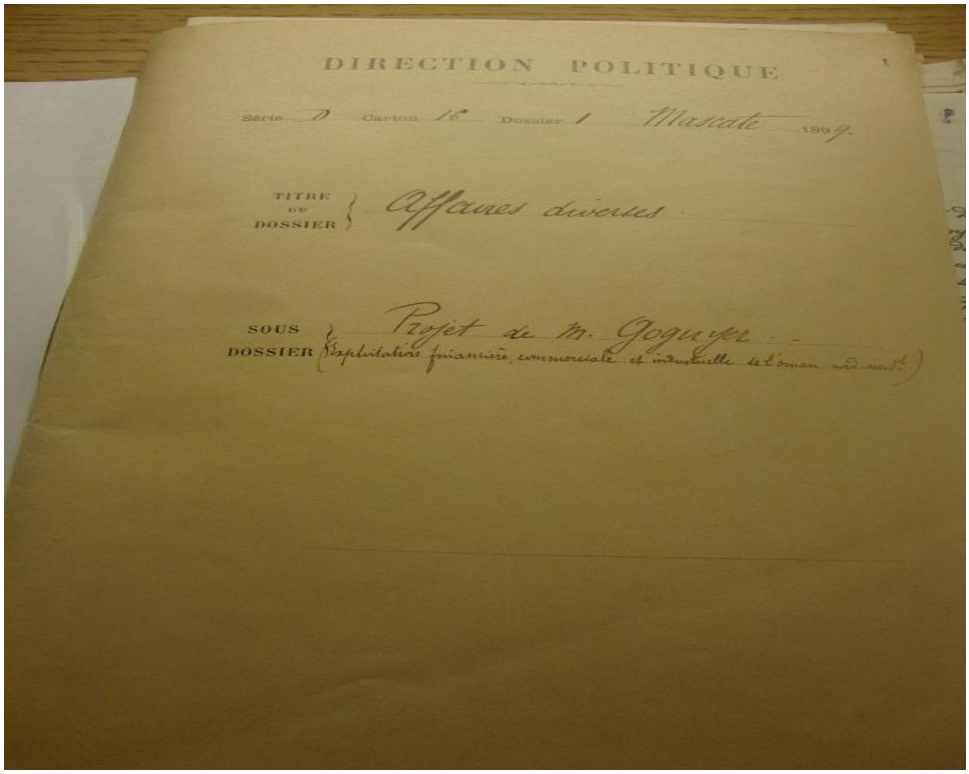
DIRECTION POLITIQUE

Série D Carton 16 Dossier 1 Mascate 189 9.

TITRE DU DOSSIER } Affaires diverses.

SOUS DOSSIER } Projet de M. Goguyer.
(Exploitations financière, commerciale et industrielle de l'oman etc etc.)

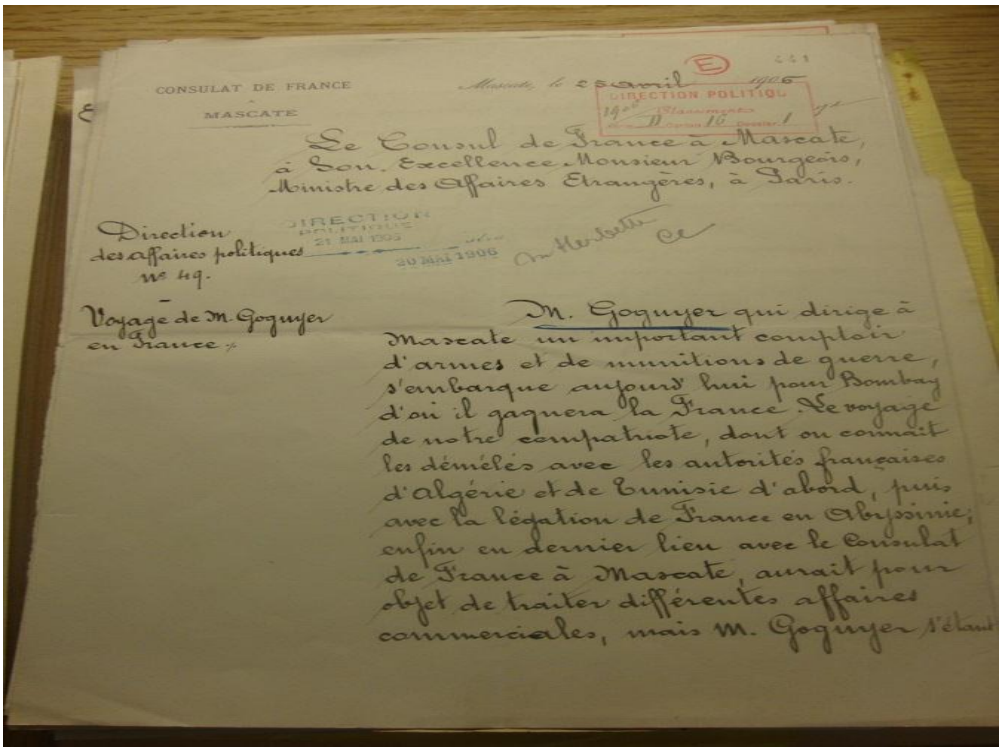
CONSULAT DE FRANCE
MASCATE

Mascate, le 2 Avril 1906

DIRECTION POLITIQUE

Le Consul de France à Mascate,
à Son Excellence Monsieur Bourgeois,
Ministre des Affaires Etrangères, à Paris.

Direction des affaires politiques
N° 49.

DIRECTION POLITIQUE 21 MAI 1906 — 30 MAI 1906

Voyage de M. Goguyer en France.

M. Goguyer qui dirige à Mascate un important comptoir d'armes et de munitions de guerre, s'embarque aujourd'hui pour Bombay d'où il gagnera la France. Le voyage de notre compatriote, dont on connait les démêlés avec les autorités françaises d'Algérie et de Tunisie d'abord, puis avec la légation de France en Abyssinie, enfin en dernier lieu avec le Consulat de France à Mascate, aurait pour objet de traiter différentes affaires commerciales, mais M. Goguyer s'étant

شكوى السلطان فيصل بن تركي" ضد " اونتونان غوغيير"

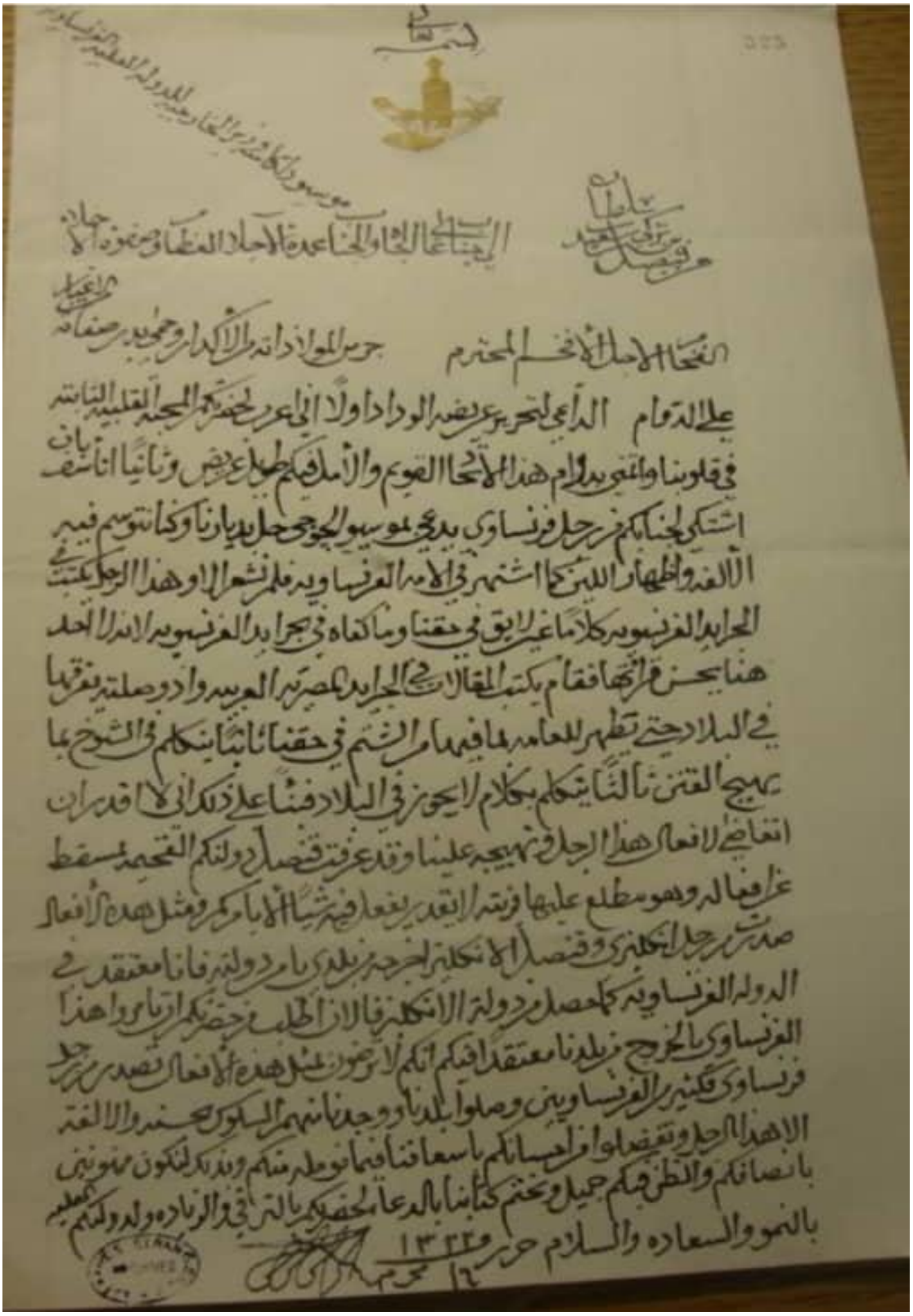

MAE , SERIE : D, Carton :16, Dossier :1 , Mascate 1899

الملحق 4: ملف زيارة الأمير فيصل لأوروبا 1932م

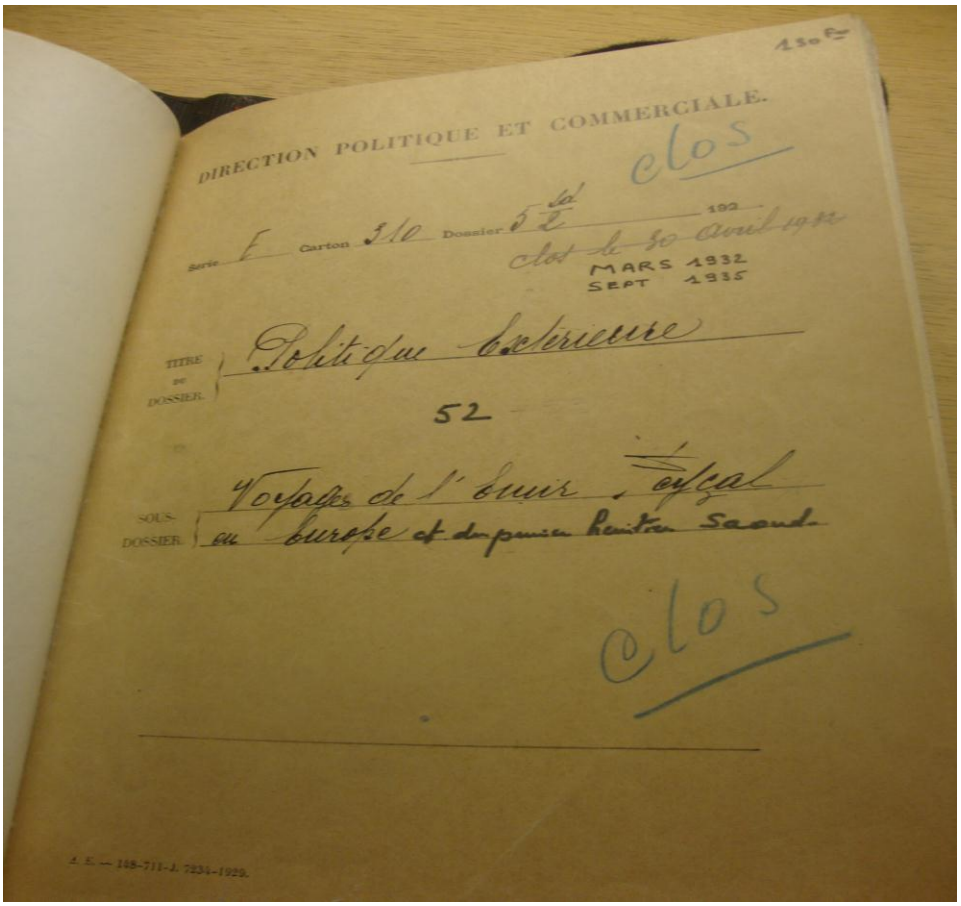

MAE, Série :E , Carton : 310 , Dossier : 52 . le 30 Avril 1932

- **الملحق 5: تقرير نائب القنصل السيد " روجي لارونس" للمعاملات التجارية بعُمان سنة 1903م**

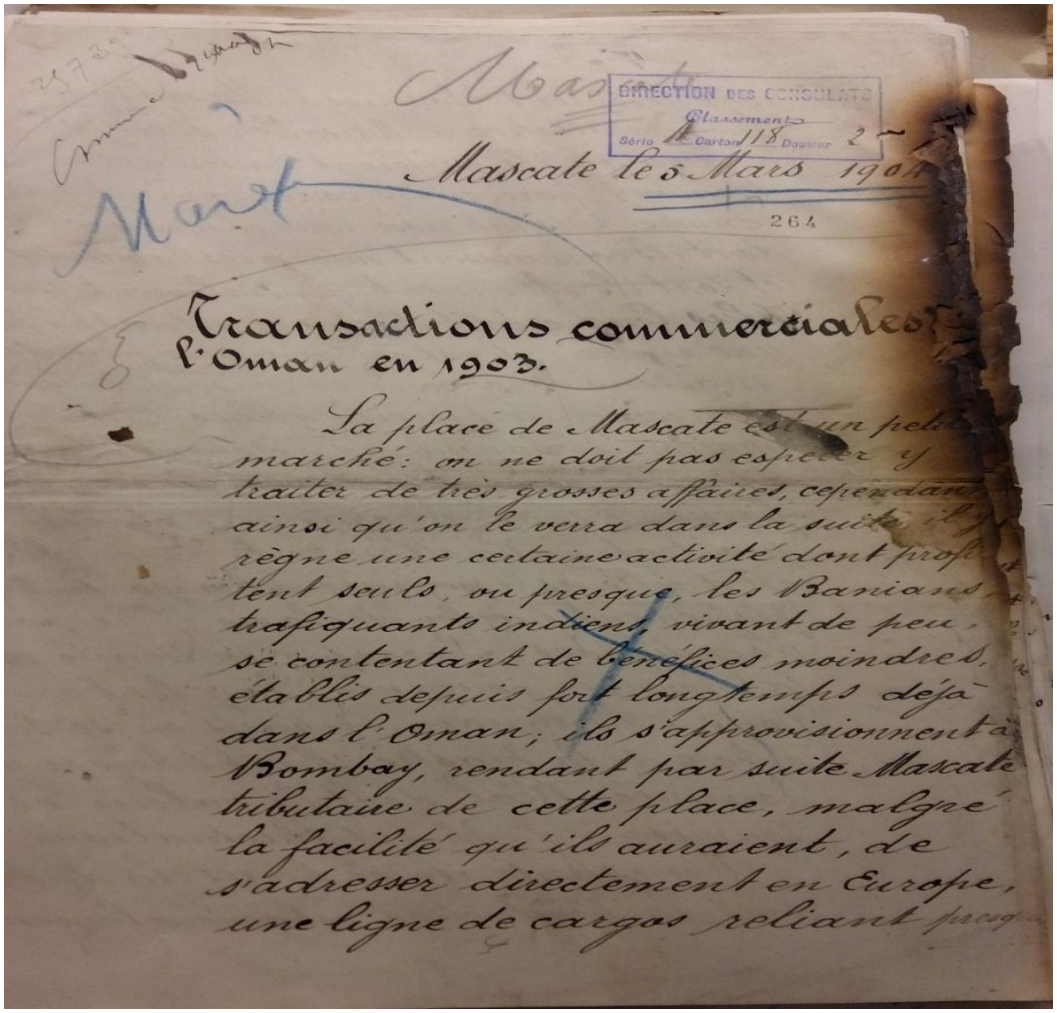

Mascate le 5 Mars 1904

264

Transactions commerciales de l'Oman en 1903.

La place de Mascate est un petit marché: on ne doit pas espérer y traiter de très grosses affaires, cependant ainsi qu'on le verra dans la suite, il y règne une certaine activité dont profitent seuls, ou presque, les Banians, hafiquants indiens, vivant de peu, se contentant de bénéfices moindres, établis depuis fort longtemps déjà dans l'Oman; ils s'approvisionnent à Bombay, rendant par suite Mascate tributaire de cette place, malgré la facilité qu'ils auraient, de s'adresser directement en Europe, une ligne de cargos reliant

MAE, Serie: A, Carton: 118, Dossier: 2

- **الملحق 7: مراسلة نائب القنصل الفرنسي" بول اوتافي" حول امتياز استغلال منجم منطقة (المشرفة)**

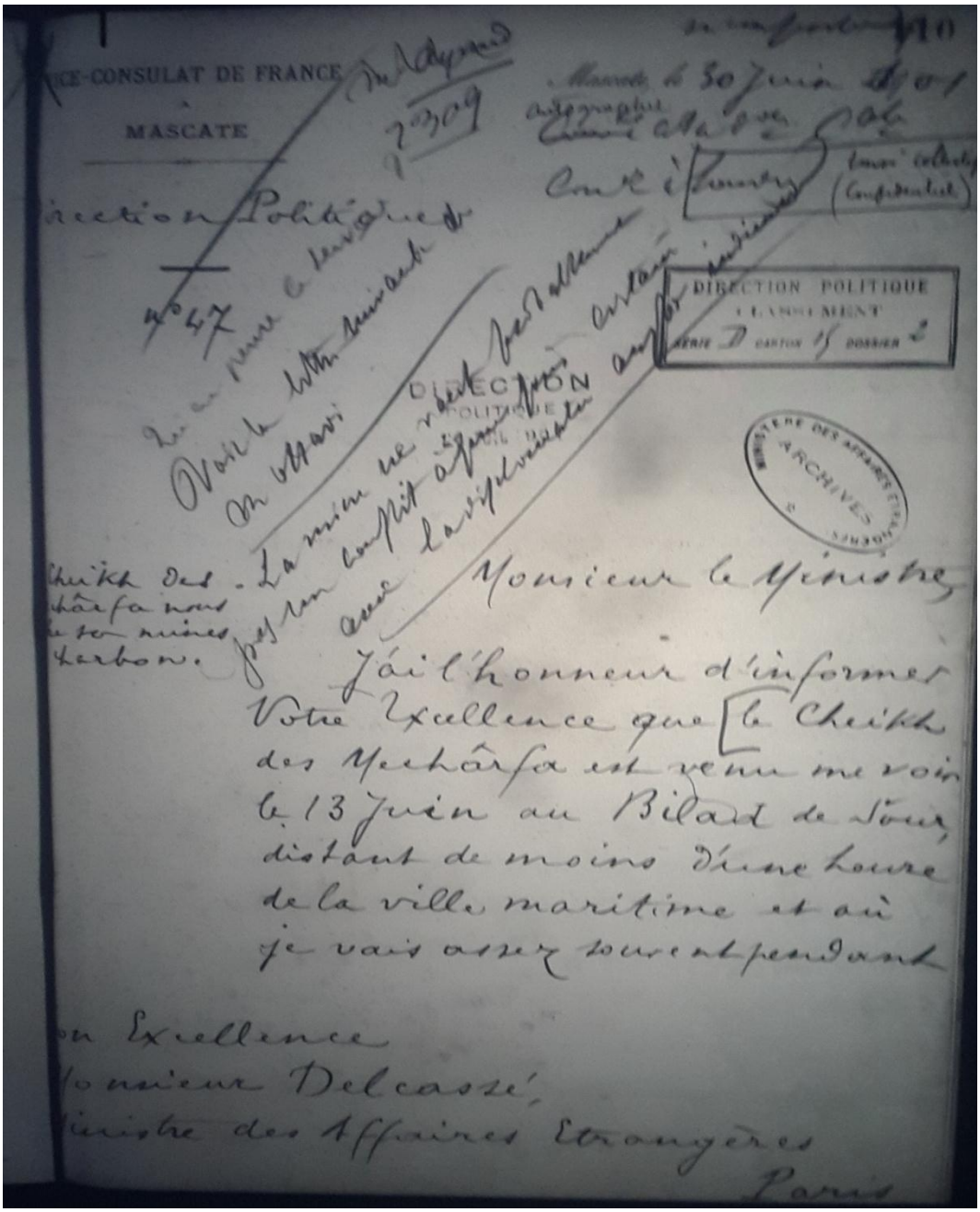

CE-CONSULAT DE FRANCE
MASCATE

Direction Politique

DIRECTION POLITIQUE
ENVOIS
SERIE D CARTON 15 DOSSIER 2

MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES
ARCHIVES

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur d'informer Votre Excellence que le Cheikh des Mecharfa est venu me voir le 13 juin au Bilad de Soug, distant de moins d'une heure de la ville maritime et où je vais assez souvent pendant

Son Excellence
Monsieur Delcassé,
Ministre des Affaires Etrangères
Paris

MAE, Serie: D, Carton: 15, Dossier: 2 , Direction politique

ملحق8: وثيقة خاصة باستقبال السلطان" فيصل بن تركي" للقنصل الألماني (روزلار)

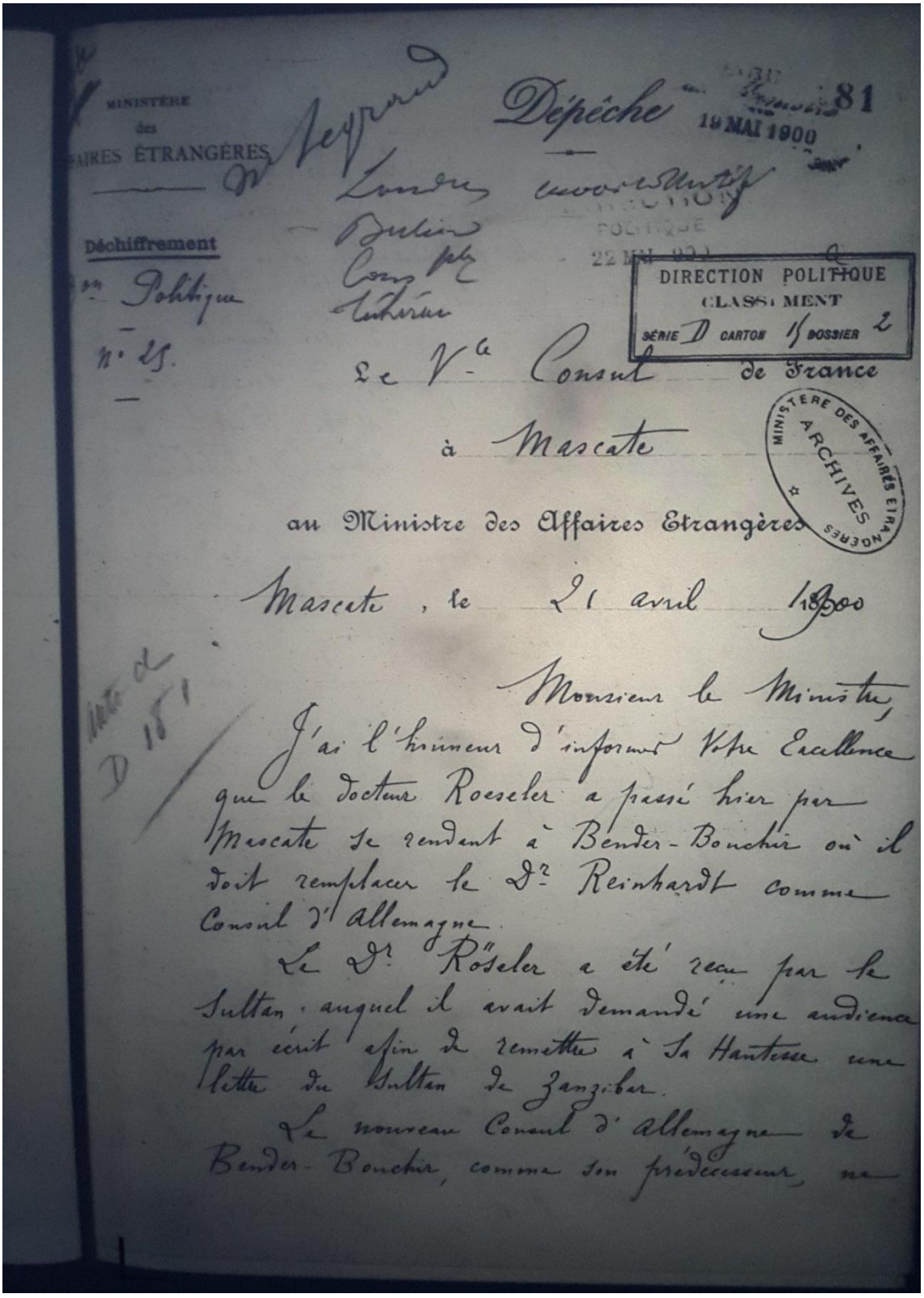

MINISTÈRE des AFFAIRES ÉTRANGÈRES

Déchiffrement

Politique

n° 25.

Dépêche 81

19 MAI 1900

POLITIQUE

22 MAI 1900

DIRECTION POLITIQUE
CLASSEMENT
SÉRIE D CARTON 15 DOSSIER 2

MINISTÈRE DES AFFAIRES ETRANGÈRES ARCHIVES

Le Vice Consul de France

à Mascate

au Ministre des Affaires Etrangères

Mascate, le 21 avril 1900

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur d'informer Votre Excellence que le docteur Roeseler a passé hier par Mascate se rendant à Bender-Bouchir où il doit remplacer le Dr Reinhardt comme Consul d'allemagne.

Le Dr Röseler a été reçu par le Sultan, auquel il avait demandé une audience par écrit afin de remettre à Sa Hautesse une lettre du Sultan de Zanzibar.

Le nouveau Consul d'allemagne de Bender-Bouchir, comme son prédécesseur, ne

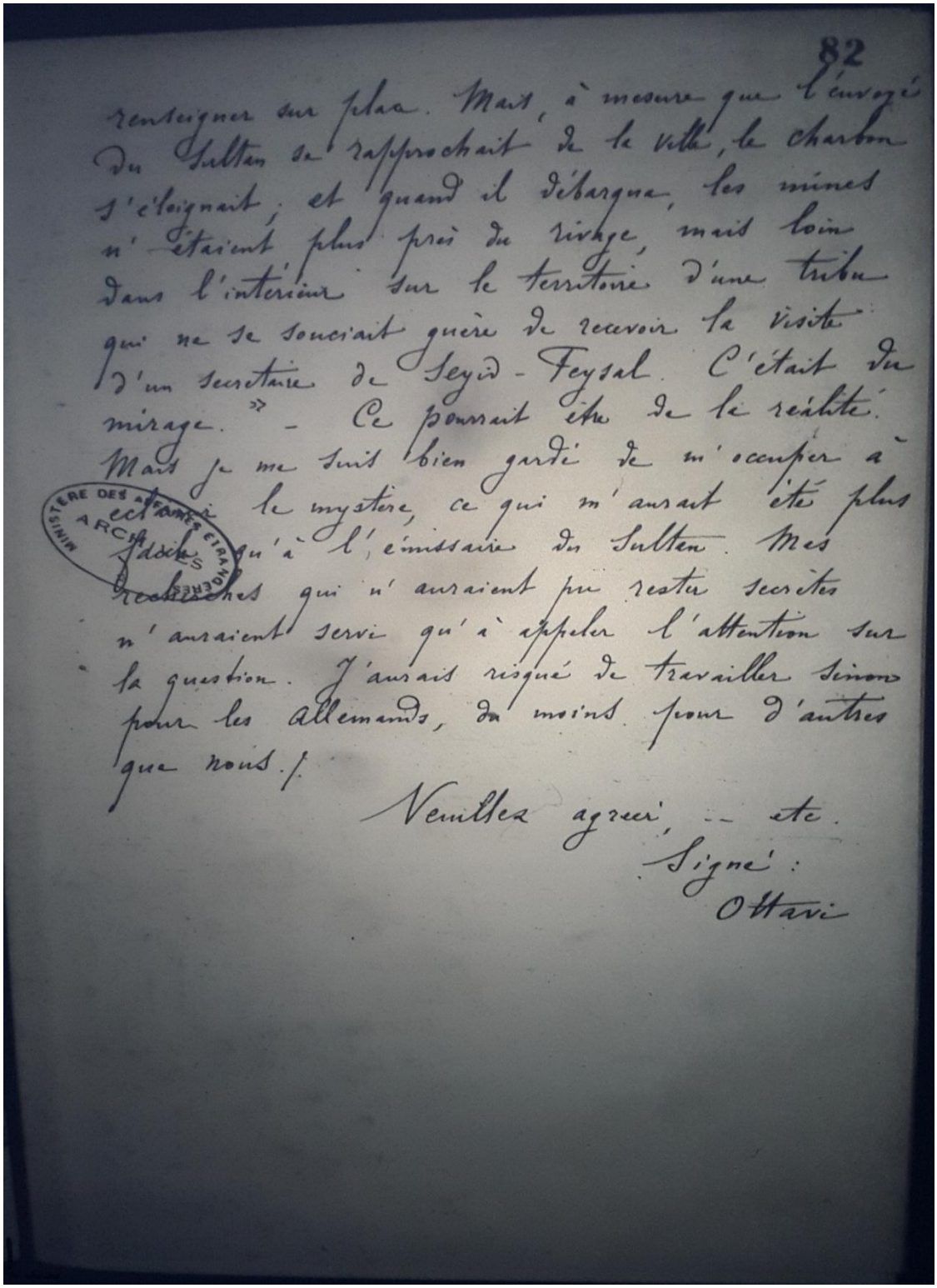

82

renseigner sur place. Mais, à mesure que l'envoyé du Sultan se rapprochait de la ville, le charbon s'éloignait, et quand il débarqua, les mines n'étaient plus près du rivage, mais loin dans l'intérieur sur le territoire d'une tribu qui ne se souciait guère de recevoir la visite d'un secrétaire de Seyid-Feysal. C'était du mirage. » - Ce pourrait être de la réalité. Mais je me suis bien gardé de m'occuper à ces détails de le mystère, ce qui m'aurait été plus qu'à l'émissaire du Sultan. Mes recherches qui n'auraient pu rester secrètes n'auraient servi qu'à appeler l'attention sur la question. J'aurais risqué de travailler sinon pour les allemands, du moins pour d'autres que nous./

Veuillez agréer, -- etc.

Signé :
Ottavi

MINISTÈRE DES AFFAIRES ETRANGÈRES
ARCHIVES

MAE, Serie : D, Carton : 15, Dossier: 2. Mascate le 21 Avril 1900

الملحق 9 : وثيقة خاصة بحريق الباخرة " آسيا–Asia"

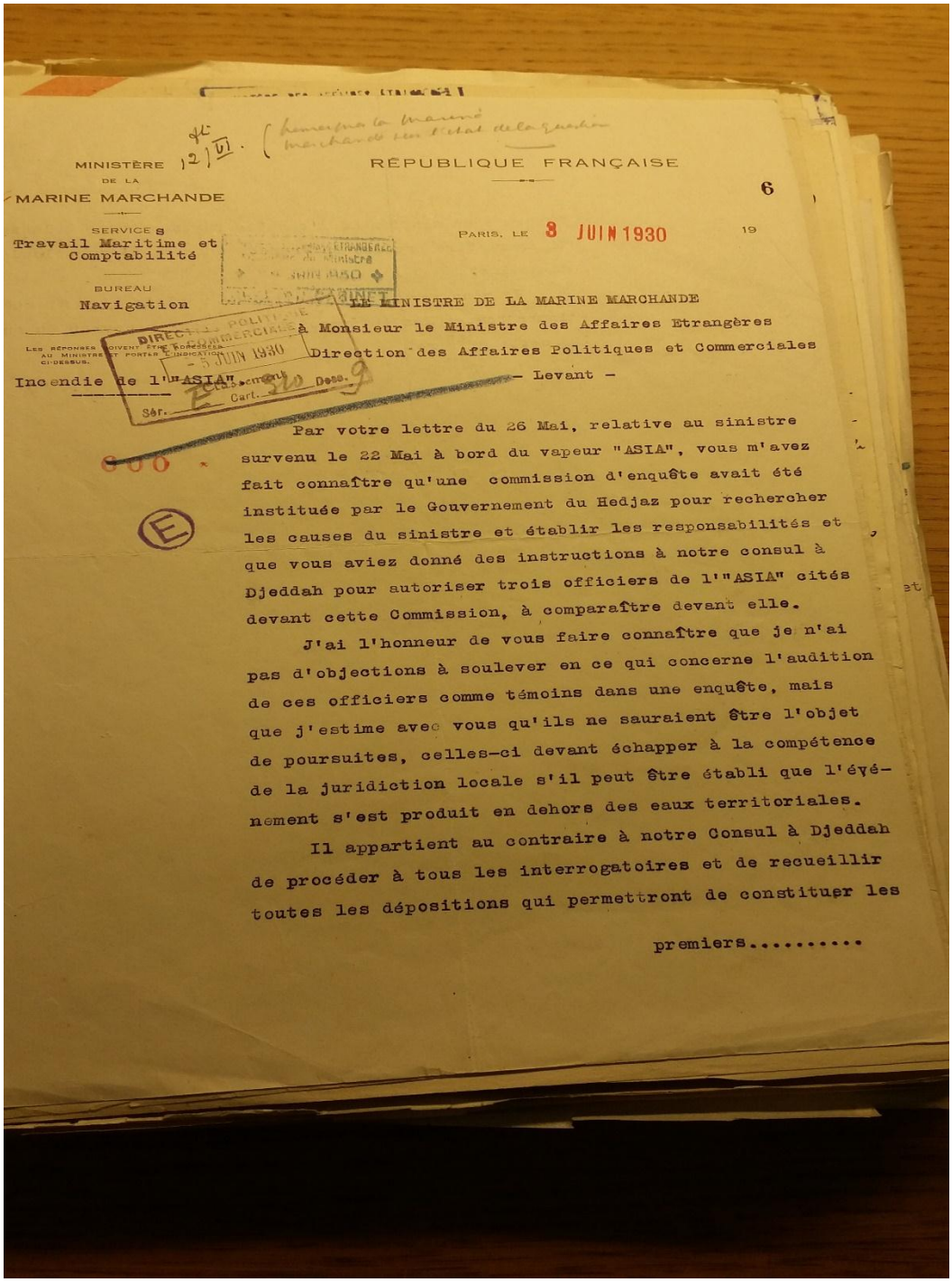

MINISTÈRE DE LA MARINE MARCHANDE
SERVICES Travail Maritime et Comptabilité
BUREAU Navigation

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

6

PARIS, LE 3 JUIN 1930 19

LE MINISTRE DE LA MARINE MARCHANDE
à Monsieur le Ministre des Affaires Etrangères
Direction des Affaires Politiques et Commerciales
— Levant —

Incendie de l'"ASIA"

Par votre lettre du 26 Mai, relative au sinistre survenu le 22 Mai à bord du vapeur "ASIA", vous m'avez fait connaître qu'une commission d'enquête avait été instituée par le Gouvernement du Hedjaz pour rechercher les causes du sinistre et établir les responsabilités et que vous aviez donné des instructions à notre consul à Djeddah pour autoriser trois officiers de l'"ASIA" cités devant cette Commission, à comparaître devant elle.

J'ai l'honneur de vous faire connaître que je n'ai pas d'objections à soulever en ce qui concerne l'audition de ces officiers comme témoins dans une enquête, mais que j'estime avec vous qu'ils ne sauraient être l'objet de poursuites, celles-ci devant échapper à la compétence de la juridiction locale s'il peut être établi que l'événement s'est produit en dehors des eaux territoriales.

Il appartient au contraire à notre Consul à Djeddah de procéder à tous les interrogatoires et de recueillir toutes les dépositions qui permettront de constituer les premiers.....

MAE, Serie: E, Carton: 310, Dossier: 9. Paris le £) Juin 1930

الملحق10: إيواء حجاج رعايا إيطاليا عام 1918م

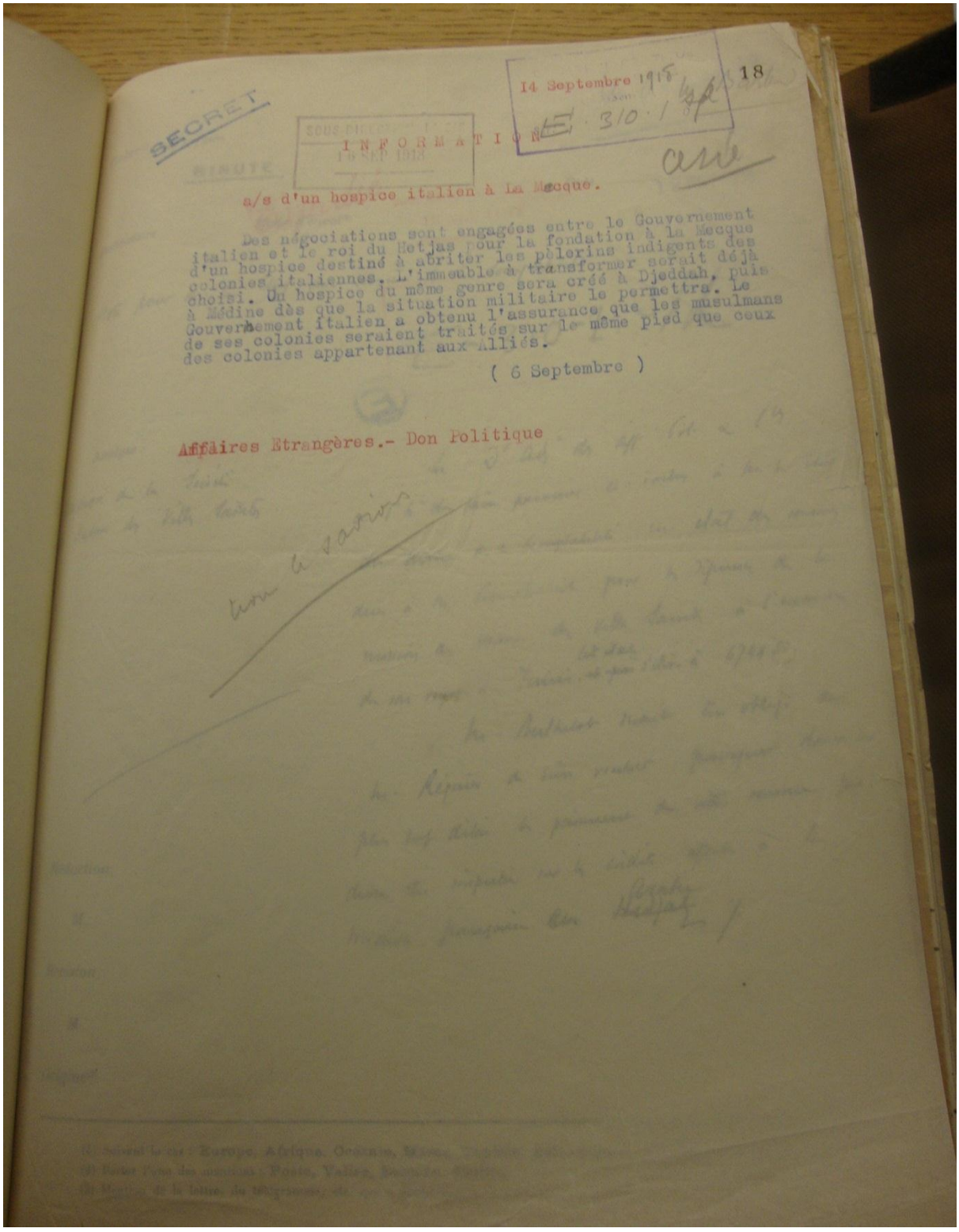

SECRET

14 Septembre 1918

E 310 / 1

18

INFORMATION

a/s d'un hospice italien à La Mecque.

Des négociations sont engagées entre le Gouvernement italien et le roi du Hedjas pour la fondation à La Mecque d'un hospice destiné à abriter les pèlerins indigents des colonies italiennes. L'immeuble à transformer serait déjà choisi. Un hospice du même genre sera créé à Djeddah, puis à Médine dès que la situation militaire le permettra. Le Gouvernement italien a obtenu l'assurance que les musulmans de ses colonies seraient traités sur le même pied que ceux des colonies appartenant aux Alliés.

(6 Septembre)

Affaires Etrangères.- Don Politique

AME, Serie: E, Carton : 310, Dossier: special. Le 14 Septembre 1918.

الملحق11: وثيقة خاصة بطلب قرض مالي لترميم نزل إقامة الحجاج بمكة المكرمة

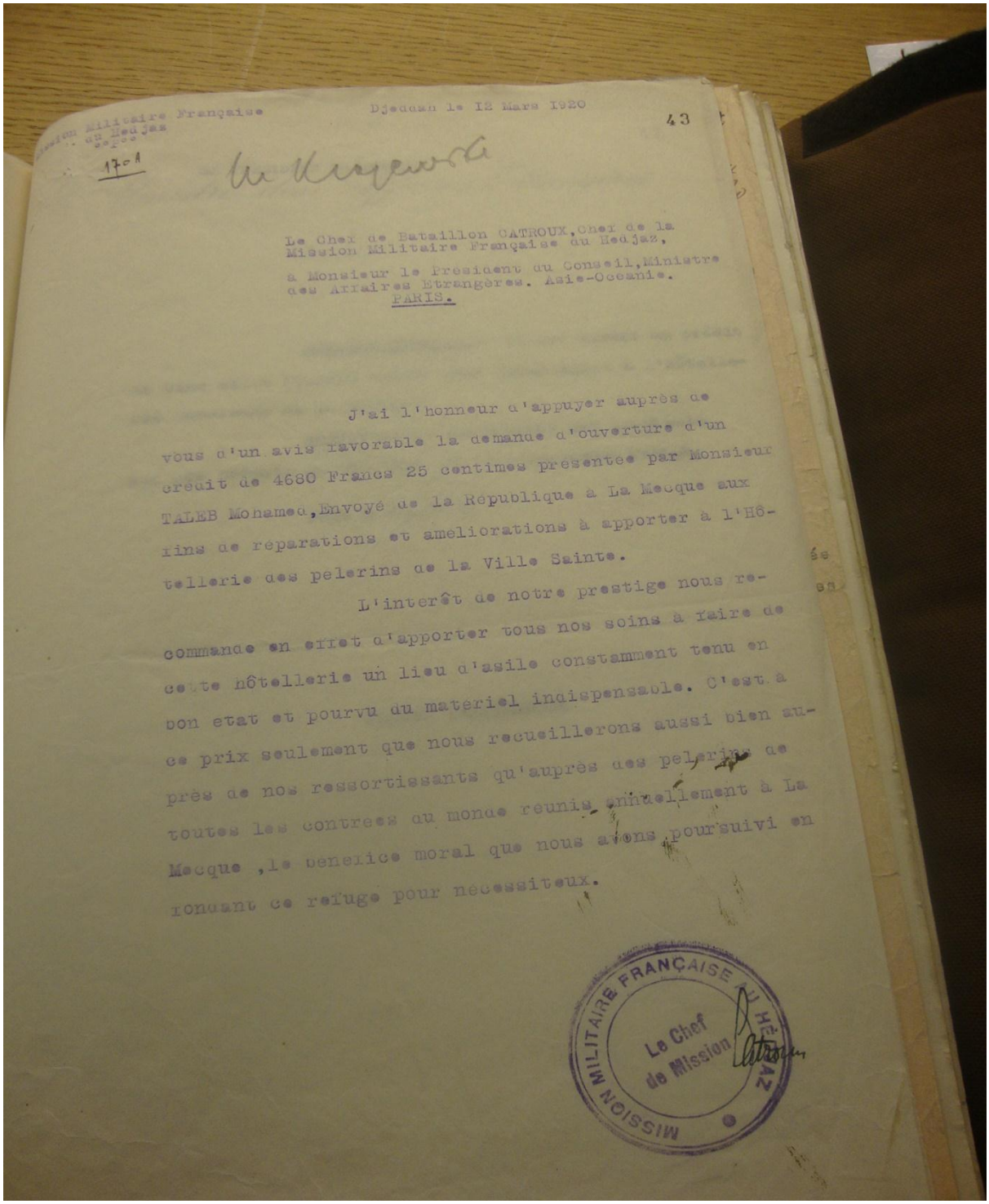

Djeddah le 12 Mars 1920

43

Le Chef de Bataillon CATROUX, Chef de la Mission Militaire Française du Hedjaz,

à Monsieur le Président du Conseil, Ministre des Affaires Etrangères. Asie-Océanie.

PARIS.

J'ai l'honneur d'appuyer auprès de vous d'un avis favorable la demande d'ouverture d'un crédit de 4680 Francs 25 centimes présentée par Monsieur TALEB Mohamed, Envoyé de la République à La Mecque aux fins de réparations et améliorations à apporter à l'Hôtellerie des pèlerins de la Ville Sainte.

L'intérêt de notre prestige nous recommande en effet d'apporter tous nos soins à faire de cette hôtellerie un lieu d'asile constamment tenu en bon état et pourvu du matériel indispensable. C'est à ce prix seulement que nous recueillerons aussi bien auprès de nos ressortissants qu'auprès des pèlerins de toutes les contrées du monde réunis annuellement à La Mecque, le bénéfice moral que nous avons poursuivi en fondant ce refuge pour nécessiteux.

MISSION MILITAIRE FRANÇAISE AU HEDJAZ — Le Chef de Mission

MAE, Serie: E, Carton:310, Dossier: 1/a. Djeddah le 12 Septembre1920

الملحق12: تقرير مبعوث الحكومة الفرنسية عن تفاصيل ترميم مقر إقامة الحجاج بمكة المكرمة

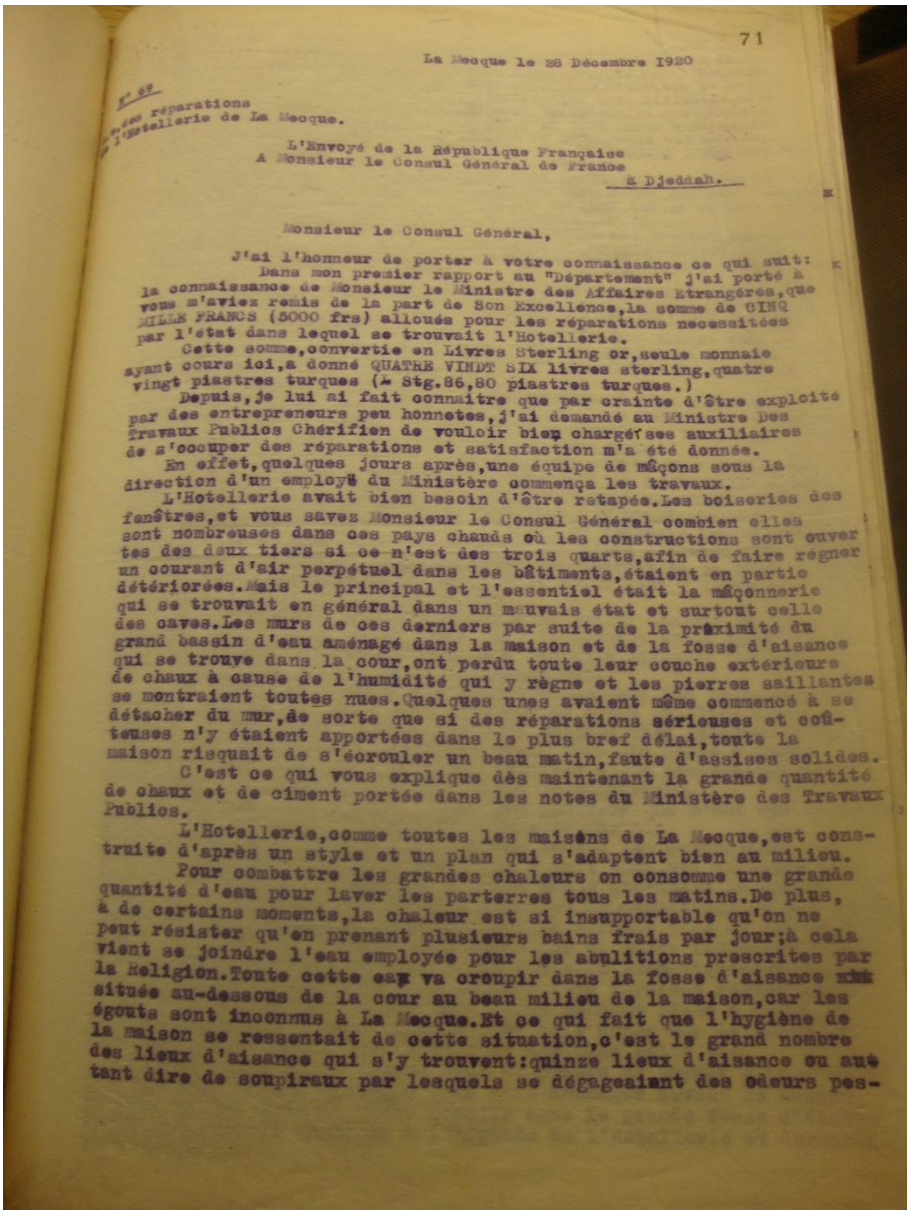

71

La Mecque le 28 Décembre 1920

N° 69
Travaux réparations
de l'Hotellerie de La Mecque.

L'Envoyé de la République Française
A Monsieur le Consul Général de France
à Djeddah.

Monsieur le Consul Général,

J'ai l'honneur de porter à votre connaissance ce qui suit:
Dans mon premier rapport au "Département" j'ai porté à la connaissance de Monsieur le Ministre des Affaires Etrangères, que vous m'aviez remis de la part de Son Excellence, la somme de CINQ MILLE FRANCS (5000 frs) alloués pour les réparations necessitées par l'état dans lequel se trouvait l'Hotellerie.

Cette somme, convertie en Livres Sterling or, seule monnaie ayant cours ici, a donné QUATRE VINGT SIX livres sterling, quatre vingt piastres turques (= Stg.86,80 piastres turques.)

Depuis, je lui ai fait connaître que par crainte d'être exploité par des entrepreneurs peu honnetes, j'ai demandé au Ministre des Travaux Publics Chérifien de vouloir bien charger ses auxiliaires de s'occuper des réparations et satisfaction m'a été donnée.

En effet, quelques jours après, une équipe de maçons sous la direction d'un employé du Ministère commença les travaux.

L'Hotellerie avait bien besoin d'être retapée. Les boiseries des fenêtres, et vous savez Monsieur le Consul Général combien elles sont nombreuses dans ces pays chauds où les constructions sont ouvertes des deux tiers si ce n'est des trois quarts, afin de faire régner un courant d'air perpétuel dans les bâtiments, étaient en partie détériorées. Mais le principal et l'essentiel était la maçonnerie qui se trouvait en général dans un mauvais état et surtout celle des caves. Les murs de ces derniers par suite de la proximité du grand bassin d'eau aménagé dans la maison et de la fosse d'aisance qui se trouve dans la cour, ont perdu toute leur couche extérieure de chaux à cause de l'humidité qui y règne et les pierres saillantes se montraient toutes nues. Quelques unes avaient même commencé à se détacher du mur, de sorte que si des réparations sérieuses et coûteuses n'y étaient apportées dans le plus bref délai, toute la maison risquait de s'écrouler un beau matin, faute d'assises solides.

C'est ce qui vous explique dès maintenant la grande quantité de chaux et de ciment portée dans les notes du Ministère des Travaux Publics.

L'Hotellerie, comme toutes les maisons de La Mecque, est construite d'après un style et un plan qui s'adaptent bien au milieu.

Pour combattre les grandes chaleurs on consomme une grande quantité d'eau pour laver les parterres tous les matins. De plus, à de certains moments, la chaleur est si insupportable qu'on ne peut résister qu'en prenant plusieurs bains frais par jour; à cela vient se joindre l'eau employée pour les abulitions prescrites par la Religion. Toute cette eau va croupir dans la fosse d'aisance située au-dessous de la cour au beau milieu de la maison, car les égouts sont inconnus à La Mecque. Et ce qui fait que l'hygiène de la maison se ressentait de cette situation, c'est le grand nombre des lieux d'aisance qui s'y trouvent: quinze lieux d'aisance ou autant dire de soupiraux par lesquels se dégageaient des odeurs pes-

MAE, Serie: E, Carton: 310, Dossier: 1. La Mecque le 28Decembre 1920

ملحق13: تحديد تاريخ التوقف عن استقبال بواخر الحجاج لموسم حج 1930م

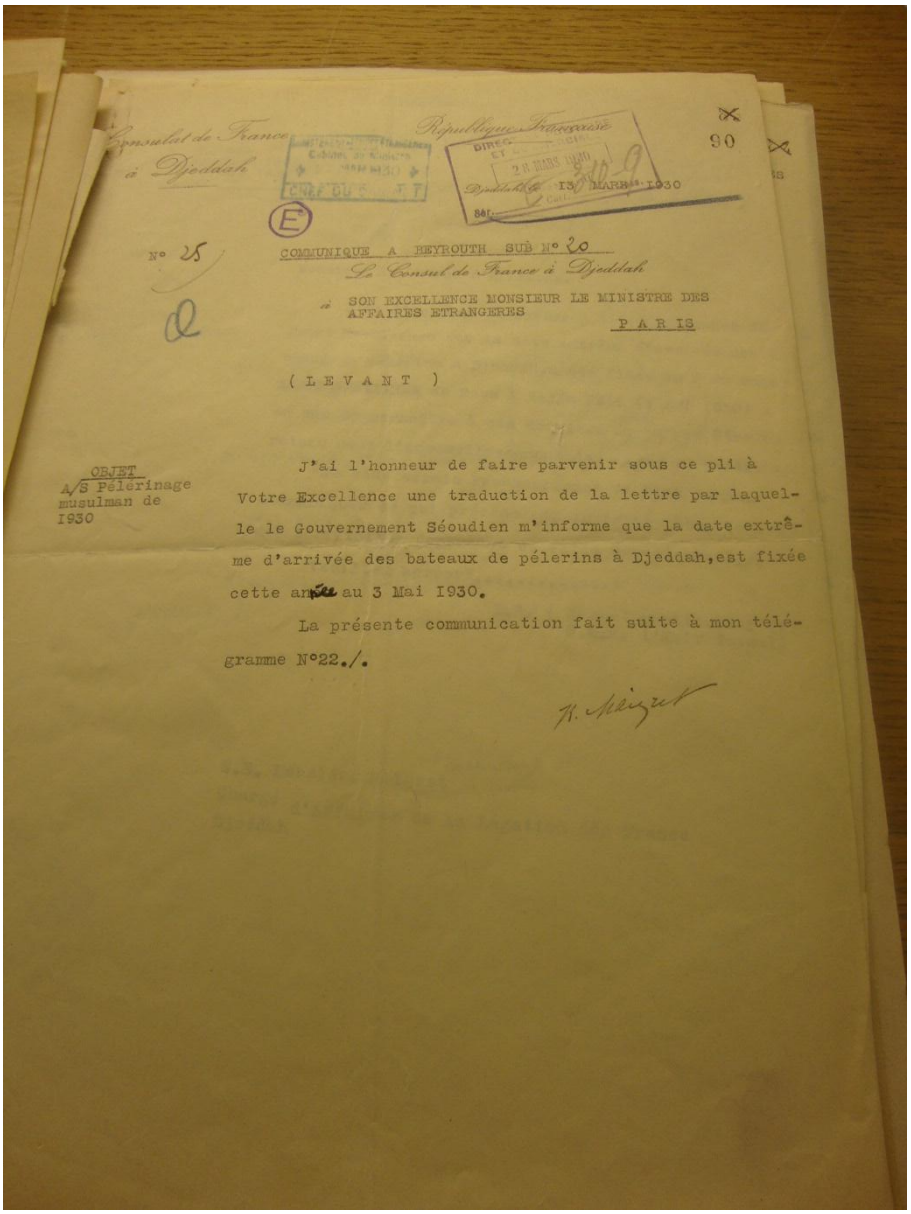

Consulat de France à Djeddah

République Française

90

13 MARS 1930

N° 25

COMMUNIQUE A BEYROUTH SUS N° 20

Le Consul de France à Djeddah

à SON EXCELLENCE MONSIEUR LE MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGERES

PARIS

(L E V A N T)

OBJET
A/S Pélérinage musulman de 1930

J'ai l'honneur de faire parvenir sous ce pli à Votre Excellence une traduction de la lettre par laquelle le Gouvernement Séoudien m'informe que la date extrême d'arrivée des bateaux de pélerins à Djeddah, est fixée cette année au 3 Mai 1930.

La présente communication fait suite à mon télégramme N°22./.

MAE, Serie: E, Carton:310, Dossier: 9. Djeddah, le 13Mai1930.

الملحق 14: وثيقة عن حريق غرف بتزل الحجاج

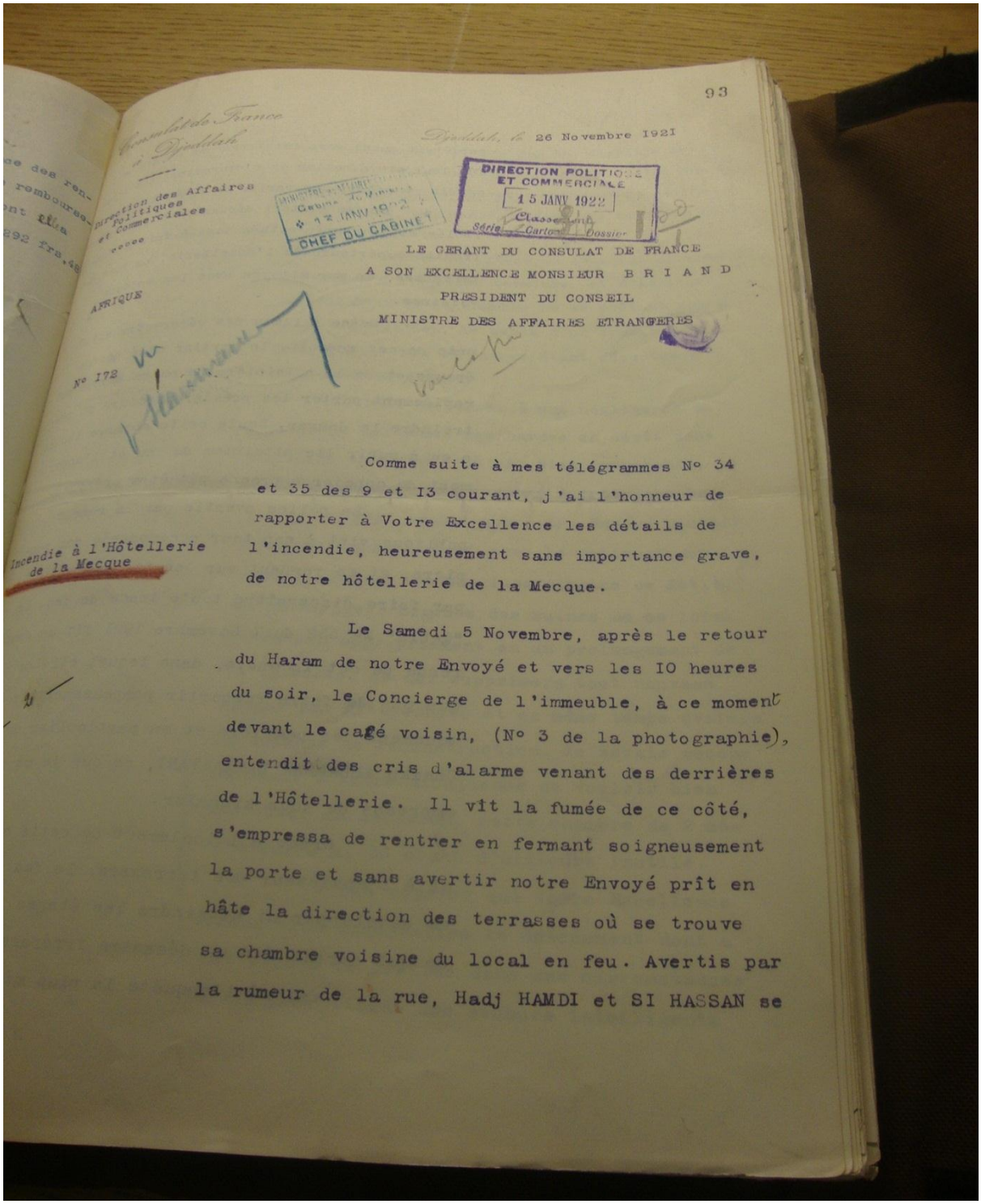

93

Consulat de France
à Djeddah

Djeddah, le 26 Novembre 1921

Direction des Affaires
Politiques
et Commerciales

DIRECTION POLITIQUE
ET COMMERCIALE
15 JANV 1922
Série Carton Dossier

CABINET
12 JANV 1922
CHEF DU CABINET

AFRIQUE

N° 172

LE GERANT DU CONSULAT DE FRANCE
A SON EXCELLENCE MONSIEUR B R I A N D
PRESIDENT DU CONSEIL
MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGERES

Incendie à l'Hôtellerie de la Mecque

Comme suite à mes télégrammes N° 34 et 35 des 9 et 13 courant, j'ai l'honneur de rapporter à Votre Excellence les détails de l'incendie, heureusement sans importance grave, de notre hôtellerie de la Mecque.

Le Samedi 5 Novembre, après le retour du Haram de notre Envoyé et vers les 10 heures du soir, le Concierge de l'immeuble, à ce moment devant le café voisin, (N° 3 de la photographie), entendit des cris d'alarme venant des derrières de l'Hôtellerie. Il vit la fumée de ce côté, s'empressa de rentrer en fermant soigneusement la porte et sans avertir notre Envoyé prît en hâte la direction des terrasses où se trouve sa chambre voisine du local en feu. Avertis par la rumeur de la rue, Hadj HAMDI et SI HASSAN se

MAE, Serie: E,Carton:310, Dossier:1.Djeddah le 26 Novembre 1921

الملحق 15: زيارة الدكتور الألماني" روزلر" للسطان "فيصل بن تركي"

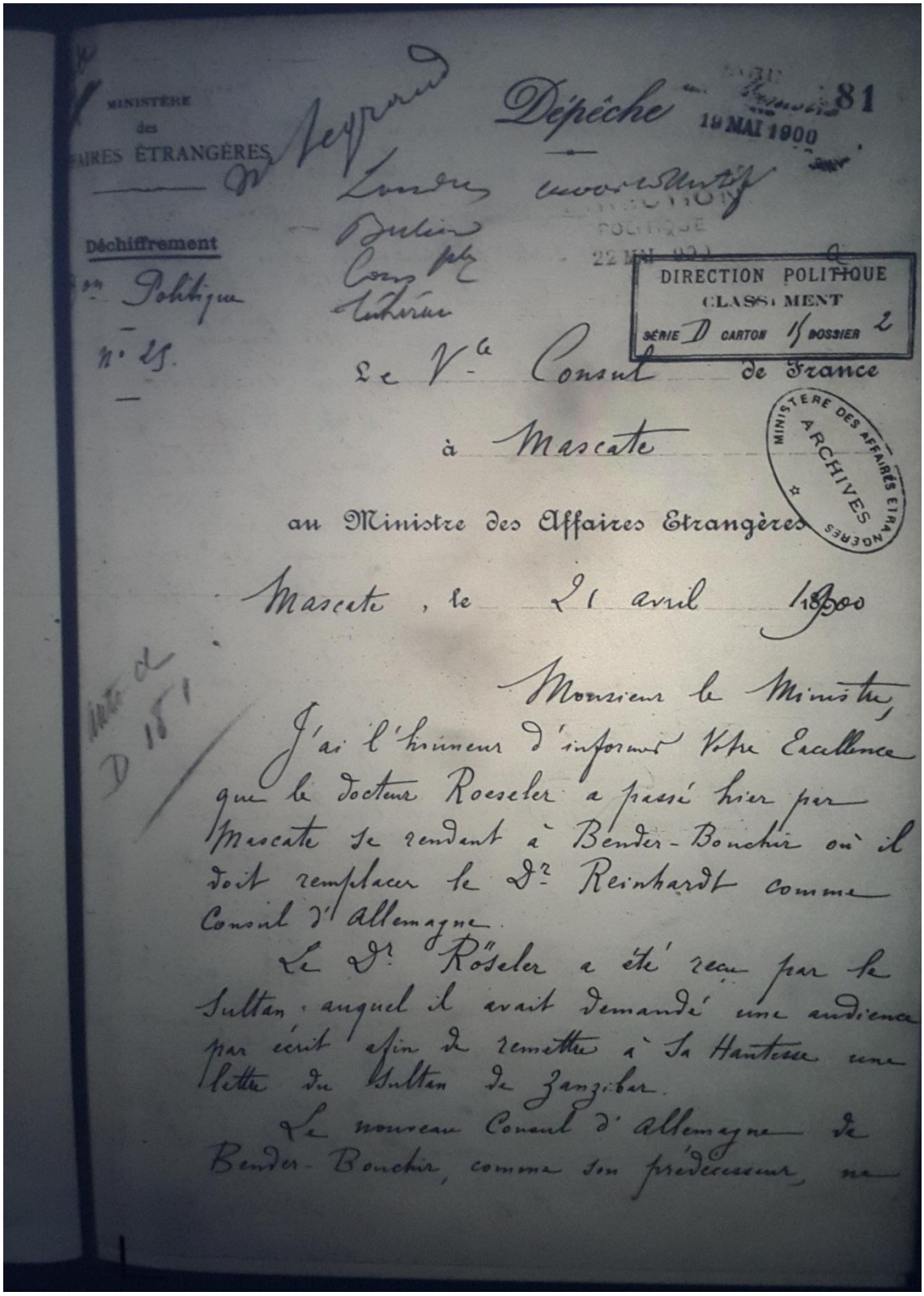
MINISTÈRE
des
AIRES ÉTRANGÈRES

Déchiffrement

Politique

n° 15.

Dépêche

19 MAI 1900

81

DIRECTION POLITIQUE
CLASSEMENT
SÉRIE D CARTON 15 DOSSIER 2

MINISTÈRE DES AFFAIRES ETRANGÈRES
ARCHIVES

Le Vice Consul de France

à Mascate

au Ministre des Affaires Etrangères

Mascate, le 21 avril 1900

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur d'informer Votre Excellence que le docteur Roeseler a passé hier par Mascate se rendant à Bender-Bouchir où il doit remplacer le Dr Reinhardt comme Consul d'allemagne.

Le Dr Röseler a été reçu par le Sultan, auquel il avait demandé une audience par écrit afin de remettre à Sa Hautesse une lettre du Sultan de Zanzibar.

Le nouveau Consul d'allemagne de Bender-Bouchir, comme son prédécesseur, ne

MAE, Serie: D, Carton: 15,Dossier: 2. Mascate le 21Avril 1900

الملحق :16 **زيارة الأمير فيصل للسفينة الحربية الألمانية " أركونا"**

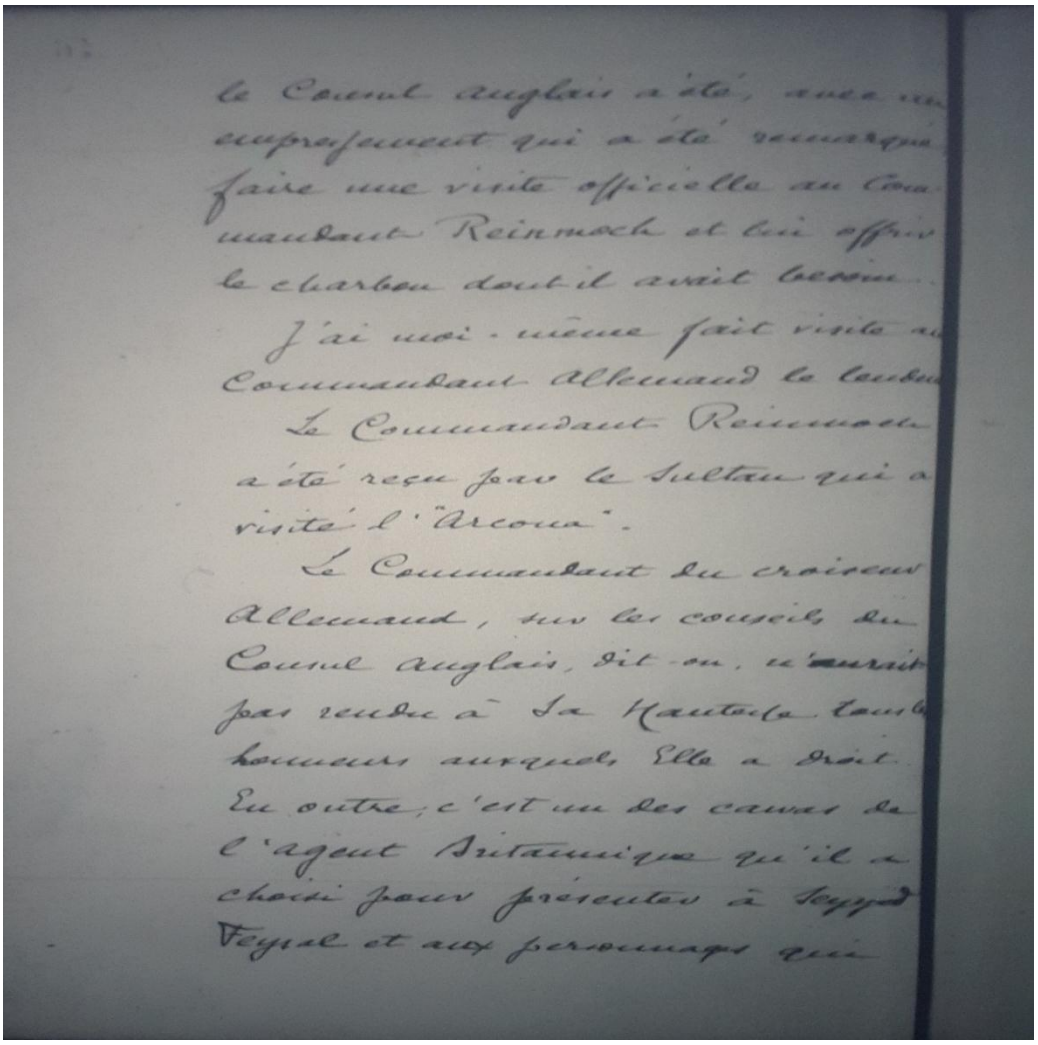

le Consul anglais a été, avec un empressement qui a été remarqué, faire une visite officielle au Commandant Reinmach et lui offrir le charbon dont il avait besoin.

J'ai moi-même fait visite au Commandant Allemand le lendemain.

Le Commandant Reinmach a été reçu par le Sultan qui a visité l'"Arcona".

Le Commandant du croiseur Allemand, sur les conseils du Consul anglais, dit-on, n'aurait pas rendu à Sa Hautesse tous les honneurs auxquels Elle a droit. En outre, c'est un des cavaliers de l'agent Britannique qu'il a choisi pour présenter à Seyyid Feysal et aux personnages qui

MAE, Serie: D, Carton:18, Dossier:1.Mascate le 11 Avril 1899

ملحق17: خاص بتجارة الخمور بمسقط ومطرح واعتراض السلطان " فيصل بن تركي"

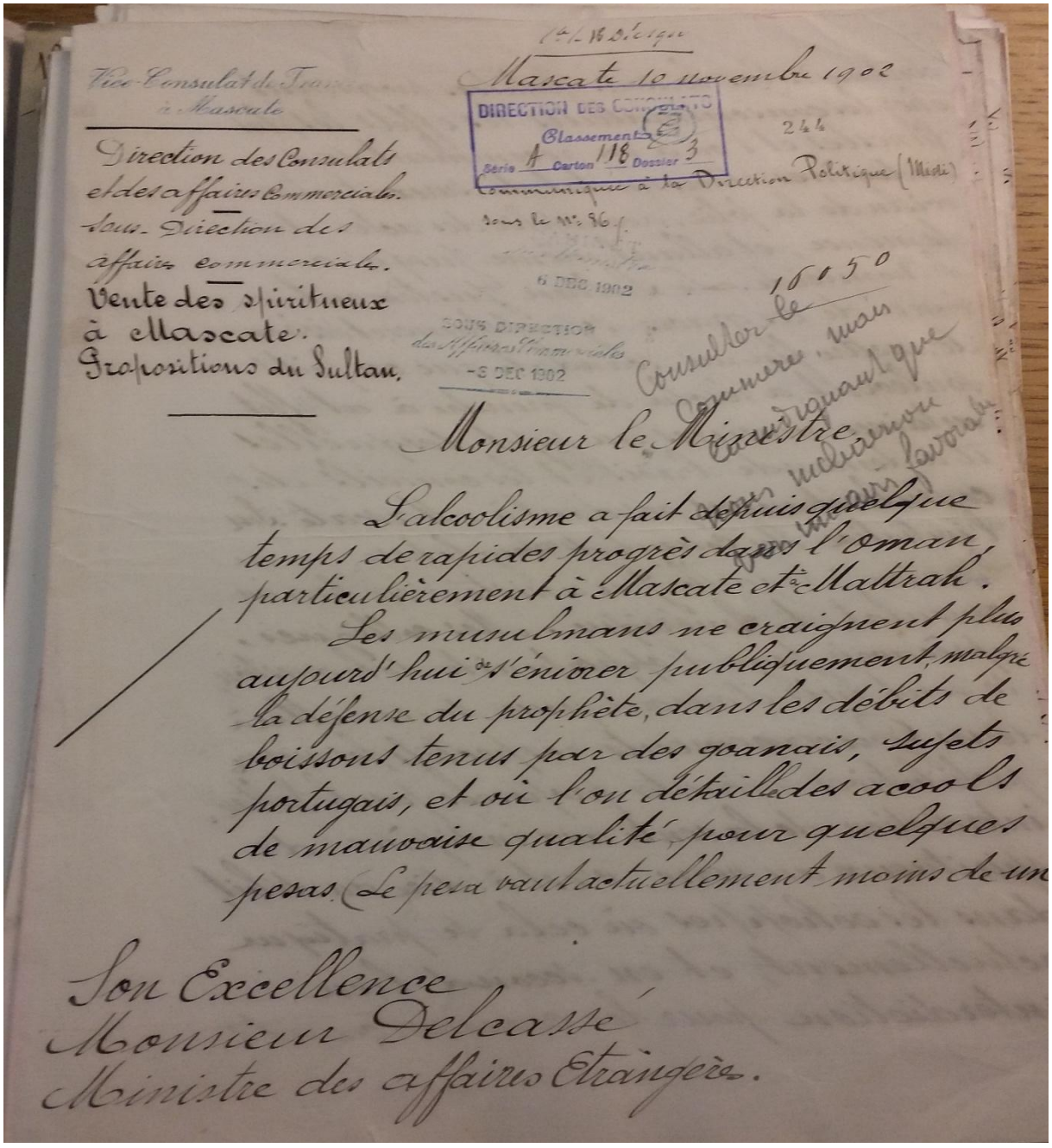

Vice-Consulat de France
à Muscate

Direction des Consulats
et des affaires Commerciales.
Sous-Direction des
affaires commerciales.
Vente des spiritueux
à Muscate.
Propositions du Sultan.

Mascate le 10 novembre 1902

DIRECTION DES CONSULATS
Classement
Série A Carton 118 Dossier 3

244

Communiqué à la Direction Politique (Midi)
sous le N° 86.

6 DEC 1902

SOUS DIRECTION
des Affaires Commerciales
-8 DEC 1902

Consulat de 1re classe

Monsieur le Ministre

L'alcoolisme a fait depuis quelque temps de rapides progrès dans l'Oman particulièrement à Muscate et à Matrah.

Les musulmans ne craignent plus aujourd'hui d'y vendre publiquement, malgré la défense du prophète, dans les débits de boissons tenus par des banians, sujets portugais, et où l'on détaille des alcools de mauvaise qualité, pour quelques pesas (Le pesa vaut actuellement moins de un

Son Excellence
Monsieur Delcassé
Ministre des affaires Etrangères.

MAE, Serie : A, Carton :118, Dossier:3.Mascate le 10 Novembre1902

الملحق 18. إشارة للمسلم الألماني " مصطفى"

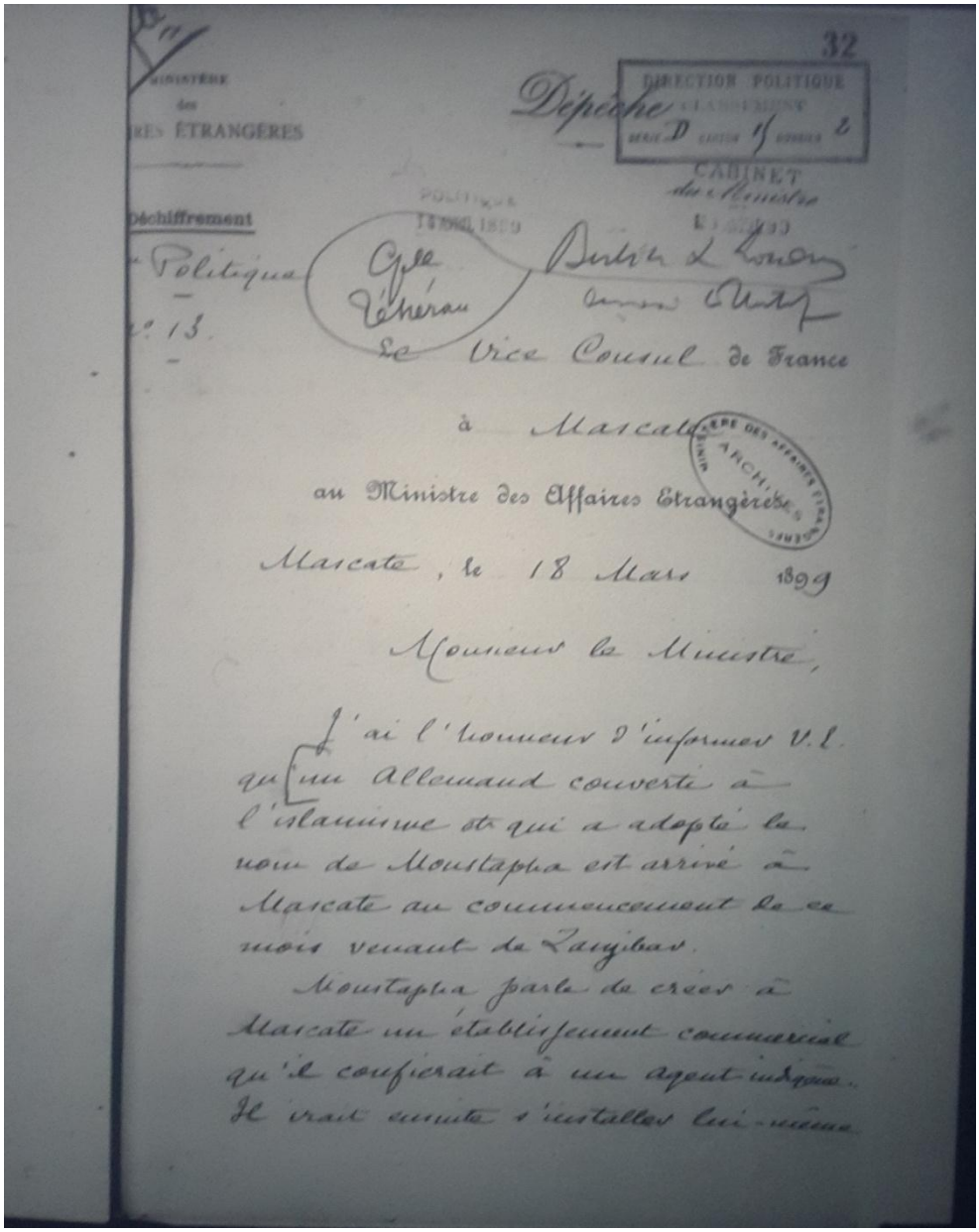

32

DIRECTION POLITIQUE
CLASSEMENT
D 15 2

MINISTÈRE des AFFAIRES ÉTRANGÈRES

Déchiffrement

Politique

n° 13.

CABINET du Ministre

Gde Téhéran

Le Vice Consul de France

à Mascate

au Ministre des Affaires Etrangères

Mascate, le 18 Mars 1899

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur d'informer V.E. qu'un Allemand converti à l'islamisme et qui a adopté le nom de Moustapha est arrivé à Mascate au commencement de ce mois venant de Zanzibar.

Moustapha parle de créer à Mascate un établissement commercial qu'il confierait à un agent indigène. Il irait ensuite s'installer lui-même

MAE, Serie: D, Carton:15, Dossier:2. Direction politique

الملحق 19. جنسيات السفن التي رست بميناء مسقط سنة 1903م

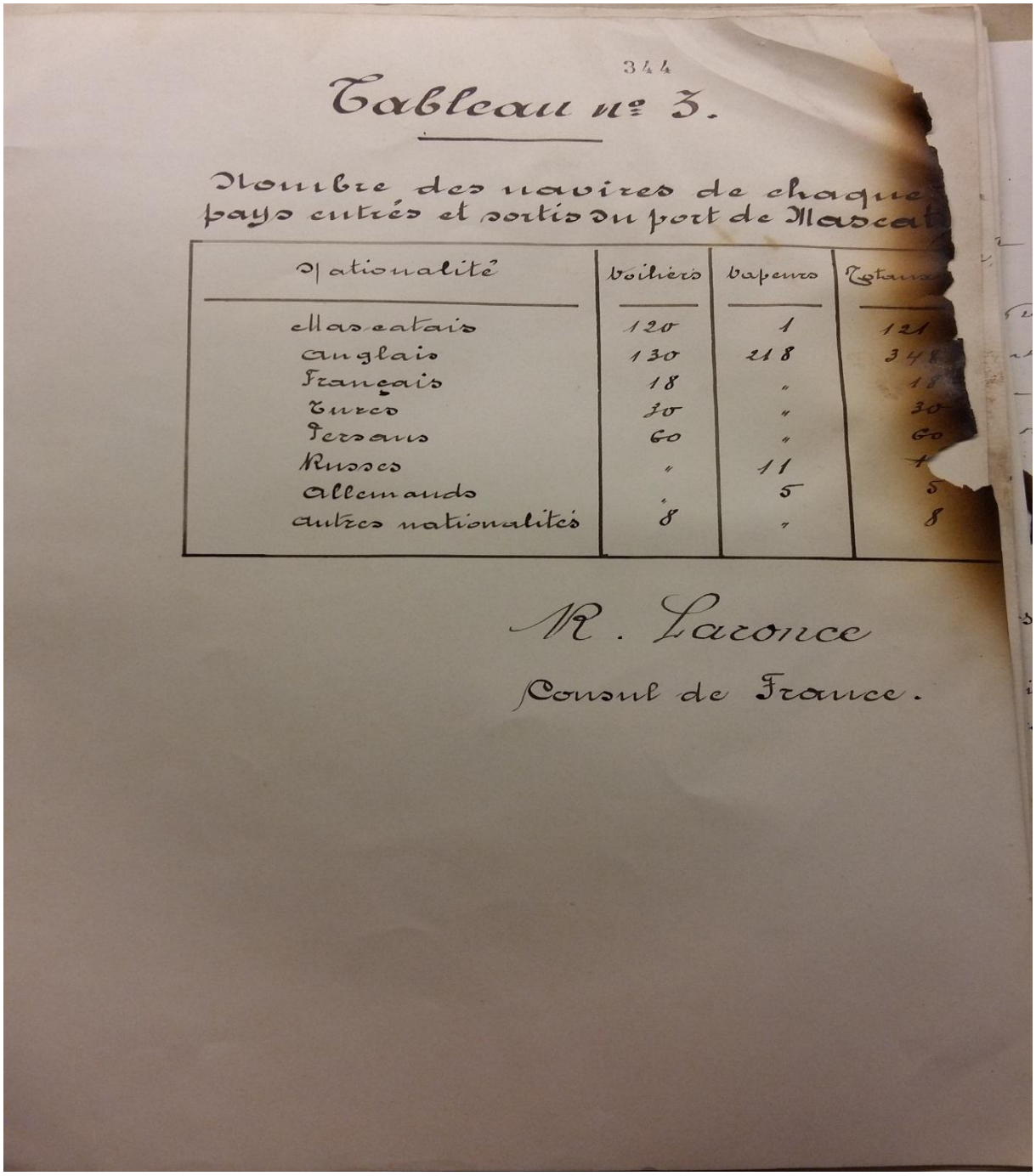

344

Tableau n° 3.

Nombre des navires de chaque pays entrés et sortis du port de Mascat

Nationalité	Voiliers	Vapeurs	Totaux
Mascatais	120	1	121
Anglais	130	218	348
Français	18	"	18
Turcs	30	"	30
Persans	60	"	60
Russes	"	11	11
Allemands	"	5	5
Autres nationalités	8	"	8

R. Laconce

Consul de France.

MAE, Serie: A , Carton: 118 , Dossier:2 , Mascate le 5Mars 1904

الفهارس

فهرس الاعلام والشعوب والقبائل

أ–

ابن مالك، 82.

ابن هشام، 82.

أتراك، 128

ألبير جوانييه، 36

ألبير غريفي، 124.

أحمد بن سعيد، 21،23،24، 26

إيفوني مالودي، 35

ألكسندر ريبو، 127، 167.

أندري دو رايردي ماليزير،6

إنجليز، 73، 74.

آل بوسعيد،21

أرستيد بريان، 147ز

آل الصباح،29

آل سعود، 44

آل بوربون،24

آل صباح، 29

إسماعيل حقي، 129، 130

إمانويل غبريال إفيار، 123.

إغريق، 123،

أنتونان غوغيير، 80، 82، 84، 86، 92، 173.

ب –

بن عبد العزيز، 68

بن غبريط سي قدور، 125، 126، 132، 172.

بانيان(هنود)، 87، 89، 90، 107، 110.

بلانشون،35

بلينوس الكبير، 112.

برتيلو، 37، 74 ، 144.

برينجار فوركو، 6

بروس، 140.

بيرول،19

بوربون:20،21،34

بيار جوزيف بوشامب، 23، 25

بول أوتافي، 35،36،37،68،77، 84، 117، 119، 146ز

بغان بلكوك،36

ت –

تيوفول ديلكاسي، 88،

ج –

جون فرنسوا غرافيي، 23

جان باتيست جرمان، 6

جون فرنسوا غزافيي،22

جاك روجي ميغري،43

جاك موني،27

جيل غيو، 133.

جيروم كرا، 6

ح –

حمد بن الإمام سعيد، 60

حيادي تمادي، 40

حمزة فؤاد،60،62،68

ك –

كاترو، 30

كامبون، 78.

كوكس، 78، 118.

كارزون، ،74، 109.

كري.م، 125ز

ل-

لوسيان لارونس، 34، 105، 129، 130 ، 166.

لوك شانتر، 122، 126، 132.

ليبيسي، 149.

لويس جودا،66

لويس السادس عشر،22

ح-

الحاج هادي فرج، 140.

حواسنة(قبيلة)، 93.

خ-

خلفان بن عبد الله، 22

خالد الأيوبي، 66

د-

دوبوي، 147.

دوسان كونتان،65

دونيس دي ريفول، 31

دورفيل، 35

ر-

روبرت سيركوف، 21

روجي لارونس، 84، 88، 91.

روني فضيل، 134.

روزلي،24، 144.

رينهار، 146ز

س-

سوريون، 128.

سادلر،75،76، 144، 173.

سليمان قابل، 167.

سلطان بن محمد القاسمي،23

سعيد بن أحمد، 23

ش -

شارل هنري ديستان، 25

شارل جاك بونسي، 26

شارل موريس لوكورتوا، 36

شاهر سمان،66

شرشالي مصطفى،42

ص –

صالح بن علي الحارثي، 93،

ع –

عبريين(قبيلة)، 93.

عبد القادر التلمساني، 129.

عبد الله المغربي، 81، 91.

عبد العزيز، 29،44،58،68

غ –

غالب بن مساعد، 26

غافرية(قبائل)،93.

غانتير،37، 144، 146.

غيدون، 134.

ف –

فوم، 128.

فرنسوا سافاري دي بريف، 6.

فوري إيفوني،35.

فيصل بن تركي،37،68-76، 78 ، 81-84 ، 87، 94، 119 ، 146، 147.

فيصل(سعودي)، 60،61،64،65،66،66

م–

مارسلان كربونال، 131،

مبارك الصباح، 81.

مارتين هنري، 75

ماري تريزا، 90.

محمد شوقي، 169.

محمد بن عبد الوهاب، 29،41،43

محمد بن سعود، 29

مصريون، 128.

متبغ كرفوكغوف، 91، 166.

مارسي،64

مولان،64

مشرفيون(فبيلة)، 118.

مكسيم أوتاري، 42

مياحة(قبيلة)، 93.

ن–

نابليون بونابرت، 26،27،32،52

هـــ –

هنري غودان، 14

هنود، 74، 76، 89، 106.

هندوس، 90.

هناوية(قبائل)، 74، 118.

ي –

يوسف بن أحمد بن محمد الزواوي، 90.

و –

ولسون، 76

فهرس الأماكن والبلدان

أ –

الأحساء،29، 85، 168.

ألمانيا، 17،60، 94، 101، 102، 108، 109، 133، 146.

إفريقيا،3،6،27 ، 101، 117، 122، 173.

إثيوبيا، 81.

آكس-آن- بروفانس،5، 16، 121، 126، 133، 138، 140.

إسبانيا،25

إسطمبول، 124ز

آسيا، 3، 122.

أسترليا، 102.

أمريكا،3، 116.

أنفير، 94، 114، 116.

أوروبا، 3،17،60،63، 90، 98،

إيطاليا،61،63، 102، 134

أقيانوسيا،3

أمستردام،66

إيران، 60

أوديسا، 115.

ب-

بارن،64

باطنة، 111.

باريس، 2،4،7،8،12،14،15،17،18،38،39،54،56، 74، 83، 108، 123، 126، 143، 146، 147.

بروكسل، 76، 83.

بروسيا،2

بصرة،19، 115، 116.

بحر العرب، 20

بحرين،17، 80، 81، 115.

بحر أبيض متوسط،19

بحر أحمر، 26،27،44،52،55، 85، 105، 107.

برتغال،25، 81، 110.

بريطانيا،25،45، 70، 73، 77، 80، 81، 86، 94، 106، 108، 109، 119، 122، 146، 173.

برلين، 66

بولندة،66

بومباي، 88، 90، 93، 100، 101، 111،115، 116، 126، 144.

بورما، 92.

بوخارى، 128.

بور سعيد، 115، 116.

بور سودان، 116،

بغداد، 21،23،25،41

بلجيكا، 101، 114.

بيرمانيا، 88، 103، 116.

بندر بوشير، 72، 75، 115، 116، 144، 146.

بندر الجصة، 80، 83، 117، 119، 173.

بندر جاسك، 115.

بندر لنكه، 115، 116.

بندر عباس، 115، 116.

بيروت، 36، 115.

ت –

تونس،16،42، 128، 133، 139، 173.

تركيا، 45،48،49، 114، 128، 168.

تورنتو، 64

ج –

جاوة، 128، 129.

الجبل الأخضر، 111.

جعلان، 111.

جدّة، 16،19،26،27،30،39،43،49،50،51،54،55،62، 115، 123، 125، 133، 133، 134، 139، 140، 143، 166، 172 .

الجزائر، 16،42، 124، 128، 129، 133، 139، 140، 173.

الجوف، 29

جزر القمر، 76.

جزر موريس، 96، 103.

جيبوتي، 115، 116.

ح –

حجاز،
19،26،27،30،41،42،43،44،45،46،47،48،51،53،54،60،63،123، 124، 134، 135، 166، 167، 168، 169.

حديدة، 19،39،53،54،60،63، 115، 124، 125، 126، 129، 130، 131.

خ –

خور فكان، 83، 85، 92.

خليج عربي، 16،19،20،29، 81، 85، 104، 105، 107، 109، 112، 116، 118، 119.

خليج فارسي، 74، 85، 146.

د –

الدهناء(صحراء)، 168.

دمشق،62

ر –

رأس الحد، 118.

رانغون، 92، 117.

الرياض،62

روسيا، 2،17،40،63، 96، 108، 114، 115، 117.

روما،18

رصفة، 118.

ز –

زنجبار، 20،21،36، 76، 85، 101، 103، 128، 146.

س –

سعودية، 30،41،43،44،46،58،67،68

سكسونيا،25

سمائل(وادي)، 93.

سيب، 83، 92.

السويس،30،52،53،55، 115، 116.

سوريا،46

سويد،25

سويسرا، 168.

ش –

الشام، 135.

شبه الجزيرة العربية،27،40،46،48 ، 105، 166.

شمّر(جبل)، 128.

شيفول،66

شيقي،64

ص –

صحار، 93.

صور، 77، 78، 83، 94، 118، 146.

صومال، 81.

الصين، 104، 143.

ظ –

ظفار، 75

ع –

عثمانية(دولة)،6،26

عُمان،19،20،21،23،29،50،68، 69، 70، 72، 74، 79، 82، 83، 86، 87، 88، 92، 94، 95، 96، 102، 103، 103، 104، 106، 108، 109، 110، 112، 118، 143، 144، 173.

عمَّان، 169.

عدن،19،39،54، 115، 116.

عسير،29

عراق، 29،41،60

ف –

فارس،104، 111، 128، 166.

فانسان،5،16

فرنسا، 2،10،19،20،21،23،24،26،27،28،32،42،46،60،61،62،65، 71، 73، 74، 76، 76، 78، 79، 81، 86، 101، 106، 108، 109، 110، 114، 117، 119، 122، 124، 126، 127، 129، 134، 139، 141، 173.

ق –

قسطنطينية، 135.

قرمان(جزيرة)، 128، 134.

قطر،29

ك –

كاب بون، 133.

كلكوطة،93، 117.

كي دورسي، 8،12،15

كورسيكا، 36.

كويت، 17،29،60، 115.

ل –

لاكورناف،2،4،7،8،10،12،13،14،15،17،39،40،42،55،58،68 ،69، 76، 80، 121.

لندن، 90، 95، 108، 114، 126، 129، 132، 141، 144، 166، 169، 172.

لوزان، 168.

لاهاي،60، 70، 78، 83، 87، 88.

اللوفر، 14.

م–

ماينمار، 92.

مايو، 76.

المغرب، 128.

موريشيوس،20،21،22،24،34

مكلأ، 119.

مصر،27،28،40، 123، 135.

مغرب، 16،42، 173.

مكة المكرمة،26،27،41،44،45،46،47،48،49،51،52،66، 123، 125، 126، 129، 131، 132، 172.

المدينة المنورة،30،41،45،47 ، 126، 131، 132، 172.

مصوع، 50.

مرسيليا، 4،18، 88، 90، 95، 114، 116، 123، 133.

محيط هندي، 16، 76، 81، 82.

مسقط،20،21،22،23،24،32،33،34،36،39،55،56،68،16،19 ، 70-71، 72، 75، 76، 77، 80، 83، 85، 87، 89، 90، 94، 96، 100، 101، 105، 106، 108، 110، 112، 111، 114، 115، 116، 117، 143، 144، 146، 173.

مطرح، 72، 75.

مشرفة(منجم)، 118.

مدغشقر، 76.

مانشستير،100.

ميلانو،64

ن –

نانت، 122، 126.

نيويورك، 124.

النمسا، 96، 101.

هـــ –

هامبورغ، 114، 116،

هرمز، 86،

الهند، 96، 101، 104، 105، 109، 111، 114، 117، 128، 145،

هولندة، 110، 129.

و –

الولايات المتحدة الأمريكية، 100، 103، 110، 114، 117، 143.

ي –

اليمن، 96، 100

فهرس الموضوعات

مقدمة	أ – ر
الفصل الأول: **الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي وأهميته في الكتابات التاريخية:**	**01**
1–تاريخ الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي	02
أ–القنصل والقنصليات الفرنسية– الأهمية والأدوار–.	02
ب–الأوراق الرسمية.	07
ج–الأوراق الخاصة.	09
د–النصوص الإدارية: والمؤلفات الخاصة بالوظيفة القنصلية.	10
ح–المراسلات السياسية للقناصل.	13
2–التعريف بأرشيف " لاكورناف" بباريس.	14
3–أهمية الأرشيف في الكتابات التاريخية.	15
4–مميزات الدبلوماسية الفرنسية في الجزيرة والخليج العربيان قبل القرن 19م.	19
أ – العلاقات الفرنسية العُمانية قبل القرن 19م.	19
ب– العلاقات الفرنسية مع الحجاز(جدة) قبل القرن19.	26
الفصل الثاني: **تاريخ التواجد الأوروبي بالجزيرة والخليج العربيان ابتداء من القرن 19م.**	**29**
1–الاحداث السياسية بالجزيرة والخليج العربيان قبل القرن 19م.	30
2–تاريخ التواجد الدبلوماسي الفرنسي بالجزيرة والخليج العربيان أثناء القرن	31

(19 و20م)	
3-نشاط الديبلوماسي الفرنسي "بول أوتافي" بمسقط	39
4-نماذج من تصنيف الأرشيف الديبلوماسي(لاكورناف) الخاص بالحجاز ونجد	41
أ. معاينة الوثائق وحجزها	42
ب.أرشيف الحجاز ونجد	43
5-نماذج من تصنيف الأرشيف الديبلوماسي(لاكورناف) الخاص بعُمان(مسقط)	59
الفصل الثالث: **المراسلات السياسية للقنصليات الفرنسية بمنطقة الجزيرة والخليج العربيين خلال القرنين 19و20م**	**60**
أولا: مراسلات عن زيارة الأمير فيصل لأوروبا 1932م	62
1-التعريف بزيارة الأمير	62
2-رحلة إيطاليا	65
3-رحلة كنفدرالية سويسرا	65
4-رحلة فرنسا	66
5-رحلة هولندة	67
6-رحلة بولندة	68
ثانيا الانجليز والأوضاع السياسية بعمان نهاية القرن 19	69
1- مراسلات عن سياسة الانجليز الجديدة لما بعد انتفاضة 1895م	72

2 -مراسلات عن تحذيرات الانجليز لشيوخ القبائل	73
3- جدية الحذر الفرنسي من تصاعد الهيمنة الإنجليزية بعد ثورة 1895م	75
4-التخوف الإنجليزي من تجارة الأسلحة	77
ثالثا: رابعا: مراسلات عن أزمة الرايات الفرنسية	78
الفصل الرابع **وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي عن التجارة بالجزيرة والخليج العربيين خلال القرن19و20م**	81
أولا: **تقرير عن المشروع التجاري للفرنسي "أنتونان غوغيير1899م"من خلال الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي**	82
ثانيا: مراسلات عن المعاملات التجارية لعمان مع أوروبا سنة1903م	89
ثالثا: مراسلات عن النشاط التجاري البحري مع عُمان سنوات1906-1907م	109
أ- الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي (لاكورناف) مصدرا لدراسة النشاط البحري لميناء مسقط	110
ب- أهمية النقل البحري ودور السفن العثمانية بأنواعها في نقل البضائع	112
ج- الموانئ البحرية المنتشرة على طول الساحل العُماني(مسقط- مطرح-صور)	113
ح- السفن العُمانية والأجنبية بميناء مسقط	114
ه- نشاط شركات النقل البحري الأجنبية بميناء مسقط	117
رابعا: الاهتمام الفرنسي بالفحم العماني ومسألة منجم فحم (بندر الجصة)	120

الفصل الخامس: **مراسلات فرنسية عن مسألة الحج والحجاج من خلال وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي**	**123**
1-تاريخ الاهتمام الفرنسي بالحج	125
2-الحجاز وحجاج رعايا فرنسا قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى من خلال الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي.	129
3-الحجاز وحجاج رعايا فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى من خلال الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي.	137
4-نقل وإيواء الحجاج من خلال وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي الحجاج	141
الفصل السادس: **مراسلات عن نشاطات الأوروبيين(الدبلوماسية، والعسكرية، والتجارية) بالجزيرة والخليج خلال القرن19و20م**	**145**
I-وثائق أرشيفية فرنسية خاصة بالنشاط الألماني بمسقط وعُمان	146
1- الحضور الدبلوماسي والعسكري البحري	147
أ- الحضور والزيارات الدبلوماسية	147
ب- التواجد العسكري البحري	151
2- النشاط التجاري	153
أ- تجارة الأسلحة	154
ب- تجارة الخمور	156

ج- اقتراح مشروع إنشاء البريد	156
II – نماذج من مراسلات القناصل الفرنسيين عن الأنشطة التجارية لأوروبيين بعُمان	157
1- تقرير 1903م.	151
2- تقرير عن الوضعية التجارية لعُمان سنوات 1906-1907م	161
3- تقرير عن النشاط التجاري البحري لعُمان سنوات 1908-1909م.	163
4- مراسلات عن المعاملات التجارية السوفياتية مع مسقط، وجدة.	168
5- النشاط التجاري -المالي الفرنسي بجدة من خلال الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي خلال القرن 19و20م.	169
6- مراسلات خاصة بمسألة التنقيب عن البترول، وسكة الحديد بالحجاز	171
الخاتمة	173
القائمة الببليوغرافية	178
الملاحق	187
فهرس الاعلام والشعوب والقبائل	216
فهرس الأماكن والبلدان	224
فهرس الموضوعات	234

ملخص:

يتناول موضوع الأطروحة أهمية الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي المحفوظ بمركز الأرشيف الدبلوماسي(لاكورناف- La Courneuve)ضواحي باريس(فرنسا) في دراسة الجزيرة والخليج العربيان أثناء القرن19-20م، لأنه يضع بين أيدي الباحثين كما معتبرا من الوثائق الارشيفية الدبلوماسية التي تتضمن أحداثا، ومعطيات، تفيد كثيرا الدراسات التاريخية الحديثة، منها موضوع دراستنا، إذ يحتفظ هذاالمركز بوثائق في شكل مراسلات، وبرقيات، وتقارير ركزنا عليها في بحثنا، وخلصنا من خلالها لدور القنصليات، والقناصل في المنافسة على مناطق النفوذ، ومراقبة الشعوب، وحماية مصالح بلدانهم السياسية، والتجارية، والعسكرية بالخارج، مثلما هو الحال مع فرنسا بالجزيرة والخليج العربيان.

الكلمات المفتاحية: الخليج العربي– الجزيرة العربية– الأرشيف– الدبلوماسي – لاكورناف – مسقط – جدة.

Résumé :

Le thème de cette thèse de doctorat porte sur l'importance des archives diplomatiques françaises conservées au centre des archives diplomatiques de La Courneuve en banlieue Parisienne(France). Dans cette étude sur la Péninsule Arabique et du Golfe au cours de 19^{éme} et 20^{éme} siècle, on constate que l'archive diplomatique de ce centre met entre les mains des chercheurs un certain nombre de documents qui relatent des événements, et des données sous différentes forme (rapports, télégrammes) ; y compris les documents qui concerne notre recherche. Et à travers lesquelles nous avons conclu le rôle des consuls en compétition pour les zones d'influence, et contrôler les peuples et les soumettre, et protégeant les intérêts politiques, commerciaux, et militaires de leurs pays, comme c'est le cas avec la France dans le péninsule et le golf Arabique.

Mots clé : le golfe Arabique – péninsule arabique- - la courneuve- Mascate- Djeddah

Abstract :

The theme of this doctoral thesis is the importance of the French diplomatic archives held at the center of the diplomatic archives of (La Courneuve) in the Parisian suburbs (France). In this study on the Arabian Peninsula and the Gulf during the 19th and 20th centuries, it notes that the diplomatic archive of this center puts in the hands of researchers a number of documents that relate events, and data in different forms (reports, telegrams); including documents that concern our research. And through which we concluded the role of consulates and consuls competing for areas of influence, controlling peoples, and protecting the political, commercial, and military interests of their countries, as is the case with France in the peninsula and the Arabian Gulf.

Key words : Arabic Gulf- The Arabic Peninsula- - The courneuve- Muscat- Jeddah.